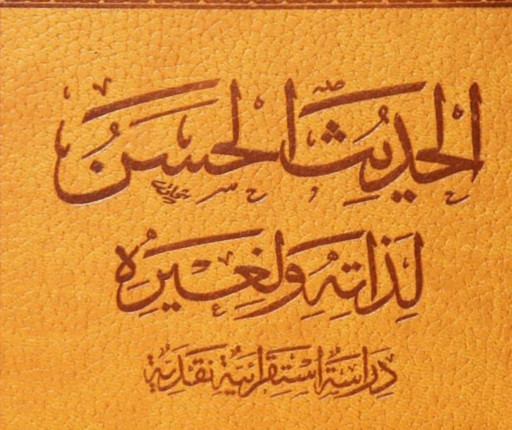


تأليف

دكتور خالد بن منصور الدريس
أستاذ الحديث وعلومه بجامعة الملك سعود

الجزء الأول

أضواء السلف

الحديث الحسن لذاته ولغيره

دراسة استقرائية نقدية

الجزء الأول

الحديث الحسن لذاته ولغيره

دراسة استقرائية نقدية

الجزء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

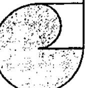
أَصْلُ هذا الكتاب أطروحة دكتوراة كانت بعنوان :« آراء المحدثين في الحديث الحسن لذاته ولغيره » تقدَّم المؤلف بخطتها إلى قسم الكتاب والسنة في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى في ٢٥/ ١٢ / ١٤١٥ هـ ثم نُوقِشَت في يوم الأربعاء ١٤/١/ ١٤٢١ هـ من قبل لجنة مكونة من :

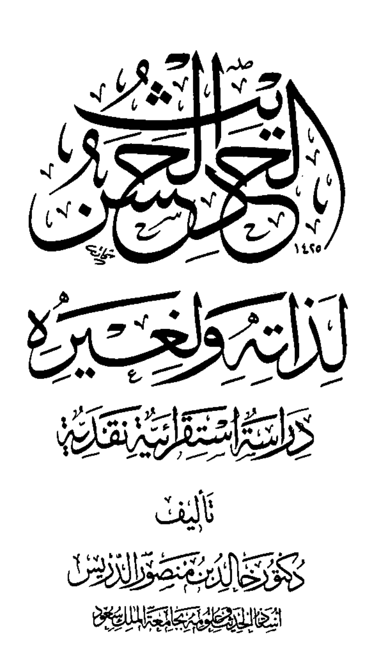
د/ وصي الله بن محمد عباس مُشْرِفًا

أ. د/ محمد رياض القناوي مُنَاقِشًا

د/ شاكر بن ذيب فياض مُنَاقِشًا

وقد مَنَحَت اللجنة المؤلف درجة الدكتوراة بتقدير (ممتاز) مع التوصية بطباعة الأطروحة على نفقة الجامعة .



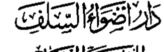


الجزء الأول

أضواء السلف



١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م



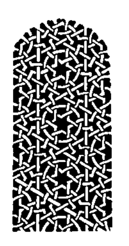




الرياض - الربوة - الدائري الشرقي - مخرج ١٥ ص ب ١٢١٨٩٢

الرمز ١١٧١١ ت ٢٣٢١٠٤٥ جوال ٠٥٠٥٢٨٠٣٢٨





المقدمة



إن الحمد لله نحمده ونستعينه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد :

فإن علم الحديث علم جليل ونفعه عظيم ، به تُعرف أحوال المصطفى ﷺ ، وتُبنى عليه الأحكام ، وتؤخذ منه معرفة الحلال والحرام ، وهو المبين للقرآن الكريم ، والموضح لمقاصده ومعانيه . كما قال تعالى : ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل : ٤٤] .

وقال تعالى : ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ [الحشر : ٧] . وأهم ما يجب على طالب هذا العلم الشريف هو معرفة القواعد والمعايير التي بها يميز الحديث المقبول من المردود . قال الإمام داود بن علي الظاهري : « من لم يعرف حديث رسول الله ﷺ بعد سماعه ، ولم يميّز بين صحيحه وسقيمه ، فليس بعالم » [١].

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٤٥٠) .

وقال الإمام ابن دقيق العيد ـ موصياً طالب الحديث ـ : « ولتكن عنايته الأولى فالأولى من علوم الحديث ، ونحن نرى أن أهمها ما يؤدي إلى معرفة صحيح الحديث »[١] .

لذا توجهت همتي عند اختيار موضوع بحثي في مرحلة (الدكتوراه) إلى (الحديث الحسن) ، وذلك لأن هذا النوع من الحديث في حاجة مُلِحَّة إلى جمع ما قيل فيه من آراء ، مع التحرير والتدقيق لمسائله الكثيرة والمهمة .

وجعلتُ عنوان البحث :

(الحديث الحسن لذاته ولغيره ، دراسة استقرائية نقدية)

وفي الصفحات التالية بيان لأهمية البحث ونحو ذلك مما له علاقة بخطة البحث .

(١) أهمية البحث :

تتجلى أهمية هذا البحث في النقاط الآتية :

١- أن الحكم على الحديث (بالحُسن) أمر يكثر وجوده في الحكم على الأحاديث قديماً وحديثاً ، وبما أن (الحديث الحسن) بنوعيه من القسم المحتج به عند الجمهور ، كان من المهم جداً معرفة تفاصيل صفات

---

(١) الاقتراح في بيان الاصلاح (ص٤٠) .

وشروط الحديث الحسن عند المحدثين .

٢- لا يخلو كتاب في علم مصطلح الحديث من إفراد باب أو فصل لمسائل (الحديث الحسن) والملاحظ لكل دارس أن هذا النوع من أنواع الحديث تكثر في مباحثه الاعتراضات والمناقشات مما جعله في حاجة إلى التحرير والدقة .

٣- من أبرز الأمور الدالة على أهمية هذا البحث أن عدداً من كبار العلماء قديماً وحديثاً صرحوا بصعوبته وشدة غموضه ، فقد قال الإمام الذهبي : « لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها فأنا على إياس من ذلك ، فكم من حديث تردد فيه الحفاظ هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد فيوماً يصفه بالصحة ويوماً يصفه بالحسن ، ولربما استضعفه »[1] .

كما قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ : « إن الحديث الحسن لغيره ـ وكذا الحسن لذاته ـ من أدق علوم الحديث وأصعبها »[2] .

ومن هنا يصبح من الأهمية بمكان تجلية الغامض وتخفيف الصعب .

٤- ومما يدل على أهمية هذا الموضوع ، ويُظهر احتياجه للبحث الموسع

(١) الموقظة للذهبي (ص٢٨) .

(٢) إرواء الغليل للألباني (٣/ ٣٦٣) .

الشامل أن المتخصص في علم الحديث قلما يجد مسألة لها علاقة بالحديث الحسن ليس فيها اختلاف ، ومعظم هذه الاختلافات ذات أثر عملي في قبول الحديث أو رده .

٥- إن معرفة مذاهب أئمة الحديث وآرائهم في الحديث الحسن بالإضافة إلى النتائج التي توصل إليها البحث أمر يهم كل الباحثين في علم الحديث وخاصة من يتصدى منهم للحكم على الأحاديث ، وقد قال الإمام البيهقي مبيناً أهمية معرفة طالب العلم بمذاهب المحدثين في الأحاديث المختلف فيها : « يجب على أهل العلم بالحديث بعدهم أن ينظروا في اختلافهم ، ويجتهدوا في معرفة معانيهم في القبول والرد ، ثم يختاروا من أقاويلهم أصحها» [١] .

(٢) أهم إشكالات البحث :

لا شك أن موضوع البحث يحتوى على عددٍ من الإشكالات المهمة ، والهدف الأكبر لكل باحث هو التنقيب عن إجابات علمية دقيقة لهذه المشكلات ، وفيما يلي عرض موجز لأهم إشكالات البحث ، وقد آثرتُ صياغتها على صورة أسئلة :

---

(١) مقدمة كتاب دلائل النبوة للبيهقي (١/ ٣٨) ، وذكر الكلام نفسه في مقدمة كتابه معرفة السنن والآثار .

١ ـ ما هي استعمالات المحدثين لمصطلح (الحسن) ؟

وهذا الأمر المهم يتطلب استقراءً وتتبعاً لمصطلح (الحسن) عند المحدثين من حيث نشأة المصطلح وبداية ظهوره ، ثم حصر ورود هذا المصطلح عند كبار الأئمة إلى عصر الترمذي ، ثم النظر في استعمالاتهم من بعد الترمذي إلى عصر ابن الصلاح ، مع مراعاة التغير والتطور ما بين وقت وآخر .

ويأتي بعد ذلك دور التحقق من دلالات (الحسن) ومعانيه عند المحدثين ، وهذه قضية لا تزال موضع التباس وغموض .

٢ ـ الإمام الترمذي هو أكثر من استخدم (الحسن) من المتقدمين في أحكامه على الأحاديث ، وهناك عدد من المشكلات تتعلق بمصطلح (الحسن) عنده ، ومن أهمها :

أ ـ هل تعريف الترمذي (للحسن) في كتابه (الجامع) شامل للحديث الحسن عند المحدثين ، أم أنه خاص بما حكم عليه في كتابه فقط؟

ب ـ إلى أي مدى تعتبر الاعتراضات التي وجهها بعض العلماء على تعريف الترمذي وجيهة وقوية؟

جـ ـ اشترط الترمذي في راوي (الحسن) أن لا يكون متهماً . فمن هو الراوي المتهم عند الترمذي ؟ وكيف يثبت الاتهام ؟ ومَنْ مِنْ الرواة

الآخرين يكون في حكم المتهم ؟

واشترط الترمذي في الحديث الحسن أن لا يكون شاذاً ، فهل الشذوذ عند الترمذي يعني مطلق التفرد أم المخالفة لما رواه الثقات؟

واشترط الترمذي في الحديث الحسن أن يروى من غير وجه ، فهل يقصد بهذا الشرط أن يروى عن رسول الله ﷺ من غير وجه ؟ أم أنه يقصد أن يُروى عن الصحابي راوي الحديث من غير وجه؟

وهل يتحقق هذا الشرط عند الترمذي فيما لو روي الحديث من غير وجه عن التابعي أو من هو دونه ؟

ولا تتأتى الإجابة الدقيقة المدعمة بالبرهان العلمي عن هذه الاستشكالات إلا بمراعاة كلام الترمذي في كتابه (الجامع) والنظر في تصرفاته ومواقع استعماله للعبارات والمصطلحات حتى يكون شرح تعريف (الحسن) عنده من كلامه هو وأحكامه .

د ـ هل حَسَّن الترمذي أحاديث لم يتوفر فيها شرط من شروط (الحسن) التي ذكرها؟

وهل توقف أو ضعَّفَ أحاديث توفرت فيها شروط (الحسن) عنده؟

ولماذا حكم على عدد من الأحاديث بأنها حسنة رغم تصريحه بأن أسانيدها غير متصلة ؟

هـ ـ ما حكم الحديث الذي يحسنه الترمذي من حيث القوة؟

و ـ أكثر الإمام الترمذي من استعمال (الحسن) في اصطلاحاته المركبة كقوله : (حسن صحيح) ونحو ذلك وقد أوَّل العلماء ذلك بتأويلات متعددة فما هو الراجح منها ؟

٣ ـ ومن أهم المشكلات المتعلقة (بالحسن لذاته) .

أ ـ اضطراب العلماء وتعدد آرائهم في تعريفه ، حتى لا يدري الدارس ما هو الصواب منها ؟

ب ـ لماذا أغفل كبار العلماء الذين كتبوا في علم المصطلح قبل ابن الصلاح كالرامهرمزي والحاكم والخطيب البغدادي مبحث الحديث الحسن؟ وهل يوجد في كلامهم استعمال (الحسن) ؟

ج ـ هل الحديث الحسن لذاته حجة ؟ وما مدى الخلاف المحكي في ذلك ؟

د ـ هل الحديث الحسن قسيم الصحيح أم أنه مندرج فيه ؟

ومن هم العلماء الذين أدرجوه فيه ؟

وهل في الصحيحين أحاديث حسنة لم تبلغ رتبة الصحيح لذاته ؟ وما هو حكم تحسين أحاديث في الصحيحين ؟

هـ ـ من هم الرواة الذين يحكم على حديثهم بأنه حسن لذاته ؟ وهل

الراوي المختلف فيه يحسن حديثه مطلقاً ؟ وما هي مواقف العلماء من الرواة المختلف فيهم ؟

و ـ هل الأصل في حديث الراوي الذي هو بمنزلة (الصدوق) ومن في حكمه ، القبول أو التوقف حتى ينظر فيما رواه ؟

وما هي مواقف المحدثين من هذه القضية الخطيرة ؟

وهذه القضية رغم خطورتها وأهميتها العظمى ، وأنها ذات علاقة مباشرة بالحديث الحسن لذاته إلا أنني لم أر أحداً من المعاصرين ـ في حدود علمي ـ قد أعطاها حقها من الجمع والتحرير والاستدلال لآراء العلماء فيها ، وقد وقع خلاف علمي بين بعض المعاصرين [١] حولها إلا أنهما لم يحققا القول فيها كما ينبغي ـ فيما ظهر لي ـ ولم يحررا مذهب المتقدمين من الأئمة النقاد تجاهها .

٤ ـ وأهم مشكلات الحديث الحسن لغيره ـ وهي كثيرة ـ :

أ ـ هل الجذور التاريخية لهذه المسألة تعود إلى ما قبل الإمام الترمذي ؟

والهدف من الإجابة عن هذه التساؤلات ، رصد تطورات هذه القضية من بدايتها إلى أن نضجت واستقرت .

---

(١) انظر كتاب الشيخ الألباني (آداب الزفاف) وكتاب د . نور الدين عتر (ماذا عن المرأة ؟) .

ب ـ ما هي حقيقة مصطلح (الاعتبار) عند المحدثين ؟

ومن هم الرواة الذين يعتبر بهم ؟

ج ـ ما هي أنواع الحديث الضعيف الصالح للتقوية ؟

د ـ ما هي شروط تقوية الحديث الضعيف؟ وهل هناك شروط لم تذكر في كتب المصطلح وتوجد في الأحكام النقدية التطبيقية لبعض العلماء المحققين ؟

وهل هناك شروط ينبغي ذكرها لوجود الحجة العلمية الدالة على ضرورة مراعاتها ؟

هـ ـ هل (الحسن لغيره) حجة في أحاديث الأحكام ؟

وما هي أدلة القائلين بحجيته ؟ ومن هم ؟

وما هي أدلة القائلين بعدم حجيته ؟ ومن هم ؟

وما هو الرأي الراجح في ذلك .

(٣) أسباب اختياري للبحث :

١- أهمية الموضوع عملياً لكل مشتغل بالسنة النبوية لاحتياجه باستمرار أن يعرف صفات الحديث المقبول من المردود .

٢- عدم وجود بحث شامل يتناول مسائل الحديث الحسن لذاته ولغيره بالتحقيق والتدقيق مع تحرير الآراء والاستدلال لها وإظهار الفروق

الخفية والمسترة بين المحدثين في أقوالهم وآرائهم .

٣- ومما حفزني إلى اختيار هذا الموضوع صعوبة قضاياه ، وتعدد الاجتهادات والآراء في مسائله ، وأولى وأهم ما ينبغي أن يعتني به المتخصص القضايا الخلافية الصعبة؛ لأن في بحث هذه القضايا أعظم النفع لنفسه وللناس متى ما بذل وسعه في التتبع والجمع ثم في الفهم والاستنباط .

٤- رغبتي في الوقوف على الفروق بين مناهج الأئمة النقاد كأحمد والبخاري وأبي حاتم الرازي وغيرهم ، ومناهج المحدثين المتأخرين ، والدارس المدقق يشعر بوجود بعض الفروق في المنهج بين المتقدمين والمتأخرين من المحدثين ، ويجد صعوبة في توضيح ما يشعر به ، وصعوبة في تصوير الفروق بدقة وتقييدها .

وهذا البحث يتضمن قدراً لا بأس به من المسائل الخلافية ، وأطمع ـ إن شاء الله تعالى ـ أن يزيدني عملي فيه بصيرة وعمقاً بمناهج المحدثين المتقدمين والمتأخرين ، والفروق بينهما .

٥- ومما حفزني أيضاً لاختيار هذا الموضوع أن لي ـ بتوفيق الله ـ تعلقاً بمسائله واهتماماً بها من أيام دراستي الجامعية ، ولا زلتُ ـ بحمد الله ـ من ذلك الوقت إلى اليوم أتتبع جزئيات مسائله ، وأتدبر النصوص التي

جمعتها فيه .

(٤) الدراسات السابقة :

لم يبحث هذا الموضوع ـ في حدود علمي وعلم من استشرت من العلماء والباحثين ـ بحثاً شمولياً تحرر فيه الأقوال وتفصل فيه المسائل بالاعتماد على التتبع والاستقراء من جهة والتحليل العلمي الدقيق من جهة أخرى مع الموازنة بين الآراء والاجتهادات في كل مسألة من مسائله .

وقد وجدت ثلاثة من المعاصرين بحثوا بعض مسائل هذا الموضوع بحثاً جزئياً حيناً ، وحيناً باقتضاب وإجمال ، وهم :

الأول : الأستاذ الدكتور نور الدين عتر في رسالته للدكتوراه التي تحمل عنوان (الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين) .

وقد بحث في رسالته هذه عن مفهوم الحديث الحسن عند الإمام الترمذي ، وهو ما يقابل في بحثي الباب الثاني .

والحقيقة أن بحث الأستاذ الدكتور نور الدين عتر عن مفهوم الحديث الحسن عند الإمام الترمذي غير مستوعب لكل القضايا فهو مثلاً : لم يتعرض لمسألة حكم الأحاديث التي يحسنها الترمذي .

بالإضافة إلى أن بحثه يفتقر إلى استقراء الأحاديث التي حسنها الترمذي لمعرفة مدى دقة تعريفه للحديث الحسن وتطبيقه له في كتابه ، وما هي

الأحاديث التي لا يتوفر فيها شرط من شروط الحسن عنده؟

والذي أراه أن كل ترجيح في هذه المسألة لا يعتمد على الاستقراء والإحصاء الدقيق المفصل فلا يمكن التسليم به .

فرسالة الدكتور العتر تشترك مع بحثي في بعض مباحث الباب الثاني فقط ثم إن بحثه لا يزال يحتاج إلى تتميم وتكميل وهو ما أحاول القيام به ـ إن شاء الله ـ .

الثاني : الأستاذ الدكتور ربيع بن هادي المدخلي كتب كتاباً سماه (تقسيم الحديث إلى صحيح ، وحسن ، وضعيف بين واقع المحدثين ومغالطات المتعصبين) والكتاب رد على بعض المعاصرين .

وهذا الكتاب يتناول مسألة واحدة وهي هل استعمل السابقون للترمذي (الحسن) بمعناه الاصطلاحي أم أنهم كانوا يقسمون الحديث إلى صحيح وضعيف فقط؟ مع مناقشة لاستعمالات بعض المحدثين للفظ (الحسن) في أحكامهم على الأحاديث .

والحقيقة أن هذا الكتاب أجمع وأشمل ما صنف حتى الآن في هذه الجزئية إلا أنه بقيت عليه نصوص مهمة لم يذكرها كما أن هذا الكتاب مؤسس على أنه رد ونقض مما أدى إلى بعض النقص في الشمولية ودقة الاستنتاج .

الثالث : وهو الدكتور المرتضى الزين أحمد ، كتب رسالته في الدكتوراة بعنوان : (مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة) ، وكتابه هذا نشر سنة ١٤١٥هـ في مكتبة الرشد بالرياض .

والموضوع الأساس لهذه الرسالة كما قال كاتبها : « لم أر كتاباً في المكتبة الإسلامية يجمع أقوال الأئمة في بيان العواضد التي تتقوى بها الأحاديث الحسنة والضعيفة مع ذكر الأمثلة على كل عاضد ، فاستعنت الله على القيام بهذا »(١) .

فالرسالة بيان لأنواع الحديث الضعيف الصالح للترقية مع ذكر أمثلة لكل نوع من كتب التخريج ونحوها .

وبعض مباحث هذه الرسالة تشترك مع مباحث الباب الرابع في بحثي بصفة خاصة ولكن هناك بعض الفروق المهمة بيننا في منهج البحث وشموليته ، وفي النقاط الآتية إيضاح لهذه الفروق :

١ ـ تعرض للحديث الحسن لذاته بإيجاز فلم يذكر إلا أربعة مباحث فقط هي :

المبحث الأول : تعريف الحديث الحسن .

---

(١) مناهج المحدثين لمرتضى الزين أحمد (ص٩) .

المبحث الثاني : إطلاقات الحسن .

المبحث الثالث : الاحتجاج بالحسن .

المبحث الرابع : أقوال العلماء في بلوغ الحسن مرتبة الصحيح .

وفي كل هذه المباحث الأربعة كان العرض يتسم بالإجمال وترك التفاصيل ، وبمقارنة هذه المباحث بما كتبته يظهر مدى الاختلاف في الشمولية بين البحثين .

٢ - توسع الدكتور المرتضى في تعريف أنواع الضعيف المنجبر والأمثلة على تقوية كل نوع ، وقد أجاد في ذلك ولكنه أغفل قضايا مهمة جداً تتعلق بالجانب التأصيلي في هذا الموضوع ، من ذلك أنه :

* لم يزد في مبحث شروط تقوية الحديث الضعيف على ما ذكر في كتب المصطلح .

* ولم يذكر الألفاظ المشابهة لمصطلح (الحسن لغيره) في المعنى والتي استعملها المحدثون ، مثل قولهم : (له أصل) ، و (يشد بعضها بعضاً) ، ونحو ذلك .

* ولم يتعرض لحجية (الحسن لغيره) في أحاديث الأحكام ، مع أهمية هذه المسألة وخطورتها البالغة .

* ولم يتعرض بأي وجه من الوجوه إلى حكم بعض النقاد المتقدمين على

بعض الأحاديث بقولهم : (لا يثبت في هذا الباب شيء) ونحو ذلك من العبارات ، وهل يتعارض مثل هذا القول مع تقوية الحديث الضعيف ؟

ولم يتعرض من قريب أو بعيد إلى مسألة حكم الأئمة المتقدمين على السند بصورة منفردة دون النظر إلى شواهده ، مع أن هذه القضية ذات ارتباط وثيق (بالحديث الحسن لغيره) .

ولم يتعرض بالبحث لمعنى قول بعض المحدثين : (كثرة الطرق للحديث الضعيف ربما زادت ضعفه) فضلاً عن النظر في تحليل هذا القول والتفتيش عن أسبابه .

ولم يبين الاختلاف في الحكم على الأحاديث الضعيفة المتعددة الطرق بين عدد من العلماء القائلين بتقويتها . ولا يخفى أن دراسة مثل هذه الاختلافات فيها إثراء لجوانب البحث المختلفة .

٣ ـ انطلق د . المرتضى في رسالته من أن تقوية الحديث الضعيف بتعدد الطرق قضية متفق عليها ولا خلاف فيها ؛ ونقل عن الزركشي[1] قوله : إن ابن حزم شذ فخالف في هذه المسألة ، ولم يبحث عن براهينه وحجته التي دعته إلى مثل هذا الرأي . وهذا التصرف يثبت أن د . المرتضى نظر

---

(١) مناهج المحدثين (ص٧٧) .

للمسألة على أنها محل اتفاق بين المحدثين .

ولا أوافق د . المرتضى فيما ذهب إليه ، بل أرى أن هذه المسألة خلافية كما سترى ذلك . فطريقة التناول لهذه المسألة مختلفة جداً بين بحثي وبحث د . المرتضى لاختلاف القاعدة التي ننطلق منها .

وبما تقدم يعلم أن تلك الأبحاث قد عرض كل واحد منها لجانب من جوانب موضوع بحثي ولكن مع عدم الاستيعاب ووجود اختلاف بيننا في المنهج وطريقة التناول ، وليس هذا غضاً من جهود أولئك الباحثين ولا تنقصاً لأعمالهم ، وأسأل المولى عز وجل أن يجزيهم خيراً على ما قدموا فلولا عمل السابق لما أضاف اللاحق .

(٥) منهجي في البحث :

المنهج المستخدم في مثل هذه البحوث العلمية هو المنهج الاستقرائي ـ التحليلي . وأهم الأسس المنهجية التي بُني عليها البحث :

١- قمت بحمد الله بالرجوع إلى كتب علم مصطلح الحديث المعتمدة في كل قضية من قضايا البحث مع المناقشة والنقد ـ إذا وجد ما يستدعي ذلك ـ .

٢- عرضتُ في كل مسألة لآراء المحدثين فيها مع بيان الحجج والترجيح ، ولم أعتمد على كتب المصطلح فقط ، بل بذلت كل ما بوسعي

لأستمد من كتب علم الرجال ، والعلل ، والتخريج ماله صلة بالموضوع .

٣- قمتُ بفضل من الله باستقراء لاستعمالات المحدثين لكلمة (الحسن) وخاصة من كان منهم قبل الترمذي مع الدراسة التحليلية .

٤- قمت بتوفيق من الله بدراسة للأحاديث التي حكم عليها الترمذي بقوله : (حسن) والتي يقول فيها (حسن غريب) ، وذلك لتحديد مدى دقة تطابق تعريفه للحسن مع أحكامه التطبيقية ، واعتمدت على مخطوطة من رواية الكروخي ـ سيأتي وصفها في الباب الثاني ـ في استخراج تلك الأحكام .

توضيحات

أولاً : استعملتُ في هذا البحث بعض العبارات التي أرى أنها واضحة المعنى ، ولكن حتى لا يكون هناك أي التباس أو اشتباه سأُحدد معانيها :

١- (**كبار أئمة النقد**) : أقصد بهذه العبارة أئمة علم الحديث الذين يكثر في كتب الجرح والتعديل نقل أقوالهم ، كشعبة بن الحجاج ، وعبدالرحمن بن مهدي ، ويحيى بن سعيد القطان ، ويحيى بن معين ، وعلي ابن المديني ، وأحمد بن حنبل ، والبخاري ، وأبي زرعة الرازي وأبي حاتم الرازي وغيرهم ممن عُرف بكثرة كلامه في جرح الرواة وتعديلهم وعُرف بنقد الأحاديث وبيان صحيحها من سقيمها حتى بلغ في ذلك درجة

الاجتهاد ، والغالبية العظمى من أولئك الأئمة الكبار عاشوا في القرن الثالث الهجري ، وبعضهم تأخرت وفاته حتى أوائل القرن الرابع كالنسائي والعقيلي وابن خزيمة .

٢- (**الضعيف المعتضد بمثله**) : أقصد بهذه العبارة وما يشبهها أن الحديث الضعيف الصالح للتقوية اعتضد بحديث آخر ضعيف صالح للتقوية أيضاً ، ولا أعني بقولي (مثله) أنه مثله في سبب الضعف ، بل أعني أنه مثله في صلاحية التقوية مع ضعفه فقد يكون سبب ضعف أحدهما الإرسال ، والآخر سبب ضعفه وجود راو سيئ الحفظ .

٣- (**المتأخرون**) : أقصد بهذه الكلمة تحديداً من عصر ابن الصلاح ومن جاء بعده من علماء الحديث إلى عصرنا هذا .

ثانياً : لم يحدث أي تغيير في مضمون أو تفاصيل خطة البحث التي تقدمت بها لمجلس قسم الكتاب والسنة ، ولكن أثناء كتابة البحث رأيت أنه من الأنسب دمج فصلين في بعضهما بدل أن يجعل كل واحد منهما فصلاً مستقلاً ، وهذا تغيير شكلي لم يمس مضمون أي فصل من الفصول ، وفيما يلي تحديد لذلك :

١- **في الباب الأول** : دمجت الفصل الأول والذي كان في الخطة تحت اسم : تعريف (الحسن) ، بالفصل الثاني والذي كان اسمه : نشأة مصطلح

(الحسن) عند المحدثين ، ليصبح الاسم بعد الدمج : الفصل الأول : تعريف الحسن ونشأته عند المحدثين وتحته مبحثان .

٢- **في الباب الثالث** : دمجت الفصل الثامن والذي كان اسمه : مظان الحسن لذاته ، بالفصل الرابع ليصبح اسمه بعد الدمج : مراتب الأسانيد الحسنة ومظانها .

٣- **في الباب الرابع** : دمجت فيه أربعة فصول بغيرها وذلك بسبب قلة المعلومات الموجودة فيها ، ورغبة مني في جمع النظير بالنظير كي لا يكون الكلام مشتتاً ، والفصول المدمجة هي :

أ ـ الفصل الثاني وكان اسمه : الاصطلاحات المشابهة للحسن لغيره ، وأصبح الاسم بعد أن دُمج مع الفصل الأول : تعريف الحسن لغيره وما يشبهه .

ب ـ الفصل العاشر وكان اسمه : مظان الحسن لغيره ، وقد دمجته مع الفصل الثالث ليكون اسمه : أنواع الحديث الصالح للتقوية ومظان وجوده .

ج ـ الفصل التاسع وكان اسمه : هل يتقوى حديث المتروك والمتهم ؟ ، وقد دمجته في الفصل الخامس المسمى : شروط تقوية الحديث الضعيف ، وذكرت ذلك تحت الشرط الأول الخاص بأن لا يكون الراوي متهماً .

د ـ الفصل الحادي عشر كان اسمه : دراسة لبعض الأحاديث المتعددة الطرق التي اختلف فيها المتأخرون ، دمجته مع الفصل الثاني عشر والذي كان اسمه : مراتب العلماء من حيث التساهل في تقوية الأحاديث الضعيفة ليصبح بعد الدمج في الفصل السادس واسمه : اختلاف المتأخرين في تقوية بعض الضعيف المعتضد بمثله ، وتحته مبحثان : الأول منهما : أمثلة لتلك الأحاديث المختلف فيها ، والثاني أسميته : توسع بعض مشاهير العلماء المتأخرين في تقوية الضعيف المعتضد بمثله .

ولا ريب أن الباحث يكون تنظيمه لبحثه بعد أن يكتمل أفضل وأحسن من تنظيمه له وهو لم يزل جنيناً ، وكان باستطاعتي أن أُبقي البحث على حاله ولكن ترجح لي أنه سيخل بقوته التنسيقية ، كما أن فضيلة المشرف قد اطلع على ذلك ووافق عليه لأن حقيقة التغير لا تتعدى تبديل مسمى فصل إلى مبحث كما هو ظاهر فيما سبق .

ثالثاً : إذا عزوت في تخريج الأحاديث إلى أسماء الأئمة فالمقصود أشهر كتاب لذلك الإمام فمثلاً إذا قلت : أخرجه أحمد (١/ ٣٠) فالمقصود كتاب المسند للإمام أحمد بن حنبل ، وكذا إذا قلت : البخاري أو مسلم أو ابن خزيمة أو ابن حبان فالمقصود صحاحهم ، وكذا إذا قلت أخرجه أبو داود أو الترمذي أو ابن ماجه فالمقصود سننهم ، والنسائي إذا عزوت إلى

سننه الكبير قيدت ذلك وإذا لم أقيد فالمقصود سننه الصغرى .

وكذا إذا قلت : البيهقي ولم أُحدد فالمقصود سننه الكبرى ، ويشمل ذلك الحاكم في كتابه المستدرك وابن الجارود في المنتقى والدارقطني في سننه وعبدالرزاق في مصنفه والطيالسي في مسنده ، فإذا عزوت في تخريج الحديث إلى هؤلاء الأئمة ولم أُسمّ الكتاب ، فمقصودي كتبهم الآنفة .

ويدخل في ذلك أيضاً اختصار بعض أسماء الكتب .

فإذا قلت :

* التقريب ، فأُريد تقريب التهذيب لابن حجر .
* التهذيب ، فأريد تهذيب التهذيب لابن حجر .
* الجامع ، فأريد جامع الترمذي .
* العلل برواية عبدالله ، فأريد العلل ومعرفة الرجال للإمام
* أحمد ابن حنبل برواية ابنه عبدالله .
* اللسان ، فأريد لسان الميزان لابن حجر .
* المشكل ، فأريد شرح مشكل الآثار للطحاوي .
* الميزان ، فأريد ميزان الاعتدال للذهبي .
* النبلاء ، فأريد سير أعلام النبلاء للذهبي .

أبواب البحث وفصوله [١]

الباب الأول : استعمالات (الحسن) عند المحدثين .

وفيه أربعة فصول :

الفصل الأول : تعريف الحسن ونشأته عند المحدثين .

الفصل الثاني : المحدثون الذين استعملوا (الحسن) إلى عصر الترمذي .

١- الإمام الشافعي .

٢- الإمام علي بن المديني .

٣- الإمام أحمد بن حنبل .

٤- الإمام البخاري .

٥- الإمام يعقوب بن شيبة .

٦- الإمام أبو زرعة الرازي .

٧- الإمام أبو حاتم الرازي .

الفصل الثالث : المحدثون الذين استعملوا (الحسن) من بعد الترمذي إلى وقت استقرار المصطلح .

---

(١) يتضمن الفهرس العام تفصيلاً أكثر لمباحث الرسالة ومطالبها فنأمل التكرم بالرجوع إليه في المجلد الأخير .

الفصل الرابع : دلالات الحسن ومعانيه عند المحدثين .

الباب الثاني : مصطلح (الحسن) عند الإمام الترمذي .

وفيه أربعة فصول :

الفصل الأول : شرح تعريف الترمذي للحسن .

الفصل الثاني : دراسة للأحاديث التي أطلق الترمذي فيها التحسين والتي قال فيها : (حسن غريب) .

الفصل الثالث : حكم الحديث الذي يحسنه الترمذي .

الفصل الرابع: الاصطلاحات المركبة عند الترمذي وموقع الحسن فيها.

الباب الثالث : الحسن لذاته

وفيه سبعة فصول :

الفصل الأول : اختلاف المحدثين في تعريف الحسن لذاته .

الفصل الثاني : الاصطلاحات المشابهة للحسن لذاته .

الفصل الثالث : موقف المحدثين من إدخال الحسن لذاته في الصحيح أو استقلاله عنه .

الفصل الرابع : مراتب الأسانيد الحسنة ومظانها .

الفصل الخامس : الرواة الذين يُحسن حديثهم .

ويطيب لي هنا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى جامعة الملك سعود التي أتاحت لي فرصة الابتعاث والتفرغ لإنجاز هذه الأطروحة .

كما يطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى جامعة أم القرى التي أتاحت

لي فرصة إعداد هذه الأطروحة .

كما يسرني أن أتقدم بالشكر لسعادة الدكتور وصي الله بن محمد عباس حفظه الله ، المشرف على هذه الرسالة لما لقيته منه من عون كبير ، وخلق حسن ، وسعة أفق ، ودقة علمية في نصائحه وتوجيهاته التي كان لها أكبر الأثر على البحث .

كما لا يفوتني أن أشكر جزيل الشكر وعظيمه والديَّ الكريمين حفظهما الله ووفقهما لما يحب ويرضى ، وكذلك زوجتي أم عبدالله على معاناتهم معي طوال مدة إعداد البحث .

والشكر موصولاً أيضاً لمشايخي وأساتذتي وزملائي ، وكل من أعانني على إنجاز هذا البحث ، وأخص بالذكر سعادة الدكتور عبدالله بن محمد دمفو رئيس قسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية بالمدينة المنورة على جهوده الكبيرة التي بذلها في سبيل حصولي على بعض المخطوطات ورسائل الدكتوراه والماجستير فله مني أبلغ الشكر وأجزله .

وأخيراً : أسأل المولى سبحانه وتعالى أن يرزقني حسن الإخلاص في القول والعمل ، وأن يجعل ثواب هذا العمل في موازين حسناتي ، وأن يُجزل سبحانه المثوبة لوالدي ولأستاذي المشرف ولمشايخي وأساتذتي ، والحمد لله أولاً وآخراً .

الباب الأول

استعمالات «الحسن» عند المحدثين

وفيه أربعة فصول :

الفصل الأول

تعريف الحسن ونشأته عند المحدثين

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : تعريف الحسن لغةً

المبحث الثاني : نشأة مصطلح الحسن عند المحدثين

المبحث الأول

تعريف الحسن لغة [(١)]

عَرَّف ابن فارس الحسن في معجم مقاييس اللغة بقوله : « الحاء والسين والنون أصلٌ واحد . فالحُسن ضد القبح . يُقال : رجل حسن ، وامرأة حسناءُ أو حُسَّانه . . . »[(٢)] .

وفي مختار الصحاح : « الحُسن ضد القبح ، والجمع محاسن على غير قياس كأنه جمع مَحْسَن ، وقد حَسُن الشيء بالضم حُسناً ، ورجل حَسَن ، وامرأة حَسَنة وقالوا : امرأة حسناء ، ولم يقولوا : رجل أَحْسَن ، وهو اسمٌ أُنِّـث من غير تذكير كما قالوا : غُلام أمرد ، ولم يقولوا جارية مرداء؛ فذكروا من غير تأنيث ، وحَسَّنَ الشيء تحسيناً : زَيَّنَه ، وأحسن إليه وبه ، وهو يُحسن الشيء أي يعلمه ويستحسنه أي يَعُده حسناً ، والحسنة ضد السيئة ، والمحاسن ضد المساوئ ، والحُسنى ضد السوءى »[(٣)] .

وفي لسان العـرب : « الحُسْـنُ ضـد القبـح ونقيضـه . الأزهري :

---

(١) سأُرجئ التعريف الاصطلاحي إلى الفصل الأول من الباب الثالث - إن شاء الله - لأنه المقام الأنسب والأقوى ملاءمة ،وكذلك فالرسالة تخاطب المتخصصين لا المبتدئين في هذا العلم .

(٢) معجم مقاييس اللغة (٢/ ٥٧) .

(٣) مختار الصحاح للرازي وترتيب محمود خاطر (ص١٣٦) .

الحُسْن نعت لما حَسُن . حَسُن وحَسَن يَحْسُنُ حُسناً فيهما ؛ فهـو حـاسِنٌ وحَسَـن »(١).

وفي القاموس المحيط : « الحُسنُ بالضم : الجمال ج : محاسن على غير قياس . وحَسُنَ كَكَرُمَ ونَصَرَ ، فهو حَاسِنٌ وحَسَنٌ وحَسينٌ كأَميرٍ وغُرابٍ ورُمَّان ج : حِسانٌ وحَسَّانونَ ، وهي حَسَنةٌ وحَسْناءُ وحُسَّانَةٌ كرُمَّانةٍ ج : حِسانٌ وحُسَّاناتٌ ، ولا تقل : رجل أحْسَن في مُقابَلةِ امرأةٍ حسناءَ ، وعَكْسُه : غلام أمرد ، ولا يقال : جاريةٌ مرداءُ ، وإنما يُقالُ : هو الأحسن على إرادة أفعل التفضيل ج : الأحاسِنُ ، وأحاسِنُ القوم : حِسانهم . والحُسنى بالضم : ضدُ السُوءى ، والعاقبةُ الحسنةُ ، والنظر إلى الله عز وجل ، والظَّفرُ والشهادةُ ومنه ﴿ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ . . .﴾ [التوبة : ٥٢] ج : الحُسنيات ، والحُسَنُ كصُرَدٍ . والمحاسِنُ : المواضعُ الحسنةُ من البدن ، الواحِدُ : كمقْعَدٍ أو لا واحد له ، ووَجْهٌ مُحَسَّنٌ : حَسَنٌ ، وقد حَسّنه الله . والإحسانُ ضدُ الإساءةِ ، وهو محسنٌ ومِحْسانٌ ، والحسنة ضد السيئة ج : حسنات . وحُسيناهُ أن يفعل كذا ، ويُمدُ ، أي : قُصاراهُ . وهو يُحسِنُ الشيء إحساناً أي : يَعْلَمُه . واستحسنه : عَدَّهُ حسناً ٠٠٠ والحَسَنُ -

---

(١) لسان العرب (١٣/ ١١٤) وقد أسهب في ذلك ولكن ليس في أكثر ما ذكره ما يفيد بالنسبة لموضوعنا .

محركةً - : ما حَسُن من كل شيءٍ . . . »[١] .

وقال الراغب الأصبهاني : « الحُسنُ عِبارَةٌ عن كُلِّ مُبْهِجٍ مرغُوبٍ فيه ، وذلك ثلاثة أضرُب : مستحسنٌ من جهة العقل ، ومستحسن من جهة الهوى ، ومستحسن من جِهةِ الحِسِّ . . . والحُسنُ أكثرُ ما يُقالُ في تَعَارُفِ العامة في المستحسن بالبصر . . . وأكثرُ ما جاءَ في القرآن من الحُسْنِ فللمستحسنِ من جهة البصيرة»[٢] .

وقال أبو البقاء الكفوي : « ثم إن كلاً من الحسن والقبح يطلق على معانٍ ثلاثة :

الأول : صفة الكمال وصفة النقص كما يقال : العلم حسن ، والجهل قبيح .

والثاني : ملاءمة الغرض ومنافرته ، وقد يُعبَّر عنهما بالمصلحة والمفسدة .

والثالث : تعلق المدح والذم عاجلاً ، والثواب والعقاب آجلاً »[٣] .

وورد في المعجم الوسيط : « حسَّن الشيء : جعله حسناً وزيَّنه . ورقَّاه

---

(١) القاموس المحيط (ص١٥٣٥) .

(٢) المفردات في غريب القرآن (ص١١٨ ، ١١٩) .

(٣) الكليات (ص٤٠٢) ، ونحو ذلك في كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (١/ ٣٨٤) .

وأحسن حالته »[١] .

وقد أشار ابن الصلاح إلى أن الحسن معناه في اللغة : « هو ما تميل إليه النفس ولا يأباه القلب »[٢] ، وقال برهان الدين الجعبري : « الحسن لغة : الملائم »[٣] .

وخلاصة ما تقدم : أن الحَسَن ضد القبيح ونقيضه ، وأنه صفة كمال ملازمة للمدح والثناء ، وأن استحسان الأشياء راجع إلى ما تميل إليه النفس وترغب فيه وتشتهيه[٤] .

ويُفهم من ذلك أن تحسين بعض الأمور قد لا يكون موضع اتفاق لأن النفوس تختلف فيما تميل إليه ، وتتباين فيما ترغب فيه ، وتتضاد فيما تأباه لذا فلا يخلو التحسين من النسبية بسبب اختلاف طبائع البشر .

وأما وجه العلاقة بين التعريف اللغوي للحَسَن وإضافته للحديث فقد كشف عنها الشيخ جمال الدين القاسمي بقوله : « وإنما سُمِّي حَسَناً لحُسْنِ

---

(١) المعجم الوسيط (١/ ١٧٤) .

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٣٥) .

(٣) البحر الذي زخر (ص١٠٣٧) .

(٤) لا شك أن الاستحسان في قضايا العلم ومسائله خاضع ومقيد بالمقاييس والضوابط المُراعاة في ذلك ، وليس الأمر متروكاً للهوى أوالتشهي ، وأما اختلاف العلماء فله أسبابه الموضوعية .

الظنِ براويه »[١] . وليس الأمر مقصوراً على ذلك ، فقد أطلق بعض المحدثين الحُسن على بعض الأحاديث الموضوعة والمنكرة والغريبة ومقصدهم في ذلك حُسن المتن لا الإسناد - وسيأتي بسط ذلك لاحقاً إن شاء الله - والله تعالى أعلم .



(١) قواعد التحديث (ص١٠٢) .

المبحث الثاني
نشأة مصطلح الحسن عند المحدثين

من المؤكد أن تتبع واستقصاء مصطلح أو لقب (الحسن) الوارد في كلام المحدثين الأوائل وقدماء نقاد الأثر أمرٌ عظيم الأهمية ، لأننا بذلك نقف على البدايات الأولى لاستعمال (الحسن) وكيفية ذلك الاستعمال ، مما يُفيدنا في رصد التطور الذي دخل على هذا المصطلح بمرور الزمن على أيدي أئمة المحدثين إلى أن أخذت ملامحه تتشكل في آخر الأمر ، وبدأت مرحلة استقراره .

وأقدم نص وجدتُ فيه إطلاق لقب الحسن على الحديث مع عدم صحته ، هو ما رُوي عن محمد بن المنكدر مرسلاً عن رسول الله ﷺ في حديث أخرجه الحافظ أبو عمر ابن عبد البر بقوله : « أخبرنا أحمد بن محمد ابن هشام ، ثنا علي بن عمر ، نا الحسن بن سعيد ، نا عبد الله بن [أبي] داود ثنا عبد الله بن محمد بن النعمان ، نا كثير بن يحيى ، نا يحيى بن سليم ، ثنا عمر بن محمد بن المنكدر عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : « من أفضل الفوائد حديث حسن يسمعه الرجل فيحدث به أخاه »[1] .

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (٣٢١) .

قال الحافظ العراقي بعد أن خرَّج الحديث من كتاب (جامع بيان العلم وفضله) لابن عبد البر : « وهو مرسل حسن الإسناد ، قال ابن عيينة : لم يدرك أحد أجدر من أن يقبل الناس منه إذا قال : قال رسول الله ﷺ من ابن المنكدر »(١) .

وهذا الحديث ضعيف لإرساله ، ولأن يحيى بن سليم كثير الوهم(٢) ، كما أنني لم أجد ترجمة لمن اسمه عبد الله بن داود أو ابن أبي داود ممن هو في طبقة المذكور في هذا السند . كما أن في المتن ألفاظاً يسبق إلى القلب أنها منكرة عن رسول الله ﷺ .

وإنما ذكرته مع ضعفه للمعرفة وللتنبيه على ما فيه ، ومحل الشاهد في هذا الحديث قولـه : « حديث حسن » .

وهذه العبارة يدخل فيها حديث رسول الله ﷺ وحديث غيره الذي يروى عن الحكماء وأهل الفصاحة والبيان .

وقد وقفتُ على عدة نصوص لعدد من المحدثين الأوائل ، وبعضهم من متقدمي كبار الأئمة النقاد ورد فيها استعمال لقب (الحسن) في وصف

---

(١) تخريج أحاديث الإحياء (١/ ٧٥) .

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٣١/ ٣٦٥) ، وتقريب التهذيب (٧٥٦٣) وقال فيه الحافظ : « صدوق سيئ الحفظ » .

الحديث ، وسأورد فيما يلي أقوالهم بحسب الترتيب التاريخي لوفيات القائلين مع توضيح مرادهم فيما ظهر لي ، وهؤلاء هم :

أولاً : عبد الله بن شَدَّاد بن الهاد وهو من كبار التابعين الثقات ، مات رحمه الله في وقعة الجماجم المشهورة سنة ٨١ أو ٨٣ هـ[(١)] .

والنص المروي عنه أخرجه الرَّامَهُرْمُزي بقوله : « حدثنا الحضرمي ، ثنا يحيى ، ثنا أبو عَوانة وخالد عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : إحياء الحديث مذاكرتُه ، فقال عبد الله بن شدَّاد : رحمك الله كم من حديثٍ حسن قد ذكرتنيه »[(٢)] .

ومعنى الحسن هنا - فيما يظهر لي - باعتبار متنه وما يحتويه من معاني .

---

(١) انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٥/ ٨١-٨٥) ، وتقريب التهذيب (٣٣٨٢) .

(٢) المحدث الفاصل (ص٥٤٦) ، وهذا النص أخرجه ابن أبي خيثمة في كتاب العلم (٧٢) ، والخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي (١/ ٣٦٦) ، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١/ ٤٢٦) وليس عندهم ذكر (حسن) وإنما بدله (كم من حديث أحييته في صدري) ولكن جيعهم لم يذكروا الحديث من طريق أبي عوانه وخالد بن عبد الله الواسطي بل من طريق محمد بن فضيل فقط .

ويزيد بن أبي زياد ضعيف كما حكم بذلك جمهور النقاد . انظر تهذيب الكمال (٣٢/ ١٣٥-١٤٠) ولكن روايته لهذه المحاورة مقبولة لأنها ليست مرفوعة إلى رسول الله - ﷺ - ثم لأنه يُخبر عن أمر قد حضره وشاهده فقد حضر ذلك كما في المدخل للبيهقي (ص٢٩٤) وهذا أدعى للحفظ والضبط .

ثانياً : عروة بن الزبير بن العوام - ﷺ - ، من أئمة التابعين الثقات مات رحمه الله سنة ٩٤هـ[١] .

والنص المروي عنه ذكره الإمام الشافعي بقوله : « أخبرنا عمي محمد ابن علي بن شافع عن هشام بن عروة عن أبيه قال : إني لأسمع الحديث أستحسنه فما يمنعني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع فيقتدي به ، أسمعه من الرجل لا أثق به قد حدثه عمن أثق به ، وأسمعه من الرجل أثق به قد حدثه عمن لا أثق به »[٢] .

والاستحسان هنا بمعنى الإعجاب بمتن الحديث إما لغرابته أو لأن المتن يتضمن معنى ينفرد به الراوي لا يذكره غيره .

ثالثاً : إبراهيم النخعي ، وهو إمام ثقة من كبار الفقهاء في طبقة صغار التابعين ولم يثبت له السماع عن أحد من الصحابة ، مات رحمه الله سنة ٩٦هـ[٣] . والنص المروي عنه ذكره الرامهرمزي بقوله : « حدثني عبد الوهاب بن رواحة العدوي ثنا معاوية بن محمد القرشي ، ثنا أشهل

---

(١) انظر : تهذيب الكمال (٢٠/ ١١-٢٥) .

(٢) كتاب الأم (٦/ ٩١) ، ومعرفة السنن والآثار للبيهقي (١/ ١٤١) ، والكامل لابن عدي (١/ ٦٦) ، الكفاية (ص٤٨) جميعهم من طريق الشافعي به .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (٢/ ٢٣٣-٢٤٠) .

عن ابن عون قال : كان إبراهيم يقول : كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يُخرج الرجل أحسن حديثه ، أو أحسن ما عنده »[١] .

قال الحافظ الخطيب البغدادي بعد أن أخرج هذا النص : « عنى إبراهيم بالأحسن الغريب؛ لأن الغريب غير المألوف يُستحسن أكثر من المشهور المعروف ، وأصحاب الحديث يعبرون عن المناكير بهذه العبارة »[٢] .

وقد ورد عن إبراهيم أيضاً قولـه : « لا تُحدث الناس بأحسن ما عندك فيرفضوك »[٣] .

و(الحسن) هنا ينطبق عليه كلام الخطيب البغدادي السابق .

رابعاً : **محمد بن مسلم بن شهاب الزهري** ، الإمام الحافظ المتقن ، وهو من التابعين والفقهاء المعروفين ، مات رحمه الله سنة ١٢٥هـ وقيل غير ذلك[٤] .

---

(١) المحدث الفاصل (ص٥٦١) ، وأخرجه أيضاً ابن أبي خيثمة في (العلم) برقم [٣٧] ولكن ليس بتمامه كما في المحدث الفاصل ، وأخرجه الخطيب في الجامع (٢/ ١٣٨) ، وابن السمعاني في أدب الإملاء (ص٥٩) .

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٣٨) . ونقله ابن السمعاني بحروفه دون أن يعزوه في أدب الإملاء (ص٥٩) .

(٣) المحدث الفاصل (ص٥٦١-٥٦٢) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (٢٦/ ٤١٩-٤٤٤) .

والنص المروي عنه في ذلك أورده الحافظ ابن عدي بقوله : « حدثنا موسى بن الحسن الكوفي ، حدثنا عمرو بن سوَّاد ، نا ابن وهب ، حدثني يونس عن ابن شهاب قال : إذا سُرِق الحديث زِيد فيه وحُسِّن »[١] .

ومقصد الإمام الزهري أن الحديث الذي يسرقه أحد الرواة سيضيف إلى إسناده إن كان منقطعاً ما يجعله متصلاً وإن كان موقوفاً رفعه ، وإلى متنه ما يجعل ذلك الحديث مرغوباً فيه ومُحتاجاً إليه لرفع خلاف أو تحديد مبهم أو تخصيص عام . . . إلى غير ذلك من الأمور التي تجعل الحديث مستحسناً في أعين طلابه .

وقريب من قول الزهري السابق قول له آخر يذكر فيه أهل العراق وحديثهم فيقول : « إن الحديث ليخرج من عندنا شبراً فيرجع من عندهم ذراعاً »[٢] . يعني الزيادة في الحديث .

---

(١) الكامل في الضعفاء (١/ ٧٠) هكذا بلفظ : « إذا سرق ». ولعل الصواب : « إذا شرَّق الحديث ... » أي إذا وصل إلى الشرق ، يعني أهل العراق ، ويؤكد هذا ؛ أنّ معنى سرقة الحديث لم يكن معروفا في زمن الزهري ، وإنما ظهر بعده بزمن ، وموسى بن الحسن بن موسى الكوفي قال ابن عدي أنه حدَّثه (٢/ ٤٩٣) وهو المترجم له في لسان الميزان (٦/ ١١٥) .

قال ابن يونس في تاريخ مصر : يعرف وينكر . وقال مسلمة بن القاسم : تكلم فيه .

وللمزيد حول ترجمته انظر: اللسان أيضاً (٥/ ١٢٩) ترجمة أخيه محمد بن الحسن بن موسى .

(٢) الكامل (١/ ٧٠) . هذا النص يُفَسِّر النص السابق : « إذا شَرَّق الحديث ... » .

خامساً : شعبة بن الحجاج ، أمير المؤمنين في الحديث وإمام النقاد ، المتوفى إلى رحمة الله سنة ١٦٠هـ[١] .

وقفت له على أربعة نصوص في ذلك ، وهي :

١- ما أورده ابن أبي حاتم عن والده : « نا محمد بن أبي صفوان ، حدثني أمية - هو ابن خالد - قال : قلت لشعبة : مالك لا تحدث عن عبد الملك بن أبي سليمان ؟ قال : تركتُ حديثه ، قال : قلت : تحدث عن فلان وتدع عبد الملك بن أبي سليمان ؟! قال : تركته ، قلتُ : إنه كان حسن الحديث ، قال : من حسنها فررت »[٢] .

وقد استشهد الخطيب البغدادي بهذا النص ليثبت أن الحسن هو الغريب غير المألوف الذي يستحسن أكثر من المشهور المعروف . وأن أصحاب الحديث يعبرون بهذه العبارة عن المناكير[٣] .

وعبد الملك بن أبي سليمان جمهور النقاد على توثيقه[٤] ، ولكن شعبة

---

(١) تهذيب الكمال (١٢/ ٤٧٩-٤٩٥) .

(٢) مقدمة كتاب الجرح والتعديل (١/ ١٤٦) ، وأخرجه أيضاً الخطيب في الجامع (٢/ ١٣٨) ، وابن السمعاني في أدب الإملاء (ص٥٩) والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ١٠٦) ومعرفة السنن والآثار (٨/ ٣١٦-٣١٧) .

(٣) الجامع للخطيب البغدادي (٢/ ١٣٨) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (١٨/ ٣٢٢-٣٢٩) .

ظهر له من حديثه بعض النكارة ، قال أبو عيسى الترمذي : « وقد كان شعبة حَدَّث عن عبد الملك بن أبي سليمان ثم تركه ، ويُقال إنما تركه لما تفرد بالحديث الذي روى عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ قال : « الرجل أحق بشفعته يُنتظر به وإن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً » »(١) .

وقد أنكر هذا الحديث أحمد بن حنبل ويحيى بن معين(٢)، والبخاري(٣) وغيرهم ورأوا أن عبد الملك تفرد به مخالفاً لما رواه ثقات أصحاب جابر الآخرين(٤) .

فيكون مقصود شعبة بحُسن حديث عبد الملك ما أُنكر عليه من أحاديث تفرد بها وخالف فيها الثقات - مع قلتها(٥) - ، ويدل على ذلك

---

(١) العلل الصغير الملحق بآخر كتاب الجامع (٥/ ٧٥٦) ، وقد أخرج الترمذي الحديث في جامعه (١٣٦١) ، وكذلك أبو داود برقم (٣٥١٨) ، وابن ماجه برقم (٢٤٩٤) .

(٢) ورد إنكار أحمد ويحيى عند أبي زرعة الدمشقي في تاريخه (١/ ٤٦٠) .

(٣) إنكار البخاري ورد في العلل الكبير للترمذي (١/ ٥٧٠-٥٧١) .

(٤) انظر اختلاف الحديث للشافعي (ص٢٢٠) ، ونصب الراية (٤/ ١٧٤) .

(٥) قد يُقال أليس من التشدد والتعنت من شعبة أن يترك حديث الثقة لحديث واحدٍ أخطأ فيه؟! ويجابُ عن هذا بما قاله ابن رجب في شرح العلل (١/ ٣٣٤) : « وإنما ترك شعبة حديثه لرواية حديث الشفعة ؛ لأن شعبة من مذهبه أن من روى حديثاً غلطاً مجتمعاً عليه ، ولم يتهم =

ما ذكره الحافظ ابن رجب إذ قال : « وقد ذكر الإمام أحمد أن له منكرات - يعني عبد الملك بن أبي سليمان - ، وأنه يوصل أحاديث يرسلها غيره . . . وقال أبوبكر بن خلاد : سمعت يحيى ـ هو ابن سعيد ـ يقول : كأن صفة حديث عبد الملك بن أبي سليمان شيء منقطع يوصله ، وموصل يقطعه »[١] .

وهذه المُخالفات والتفردات هي المستحسنة في حديث عبد الملك بن أبي سليمان في نظر بعض رواة الحديث ، ولكن أئمة النقاد يرون تلك الأمور من المنكرات ويفرون من حسنها كما قال أبو بسطام رحمه الله .

٢- قال أبو حاتم الرازي : « كان شعبة يقول : إسماعيل بن رجاء كأنه شيطان من حُسن حديثه ، وكان - أي شعبة - يهاب هذا الحديث يقول : حكم من الأحكام عن رسول الله ﷺ لم يُشاركه أحد »[٢] .

ومعنى حُسن الحديث مفسر هنا في هذا النص النفيس بأنه حكم من الأحكام مرفوع إلى رسول الله ﷺ لا يوجد إلا من رواية هذا الرجل .

= نفسه فيتركه تُرِك حديثه » .

(١) شرح العلل (١/ ٣٣٣) .

(٢) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٩٢) .

وإسماعيل بن رجاء ثقة [1]، والحديث الذي رواه عنه شعبة وقال بسببه ما سبق حديث إسماعيل بن رجاء قال: سمعت أوس بن ضَمعَج يقول: سمعتُ أبا مسعود يقول: قال لنا رسول الله ﷺ: « يؤمُ القومَ أقرؤهم لكتاب الله وأقدمهم قِراءة، فإن كانت قِراءتهم سواءً فيؤمهم أقدمهم هِجرةً فإن كانوا في الهجرة سواء فيؤمهم أكبرهم سناً، ولا تؤُمن الرجل في أهله ولا في سلطانه، ولا تجلس على تَكْرِمَتِهِ في بيته إلا أن يأذن لك أو بإذنه » رواه مسلم [2] وأصحاب السنن.

وقد ورد عن شعبة أيضاً أنه قال في أوس بن ضمعج راوي هذا الحديث: « والله ما أراه كان إلا شيطاناً، يعني لجودة حديثه » [3]. والمعنى واحد ولكن النص السابق أتم وأحسن سياقاً. وشعبة هنا قصد المدح وكان يُطري هذا الحديث ويقول: « هو ثلث رأس مالي » [4].

٣- قال شعبة: « يحيى بن أبي كثير أحسن حديثاً من الزهري » [5].

---

(١) تهذيب الكمال (٢/ ٩٠-٩١).

(٢) صحيح مسلم (٦٧٣)، وأبوداود (٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤)، والترمذي (٢٣٥)، والنسائي (٢/ ٧٦)، وابن ماجه (٩٨٠) جميعهم عن إسماعيل به.

(٣) تهذيب الكمال (٢/ ٣٩٠) وصف هذا الراوي (بالشيطان) محل نظر لا يخفى.

(٤) مسند ابن الجعد (٨٨٤)، والجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٧١).

(٥) الجرح والتعديل (٩/ ١٤١).

والحُسن هنا ورد بصيغة أفعل التفضيل بما يعني القوة ، ويشهد لهذا نص آخر جاء فيه أن شعبة : « كان يقدم يحيى بن أبي كثير على الزهري » [١] .

كما أن الإمام أحمد قال في يحيى بن أبي كثير : « إذا خالفه الزهري فالقول قول يحيى بن أبي كثير »[٢] ، وقال أيضاً : « يحيى بن أبي كثير ثقة مأمون . . بخٍ بخٍ نقي الحديث جداً لا نكاد نجد في حديثه شيئاً » [٣] ، وقد قال أبو حاتم في يحيى : « إمام لا يحدث إلا عن ثقة » [٤] . والزهري مع إمامته روى عن بعض المتروكين كسليمان بن أرقم ونحوه وقليلاً ما فعل ذلك ، فلعل شعبة قصد بالأحسن أي الأقوى شيوخاً والأرجح عند الاختلاف .

٤- قال شعبة : « لم يروِ عمرو بن مرة أحسن من هذا الحديث » [٥]

وقال : « لا أروي أحسن منه عن عمرو بن مرة » .

وقال : « هذا ثلث رأس مالي » .

وهنا أيضاً أراد المدح والإطراء .

---

(١) المصدر نفسه (٩/ ١٤٢) .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) سؤالات أبي داود (ص٣٢٤-٣٢٥) .

(٤) الجرح والتعديل (٩/ ١٤٢) .

(٥) تهذيب الكمال (١٥/ ٥٣) .

سادساً : قيس بن الربيع أحد شيوخ الحديث المشهورين ولكن تكلم فيه بسبب سوء حفظه ، توفي سنة ١٦٨هـ وقيل غير ذلك [١] .

قال : « كنا إذا أتينا المشايخ ، قدَّمنا سفيان الثوري ، فكتب لنا ، وكان أخفنا كتابة ، فكان إذا مر بحديث صغير حسن ، حفظه فلم يكتبه ، ففطنا له ، وعزلناه » [٢] .

والحسن هنا راجع للغرابة ، ومن المعلوم أنه في الانتقاء على المشايخ تكتب الأحاديث الغريبة إما سنداً أو متناً ، أو الأسانيد العالية لعظم شأنها عند المحدثين وهذا مدلول قوله : « حديث صغير حسن » .

سابعاً : الإمام مالك بن أنس ، إمام دار الهجرة من كبار الثقات الأثبات ومن أئمة الفقه الأعلام ، توفي رحمه الله سنة ١٧٩هـ [٣] .

النص المروي عنه في ذلك أورده ابن أبي حاتم بقوله : « نا أحمد بن عبد الرحمن ابن أخي ابن وهب قال : سمعتُ عمي يقول : سمعت مالكاً سئل عن تخليل أصابع الرجلين في الوضوء فقال : ليس ذلك على الناس ،

---

(١) تهذيب الكمال (٢٤/ ٢٨-٣٨) .

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٢٠٩) وضبط المحقق حسن هكذا (حسَّن) فيصبح المعنى أن الثوري يُحسن حفظ ذلك الحديث والراجح عندي أن حسن صفة للحديث وليس لحفظ سفيان .

(٣) تهذيب الكمال (٢٧/ ٩١-١٢١) .

قال : فتركته حتى خفَّ الناس ، فقلتُ له : عندنا في ذلك سنة .

فقال : وماهي؟

قلت : حدثنا الليث بن سعد وابن لهيعة وعمرو بن الحارث عن يزيد بن عمرو المَعَافِري عن أبي عبد الرحمن الحُبُلي عن المُسْتَورِد بن شداد القرشي قال : « رأيتُ رسول الله ﷺ يدلك بخنصره ما بين أصابع رجليه » .

فقال : إن هذا الحديث حسن ، وما سمعتُ به قط إلا الساعة ، ثم سمعته بعد ذلك يُسأل فيأمر بتخليل الأصابع »[1] .

وقد انتقد الشيخ الدكتور ربيع بن هادي المدخلي سند هذه القصة فقال :

« أقول : إن هذه القصة لا تثبت :

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل (١/ ٣١-٣٢) ، ومن طريق ابن أبي حاتم أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٧٧) ، وذكره ابن عبد البر في التمهيد (٢٤/ ٢٥٩) معلقاً بالجزم عن ابن أخي ابن وهب وذكره مختصراً بحذف السند في الاستذكار (٢/ ٥٣) ، والإرشاد للخليلي (١/ ٣٩٩ ، ٤١٤) وعنده لم يذكر تحسين الإمام مالك ، كما أنه جعل الحديث من طريق أبي عشانة عن عقبة بن عامر ، ومن المعلوم أن كتاب الإرشاد المطبوع هو منتقى من أصل الكتاب انتقاه أبو طاهر السلفي لذا أخشى من الحذف والاختصار .

وقد تعقب ابن حجر الترمذي في قوله : لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة فقال : « وهو متعقب فقد أخرجه ابن أبي حاتم . . . وصححه ابن القطان من هذا الوجه » انظر : النكت الظراف (٨/ ٣٧٦) .

أولاً : إن ابن أبي حاتم لم يلق أحمد بن عبد الرحمن بن أخي ابن وهب ، وليس من شيوخه . لذا تجده يسأل أباه وغيره عن حاله ، ولو كان لقيه وسمع منه لعده في شيوخه ولعرف حاله وعرفه للناس .

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم : سألت محمد بن عبد الله بن عبد الحكم عنه فقال : ثقة ما رأينا إلا خيراً ، قلت : سمع من عمه؟ قال : إي والله ، قال عبد الرحمن : سمعتُ أبا زرعة يقول : أدركناه ولم نكتب عنه ، وسمعت أبي يقول : أدركته وكتبت عنه .

سمعت أبا زرعة وأتاه بعض رفقائي فحكى عن أبي عبد الله بن أخي ابن وهب أنه رجع عن تلك الأحاديث ، فقال أبوزرعة : إن رجوعه مما يحسن حاله ، ولا يبلغ به المنزلة التي كان قبل ذلك .

فهذه النصوص تفيد أنه ما لقيه ولا سمع منه ، وانظر إلى تعبير شيخه أبي زرعة وتعبير أبيه بـ « أدركناه » مما يبعد جداً أن يكون لقيه عبد الرحمن ابن أبي حاتم ، وبناء على هذا لا يكون حديثه عن أحمد بن عبد الرحمن إلا بوسائط .

ثانياً : لو فرضنا أنه لقيه لما كان هذا اللقي إلا بعد اختلاط أحمد بن عبد الرحمن ، فإنه اختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر كما ذكر ذلك الحاكم أبو عبد الله وابن أبي حاتم صغيرٌ لا يحتمل سماعه قبل

اختلاط أحمد بن عبد الرحمن فتكون روايته عنه بعد الاختلاط ضعيفة .

ثالثاً : وبناء على ما سبق يتبين أن صيغة التحديث (نا) رمز حدثنا حصل فيها تحريف من النساخ لكتاب الجرح والتعديل أو حصل هذا التحريف من الطابعين للكتاب - والله أعلم »[١] .

ولا أتفق مع فضيلة الشيخ الدكتور فيما ذهب إليه لما يلي :

١- القول بخطأ الناسخ أو تحريف الطابع أمر مستبعد ؛ لأن البيهقي أخرج الحديث من طريق ابن أبي حاتم وفي سنده (نا) كما في المطبوع ، ثم إن ابن القطان الفاسي أيضاً تشكك في سماع ابن أبي حاتم من ابن أخي بن وهب وقوى احتمال أنه أخذ عنه إجازة - كما سيأتي - وهذا يدل على أن صيغة الأداء (نا) ثابتة وليس ثمة تصحيف أو تحريف .

ومما يزيد الأمر تأكيداً أن الخليلي في (إرشاده)[٢] أخرج هذا الحديث عن خمسة من شيوخه يروونه ، عن ابن أبي حاتم بصيغة (حدثنا) .

كما وجدتُ ابن أبي حاتم في (مناقب الشافعي)[٣] و(الجرح

---

(١) تقسيم الحديث (ص١١٨-١١٩) .

(٢) الإرشاد (١/ ٣٩٩) ، وأعاده مرة أخرى (١/ ٤١٤) .

(٣) مناقب الشافعي (ص٢١ ، ١٣٤) .

والتعديل) [١] قد صرح بالتحديث عن ابن أخي ابن وهب في أسانيد أخرى وكذلك ابن [٢] عدي والخليلي [٣] أخرجا له عن ابن أخي ابن وهب أحاديث أخرى وفيها التصريح بالسماع .

وأما لُقيه له فلا ريب فيه ، فقد قال أبو حاتم الرازي لما أرسل إليه ابن أخي ابن وهب يشكو سعيد بن عمرو البرذعي لأنه تكلم فيه : « فلما خرج ابني عبد الرحمن كتبت له إلى يونس وابن عبد الحكم ، ولم أكتب إليه - يعني ابن أخي ابن وهب - ، وقلت لعبد الرحمن : قل له كتبت إلي في أمر البرذعي بما كفيتني مؤنة نفسك . . . » [٤] .

وقال الحاكم : « فأما أبو حاتم الرازي ، محمد بن إدريس ، رحمنا الله وإياه ، فحدثونا عن ابنه [٥] أنه عرض كتاب أبيه إليه على أحمد بن عبد الرحمن يسأله الرجوع عن أحاديث » [٦] .

وقد نُص على أن عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي المشهور بابن

---

(١) الجرح والتعديل (١/ ٢١) ، (٨/ ٧٢) .

(٢) الكامل (١/ ١٨٩) .

(٣) الإرشاد (١/ ٤٣٣) .

(٤) الضعفاء لأبي زرعة (٢/ ٧١٢-٧١٣) .

(٥) تصحفت في الأصل إلى (أبيه) وهذا خطأ .

(٦) المدخل إلى الصحيحين (ص٥٨٠) تحقيق د . الكليب .

أبي حاتم قد دخل مصر [١] سنة ٢٦٢هـ ، وأحمد بن عبد الرحمن ابن أخي ابن وهب توفي في سنة ٢٦٤هـ بمصر [٢] .

فلقاؤه له ثابت بيقين ، وسماعه منه ثابت بيقين في عدة أسانيد وعدة مصادر مختلفة في أسماء مصنفيها ، وناسخيها ، وأزمنة الناقلين لها .

وما ذكره فضيلة الشيخ الدكتور ربيع بن هادي - حفظه الله وأجزل له المثوبة - قرائن ضعيفة إذا ما قورنت بالنصوص السابقة ذات الدلالة القطعية في محل النزاع .

٢- الصحيح أن ابن أخي ابن وهب لم يختلط بمعنى الاختلاط الاصطلاحي الذي من لوازمه التخريف الذهني وذهاب العقل ، وأما التخليط الوارد في ترجمة ابن أخي ابن وهب كما يظهر من مجموع الأقوال الواردة في الرجل فمعناه : اختلط حديثه بما ليس منه ، بمعنى أنه كان يُدخل عليه ما ليس من حديثه فيحدث به ، كما قال هو بنفسه : « ليس هذا الحديث من حديثي ، ولا حديث عمي ، وإنما وضعه لي أصحاب الحديث ولست أعود إلى روايته حتى ألقى الله » [٣] ، فالرجل كان سليم العقل .

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٦٦) .

(٢) المرجع السابق (١٢/ ٣٢٣) .

(٣) الضعفاء لأبي زرعة (٢/ ٧١٦) .

ويؤكد ذلك قول ابن أبي حاتم : « سمعت أبي يقول : حدثنا أبو عبيد الله ابن أخي ابن وهب ثم قال : كتبنا عنه وأمره مستقيم ثم خلط بعدُ ثم جاءني خبره أنه رجع عن التخليط ، وسئل أبي عنه بعد ذلك فقال : كان صدوقاً »[1] .

فقولــه : « **رجع عن التخليط** » دال على أن المراد ليس الاختلاط المعروف اصطلاحاً؛ لأن الاختلاط أمر خارج عن إرادة الإنسان ، ولا يقال : فلان رجع عن تخليطه ، ومن تأمل ترجمة الرجل يتبين له أن المراد بذلك تلك الأحاديث المنكرة التي خالطت أحاديثه ، ولهذا قال الذهبي : « وقد روى ألوفاً من الحديث على الصحة ، فخمسة أحاديث منكرة في جنب ذلك ليست بموجبة لتركه ، نعم ولا هو في القوة كيونس بن عبد الأعلى وبُندار »[2]، وقال ابن حجر : « وقد صح رجوع أحمد عن هذه الأحاديث التي أُنكرت عليه ، ولأجل ذلك اعتمده ابن خزيمة من المتقدمين ، وابن القطان من المتأخرين »[3] .

وقد ورد استعمال لفظ (خَلَط) و(خَلَّط) ونحوها على غير المعنى

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٥٩) .

(٢) النبلاء (١٢/ ٣٢٣) .

(٣) التهذيب (١/ ٥٦) .

الاصطلاحي في (الاختلاط) . فمن ذلك على سبيل المثال :

قول وكيع : « يحيى بن الضُريس من حفاظ الناس ، لولا أنه خَلَّط في حديثين »[١] ،ويحيى من المحدثين الأثبات ولم يوصف بالاختلاط أبداً[٢] .

وقال ابن معين في إسماعيل بن عياش : « إذا حدث عن الشاميين ، وذكر الخبر ، فحديثه مستقيم ، وإذا حدث عن الحجازيين والعراقيين خَلَّط ما شئت »[٣] .

وقال دُحيم فيه أيضاً : « في الشاميين غاية ، وخَلَّط عن المدنيين »[٤] .

وقال وكيع فيه : « قدم علينا ، فأخذ مني أطرافاً لإسماعيل بن أبي خالد فرأيته يُخلّط في أخذه »[٥] .

وقال ابن عدي في بقية بن الوليد : « إذا روى عن أهل الشام فهو ثبت ، وإذا روى عن غيرهم خَلَّط »[٦] .

ففي هذه النصوص وغيرها استعمال لفظة (خلط) بمعناها اللغوي

(١) الجرح والتعديل (١/ ٢٢٤) ، (٩/ ١٥٩) .

(٢) تهذيب الكمال (٣١/ ٣٨٥-٣٨٦) والنبلاء (٩/ ٥٠٠) .

(٣) تهذيب الكمال (٣/ ١٧٤) .

(٤) التهذيب (١/ ٣٢٤) .

(٥) الجرح والتعديل (١/ ١٩١-١٩٢) .

(٦) الكامل (٢/ ٥١٢) .

الذي يعني الجمع والضم بين الأشياء دون تمييز ومنه قولهم: «أخلط فلان في كلامه إذا صار ذا تخليط»[1]، ومنه قول المولى عز وجل: ﴿ وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا۟ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا ﴾ [التوبة: ١٠٢].

٣- أن ابن أبي حاتم لم يتفرد برواية هذا الحديث عن ابن أخي ابن وهب بل تابعه أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي[2]، فتبين بهذا أن الحديث لم يتفرد به ابن أبي حاتم.

قال الإمام الحافظ تقي الدين ابن دقيق العيد في كتابه الإمام: « فأما رواية أبي بشر فأخرجها الحافظ أبو الحسن الدارقطني في غرائب حديث مالك راوياً لها عن أبي جعفر الأسواني عن أبي بشر قال: ثنا أحمد بن عبد الرحمن بن وهب قال: سمعت عمي يقول: سئل مالك بن أنس ... » الحديث بمثل حديث ابن أبي حاتم وفيه تحسين الإمام مالك للحديث.

---

(١) المفردات للراغب (ص١٥٥).

(٢) الدولابي قال فيه الدارقطني: « تكلموا فيه وما تبين من أمره إلا خير » سؤالات السهمي (ص١١٥) وقول الدارقطني في شأنه هو أعدل الأقوال، ذلك لأن طعن ابن عدي فيه لأنه كان قوي الميل لأهل الرأي وأما قول ابن يونس: كان يضعف ففي الأنساب (٢/ ٥١١) كان يُصنف ولم يترجح لي أي الكلمتين أصح.
انظر لترجمة الدولابي: النبلاء (١٤/ ٣٠٩) والميزان (٣/ ٤٥٩) واللسان (٥/ ٤١) وفيهما تصحيف شنيع لكلمة الدارقطني قُلبت من المدح للذم، ووفيات الأعيان (٤/ ٣٥٢).

ثم قال : « ولما ذكر ابن القطان رواية ابن لهيعة قال : هو ضعيف ، ولكنه قد رواه غيره فصحَّ ، ثم قال : أما الإسناد الصحيح فقال أبو محمد ابن أبي حاتم : أخبرنا أحمد بن عبد الرحمن . . . » .

ثم نقل عن ابن القطان : « وإنما الذي يجب أن يُتفقد في هذا الحديث قول أبي محمد بن أبي حاتم أخبرنا أحمد بن عبد الرحمن ، فإني أظنه يعني في الإجازة ، فإنه لما ذكره في بابه قال : إن أبا زرعة أخبره أنه أدركه ولم يكتب عنه ، وأن أباه قال : أدركته وكتبت عنه ، فظاهر هذا أنه لم يسمع منه فإنه لم [يقل] كتبتُ عنه مع أبي وسمعت منه ، كما هي عادته أن يقول فيمن يشترك فيه مع أبيه . انتهى . وقد استغنينا عن هذا التفقد الذي أشار إليه ابن القطان بما قدمناه من رواية أبي بشر عن أحمد بن عبد الرحمن »(١) .

وقد تلخص لنا مما مضى بوضوح أن ذلك النص ثابت عن الإمام مالك .

ومعنى قول الإمام مالك : إن هذا حديث حسن - فيما يظهر لي - أن ذلك باعتبار أنه لأول مرة يسمعه ولم يكن عنده ، فلذا استغربه مستحسناً ومعجباً بمتنه وعده حسناً لأنه أضاف لعلمه ما لم يكن عنده من قبل .

وأما قول الشيخ عبد الفتاح أبو غدة إن مالك بن أنس عنى بالحسن هنا

---

(١) كتاب الإمام شرح الإلمام - النسخة المصورة عن المكتبة الأزهرية - (١/ ق ١٧١ - ١٧٢) ونقل هذا التحرير النفيس ابن الملقن في البدر المنير - نسختي المصورة - (١/ ٣٠١-٣٠٢) .

الحسن الاصطلاحي فهذا قول غير دقيق وبعيد عن التحقيق إذ لم يكن في ذاك الوقت قد استقر مصطلح الحسن بل ولم يكن شائعاً .

ثامناً : الإمام عبد الله بن المبارك ، أحد الأئمة الثقات الأثبات ، توفي رحمه الله سنة ١٨١هـ[١] .

والنص المروي عنه في ذلك أخرجه ابن أبي حاتم بقوله : « نا محمد بن سعيد المقرئ نا عبد الرحمن بن الحكم بن بشير عن نوفل ـ يعني ابن مطهر ـ قال : كان بالكوفة رجل يقال له حبيب[٢] المالكي ، وكان رجلاً له فضل وصحبة ، فذكرناه لابن المبارك فأثنينا عليه ، قلت : عنده حديث غريب ، قال : ما هو؟ قلت : الأعمش عن زيد بن وهب قال : سألت حذيفة عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فقال : إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لحسن ، ولكن ليس من السنة أن تخرج على المسلمين بالسيف .

فقال : هذا حديث ليس بشيء ، قلت : إنه ، وإنه ، فأبى ، فلما أكثرت عليه في ثنائي عليه فقال : عافاه الله في كل شيء إلا في هذا الحديث ، هذا حديث كنا نستحسنه من حديث سفيان عن حبيب عن أبي البختري عن

---

(١) انظر : تهذيب الكمال (١٦/ ٥-٢٥) .

(٢) هو حبيب بن أبي فضلان أو فضالة المالكي قال فيه ابن معين : مشهور ، وذكره ابن حبان في ثقاته - التهذيب (٢/ ١٨٩) .

حذيفة »[١] .

ومقصد ابن المبارك رحمه الله بقوله : كنا نستحسنه أي لغرابته وتفرد سفيان الثوري به ، ولو كان طريق الأعمش محفوظاً وصحيحاً لما كان لحديث سفيان ميزة الغرابة لا سيما وأن سند الأعمش - لو كان محفوظاً - أشهر وأصح مما يجعل رغبة سفيان وغيره من الحفاظ فيه أكثر .

وأبو البَخْتري سعيد بن فيروز لم يسمع من حذيفة بن اليمان[٢] .

وفي (نص ثانٍ) قال الحسن[٣] بن عيسى مولى ابن المبارك : « حدثتُ ابن المبارك بحديث لأبي بكر بن عياش ، عن عاصم عن النبي ﷺ فقال : حسن .

فقلت لابن المبارك : إنه ليس فيه إسناد ؟!

فقال : إن عاصماً يُحتمل له أن يقول : قال رسول الله ﷺ .

قال : فغدوتُ إلى أبي بكر ، فإذا ابن المبارك قد سبقني إليه ، وهو إلى

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل (١/ ٢٧٠) ، والضعفاء للعقيلي (١/ ٢٦٤) عن شيخ ابن أبي حاتم محمد بن سعيد الرازي نفسه .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (١١/ ٣٢) .

(٣) الحسن ثقة . انظر : التهذيب (٢/ ٣١٣) .

جنبه ، فظننته سأله عن هذا الحديث »[١] .

وعاصم هو ابن بهدلة أبي النجود الأسدي سمع من كبار التابعين ولم يلق أحداً من الصحابة ، فمرسله على هذا يكون سقط منه اثنان في الغالب : التابعي والصحابي .

ولهذا قال الحسن : « ليس فيه إسناد » لعدم اتصاله .

والظاهر أن ابن المبارك حسنه لمتنه ، ولأن عاصماً عنده محتمل الإرسال ، ويدل على أهمية الحديث عند ابن المبارك مبادرته لسماعه منه بسرعة ، مما يدل على شدة رغبته في الحديث واشتهائه له .

وفي (**نص ثالث**) : قال الحسن بن عيسى أيضاً : « قلت لابن المبارك : حدثنا أبو نُعيم بحديث حسنٍ .

قال : ما هو؟

قلت : حدثنا أبو نعيم عن مِسْحاج عن أنس بن مالك قال : « كنا مع رسول الله ﷺ في سفر ، ونزلنا منزلاً ، فقلنا : زالت الشمس أو لم تَزُل؟ [صلى بنا] صلاة الظهر ، ثم ارتحل »[٢] .

---

(١) العلل برواية عبد الله (٣/ ٢٠٣) ، ومعرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٢٦) ، وشرح علل الترمذي (١/ ٣١٧-٣١٨) .

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٣/ ١١٣) وأبو داود (١٢٠٤) والضياء في المختارة (٧/ ٢١٢ - =

فقال ابن المبارك : وما حُسن هذا الحديث ؟! أنا أقول كان النبي ﷺ يُصلي قبل الزوال ، وقبل الوقت!! »[١] .

مسحاج بن موسى الضبي وثقه ابن معين وأبو داود ، وقال أبو زرعة : لا بأس به [٢]، وأما ابن حبان فذكره في (المجروحين) بسبب حديثه السابق وقال : « روى حديثاً واحداً منكراً في تقديم صلاة الظهر قبل الوقت للمسافر ، لا يجوز الاحتجاج به »[٣] .

ومراد ابن المبارك هنا ، أي حُسن في متن هذا الحديث؟! ، أي ما هو الحكم الذي ذُكر فيه ولم يذكر في غيره حتى يُستحسن؟! ، وأبى أن يوصف بالحُسن لنكارته عنده ومخالفته لأحاديث المواقيت الكثيرة .

تاسعاً : الإمام وكيع بن الجرَّاح أحد الأئمة الأثبات الثقات توفي سنة ١٩٦هـ أو ١٩٧هـ[٤] .

قال رحمه الله : « كل حديث حسن ، عبد السلام بن حرب يرويه »[٥] وأظنه

= ٢١٣) ، والحديث رواه مسحاج عن أنس موقوفاً كما في مصنف ابن أبي شيبة (١/ ٣٥٠) .

(١) كتاب المجروحين (٣/ ٣٢) .

(٢) تهذيب الكمال (٢٧/ ٤٤٢-٤٤٣) .

(٣) كتاب المجروحين (٣/ ٣٢) .

(٤) تهذيب الكمال .

(٥) الضعفاء للعقيلي (٣/ ٦٩) ، وتهذيب الكمال (١٨/ ٦٨) .

أراد ذمه بذلك كما في قول أبي داود « أنا لا أحدث عن فضل الأعرج ، كان لا يفوته حديث جيد » [١] ، وكان أهل الكوفة ومنهم وكيع يستنكرون بعض حديث عبد السلام [٢] ، مع أن الأكثرين على توثيقه [٣] .

فكأن وكيعاً يقول : من أين له كل هذه الأحاديث الغرائب الحسان ؟! وربما أراد وكيع مدح عبد السلام وإظهار مدى سعة مروياته وكثرة غرائبه الحسان .

وفي (**نص ثانٍ**) قال : « سعيد بن السائب : حسن الحديث » [٤] .

وسعيد ثقة زاهد [٥] ، فالظاهر أن وكيعاً عنى بحسن حديثه هنا صحته واستقامته .وكذا قوله في يزيد بن أبي صالح : « كان دباغاً ، وكان حسن الحديث » [٦] إن صح لأني وجدت في المسند لأحمد ينقل عنه أنه قال : « وكان حسن الهيئة » [٧] ، فإن معناه مثل ما سبق؛ لأن يزيد بن أبي صالح

(١) تاريخ بغداد (١٢/ ٣٦٥) .

(٢) التهذيب (٦/ ٣١٧) .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) العلل للميموني (ص٢٤٨) .

(٥) التهذيب (٤/ ٣٥) .

(٦) تعجيل المنفعة (ص٤٥٠) .

(٧) المسند (٣/ ١٨٣) .

ثقة [١] من غير خلاف .

عاشراً : الإمام سفيان بن عيينة ، وهو من الأئمة الحفاظ ، توفي رحمه الله في سنة ١٩٨هـ [٢] .

والنص المروي عنه أخرجه الرامهرمزي بقوله : « حدثنا ابن نبهان ، ثنا عيسى بن أبي حرب قال : سمعت علي بن المديني يقول : كنا في مجلس سفيان بن عيينة ، فحدَّث بحديث عن النبي ﷺ فقال رجل : ما أحسنه ، فقال سفيان : أتقول لحديث النبي ﷺ ما أحسنه؟! ألا قلتَ هو أحسن من الجوهر أحسن من الدر أحسن من الياقوت أحسن من الدنيا كلها » [٣] .

والمقصود بالحُسن هنا هو البهاء والجمال ، ومقتضى هذا النص أن كل حديث رسول الله ﷺ يُقال له حسن بالمعنى اللغوي لكلمة حسن .

وفي (نص آخر) : « سئل ابن عيينة عن حديث حسن فقال : أخبرنا بقية بن الوليد ، أخبرنا أبو العجب » [٤] .

---

(١) العلل للميموني (ص٢٤٨) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (١١/ ١٧٧-١٩٧) .

(٣) المحدث الفاصل (ص٥٧٨) ، وأخرجها الخطيب في الجامع (٢/ ١٧٧-١٧٨) من طريق الرامهرمزي .

(٤) كتاب المجروحين (١/ ٢٠١) .

وفي لفظٍ : « سئل سفيان بن عيينة عن حديث من هذه المُلح ، فقال : أبو العجب أخبرنا بقية بن الوليد أخبرنا »[(١)] .

قال ابن حبان معلقاً على ذلك : « هذا الذي أنكره سفيان وغيره من حديث بقية هو ما روى أولئك الضعفاء والكذابون والمجاهيل الذين لا يعرفون »[(٢)] .

فكأن ابن عيينة لما سئل عن (الحسن) فهم أنهم يريدون حديثاً في متنه عجائب فقال ما قال معرضاً بأن ما طلبتموه تجدونه عند أبي العجائب بقية ابن الوليد .

الحادي عشر : **يحيى بن سعيد القطان** ، من كبار أئمة النقد ، توفي رحمه الله سنة ١٩٨هـ[(٣)] .

والنص المذكور عنه في ذلك هو قولـــه : « ما رأيتُ أحداً أحسن حديثاً من شعبة »[(٤)] .

والمقصود بالأحسن هنا الأنقى والأقوى والأسلم من العلل وما يكدر

---

(١) النبلاء (٨/ ٥٢٣) .

(٢) كتاب المجروحين (١/ ٢٠١) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (٣١/ ٣٢٩-٣٤٣) .

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد برواية عبد الله (٢/ ٣٦٧) مقدمة الجرح والتعديل (١/ ١٧٦) .

صفو الحديث وسلامته ، وقد كان شعبة إماماً لا نظير له في براعة النقد والتفتيش عن علل الأسانيد وبحثه عن سماعات الرواة ونحو ذلك فحديثه من هذا الجانب هو الأحسن كما يرى يحيى بن سعيد القطان .

وقد قال أحمد في شعبة عن الأعمش : « شعبة صاحب حديث يؤدي الألفاظ والأخبار ، أبو معاوية عن عن . . . »[١] .

وقال : « كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن يعني في الرجال وبصره بالحديث وتثبته وتنقيته للرجال »[٢] .

الثاني عشر : الإمام الحافظ عبد الرحمن بن مهدي من كبار أئمة النقد وقد توفي رحمه الله سنة ١٩٨هـ[٣] .

قال علي بن المديني : « سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : اثنان إذا كتبت حديثهما هكذا ، رأيت فيه ، وإذا انتقيتها كانت حساناً : معمر وحماد ابن سلمة »[٤] .

قال علي : « فنظرت ، فإذا هو كما قال ، معمر يروي عن أبان بن أبي

---

(١) العلل برواية عبد الله (٢/ ٣٧٧) .

(٢) العلل برواية عبد الله (٢/ ٥٣٩) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (١٧/ ٤٣٠-٤٤٣) .

(٤) المعرفة والتاريخ (٣/ ١٥٧) .

عياش وغيره وهذا الضرب ، وحماد بن سلمة إذا كتبت حديثه على الوجه ، جاء فيه كل شيء أبو حمزة ، وأبان ، فإذا انتقيت حديثه كتبت عمار بن أبي عمار وثابت - البناني - »[١] .

وهذا تفسير جيد لمعنى (الحسن) الوارد في النص السابق ويعني سلامة الإسناد وقوته .

وفي (**نص ثانٍ**) قال أحمد بن حنبل : « رأى رجلٌ ابن مهدي وهو يُسرع المشي بعبَّادان[٢] فقال : يا أبا سعيد إلى أين؟ ، فقال : أُبادر وكيعاً يحدث عن محمد بن قيس الأسدي أحاديث حساناً »[٣] .

ومحمد بن قيس ثقة[٤] ، ولا أدري ما هي تلك الأحاديث التي استحسنها ابن مهدي ، وهل استحسنها لقوتها أم لغرابتها عنده وكونه لم يسمعها من قبل؟ ، وإلى هذا الأخير أميل .

وفي (**نص ثالث**) قال بشار بن موسى : « دخلت أنا وعبد الرحمن بن مهدي على هُشيم .

---

(١) تاريخ دمشق (١٧/ ٣٩) المخطوط .

(٢) عَبَّادان .موضع قرب البصرة كما في معجم البلدان (٤/ ٧٤) .

(٣) العلل برواية عبد الله (٢/ ٥٠٦) .

(٤) تهذيب الكمال (٢٦/ ٣١٩-٣٢١) .

فقال له عبد الرحمن : يا أبا معاوية بلغني عنك بالبصرة حديث حسن ، قد نسيته ، فقال له هشيم : في أي باب هو؟

قال : في التفسير .

قال : أنا أُحدثك : أخبرنا الحجاج عن عطاء عن ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ﴾ [المؤمنون : ١٤] فقال : نفخنا فيه الروح .

قال عبد الرحمن : هو والله بعينه » [١] .

ولا أدري هل استحسن ابن مهدي متنه أم استحسن شيئاً آخر ، والعجب من فطنة هشيم كيف عرف مراد ابن مهدي ؟!

الثالث عشر : عبد الله بن داود الخُريبي ، وهو ثقة ، مات سنة ٢١٣هـ رحمه الله [٢] .

والنص المروي عنه ساقه الرامهرمزي بقوله : « حدثنا أبو عمر بن سهيل ثنا زيد ابن أخرَم ثنا عبد الله بن داود قال : قلت لسفيان : يا أبا عبد الله حديث مجوس هجر؟

قال : فنظر إليَّ ثم أعرض ، فقلتُ : يا أبا عبد الله حديث مجوس هجر؟ قال : فنظر إليَّ ثم أعرض عني ، ثم سألته ، فقال له رجل إلى جنبه ،

(١) تاريخ بغداد (١٤/ ٨٩) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (١٤/ ٤٥٨-٤٦٧) .

فحدثني به ، وكان إذا كان الحديث حسناً لم يكد يحدث به »[1] .

والحسن هنا -فيما يظهر - يعني الغرابة والتفرد بحديث مع عدم المشارك والمتابع ، وسفيان هو الثوري ، وحديث مجوس هجر الذي يرويه أخرجه أبو عبيد في كتاب الأموال فقال : « حدثنا الأشجعي وعبد الرحمن ابن مهدي عن سفيان عن قيس بن مسلم عن الحسن بن محمد قال : «كتب رسول الله ﷺ إلى مجوس هجر يدعوهم إلى الإسلام ، فمن أسلم قبل منه ، ومن لا ضُربت عليه الجزية ، على أن لا تؤكل له ذبيحة ولا تنكح له امرأة » »[2] .

وهذا الحديث بهذا السند والمتن تفرد به سفيان الثوري - رحمه الله - ولم أجده - بعد البحث - إلا من طريقه ، وهو إمام ثبت حجة في كل ما يرويه سواء تابعه غيره أم لم يُتابع ، كما أن في متن هذا الحديث زيادة مهمة لا تجدها في غيره من الأحاديث المرفوعة الواردة في المجوس[3] ، وهي قوله :

---

(١) المحدث الفاصل (ص٥٦٣-٥٦٤) .

(٢) الأموال لأبي عبيد (ص٣٩-٤٠) ، وعبد الرزاق في المصنف (٦/ ٦٩) (١٠/ ٣٢٦) ، وابن أبي شيبة في المصنف (١٢/ ٢٤٢ ، ٢٤٦) ، وابن زنجويه في الأموال (١/ ١٣٧) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ١٩٢ ، ٢٨٥) ، وقال : « هذا مرسل ، وإجماع أكثر الأمة عليه يؤكده » .

(٣) انظر : صحيح البخاري (٣١٥٦ ، ٣١٦١) ، وانظر سنن أبي داود (٣/ ١٦٨) .

« على أن لا تؤكل له ذبيحة ولا تنكح له امرأة » وفي هذا إيضاح لما قد يُستشكل من أن المجوس يعاملون كأهل الكتاب في كل شيء حتى في أكل ذبائحهم ونكاح نسائهم لما ورد من قول لبعض السلف : « سنوا بهم سُنة أهل الكتاب » .

الرابع عشر : وهو مروي عن رجل بصري من تلامذة ثابت البُناني ولم أستطع تحديده ، أخرجه الرامهرمزي بقولـــه : « أخبرني أبي أن القاسم ابن نصر حدثهم قال : حدثني أبو عبد الرحمن قال : سمعت أبي يقول – وذكر أهل الكوفة – فقال : ليس فيهم من يُحسن هذا ، ابنُ أبي ليلى [1] عندهم ما حدثونا عنه بشيء فيه خير ، قَدِم عليه ثابت البُناني من عندنا قدمةً : فجاء عنه بكل شيء حسن » [2] .

والحسن هنا يحتمل عدة معانٍ ، ولو عرفتُ شخصية القائل لتيسر عليَّ تقريب الاحتمال الأقوى من المعاني المحتملة ، ويغلب على ظني أن مقصده أحاديث ابن أبي ليلى التي فيها علم زائد على أحاديث الرواة الآخرين أي التي لا تجدها عند غيره أو قلَّ أن تجدها عند أحدٍ سواه ، وقد ساق الرامهرمزي النص السابق تحت عنوان : (الانتخاب) .

---

(١) هو عبد الرحمن بن أبي ليلى التابعي الثقة .

(٢) المحدث الفاصل (ص٦٠٤) .

وختاماً لهذا المبحث يترجح لدي أن معظم النصوص السابقة جاء استعمال الحسن فيها ليس بالقصد الاصطلاحي عند المتأخرين ، وإنما استعمل الحسن فيها باعتباره وصفاً أو لقباً يُترجم عن شعور الإعجاب والميل اللذين يحصلان في نفس السامع .



الفصل الثاني

المحدثون الذين استعملوا مصطلح " الحسن" إلى عصر الترمذي

وفيه سبعة مباحث :

المبحث الأول : تحسينات الإمام الشافعي

المبحث الثاني : تحسينات الإمام علي بن المديني

المبحث الثالث : تحسينات الإمام أحمد بن حنبل

المبحث الرابع : تحسينات الإمام البخاري

المبحث الخامس : تحسينات الإمام يعقوب بن شيبة

المبحث السادس : تحسينات الإمام أبي زرعة الرازي

المبحث السابع : تحسينات الإمام أبي حاتم الرازي

يهدف هذا الفصل إلى رصد المرحلة الثانية في تطور مصطلح (الحسن) عند المحدثين ، فقد كانت المرحلة الأولى - كما علمنا مما تقدم - هي الإرهاصات الأولى والبدايات المبكرة لاستعمال (الحسن) ، وفي هذا الفصل سأتناول - إن شاء الله تعالى - المرحلة الأخرى التالية لمرحلة النشأة وهي مرحلة أهم ما يميزها أمران :

١- أن أعلامها الذين سأتحدث عن استعمالهم للحسن هم من كبار أئمة النقد الحديثي في تاريخ الإسلام ، واشتهروا بالمعرفة النقدية أكثر من الرواية وذلك بعكس أغلب أعلام المبحث السابق .

٢- أن ورود (الحسن) في كلامهم أكثر ممن تقدمهم .

وقد قسمت هذا الفصل إلى سبعة مباحث ، جعلت كل مبحث يتناول إماماً من الأئمة الذين نصت كتب مصطلح الحديث على أنه ورد في كلامه استعمال (الحسن) مع تقدمه زمنياً من حيث تاريخ الوفاة على الإمام الترمذي .

والهدف الرئيس من هذا الفصل هو معرفة استعمالات الحسن عند المحدثين إلى عصر الترمذي ، وعلى ماذا كانوا يطلقونه؟ وهل هم متشابهون في ذلك أم لا ؟ . . . إلخ .

المبحث الأول

تحسينات الإمام الشافعي

ذكر الحافظ العراقي [١] ، ومن بعده الحافظ ابن حجر العسقلاني [٢] أنه قد ورد في كلام الإمام الشافعي على الأحاديث استعمال (الحسن) ، وذكر العراقي مثالين على ذلك ، ووافقه ابن حجر على أحدهما وزاد آخر ليُصبح مجموع نصوص الإمام الشافعي في التحسين - كما في كتب المصطلح - ثلاثة نصوص .

وقد قمت بتتبع لتحسينات الإمام الشافعي من كتاب (معرفة السنن والآثار) للبيهقي ، وهو مطبوع في أربعة عشر مجلداً غير الفهارس ، قرأتها كاملةً لاستخراج نصوصه في ذلك ، وقد يسر لي المولى سبحانه وتعالى الوقوف على خمسة نصوص زيادة على ما في كتب المصطلح ، وإنما اخترت كتاب (معرفة السنن والآثار) ليكون ميدان تتبعي لذلك لأن الإمام البيهقي صرح بأنه استقصى وجمع في كتابه كلام الشافعي على الأخبار فقال : « ونقلتُ ما وجدتُ من كلامه على الأخبار بالجرح والتعديل ،

---

(١) انظر : التقييد والإيضاح (ص٥٢) .

(٢) انظر : النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٢٥) .

والتصحيح والتعليل »[١] .

أضف إلى ذلك أن كتاب (المعرفة) يتميز بأنه جمع أحاديث الشافعي وأقواله على الأحاديث من كتب المذهب القديم والجديد ، لهذا فقد أُتيح لنا الاطلاع على أشياء يصعب اطلاعنا عليها لو لم يتوفر لنا هذا الكتاب الفذ .

وبعد استخراج تلك النصوص وثقتها من كتب الشافعي التي وردت فيها ، وذلك للاطمئنان على سلامتها ولتحديد مواضعها من المصدر الأصلي .

وهذه النصوص هي :

(النص الأول) : قال الشافعي - في أثناء كلامه على حكم غسل القدمين - : « وروي أن رسول الله ﷺ رشَّ ظهورهما . أما أحد الحديثين فليس ممايثبت أهل العلم بالحديث لو انفرد .

وأما الحديث الآخر فحسن الإسناد ، ولو كان منفرداً ثبت ، والذي خالفه أكثر وأثبت منه »[٢] .

وقد بَيَّنَ البيهقي هذين الحديثين فقال :« وإنما أراد بالحديث الأول ما

---

(١) انظر : معرفة السنن والآثار (١/ ٢١٦) .

(٢) كتاب اختلاف الحديث (ص٥٢٢) ، ومعرفة السنن والآثار (١/ ٢٨٩) .

أخبرنا أبو سعيد بن أبي عمرو في كتاب (علي وعبد الله) [١] قال :حدثنا أبو العباس قال:أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي حدثنا سفيان بن عيينة .

وأخبرنا علي بن أحمد بن عبدان قال : أخبرنا أحمد بن عبيد الصفَّار قال : حدثنا إبراهيم بن صالح الشيرازي قال : حدثنا الحميدي قال : حدثنا سفيان قال : حدثني أبو السوداء عمرو النهدي عن ابن عبد خير عن أبيه قال : « رأيتُ علي بن أبي طالب يمسح على ظهور قدميه ويقول : لولا أني رأيت رسول الله ﷺ يمسح ظهورهما لظننت أن بطونهما أحق به » .

لفظ حديث الحميدي ، وهذا حديث تفرد به عبد خير الهمذاني عن علي وعبد خير لم يحتج به صاحبا الصحيح ، وقد اختلف عليه في متن هذا الحديث:فروى هكذا، وروى عنه أن ذلك كان في المسح على الخفين »[٢] .

وابن عبد خير اسمه المسيب ، وهو ووالده ثقتان [٣] ، ويظهر لي أن الشافعي لم يثبت هذا الحديث لأحد أمرين :

---

(١) يعني كتاب (اختلاف علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود) وهو من كتب الشافعي الصغيرة وقد طبع ملحقاً بكتاب الأم .

(٢) معرفة السنن والآثار (١/ ٢٨٩) .

(٣) ترجمة عبد خير في : تهذيب الكمال (١٦/ ٤٦٩-٤٧١) ، وترجمة ابنه المسيب في : تهذيب الكمال (٢٧/ ٥٨٨-٥٨٩) .

١- لجهالة ابن عبد خير - عنده - ويؤيد ذلك أن الشافعي لم يسمه في روايته كما أن ابن عبد خير لم يروِ إلا عن أبيه فقط مما يجعل حديثه قليلاً وبالتالي يكون ليس بالمشهور جداً ، ويشهد لهذا أنه وثقه ابن معين وابن حبان [١] فقط ، ونُقل عن الأزدي تضعيفه [٢] ولم يخرج حديثه من الستة إلا أبو داود في السنن والنسائي في مسند علي ، وأظن أن الشافعي ضعف الحديث لعدم معرفته لابن عبد خير .

وأما ما ذهب إليه البيهقي رحمه الله من أن الضعف بسبب عبد خير ، فإني أستبعد ذلك ؛ لأن عبد خير وثقه ابن معين وأحمد بن حنبل والعجلي وابن حبان وابن عبد البر وهو من كبار التابعين وممن أدرك زمن النبي ﷺ ، وحديثه أشهر والرواة عنه أكثر وقد أخرج له أصحاب السنن الأربعة[٣] .

٢- نكارة المتن لمخالفته ما رواه الثقات عن علي رضي الله عنه من أنه غسل قدميه[٤] . ولمخالفته أيضاً لما رواه أبو إسحاق السبيعي وغيره عن عبد خير عن علي قال : لو كان الدين بالرأي لكان باطن الخفين أحق

---

(١) تهذيب الكمال (٢٧/ ٥٨٩) .

(٢) ميزان الاعتدال (٤/ ١١٦) ، وتهذيب التهذيب (١٠/ ١٥٣-١٥٤) وفي آخر الترجمة سقط .

(٣) تهذيب الكمال (١٦/ ٤٧٠-٤٧١) .

(٤) انظر : معرفة السنن (١/ ٢٩١) .

بالمسح من ظاهرهما ،ولكني رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهرهما [١].

والحديث الثاني الذي حسن الشافعي إسناده بينه البيهقي بقوله : « وأراد الشافعي بالحديث الثاني ما أخبرنا علي بن أحمد بن عبد ان ، أخبرنا أحمد بن عبيد ، حدثنا عبيد بن شَريك ، حدثنا أبو الجُماهر ، حدثنا عبد العزيز بن محمد - الدَّرَاوَرْدي - عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس أنه قال : « توضأ رسول الله ﷺ فأدخل يده في الإناء فاستنشق ومضمض مرة واحدة ، ثم أدخلها فصبَّ على وجهه مرة ، وعلى يده مرة ومسح برأسه وأذنيه مرة ، ثم أخذ بملء كفه ماءاً فرشَّ على قدميه وهو منتعل » [٢] .

ثم أخرج طريقاً آخر عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم بنحوه ، ثم قال البيهقي : « وهذا حديث رواه هشام بن سعد ، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي عن زيد بن أسلم هكذا ، ورواه سليمان بن بلال ، ومحمد بن عجلان ، وورقاء بن عمر ، ومحمد بن جعفر بن أبي كثير عن زيد بن أسلم بهذا الإسناد والمتن ، وذكر كلُّ واحد منهم في حديثه أنه أخذ غرفة من ماء

(١) المصدر السابق (١/ ٢٩٠) .

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٩١) . وأبو الجماهر هو محمد بن عثمان التنوخي الدمشقي ثقة- تهذيب الكمال (٢٦/ ٩٧) .

فغسل رجله اليمنى ثم أخذ غرفة أخرى فغسل رجله اليسرى ، أو ما في معنى هذا .

وأخرجه البخاري في الصحيح من حديث سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم ، وهشام بن سعد وعبد العزيز بن محمد ليسا من الحفظ بحيث يقبل منهما ما ينفردان به كيف وقد خالفهما عدد من الثقات »[١] .

وهشام بن سعد قال فيه الحافظ ابن حجر : « صدوق له أوهام »[٢] ، وقال في عبد العزيز بن محمد الدراوردي : « صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ ، قال النسائي : حديثه عن عبيد الله العمري منكر »[٣] .

والشافعي رحمه الله يقول عن هذا الحديث : « وأما الحديث الآخر فحسن الإسناد ولو كان منفرداً ثبت ، والذي خالفه أكثر وأثبت منه » .

فرجال السند وبالأخص هشام والدراوردي في المرتبة الوسطى من حيث التثبت ومثلهما يُحسن حديثهما لذاته إذا لم يُخالف - عند جمهور المتأخرين - ، فيكون تحسين الشافعي هنا قصد به الثبوت والصحة ولكن منعه من ذلك أن المخالف أكثر وأثبت .

---

(١) معرفة السنن (١/ ٢٩٢) .

(٢) التقريب (٧٢٩٤) .

(٣) التقريب (٤١١٩) .

وقد يقال : أليس في هذا النص دلالة على أن الشافعي أقدم من استعمل الحسن بمعنى الحسن لذاته؟ ويرد على هذا : بأن الشافعي حكم على هذا الحديث لولا المخالفة القوية بأنه ثابت ، ومن نظر في كلامه رحمه الله علم أنه أطلق الثبوت على الأحاديث الصحيحة وهذا هو قصده منه كما ظهر لي من قراءتي في كتاب معرفة السنن والآثار .

(النص الثاني) : ذكر الشافعي رحمه الله حديثاً مرسلاً عن طاووس مرفوعاً : « إذا أتى أحدكم البراز فليكرم قِبلة الله عز وجل ، فلا يستقبلها ولا يستدبرها . . . » ثم قال : « حديث طاووس هذا مرسل ، وأهل الحديث لا يثبتونه ، ولو ثبت كان كحديث أبي أيوب (١) ، وحديث ابن عمر مسند حسن الإسناد ، وأولى أن يثبت منه لو خالفه » (٢) .

وحديث ابن عمر أخرجه الشافعي عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول : « إن ناساً يقولون إذا قعدت على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس ، قال ابن عمر : لقد ارتقيت على ظهر بيت لنا فرأيت

(١) حديث أبي أيوب الأنصاري مرفوعاً : « إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها » أخرجه البخاري (١٤٤) ومسلم (٢٦٤) .

(٢) اختلاف الحديث للشافعي (ص٥٣٨) ، معرفة السنن والآثار (١/ ٣٣٥-٣٣٦) .

رسول الله ﷺ على لَبِنتين مستقبلاً بيت المقدس لحاجته »[١] .

وهذا الحديث مخرج في الصحيحين والموطأ [٢] وغير ذلك فيكون الشافعي أطلق الحسن هنا على الحديث الصحيح المتفق عليه .

ونصُّ الشافعي هذا ذكره الحافظ العراقي [٣] ، والحافظ ابن حجر [٤] وقال : « فإن حكم الشافعي على حديث ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما - في استقبال بيت المقدس حال قضاء الحاجة بكونه حسناً خلاف الاصطلاح بل هو صحيح متفق على صحته » .

(النص الثالث) : قال الشافعي : « وسمعتُ من يروي بإسناد حسن أن أبابكرة ذكر للنبي ﷺ أنه ركع وراء الصف فقال له النبي ﷺ : « زادك الله حرصاً ولا تَعُدْ »[٥] .

وسند حديث أبي بكرة يدور على زياد الأعلم الذي يرويه عن الحسن عن أبي بكرة .

---

(١) اختلاف الحديث للشافعي (ص٥٣٨) ، وبين الشافعي أن من استقبل بيت المقدس فيكون حينئذٍ مستدبراً للكعبة .

(٢) انظر : صحيح البخاري (١٤٥) ، وصحيح مسلم (٢٦٦) ، والموطأ (٤٠٧) .

(٣) التقييد والإيضاح (ص٥٢) .

(٤) كتاب النكت (١/ ٤٢٥) .

(٥) اختلاف الحديث (ص٥٢٥) ، ومعرفة السنن والآثار (٤/ ١٨١) .

والحديث أخرجه البخاري في صحيحه [١] وأبو داود والنسائي في السنن(٢) وغيرهم ، وبهذا يتبين أن الشافعي - رحمه الله - عنى بالحُسن هنا الصحة والثبوت .

وقد ذكر الحافظ العراقي هذا النص عن الشافعي مع الذي قبله ولم يذكر للشافعي غيرهما [٣] .

(النص الرابع) : قال الشافعي : « وقد بلغني عن الحارث بن عبد الرحمن فضلٌ ، وعنده أحاديث حسان ، ولم أحفظ عن أحد من أهل الرواية عنه إلا ابن أبي ذئب ، ولا أدري هــل كان ممن يحفظ الحــديث أو لا ؟ » [٤] .

والحارث بن عبد الرحمن هو القرشي العامري أبو عبد الرحمن المدني خالُ ابن أبي ذئب ، ليس له راوٍ إلا محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب نصَّ على ذلك ابن سعد وأبو أحمد الحاكم ، وقال ابن معين فيه : يُروى عنه وهو

(١) صحيح البخاري (٧٨٣) .

(٢) وصَرَّح الحسن بسماعه من أبي بكرة ، عند النسائي (٢/ ١١٨) .

(٣) انظر : التقييد والإيضاح (ص٥٢) .

(٤) اختلاف الحديث (ص٥٣١) ، ومعرفة السنن والآثار (١٣/ ٣٧) وفيه سقط وتصحيف صوبته من الأصل .

مشهور ، وقال أحمد بن حنبل : لا أرى به بأساً ، وقال النسائي :ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في ثقاته[١] ، وقال الذهبي : صدوق [٢] ، وكذلك الحافظ ابن حجر[٣] ، وأما الإمام علي بن المديني فقد حكم عليه بالجهالة[٤] لأنه لم يرو عنه إلا واحد ، وذكر ابن سعد أنه قليل الحديث [٥] ويظهر لي أن تقوية حال الحارث بن عبد الرحمن مع كونه ليس له إلا راو واحد يرجع لعدة قرائن حفت به جعلت عدداً من النقاد يقوي أمره ، ومن أهمها : أن المتفرد بالرواية عنه إمام ثبت ثم هو قريبه ، ثم إن الحارث من طبقة التابعين وهو أيضاً مدني ، وهذه القرائن تقوي من حاله وإن كان الأصل أن من ليس له إلا راو واحد فهو مجهول ، ولكن يستثنى من هذا الأصل من قامت القرائن على عدالته وتثبته كما هو الحال في الحارث بن عبد الرحمن .

والحديث الذي بسببه ذكر الشافعي الحارث بن عبد الرحمن هو ما رواه

---

(١) تهذيب الكمال (٥/ ٢٥٥-٢٥٧) .

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ٤٣٨) .

(٣) التقريب (١٠٣١) .

(٤) تهذيب التهذيب (٢/ ١٤٩) .

(٥) الطبقات القسم المتمم (ص٢٧٠) .

عن الحارث عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً : « إذا سكر فاجلدوه ، ثم إن سكر فاجلدوه ، ثم إن سكر فاجلدوه ، فإن عاد الرابعة فاقتلوه »[1] .

ويظهر لي أن الشافعي - رحمه الله - عنى بأحاديث حسان أي غرائب بدليل أنه في النصوص السابقة بالإضافة إلى ما سيأتي يضيف الحُسن إلى الإسناد ، أما هنا فتغير تركيب العبارة من (إسناد حسن) إلى (وعنده أحاديث حسان) . لذا أستبعد أن يكون عنى بالحُسن هنا الصحة لا سيما أنه لم يقف على حال الحارث وبيَّن أنه لا يدري عن قوة حفظه ، وأميل إلى أن الشافعي في هذا النص قصد بالحسن الغرابة أو التفرد ، والله أعلم .

(النص الخامس) : قال الشافعي : « أخبرني مطرف بن مازن ، وهشام بن يوسف بإسناد لا أحفظه غير أنه حسن « أن النبي ﷺ فرض على أهل الذمة من اليمن ديناراً كل سنة » .

فقلت لمطرف بن مازن : فإنه يقال : وعلى النساء أيضاً . فقال : ليس أن النبي ﷺ أخذ من النساء ثابتاً عندنا »[2] .

ولم يبين البيهقي - رحمه الله - هذا الإسناد الذي لم يحفظه الشافعي ،

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٤٨٤) والنسائي (٨/ ٣١٣) وابن ماجه (٢٥٧٢) وابن حبان (١٠/ ٢٩٧) .

(٢) كتاب الأم للشافعي (٤/ ١٧٩) ، ومعرفة السنن والآثار (١٣/ ٣٧٢) .

كما أني لم أجد فيما بحثت حديثاً عن مطرف أو عن هشام بن يوسف في الباب .

والذي يظهر لي أن الشافعي - رحمه الله - قصد بحسن الإسناد هنا صحته ، ويشهد لذلك سياق النص فقد سأل مطرفاً عن النساء فأشار إلى أن ذلك ليس ثابتاً عن رسول الله ﷺ ، ومفهوم هذا أن ما رواه آنفًا يكون ثابتاً ، والله أعلم .

(**النص السادس**) : قال الشافعي : « وسليمان بن يسار وعروة أحسن مرسلاً عن عمر ممن رويتَ عنه - يريد مبارك بن فضالة عن الحسن - فإن مراسيل الحسن غير قوية ، ومبارك بن فضالة ليس بحجة عند أهل العلم بالحديث »[1] .

والشافعي هنا يفاضل بين ما يرويه سليمان بن يسار وعروة بن الزبير عن عمر ، وما يرويه الحسن البصري عن عمر وكل ذلك منقطع فإن أحداً منهم لم يسمع من عمر .

وقَصدَ الشافعي بالحُسن هنا القوة كما هو ظاهر من النص ، والحُسن نسبي لأنه مضاف إلى الإرسال الذي هو نوع من أنواع الحديث الضعيف .

(١) كتاب الأم (٦/ ٢٤٧) ولم يذكر فيه فإن مراسيل الحسن . . . إلخ ، معرفة السنن والآثار (١٤/ ٣٧٠) ومنه نقلتُ النص لتمامه عنده .

(النص السابع) : قال الشافعي مناظراً غيره : « زعمتم بأحسن إسناد عندكم أن عبداً كان لعبد الرحمن بن يزيد وهو صغير فيه حق . . . » [١] .

وبين البيهقي هذا الحديث فقال : « أما الأثر الأول فقد رواه الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد ، وهذا إسناد صحيح كما قال الشافعي » [٢] .

ويلاحظ أن الشافعي لم يقل إسناد صحيح ولكن أحسن إسناد عندكم - يعني الكوفيين - ولكن البيهقي فهم من ذلك أن الشافعي يقصد الصحة ، وما ذهب إليه هو الأوجه والأصوب فيما أرى .

(النص الثامن) : قال الشافعي : « ولم أسمع في هذا الباب أن الحدود تكون كفارة لأهلها شيئاً أحسن من هذا الحديث » [٣] .

يعني حديث عبادة بن الصامت [٤] ، والأحسن هنا بمعنى الأصح .

وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى وجود نص فيه تحسين للشافعي ولكني لم أجده ، قال : « فإن حكم الشافعي على حديث ابن عمر - رضي الله

(١) معرفة السنن والآثار (١٤/ ٣٩٩) .

(٢) معرفة السنن (١٤/ ٣٩٩) .

(٣) الجامع للترمذي (٤/ ٤٦) .

(٤) أخرجه البخاري (١٨) ، ومسلم (١٧٠٩) ، و الترمذي (١٤٣٩) وقال حسن صحيح .

عنهما - في استقبال بيت المقدس حال قضاء الحاجة بكونه حسناً خلاف الاصطلاح بل هو صحيح متفق على صحته ، وكذا قال الشافعي - رضي الله تعالى عنه - في حديث منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود - رضي الله تعالى عنه - في السهو »[١] .

ولم أجد تحسين الشافعي لحديث ابن مسعود في السهو من هذا الطريق ، وإنما وجدت في كتاب المعرفة [٢] : « وهذا الحديث من أحسن حديث العراقيين » ولكن هذا النص من كلام البيهقي وليس للشافعي كما في النسخة المطبوعة ، فالله أعلم بالصواب . وليس في كتاب الأم باب للسهو على حده إنما جمع ما جاء في ذلك السراج البلقيني من كلام الشافعي في الأبواب المختلفة ، ولهذا لم يذكر باب السهو إلا في نسخة البلقيني [٣] .

وعلى أية حال لو ثبت أن الشافعي قد حَسَّن هذا الحديث ، فإنه بذلك أطلق الحسن على الحديث الصحيح المتفق عليه في الصحيحين [٤] .

---

(١) كتاب النكت لابن حجر (١/ ٤٢٥) .

(٢) معرفة السنن والآثار (٣/ ٢٨٤) .

(٣) انظر : كتاب الأم (١/ ١٢٨) عنوان الباب : باب سجود السهو ليس في التراجم وفيه نصوص ثم انظر الهامش .

(٤) أخرجه البخاري (٤٠٤) ، ومسلم (٥٧٢) .

والحديث هو : « أن رسول الله ﷺ صلَّى الظهر خمساً فقيل له : زيد في الصلاة أو قالوا له : صليت خمساً ، فاستقبل القبلة فسجد سجدتين » .

وبما تقدم اتضح لنا أن الشافعي - رحمه الله - استعمل الحسن وبالأخص ما قال فيه حسن الإسناد ونحوه بمعنى الحديث الثابت أو الصحيح باستثناء النص الرابع فقط وتوصلنا إلى هذه النتيجة من خلال وسيلتين :

الأولى : النظر في سياق النص وتدبره وفهم معانيه .

الثانية : دراسة تلك الأحاديث التي حسنها بتخريجها مع النظر فيها .

وقد أشار ابن حجر إلى أن الشافعي حَسَّن أحاديث صحيحة قد اتفق عليها الشيخان [(١)] ، وكذا السخاوي قال : « ووجد للشافعي إطلاقه في المتفق على صحته »[(٢)] . وقال البقاعي نقلاً عن ابن حجر : « فإن المتقدمين الذين أطلقوا وصف الحسن على ما هو صحيح كالشافعي وغيره لم يكن تقرر عندهم الاصطلاح على أن الحسن قاصر عن الصحيح ولا تقرر لما خالفوه » [(٣)] .

---

(١) النكت لابن حجر (١/ ٤٢٥) .

(٢) فتح المغيث (١/ ٨٢) .

(٣) النكت الوفية (ق٦٦/ ب) ومضمون الكلام للحافظ ابن حجر كما يفهم من خطبة =

فلا يكون الشافعي - رحمه الله - استعمل الحسن بمعناه الاصطلاحي عند المتأخرين من علماء المصطلح .

وختاماً لهذا المبحث يجدر أن أنبه إلى أن الشافعي استعمل الحسن بمعنى حُسن المتن ولكن بتقييد بحيث يتميز عن الحسن بمعنى الثبوت من ذلك :

١- قوله وهو يصف حديث جابر في الحج : « بتقدم صحبة جابر ، وحُسن سياقه لابتداء الحديث وآخره »[(١)] .

قوله : « وهكذا حفظ أهل المغازي وساقوه أحسن من هذا السياق »[(٢)] .



= كتاب النكت الوفية (ق١/ ب ٢/ أ) .

(١) معرفة السنن (٧/ ٧٥) .

(٢) معرفة السنن (١٣/ ٤٠٥) .

المبحث الثاني

الإمام علي بن المديني

نصَّ الحافظ ابن حجر العسقلاني - وهو أقدم من أشار لذلك ممن كتب في مصطلح الحديث - على أن الإمام علي بن المديني استعمل وصف (الحسن) للحكم على الأحاديث فقال : « وأما علي بن المديني فقد أكثر من وصف الأحاديث بالصحة والحسن في مسنده وعلله ، فظاهر عبارته قصد المعنى الاصطلاحي وكأنه الإمام السابق لهذا الاصطلاح ، وعنه أخذ البخاري ويعقوب بن شيبة وغير واحد ، وعن البخاري أخذ الترمذي » [١] .

ومن بعده قال السخاوي : « ووجد للشافعي إطلاقه في المتفق على صحته ، ولابن المديني في الحسن لذاته » [٢] .

وقبل الشروع في إيراد ما وقفتُ عليه من تحسينات الإمام علي بن المديني ، لابد من بيان بعض الملاحظات على ما أورده فضيلة الأستاذ الدكتور ربيع بن هادي المدخلي من نقدٍ لكلام الحافظ ابن حجر السابق ،

---

(١) النكت (١/ ٤٢٦) .

(٢) فتح المغيث (١/ ٨٢) .

فقد نقله ثم عَقَّب عليه بقوله :

« أقول : في كلام الحافظ هذا نظر .

وذلك أن علي بن المديني وإن كان إماماً كبيراً في الحديث وعلومه ، وإن كان لا يشك في أن الإمام البخاري ويعقوب وغيرهما قد استفادوا من علومه وارتووا من غيرها . لكن الذي يظهر لي أن الحافظ ومن في عصره بل وقبل عصره لم يدركوا من مؤلفات علي بن المديني إلا القطعة الموجودة إلى الآن من (علله) ، و (الإخوة والأخوات) و (سؤالات محمد بن أبي شيبة للإمام علي بن المديني) .

ومن الأدلة على ذلك :

أولاً : أن المسند قد تلف في حياة الإمام علي بن المديني نفسه .

قال الحافظ يعقوب بن سفيان [1] - رحمه الله - المتوفى سنة سبع وسبعين ومائتين عن بضع وثمانين سنة وأحد الأعلام ، من تلاميذ علي بن المديني - رحمه الله - في سياق قصة لعلي بن المديني في تأريخه [2] .

« . . . فأخبرني العباس بن عبد العظيم ، أو هذا الذي من ولد جويرية

---

(١) في الأصل : « يعقوب بن شيبة» وهو وهم .

(٢) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٣٧) ، وانظر تاريخ بغداد (١١/ ٤٦٢) ، وسير أعلام النبلاء (١١/ ٤٩) .

قال : قال علي : كنتُ صنعتُ المسند على الطرق مستقصى ، وكتبته في قراطيس ، وصيرته في قمطر كبيرة ، وخلفته في المنزل ، وغبتُ هذه الغيبة ، فلما قدمت ذهبت يوماً لأطالع ما كنت كتبت ، قال : فحركت القمطر فإذا هي ثقيلة رزينة بخلاف ما كانت ، ففتحتها فإذا الأَرَضة قد خالطت الكتب ، فصارت طيناً ، فلم أَنشط بعدُ لجمعه » .

هذه قصة المسند صارت أخباراً تروى من حياة المؤلف وتلاميذه إلى يومنا هذا ، فكيف اطلع عليه الحافظ ؟

لا شك أن كلام الحافظ قام على الظن لا على الاطلاع على المسند وسبره ومعرفة منهج مؤلفه فيه .

ثانياً : وأما العلل فأعتقد أن مصيرها مصير المسند وسائر كتب علي بن المديني المفقود معظمها من قَبْلِ الخطيب البغدادي ، وما أعتقد بقي من العلل من وقت سابق لعهد الحافظ ابن حجر إلا القطعة الصغيرة الموجودة الآن بأيدي الناس .

ومن أجل معرفة ما إذا كان الحافظ قد وقف على العلل لابن المديني وقرأها فعلاً رجعتُ إلى كتابه (تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة) المسمى (بالمعجم المفهرس) للحافظ ابن حجر والذي هو مظنة ذكر هذا الكتاب ، وهو مصور بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية

تحت رقم ١٧١٩ عن نسخة دار الكتب المصرية ، راجعتُ الباب الثالث في فنون الحديث ذكر فيه كتب علوم الحديث مثل(المحدث الفاصل) للرامهرمزي و(علوم الحديث) للحاكم أبي عبد الله ، و(الكفاية) للخطيب البغدادي ، وغيرها . . ومن هذا الباب فصل في العلل ، ذكر فيه جزءاً فيه سؤالات أبي بكر الأثرم لأحمد بن حنبل ، وسؤالات خطاب بن بشر للإمام أحمد ، وكتاب (العلل) لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، وكتاب (العلل) لابن أبي حاتم ، وكتاب (العلل) للخلال ، وكتاب (العلل) للدارقطني ، و(جزء في المسائل) لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة .

ولم أجد ذكراً لكتاب (العلل) لابن المديني ، أفترى أن لو كان كتاب (العلل) لابن المديني في حوزته وداخل ضمن مروياته يهمله وفيه شرف كبير له ؟! بل لو كان موجوداً لذكره في طليعة هذا الفصل لأهميته ومكانته التي يعرفها الحافظ أكثر من غيره . . .

بل أعتقد أن القطعة المذكورة لم تصل إلى يد الحافظ ابن حجر إذ لو وصلت إليه لذكرها – والله أعلم – إذ همم أهل العلم لا تقصر عن مثل هذا لاسيما الحافظ ابن حجر –رحمه الله– .

وفي ضوء ما سبق أستطيع القول : بأن قول الحافظ ابن حجر – رحمه الله –

. . . هو قول قائم على ظن مجرد دفعه إليه شهرة ابن المديني لدى أهل الحديث بالمعرفة الواسعة بالحديث وعلله .

وإذن فلا ينبغي التشبث بكلام الحافظ بعد معرفة واقع هذين الكتابين ، وهذه أكبر قاعدة لبحث الشيخين أبي غدة وتلميذه محمد عوامة قد تهاوت والحمد لله تحت معاول البحث الجاد المنصف الذي يتحرى الحق ويأنف المغالطات والتلبيسات والتعصب الأعمى »[١] .

وما أورده فضيلة الدكتور من نقد لكلام الحافظ ابن حجر – مع موافقتي بأن تفسير ابن حجر أن ابن المديني قصد بالحسن المعنى الاصطلاحي غير مُسلَّم به – محل نظر عندي لما يلي :

١- ورد في كلام عدد من العلماء ما يدل على وجود مسند لعلي بن المديني :

* **الإمام الدارقطني** قال : « وقال علي بن المديني في المسند . . . »[٢] ، وقال : « أخرج علي بن المديني هذا الحديث في مسند أبي بكر »[٣] ،

---

(١) تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف (٢٨-٣١) ، وقد تابع الدكتور المرتضى الزين أحمد ما قاله د . ربيع بن هادي في كتابه (مناهج المحدثين) (ص٤٤ – ٤٥) .

(٢) كتاب التتبع (ص٣١٦) .

(٣) العلل للدارقطني (١/ ٢٨٩) .

وقال : « وروى هذا الحديث علي بن المديني في مسند علي »[(١)] ، وقال : « ذكر علي بن المديني هذا الحديث في المسند فقال : . . . »[(٢)]

* **الإمام ابن حزم الأندلسي** قال في الرد على من قدَّم الموطأ على كل كتب السنة : « بل أولى الكتب بالتعظيم صحيحا البخاري ومسلم . . . ثم قال : ومسند البزار ، ومسند ابن أبي شيبة ومسند أحمد بن حنبل . . . ومسند علي بن المديني . . . وما جرى مجرى هذه الكتب التي أُفردت لكلام رسول الله ﷺ صِرفاً . . . »[(٣)] .

وقد قال عن نفسه : « أما المشهور من المسندات والمصنفات الموعبة للأخبار ، فقد جمعناها ولله الحمد ، ولا يشذ عنا خبر فيه خير أصلاً »[(٤)] .

فأستبعد جداً أن يذكر ابن حزم كتاباً لم يره أو يطلع عليه .

* **ثم الحافظ ابن كثير** قال في كتابه (مسند الفاروق) : « وقد رواه الإمام علي بن المديني في مسنده عن سفيان بن عيينة وعبد الوهاب بن

---

(١) المصدر السابق (٤/ ٨٣) .

(٢) المصدر السابق (٥/ ٢٣٦) .

(٣) النبلاء (١٨/ ٢٠٢ - ٢٠٣) ، تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٥٣) ، وطبقات علماء الحديث (٣/ ٣٤٨) .

(٤) مجموع رسائل ابن حزم (٣/ ٩٣) .

عبد المجيد الثقفي ويزيد بن هارون كلهم عن يحيى بن سعيد به ، ثم قال : هذا حديث صحيح جامع ، وهو أصح حديث رُوي عن عمر مرفوعاً ، ولا نرويه من وجه من الوجوه إلا من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري »[(١)] ، وهذا هو أول نص ينقله عن علي بن المديني في كتابه هذا لذا صرَّح باسم الكتاب .

وقال في موضعٍ آخر : « قال علي بن المديني في مسند عمر : وأما حديث مهاجر عن سالم فيمن دخل السوق ، فإن مهاجر بن حبيب ثقة من أهل الشام ، ولم يلقه أبو خالد الأحمر ، وإنما روى عنه ثور بن يزيد والأحوص بن حكيم وفرج بن فضالة ، وأهل الشام ، وهذا حديث منكر من حديث مهاجر من أنه سمع سالماً ، وإنما روى هذا الحديث شيخ لم يكن عندهم بثبت يُقال له عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير حدثناه زياد بن الربيع عنه به .

فكان أصحابنا ينكرون هذا الحديث أشد الإنكار لجودة إسناده . قال : وقد روى هذا الشيخ حديثاً آخر عن سالم عن أبيه عن عمر عن النبي ﷺ أنه قال : « من رأى مبتلى . . . » فذكر كلاماً لا أحفظه ، وهذا مما أنكروه

---

(١) مسند الفاروق لابن كثير (١/ ١٠٧) .

ولو كان مهاجر يصح حديثه في السوق ، لم يُنكر على عمرو بن دينار هذا الحديث انتهى كلامه رحمه الله وإيانا »[١] .

ونقلت هذين النصين بأكملهما ليتبين منهج هذا (المسند) وأما قول ابن كثير : قال علي في مسند عمر فيعني كما يظهر لي مسند عمر من مسند علي ابن المديني والله أعلم .

وقد أكثر ابن كثير في كتابه (مسند الفاروق) من ذكر نقول عن علي بن المديني تدل على أنه وقف على كتابِ مسند أو قطعة منه لعلي - أظنه علل المسند - لأنه كما تقدم نصَّ على اسم (مسند علي بن المديني) ولم يذكر ابن كثير في كتابه لعلي بن المديني من الكتب غير (مسند علي بن المديني) و (مسند عمر) له أيضاً وقد ساق مباشرة عن علي بالسند والمتن سبعة أحاديث[٢] ، واعتمده في أكثر من أربعين[٣] موضعاً مصدراً من مصادره ، ويحيل عليه بمثل قوله : « رواه علي بن المديني من طرق ثم قال :

(١) المرجع نفسه (٢/ ٦٤٢-٦٤٣) .

(٢) المرجع السابق (ص٢٢٠، ٢٥٩، ٣٤٣، ٣٤٨، ٣٧٠، ٤٣٢، ٦١٣) .

(٣) المرجع نفسه (ص ١٣٢، ١٨٢، ١٩٣، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢٤٢، ٢٧٢، ٢٧٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٥، ٣٠١، ٣٠٢، ٣١٠، ٣٢٦، ٣٣٣، ٣٥٧، ٤٣٠، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٧٢، ٥١٢، ٥٢٦، ٥٣٢، ٥٤٤، ٥٥٤، ٥٦٤، ٥٦٧، ٥٧٦، ٥٨٤، ٥٨٦، ٥٩٧، ٦٠٠، ٦٠٣، ٦٠٥، ٦١٠، ٦٣٠، ٦٣٧، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٧١) .

هذا حديث صحيح الإسناد ثبت »[١] .

وقوله : « هكذا رواه علي بن المديني عن فلان . . . وقال : . . . »[٢] .

وقولــه : « وقال علي بن المديني بعد ما رواه من طرق : هذا حديث صحيح ثبت »[٣] .

وقوله : « وقد روى هذا الحديث بطوله الإمــام علي بن المديني عن يحيى بن سعيد عن عثمان بن غياث كما تقدم ، وعن وكيع عن كهمس عن عبد الله بن بريدة به . . . »[٤] .

ونقل ما يقارب العشرين نصاً عن الإمام ابن المديني غير ما سبق ولكني أظنها من كتاب العلل لعلي بن المديني كما ظهر لي من منهج تلك النصوص وأسلوب سياق الكلام فيها لذا لم أُدخلها في إحصائي السابق .

وعلى فرض أن الحافظ ابن حجر لم ير (علل المسند) و (العلل) لعلي ابن المديني ألا يُحتمل أنه أصدر حكمه السابق من خلال اطلاعه على كتابَ مسند الفاروق لابن كثير أو غيره من المصنفات التي عُني واضعوها

(١) المرجع نفسه (١/ ٤٣٠) .

(٢) المرجع نفسه في مواضع كثيرة جداً منها (٢/ ٥٩٧) .

(٣) المرجع نفسه (٢/ ٦٠٣) .

(٤) المرجع نفسه (٢/ ٦٣٠) .

بنقل أقوال علي بن المديني ؟! وهذا احتمال قوي يؤكد أن ابن حجر لم يبنِ حكمه على مجرد الظن بل على الاطلاع المباشر لكلام علي بن المديني ولو من خلال واسطة .

وبعد ابن كثير وجدتُ الحافظ ابن رجب يقول : « وكذلك مسند علي ابن المديني ، ومسند يعقوب بن شيبة هما في الحقيقة موضوعان لعلل الحديث »[1] .

وهذا النص صريح في أن مسند علي بن المديني موضوع للعلل - وهذا ما رجحته كما سيأتي - ، ويظهر من النص أن ابن رجب اطلع على مسند ابن المديني أو على قطعة منه لذا صرح بأنه في الحقيقة موضوع لعلل الحديث ، ويشهد لذلك أن عصريه الحافظ ابن كثير - كما تقدم بالنص الصريح - قد اطلع عليه أو على جزء منه ، كما أن الحافظ ابن القيم[2] نقل مباشرة وبدون أي واسطة عن علي بن المديني حديثين بالإسناد والمتن والله تعالى أعلم .

٢- ظاهر عبارة ابن حجر تشير إلى أنه اطلع على كمٍ وافر من تحسينات ابن المديني فهو يقول : « ... فظاهر عبارته قصد المعنى الاصطلاحي ... »

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٨٠٥) .

(٢) انظر : زاد المعاد (١/ ٣٥٢) (٥/ ٦٨٢) .

وهذه الجملة كالنص في أنه وقف بنفسه على ذلك ، وهو إمام عدل إليه المنتهى في سعة الاطلاع والعناية بعلم الحديث ، فالأولى أخذ عبارته على ظاهرها وعدم تأويلها بتأويل يجافي ظاهر النص وروحه كما فعل د . ربيع بقوله : « هو قول قائم على ظنٍ مجرد دفعه إليه شهرة ابن المديني لدى أهل الحديث بالمعرفة الواسعة بالحديث وعلله » ، ولا أدري هل مجرد الشهرة كافية لأن تكون دافعاً لإطلاق (الحسن) على الأحاديث؟! ولو ثبت ذلك لكان ابن حجر غير عمدة في نقله لأنه يرمي القول ومستنده فيه التخرص والظن !!

وحاشا لله أن يكون كذلك ، ويؤيد هذا ما يلي .

٣- صنَّف علي بن المديني كتاباً أسماه (علل المسند) وهو غير (العلل المتفرقة) وغير (العلل) برواية ابن البراء وغير (العلل) برواية إسحاق القاضي ، وله - رحمه الله - عدة مصنفات في العلل ، قال الذهبي : « وجمع كتاب (العلل) في عدِة كتب علي بن المديني إمام الصنعة » (١) .

وكتابه (علل المسند) قد يطلق عليه اختصاراً اسم (المسند) ليميز عن كتب العلل الأخرى التي صنفها ابن المديني ، وأظن أنه هو الذي عناه

(١) النبلاء (١٩/ ١٢٤) .

ابن حجر لأن المسند الكبير قـد تلف في حياة علي كما تقدم ، ولأن ذلك (المسند) كما يبدو لم يكن معللاً بحيث يحكم فيه على الأحاديث ويُتكلم على صحيحها من ضعيفها وراجحها من مرجوحها ويؤيد ذلك وصف علي له بأنه قد استقصى فيه الطرق فهو أشبه - والله أعلم - بمسند الإمام أحمد ليس فيه نقد حديثي وإنما جمعٌ لأسانيد أحاديث كل صحابي على حِدة أما (علل المسند) وهو أشبه - فيما أظن - بمسند البزار المعلل المسمى بالبحر الزخار فهو مظنة وجود التعليقات النقدية على الأحاديث بما فيها الحكم على الأسانيد والأحـاديث بالحسن . يؤكد ذلك قـول ابن رجب : « ومسند علي بن المديني ويعقوب بن شيبة هما في الحقيقة موضوعان لعلل الحديث »[1] .

لذا فالذي أميل إليه أن ابن حجر لم يقصد ذلك المسند الذي تلف ، وإنما قصد (علل المسند) واختُصِر الاسم إلى : (المسند) وهذا سائغ في عرف أهل العلم ، ثم إننا بهذا الإيضاح نسلم من اتهام أحد الأئمة المحققين بأنه قال قولاً ظاهره يدل أنه اعتمد فيه على الاطلاع المباشر ، والواقع - كما يقول الاتهام - قاله ظناً لا علماً . وهذا الذي ذهبتُ إليه

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٨٠٥) .

ليس فيه أي تكلف أو تأويل مستبعد بل هو الأولى في حق إمامٍ غزير الاطلاع كالحافظ ابن حجر .

٤- ما ذكره فضيلة د . ربيع من ظنه أن ابن حجر لم يطلع حتى على القطعة التي طبعت من علل ابن المديني ، وقوله أيضاً أنه يعتقد أنه لم يبقَ من علل ابن المديني حتى قبل ابن حجر غير القطعة التي بين أيدينا الآن . ليس صحيحاً لما يلي :

* في كتاب (النكت) للحافظ ابن حجر - والذي حققه د . ربيع نفسه - قال الحافظ : « وقد ذكر علي بن المديني في (كتاب العلل) أن أبا عثمان النهدي لقي عمر وابن مسعود وغيرهما ، وروى عن أُبي بن كعب وقال في بعض حديثه : حدثني أُبي بن كعب ، انتهى » [1] .

وهذا النص موجود في القطعة التي وصلتنا من العلل لابن المديني [2] فلم يُصب فضيلة الدكتور في ظنه .

* كذلك نقل الحافظ ابن حجر في كتابه (فتح الباري) [3] في أربعة مواضع من كتاب (العلل) لابن المديني وقد نقل في مواطن أخرى

---

(١) النكت (٢/ ٥٩٦) .

(٢) انظر : العلل لابن المديني (ص٦٤) .

(٣) انظر : فتح الباري (٣/ ٦٦٣) ، (٤/ ٢٠٨) ، (٧/ ٤٣) ، (١١/ ٤٨٧) .

أكثر من ذلك أقوالاً لعلي بن المديني ولكن اقتصرتُ على المواضع التي صَرَّح فيها باسم كتاب (العلل) لابن المديني ليرتفع أي احتمال آخر ، كما أن جميع هذه المواضع غير موجودة في القطعة المطبوعة من علل ابن المديني .

* كذلك ذكر الحافظ ابن حجر في كتابه (تخريج الأذكار)[1] نصاً عن الإمام علي بن المديني في تعليل حديث - يظهر لي أنه من كتابه العلل - وليس هذا النص في القطعة المطبوعة من علله .

* ومما يدل على أن كتاب (العلل) لابن المديني قد وجد منه قبل عصر ابن حجر أكثر مما بين أيدينا الآن أن الحافظ ابن كثير[2] نقل عنه مصرحاً باسمه نصاً لم أجده في المطبوع . بل أكثر من ذلك نقل ابن كثير عدة نقول[3] عن ابن المديني - أظن مع شيء من التردد - أنها من كتاب (العلل) وقد تكون من كتاب آخر في العلل لابن المديني أيضاً ، ومعظمها غير موجودة في المطبوع من (العلل) .

٥- أن عدم ذكر الحافظ ابن حجر لكتاب (العلل) لابن المديني في

---

(١) تخريج الأذكار لابن حجر (٢/ ١٩٤) .

(٢) مسند الفاروق (١/ ١٢٧) .

(٣) انظر مثلاً : (ص١٢٧ ، ١٨٣ ، ١٩٩ ، ٢٢٦ ، ٣٦٠) من كتاب مسند الفاروق لابن كثير .

كتابه (تجريد أسانيد الكتب) ربما كان بسبب أنه ليس له إسناد يروي به الكتاب .

ويدعم ذلك أن السخاوي قال عن (العلل للدارقطني) « مع عدم وقوعه هو وغيره من كتب العلل لي بالسماع بل ولا لشيخي من قبلي » (١) .

فيبقى احتمال أنه اطلع عليه وجادة فاستفاد منه كما ذكر البقاعي أن شيخه ابن حجر لم يرو من مسند يعقوب بن شيبة إلا الجزء الثالث من مسند عمار ثم قال : « قال شيخنا : رأينا من غيره قليلاً لم تقع لنا روايته » (٢) .

وحدوث مثل ذلك أمر واقع عند كبار العلماء ، فها هو أبو عبد الله الحاكم مع قربه من عصر النسائي يقول : « ومن نظر في كتاب (السنن) له تحيَّر من حُسن كلامه ، وليس هذا الكتاب بمسموع عندنا » (٣) .

وأما النصوص التي وقفتُ عليها للإمام علي بن المديني مستعملاً فيها لقب (الحسن) فقد جمعتها من عدة مصادر أهمها : كتاب (العلل) لابن

---

(١) فتح المغيث (٣/ ٣١٣) ، ثم استدرك بعدُ فقال : « بلى أروي كتاب الدارقطني بسندٍ عالٍ عن أبي عبد الله محمد بن أحمد الخليلي . . . » .

(٢) النكت الوفية (ق٢٥٢/ ب) .

(٣) معرفة علوم الحديث (ص٨٢) .

المديني ولم يوجد منه إلا قطعة صغيرة حققها فضيلة العلامة الدكتور محمد مصطفى الأعظمي ، ثم من كتاب (مسند الفاروق) لابن كثير وقد نقل فيه ما يقارب السبعين نصاً عن الإمام علي بن المديني منها عشرة نصوص فيها تحسينات ، ثم كتاب (الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال) للأستاذ إكرام الله إمداد الحق ، هذه المصادر جمعتُ منها كل ما له علاقة باستعمال (الحسن) ، كما أنني - وبتوفيق من المولى تعالى - تسنى لي الاطلاع على نصوص لم تذكر في المصادر الآنفة وذلك أثناء البحث والقراءة لجمع المعلومات لأبواب البحث .

وقد وجدتُ الإمام ابن المديني أطلق (الحسن) على الأحاديث ، كما أطلقه أيضاً على بعض رواة الحديث ولكن نادراً . لذا سأتحدث على كل نوعٍ بحدة .

أولاً : إطلاقه الحسن على الأحاديث :

وهذا النوع وجدتُ نصوص الإمام ابن المديني فيه على ثلاثة أقسام هي :

١- أحاديث حسنها وهي صحيحة ، وعددها سبعة .

٢- أحاديث حسنها وفي إسنادها من ليس بمشهور ، وعددها سبعة .

٣- أحاديث أطلق عليها الحسن مقيداً ، وعددها خمسة .

ثانياً : إطلاقه الحسن على بعض رواة الحديث :

ورد ذلك عنه في أربعة نصوص .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم إجماله .

أولاً : إطلاقه الحسن على الأحاديث :

١- أحاديث حسنها وهي صحيحة :

النص الأول

ذكر الحافظ ابن عبد البر : « حديث عمر بن الخطاب قال : صلاة السفر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم ﷺ » وهو حديث رواه عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن عمر .

وقال ابن معين وعلي بن المديني : لم يسمعه من عمر ، ورجاله ثقات »[١] .

ثم قال : « ورواه يزيد بن زياد بن أبي الجعد عن زُبيد عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن عمر عن النبي - ﷺ- مثله ، فزاد

---

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٦/ ٢٩٥) والحديث أخرجه أحمد في المسند (١/ ٣٧) ، وعبد لرزاق في المصنف (٢/ ٥١٩) وابن ماجه (١٠٦٣) والنسائي (٣/ ١١١ ، ١١٨ ، ١٨٣) وغيرهم ، وأما حديث يزيد بن أبي الجعد فقد أخرجه ابن ماجه (١٠٦٤) والنسائي في الكبرى (١/ ١٨٣) وابن خزيمة (١٤٢٥) والبيهقي في الكبرى (٣/ ١٩٩) وغيرهم .

كعب بن عجرة أدخله بين عبد الرحمن بن أبي ليلى وعمر ، وليس لهذا الحديث غير هذا الإسناد ، ومن أهل الحديث من يعلله ويضعفه ، ومنهم من يصحح إسناد يزيد بن أبي الجعد هذا فيه ، قال علي بن المديني : هو أسندها وأحسنها وأصحها »[(١)] .

ونرى هنا الإمام ابن المديني استعمل (الحسن) ونص كذلك على الصحة ، ويعني بقوله : أسندها أي أنه متصل سالم من الانقطاع الذي ورد في الطرق الأخرى ، وليس بمستبعد أن يكون ابن المديني قصد بقوله : وأحسنها بمعنى أن هذا الطريق جاء فيه زيادة في السند وصلت محل الانقطاع ، فبسبب هذه الزيادة استحسن الحديث .

والذي لا ريب فيه أن ابن المديني كما أنه حَسَّن هذا السند فقد صححه أيضاً ، وهذا ما فهمه ابن عبد البر ، وهذا هو المراد إيضاحه هنا ، ويزيد بن أبي الجعد وثقه أحمد وابن معين والعجلي وابن حبان ، وذكر أبو حاتم والنسائي أنه ليس به بأس[(٢)] .

وقال الحافظ الذهبي : ثقة[(٣)] .

---

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٦/ ٢٩٦) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (٣٢/ ١٣٠-١٣١) .

(٣) الكاشف (٣/ ٢٤٣) .

وأما ابن حجر فقال : صدوق [١] .

وظاهر صنيع ابن المديني أنه وثقه لأنه قبل زيادته في الحديث مع أن شعبة وسفيان الثوري وغيرهما رووه عن زبيد عن ابن أبي ليلى عن عمر ، وانفرد يزيد بذكر كعب بن عجرة بين ابن أبي ليلى وعمر رضي الله عنه وقد قال أبو حاتم الرازي : « الثوري أحفظ » [٢] ، وقال البزار : « وشعبة والثوري فلم يذكرا كعب بن عجرة وهما حافظان ويزيد بن زياد فغير حافظ » [٣] ، وأطال الدارقطني في ذكر الاختلاف في هذا الحديث ولكن لم يصرح بما يراه صواباً [٤] ، وقد صحح ابن خزيمة طريق يزيد بن أبي الجعد [٥] ، وصحح ابن حبان طريق الثوري الذي ليس فيه ذكر كعب بن عجرة [٦] ، وقد نص النسائي على أن ابن أبي ليلى لم يسمع من عمر [٧] ، وظاهر صنيعه في السنن الكبرى أنه يرجح رواية سفيان الثوري وشعبة

---

(١) التقريب (٧٧١٤) .

(٢) العلل لابن أبي حاتم (١/ ١٣٨) و(١/ ٢٠٤) .

(٣) مسند البزار (١/ ٤٦٥) .

(٤) العلل للدارقطني (٢/ ١١٥-١١٨) .

(٥) صحيح ابن خزيمة (١٤٢٥) .

(٦) صحيح ابن حبان (٧/ ٢٢-٢٣) .

(٧) النسائي (٣/ ١١١) .

فقد ذكر حديث شعبة ثم ذكر حديث يزيد بن أبي الجعد ثم ذكر حديث الثوري ولم يخرج في الباب غير ذلك [١] .

والذي أراه أن الإمام ابن المديني رجح حديث يزيد بن زياد بن أبي الجعد لأنه قد حفت به عدة قرائن تؤكد أرجحيته منها :

١- أن الإمام يحيى القطان [٢] قد روى هذا الحديث عن سفيان الثوري عن ابن أبي ليلى عن الثقة عن عمر .

فبين بروايته هذه أن هناك واسطة بين ابن أبي ليلى وعمر ، وجاء حديث ابن أبي الجعد موضحاً هذه الواسطة وسمى الراوي وهو كعب بن عجرة رضي الله عنه ، وحديث يحيى القطان يشهد لحديث يزيد بن أبي الجعد ويقويه .

قال البيهقي : « رواه الثوري عن زُبيد فلم يذكر في إسناده كعب بن عجرة إلا أنه رفعه بآخره » [٣] ثم ذكر سند يحيى القطان معلقاً ، وابن المديني ملازم ليحيى بن سعيد القطان فلا يُستبعد أن يكون سمع منه هذا .

٢- أن عبد الرحمن بن أبي ليلى ثبت سماعه من كعب بن عجرة وروى

(١) النسائي في الكبرى (١/ ١٨٢-١٨٣) .

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٤٢٢) .

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٣/ ١٩٩ - ٢٠٠) .

عنه عدة أحاديث اتفق الشيخان على حديثين منها [١] ، فلا يكون يزيد بن أبي الجعد قد زاد في السند ما يُنكر .

٣- يغلب على الظن أن الواسطة بين ابن أبي ليلى وعمر رضي الله عنه أحد الصحابة ، فقد قال أبوبكر بن أبي داود في ترجمة عبد الرحمن بن أبزى المختلف في صحبته : « لم يحدث ابن أبي ليلى عن رجل من التابعين إلا عن ابن أبزى » [٢] ، ويؤكد ذلك أنني تأملت فيمن روى عنهم عبد الرحمن بن أبي ليلى في تهذيب الكمال [٣] فإذا كلهم صحابة ما عدا اثنين من المخضرمين عبد الله بن رُبيِّعة السلمي وعبد الله بن عُكيم وقد قال أبو حاتم : « بعض أهل العلم يُدخل بينه وبين عمر كعب بن عجرة » [٤] وهذا مما يشهد لزيادة يزيد بن أبي الجعد .

٤- أن بعض أهل العلم قد صحح سماع ابن أبي ليلى من عمر - كالإمام مسلم الذي قال في ابن أبي ليلى : « وقد حفظ عن عمر بن

---

(١) انظر: تحفة الأشراف (٨/ ٢٩٨-٣٠٣) ، والمعجم الكبير للطبراني (١٩/ ١٠٧-١٣٤) .

(٢) تهذيب الكمال (١٦/ ٥٠٢) وأكثر العلماء على أن ابن أبزى صحابي . انظر : تهذيب التهذيب (٦/ ١٣٣) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (١٧/ ٣٧٣-٣٧٤) .

(٤) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٠٨) .

الخطاب »[1] .

كما وردت عدة أحاديث فيها ما يدل على سماع ابن أبي ليلى من عمر ذكرها ابن كثير[2] والزيلعي[3] .

إلا أن كبار الأئمة النقاد كشعبة وابن معين وابن المديني وأبي حاتم والنسائي على أنه لم يسمع منه .

فإذا كان ابن أبي ليلى - كما يرى ابن المديني - لم يسمع من عمر فلابد من واسطة سمع منه هذا الحديث فمن يكون ؟

فجاء الجواب في حديث يزيد بن أبي الجعد مصرحاً باسم كعب بن عجرة مؤكداً أن ابن أبي ليلى لم يسمعه من عمر .

٥- ليس في متن الحديث ما يُنكر بل له شواهد كثيرة جداً تغني شهرتها عن الإشارة إليها .

٦- أن يزيد بن أبي الجعد كان أسهل عليه أن يحفظ السند عن ابن أبي ليلى عن عمر بدون ذكر كعب بن عجرة ، فلما زاد في السند دل هذا على أنه حفظه ، والله أعلم .

---

(١) مقدمة صحيح مسلم (ص٣٤) .

(٢) انظر : مسند الفاروق (١/ ٢٠٣-٢٠٤) .

(٣) انظر : نصب الراية (٥) (٢/ ١٨٩-١٩٠) .

النص الثاني

ذكر الحافظ ابن كثير من طريق « قتادة عن سالم بن أبي الجعد الغطفاني عن معدان بن طلحة اليعمري أن عمر بن الخطاب قام على المنبر يوم جمعة فحمد الله وأثنى عليه ثم ذكر رسول الله ﷺ ، وذكر أبابكر رضي الله عنه ثم قال : رأيتُ رؤيا لا أراها إلا لحضور أجلي ، رأيتُ كأن ديكاً نقرني نقرتين . . . الحديث »[(١)] .

ثم نقل عن الإمام علي بن المديني قوله : « هذا حديث حسنٌ وهو من حديث قتادة وهو بصري عن سالم بن أبي الجعد وهو كوفي عن معدان وهو شامي »[(٢)] .

وقد صحَّح ابن المديني هذا الحديث في موضع آخر ، قال ابن كثير : « ورواه الإمام علي بن المديني عن يحيى بن سعيد ومعاذ بن هشام كلاهما عن هشام الدستوائي به ، وعن محمد بن بكير عن سعيد عن قتادة ، وعن حَرَمي[(٣)] بن عُمارة عن شعبة عن قتادة به ثم قال : وهذا من صحيح

---

(١) مسند الفاروق لابن كثير (٢/ ٥٢٥) . والحديث في صحيح مسلم (٥٦٧ ، ١٦١٧) والنسائي (٢/ ٤٣) وابن ماجه (١٠١٤) وغيرهم .

(٢) مسند الفاروق(٢/ ٥٢٦ - ٥٢٧) .

(٣) تصحفت في المطبوع (حربي) وهذا خطأ ، الصواب حرمي .

الحديث .

وهكذا كان يقول قتادة : معدان بن أبي طلحة ، وتابعه على ذلك زائدة عن السائب بن حبيش الكلاعي عن معدان بن أبي طلحة ، وخالفهم الأوزاعي في نسبه فقال : معدان بن طلحة .

قال : وكنا نُحِب أن نعلم أن معدان لقي عمر أو لا؟ فحدثنا الوليد بن مسلم ، حدثنا الأوزاعي ، حدثني الوليد بن هشام المعيطي ، حدثنا معدان ابن أبي طلحة اليعمري قال : قدمتُ على عمر بن الخطاب من الشام فذكر حديثاً فيه كلام لم نحفظه ، وإنما كتبناه لنعلم أن معدان لقي عمر حتى يصح ما روى عن عمر »(١) .

فهذا الحديث حسنه ابن المديني في موضع ، وصححه في آخر فدل على أن الحديث عنده صحيح وأن تحسينه له ليس تنزيلاً لمرتبة الحديث من الصحة إلى ما دونها كما هو مصطلح المتأخرين ، كما أن الحديث أخرجه مسلم في صحيحه (٢) ، إلا أن الدارقطني قال في كتابه التتبع : « وقد خالف قتادة في إسناده ثلاث ثقات رووه عن سالم بن أبي الجعد عن عمر مرسلاً ، لم يذكروا فيه معدان ، وهم : منصور بن المعتمر وحصين بن

(١) المصدر السابق (٢/ ٥٢٦) .

(٢) صحيح مسلم (٥٦٧ ، ١٦١٧) والنسائي (٢/ ٤٣) .

عبد الرحمن وعمرو بن مرة ، وقتادة وإن كان ثقة وزيادة الثقة مقبولة عندنا فإنه يدلس ، ولم يذكر سماعه من سالم فاشتبه أن يكون بلغه عنه فرواه »[١]

ولكن الدارقطني نفسه قال في علله بعد أن ذكر الخلاف في رواية الحديث : « والصحيح قول شعبة وهشام وابن أبي عروبة ومن تابعهم عن قتادة والله أعلم » [٢] .

والحديث قال فيه البزار : « ولا نعلم روى معدان عن عمر إلا هذا الحديث ، وإسناده صحيح » [٣] . وعدم تصريح قتادة بالسماع لا يضر لأن الراوي عنه شعبة ، والمعروف أن شعبة لا يحمل عنه إلا ما صرح فيه بالسماع [٤] .

النص الثالث

ذكر الحافظ ابن كثير من طريق « عكرمة بن عمار ، حدثني سماك الحنفي أبو زُمَيل ، حدثني عبد الله بن عباس ، حدثني عمر بن الخطاب قال : لما كان يوم خيبر أقبل نفر من أصحاب النبي ﷺ فقالوا : فلان شهيد حتى

(١) كتاب التتبع (ص٣٧٠) .

(٢) العلل للدارقطني (٢/ ٢٢٠) .

(٣) مسند البزار (١/ ٤٤٦) .

(٤) انظر : تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (ص١٩٢) .

مروا على رجل فقالوا : فلان شهيد فقال رسول الله ﷺ : « كلا إني رأيته في بردة غَلَّها أو عباءةٍ . . . الحديث »(١) .

ثم قال : « ورواه علي بن المديني عن أبي الوليد الطيالسي عن عكرمة بن عمار به ، وقال : لا نحفظه إلا من هذا الوجه ، وهو حديث جيد الإسناد حسن »(٢) .

وقوله هذا عنى به الصحة فيما ظهر لي لأنه في حديث آخر يرويه عكرمة بن عمار عن سماك الحنفي عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب قال فيه : « الحديث صحيح ، ولا يحفظ إلا من طريق عكرمة بن عمار وسماك من أهل اليمامة ومسكنه الكوفة »(٣) .

فحسن هذا الإسناد في موضع ، وصححه في آخر مما يؤكد أنه حَسَّن أحاديث هي صحيحة عنده ، والحديث صححه مسلم أيضاً .

وقد يقال لعله حسَّن إسناد الحديث الأول لتفرد عكرمة به ، ولكن يردُ على هذا أن السند الثاني الذي صححه قد تفرد به عكرمة أيضاً .

(١) مسند الفاروق (٢/ ٤٦٦) . والحديث أخرجه مسلم (١١٤) والترمذي (١٥٤٧) وقال : حسن صحيح غريب .

(٢) مسند الفاروق (٢/ ٤٦٦) .

(٣) مسند الفاروق (٢/ ٥٨٤) .

وقد قال علي في عكرمة بن عمار : « كان عند أصحابنا ثقةً ثبتاً » [١] ، وقال : « أحاديث عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير ليست بذاك مناكير كان يحيى بن سعيد يضعفها » [٢] .

وسماك الحنفي وثقه أحمد وابن معين والعجلي وأبو زرعة وابن حبان وابن عبد البر ، وقال أبو حاتم والنسائي : لا بأس به [٣] .

النص الرابع

ذكر الحافظ ابن كثير حديث الصُبي بن معبد وقصته مع عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - عندما أَهَلَّ بالعمرة والحج ثم قال : « قال الإمام علي بن المديني : لا أعلم أحداً رواه عن الصُبي بن معبد غير [٤] أبي وائل ، ومما حَسَّن الحديث أن مسروقاً سأل الصُبي بن معبد عن هذا الحديث [يعني قول أبي وائل في بعض طرق هذا الحديث : كثيراً ما ذهبت

(١) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص١٣٣) .

(٢) تاريخ بغداد (١٢/ ٢٦٠) .

(٣) تهذيب الكمال (١٢/ ١٢٧-١٢٨) ، وتهذيب التهذيب (٤/ ٢٣٥) .

(٤) في المطبوع (الصبي بن سعيد) والصواب ابن معبد ، وفيه (عن أبي وائل) وأظن الصواب (غير أبي وائل) حتى يستقيم المعنى .

أنا ومسروق إلى الصُبي نسأله عنه] [1] ثم قال : وهو عندي حديث صحيح » [2] .

قولـه : ومما حَسَّن الحديث أي مما قـواه وجعلـه صحيحاً ، لأن الصُبي [3] لم يرو عنه هذا الحديث إلا أبو وائل لذا قـال الحافظ ابن كثير : « هو على شرط البخاري ومسلم فعجباً لهما إذ لم يخرجاه والظاهر أنهما عدلا عنه لأنه لم يروِ عن الصُبي بن معبد إلا أبو وائل وحده ، لكن في الصحيحين من هذا الضرب من الأحاديث قطعة ثم قد سمعه منه مسروق ولهذا قال الإمام علي بن المديني . . . » [4] .

وفي هذا النص أيضاً استعمل الإمام ابن المديني التحسين بمعنى صحة الحديث ولم يُرِد به الحسن الاصطلاحي كما هو عند المتأخرين ، كذلك صحح الدارقطني هذا الحديث فقال : « وهو حديث صحيح ، وأحسنها

---

(١) ما بين الحاجزين زيادة مني للإيضاح .

(٢) مسند الفاروق (١/ ٣٠٢-٣٠٣) والحديث أخرجه أحمد في المسند (١/ ١٤، ٢٥) ، وأبوداود (١٧٩٩) ، وابن ماجه (٢٩٧٠) ، والنسائي (٥/ ١٤٦-١٤٧) .

(٣) انظر تهذيب الكمال (١٣/ ١١٣-١١٤) ، وذكر له المزي عدداً من الرواة عنه .

(٤) مسند الفاروق (١/ ٣٠٢-٣٠٣) والحديث أخرجه أحمد في المسند (١/ ١٤، ٢٥) ، وأبوداود (١٧٩٩) ، وابن ماجه (٢٩٧٠) ، والنسائي (٥/ ١٤٦-١٤٧) .

إسناداً حديث منصور والأعمش عن أبي وائل عن الصُبي عن عمر »[١] .

وأخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما[٢] .

والصُبي بن معبد : ذكره ابن حبان في ثقاته[٣] ، وقال مسلمة بن قاسم : « تابعي ثقة رأى عمر بن الخطاب وعامة أصحاب النبي ﷺ »[٤] .

ولم أجد لمن قبلهما من الأئمة فيه كلاماً ، وتصحيح ابن المديني وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني يدل على توثيقه لأن ذلك من التوثيق العملي .

النص الخامس

قال علي بن المديني : « حديث ملازم هذا أحسن من حديث بُسرة »[٥].

وحديث ملازم الذي يعنيه هو ما رواه ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر عن قيس بن طلق بن علي عن أبيه عن النبي ﷺ أنه سئل عن الرجل

(١) العلل للدار قطني (٢/ ١٦٦) .

(٢) صحيح ابن خزيمة (٣٠٦٩) ، وصحيح ابن حبان (٩/ ٢١٩-٢٢٠) .

(٣) الثقات لابن حبان (٤/ ٣٨٤) .

(٤) انظر : تهذيب التهذيب (٤/ ٤١٠) .

(٥) شرح معاني الآثار (١/ ٧٥ - ٧٦) .

يمس ذكره في الصلاة فقال : « هل هو إلا بُضعة منك؟ » [١] .

وأما حديث بُسرة بنت صفوان فهو ما رواه الإمام مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن عروة بن الزبير قال : دخلتُ على مروان فذكر ما يكون منه الوضوء فقال مروان : أخبرتني بُسرة بنت صفوان أن رسول الله ﷺ قال : « من مس ذكره فليتوضأ » [٢] .

وقصد علي بن المديني - رحمه الله - بالأحسن هنا أي الأصح والأقوى والأولى بالاحتجاج .

وقد خالفه في ذلك عدد من أهل الحديث منهم الإمام البخاري الذي قال : « أصح شيء عندي في مس الذكر حديث بُسرة بنت صفوان[٣] والله أعلم » .

ويشبه هذا النص قول ابن المديني : « قلت ليحيى - القطان - أيما أحسن حديث سفيان أو شعبة عن يحيى بن وثاب في الغسل يوم الجمعة؟

(١) أخرجه أبو داود (١٨٢) والترمذي (٨٥) والنسائي (١/ ١٠١) وابن ماجه (٤٨٣) وابن حبان (٣/ ٤٠٢) وللاستزادة حول الحديث . انظر : نصب الراية (١/ ٦٠) .

(٢) أخرجه أبوداود (١٨١) والترمذي (٨٣) والنسائي (١/ ١٠٠) وابن ماجه (٤٧٩) وابن حبان (٣/ ٣٩٦) وقبلهم مالك في الموطأ (١/ ٤٢) وللاستزادة حول هذا الحديث . انظر : نصب الراية (١/ ٥٤ - ٥٦) .

(٣) العلل الكبير للترمذي (١/ ١٥٦) .

قال : حديث سفيان هو أقرب إلى حديث نافع »[١] .

وقولـــه : « سفيان بن عيينة أحسن حديثاً من سفيان - يعني الثوري - وشعبة »[٢] .

النص السادس

ذكر الحافظ ابن كثير من طريق سفيان الثوري عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي موسى قال : قدمت على رسول الله ﷺ وهو بالبطحاء فقال : « بِمَ أهللت؟ » فقلت : بإهلالٍ كإهلال النبي ﷺ فقال : « هل سقت من هدي؟ » قلتُ : لا قال : « طف بالبيت وبالصفا والمروة ثم حُلَّ »[٣] . . . الحديث .

ثم قال : « ورواه ابن المديني عن غندر عن شعبة عن قيس بن مسلم وقال : هذا إسناد حسن »[٤] .

والحديث متفق عليه من طريق غندر به ، فهو من أعلى درجات الحديث الصحيح ، لهذا فمن المؤكد أن ابن المديني لم يقصد بتحسينه لهذا الإسناد

(١) مقدمة الجرح والتعديل (١/ ٢٣٩) .

(٢) تاريخ بغداد (٩/ ١٨٠) .

(٣) أخرجه البخاري (١٥٥٩) ومسلم (١٢٢١) وغيرهما .

(٤) مسند الفاروق (١/ ٣٠٧) .

المعنى الاصطلاحي للحسن عند المتأخرين بل الصحيح الذي لا ريب في صحته .

النص السابع

قال علي بن المديني : « حديث الحسن عن سمرة حديث حسن وقد سمع منه »[١] .

والمراد أنه حديث صحيح ، وعلي - رحمه الله - يرى صحة سماع الحسن عن سمرة - رضي الله عنه - ، واحتج بهذا السند في « قتل من قتل عبده »[٢] .

٢- أحاديث حسنها وفي إسنادها من ليس بمشهور :

النص الثامن

ذكر الحافظ ابن كثير حديثاً من طريق الجُريري - سعيد بن إياس - عن أبي نضرة عن أبي فِراس قال : خطب عمر بن الخطاب فقال : يا أيها الناس ألا إنا

---

(١) جامع الترمذي - مخطوط - برواية الكروخي (ق ١٦/ ب) وفي المطبوع (١/ ٣٤١، ٣٤٢) : (صحيح) بدل حسن ، وقد وضح أحمد شاكر في الهامش أن عدداً من النسخ فيها (حسن) ولكنه اختار لفظ (صحيح) .

(٢) العلل الكبير (ص٢٢٣) .

إنما كنا نعرفكم إذ بين ظهرينا النبي ﷺ وإذ ينزل الله الوحي . . . الحديث [١] .

ثم قال : « وقد رواه علي بن المديني عن عبد الأعلى وربعي بن إبراهيم كلاهما عن الجُريري بطوله ، وقال : إسناده بصري حسن ، وقال في موضع آخر : لا نعلم في إسناده شيئاً يُطعن فيه ، وأبو فراس رجل معروف من أسْلَم روى عنه أبو نضرة وأبو عمران الجوني » [٢] .

الظاهر من السياق أن علياً - رحمه الله - يقوي هذا الحديث الذي حسن إسناده بمعنى ثبوته بدلالة قوله في موضع آخر لا نعلم في إسناده شيئاً يُطعن فيه ثم بيّن أن أبا فِراس ، وهو محل النظر في رجال هذا السند ، رجل معروف من بني أَسْلَم وقد روى عنه أبو نضرة وأبو عمران الجوني ، وموضع النظر في أبي فراس هل هو معروف أم لا؟ ولا كلام في خفة ضبطه ونحو ذلك ، كما أنه لم يُشر إلى أنه حسن الحديث بسبب شواهده بل الظاهر أنه قواه لذاته لقوله : « لا نعلم في إسناده . . . » .

وأبو فِراس هذا قال فيه أبو زرعة : لا أعرفه [٣] ، وقال ابن حبان في

(١) أخرجه أحمد في المسند (١/ ٤١) وأبو داود (٤٥٣٧) والنسائي (٨/ ٣٤) .

(٢) مسند الفاروق (٢/ ٥٤٤) ، وهذا النص النفيس لم يُنقل في شيء من كتب الرجال التي ترجمت لأبي فراس النهدي .

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٤٢٣) .

ثقاته : « أبو فراس يروي عن عمر ، روى عنه أهل البصرة » [١] . وقال الذهبي : « لا يُعرف »[٢] ، وقال ابن حجر : « مقبول » [٣] ، وذهب إسحاق بن راهويه أن أبا فراس هو الربيع بن زياد الحارثي ولكن تعقب أبو أحمد الحاكم هذا القول ورجح بطلانه[٤] .

والمهم عندنا هو موقف ابن المديني من أبي فراس لأننا نحاول معرفة قصده من تحسينه لهذا الحديث ، والملفت للنظر هنا أن أبا فراس تابعي صرَّح بسماعه من عمر [٥] فيكون بهذا من كبار التابعين ، وقد رأيتُ الإمام علي بن المديني يقوي عدداً من الأحاديث يكون في سندها تابعي غير مشهور من ذلك :

١- حديث عثمان بن المغيرة عن إياس بن أبي رملة الشامي قال :

---

(١) الثقات (٥/ ٥٨٥) .

(٢) الميزان (٤/ ٥٦١) ، وفي ديوان الضعفاء (ص٤٦٥) قال : « مجهول » .

(٣) التقريب (٨٣٠٦) .

(٤) انظر : الاستغناء لابن عبد البر (٣/ ١٥٠٨) ، وتهذيب الكمال (٣٤/ ١٨٣-١٨٤) ، ومال الحافظ ابن حجر في التهذيب (١٢/ ٢٠١) إلى قول إسحاق ولكن بدون أدلة ، والراجح هو قول أبي أحمد الحاكم لأنه فرَّق بينهما بأدلة واضحة .

(٥) انظر : سنن أبي داود (٤٥٣٧) فقد قال : خطبنا عمر ، وانظر : الجرح والتعديل (٩/ ٤٢٣) فقد ذكر أنه قال شهدتُ خطبة عمر .

شهدتُ معاوية بن أبي سفيان وهو يسأل زيد بن أرقم قال : أشهِدتَ مع رسول الله ﷺ عيدين اجتمعا في يوم واحد؟

قال : نعم ، قال : فكيف صنع ؟

قال : صلى العيد ثم رخَّص في الجمعة فقال : « من شاء أن يُصلّي فليصلِّ » [(١)] .

هذا الحديث فيه إياس بن أبي رملة الشامي لم يرو عنه إلا عثمان بن المغيرة ، لذا قال ابن خزيمة لما أخرج الحديث في صحيحه : « إن صح الخبر فإني لا أعرف إياس بن أبي رملة بعدالة ولا جرح » [(٢)] .

كما جهله ابن المنذر وابن القطان الفاسي [(٣)] ، والذهبي [(٤)] ، وابن حجر [(٥)] .

---

(١) أخرجه أبو داود (١٠٧٠) والنسائي (٣/ ١٩٤) وابن ماجه (١٣١٠) وابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ١٨٨) وابن خزيمة (١٤٦٤) ، والطحاوي في مشكل الآثار (٣/ ١٨٦) ، والحاكم في المستدرك (١/ ٢٨٨) وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، والبيهقي في المعرفة (٥/ ١١٦) وفي السنن الكبرى (٣/ ٣١٧) .

(٢) صحيح ابن خزيمة (١٤٦٤)

(٣) تهذيب التهذيب (١/ ٣٨٨)

(٤) الميزان (١/ ٢٨٢) .

(٥) التقريب (٥٨٧) .

وذكره ابن حبان - كعادته - في ثقاته [١] ولكن لم يخرج حديثه في صحيحه . ومع ذلك فقد صحح الإمام ابن المديني هذا الحديث [٢] ولعل ذلك فيما أرى لما يلي :

لأن إياساً تابعي ، وقد صح سماعه من معاوية وزيد بن أرقم رضي الله عنهما ،ثم إن ما رواه ليس منكراً بل له شواهد صحيحة ، وأيضاً فالمتن المرفوع قصير لا يحتاج إلى حافظة قوية لا سيما وأن القصة والمحاورة شهدها وحضرها وهذا أدعى للحفظ واستبعاد احتمال الوهم أو الخطأ لا سيما والحادثة نادرة الوقوع .

٢- روى الإمام علي بن المديني عن سُفيانَ بن عُيينةَ عن عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه أنه سمع عمر بن الخطاب يقول : قال رسول الله ﷺ : « الولدُ للفِراشِ » ثم قال علي : « وهذا حديث صحيح ، وعبيد الله بن أبي يزيد رجل رضا معروف ثقة ، وأبوه لم يرو عنه غيره ولم نسمع أحداً يقول فيه شيئاً » [٣] .

---

(١) ثقات ابن حبان (٤/ ٣٦) . ولمعرفة درجات توثيق ابن حبان انظر : كلام المعلمي في التنكيل (١/ ٤٥٠- ٤٥١) .

(٢) انظر : التلخيص الحبير (٢/ ٨٨) .

(٣) مسند الفاروق لابن كثير (١/ ٤٢٥) ، وحديث عمر أخرجه أحمد (١/ ٢٥) =

ويلاحظ هنا أن علياً غيرُ خافٍ عليه أن أبا يزيد ليس له راو إلا ابنه فقط [١] ومع ذلك صحح الحديث ؛ لأنه تابعي كبير ، وثبت سماعه من عمر في هذا الحديث ، ثم ليس فيما رواه ما يُنكر بل له شواهد صحيحة ، ثم إن المتن قصير جداً من السهل حفظه لذا لا يحتاج أن يكشف عن مدى حفظه وضبطه .

٣- روى الإمام علي بن المديني عن يحيى القطان عن شعبة عن سلمة بن كهيل قال : « سمعتُ أبا الحكم قال : سألت ابن عمر عن الجر؟
فحدثنا عن عمر : « أن رسول الله ﷺ نهى عن الجرِّ ، وعن الدبَّاء ، وعن المُزفَّت » [٢] .

ثم قال الإمام ابن المديني : « صالح الإسناد ، ولا يحفظ عن عمر إلا من هذا الوجه ، وأبو الحكم هذا لا أعلم من روى عنه إلا سلمة بن كهيل وقد روي هذ الحديث من وجوه كثيرة عن الصحابة » [٣] .
وأبو الحَكَمِ : هو عِمْرَانُ بن الحَارِثِ الكوفي أخرج له مسلم في صحيحه

= وأبو يعلي (١/ ١٧٧) والضياء في المختارة (١/ ٤٢٦) . .

(١) انظر : تهذيب الكمال (٣٤/ ٤١٠) .

(٢) انظر : مسند أحمد (١/ ٥٠) .

(٣) مسند الفاروق (٢/ ٥١١-٥١٢) .

عن ابن عمر ، وقال فيه أبو حاتم : صالح الحديث ، ووثقه العجلي وابن حبان [١] .

٤- وقال رحمه الله أيضاً في حديث رواه زِيادُ بن مَيناءٍ : « إسناد صالح يقبله القلب ، ورُب إسناد يُنكره القلب ، وزياد بن ميناء مجهول لا أعرفه » [٢] .

٥- وقد قال : « الوليد بن جميل لا أعرف أحداً روى عنه غير يزيد بن هارون » فقيل له : كيف أحاديثه؟ فقال : « تشبه أحاديث القاسم بن عبد الرحمن ، ورضيه » [٣] .

وقد ذكر الحافظ ابن رجب أن الإمام علي بن المديني قد سلك في المجهولين مسلكاً مغايراً لما استقر عليه الأمر عند المتأخرين فقال : « والظاهر أنه - أي ابن المديني - ينظر إلى اشتهار الرجل بين العلماء ، وكثرة حديثه ونحو ذلك ، لا ينظر إلى مجرد رواية الجماعة عنه »[٤] .

---

(١) تهذيب الكمال (٢٢/ ٣١٤) .

(٢) تهذيب الكمال (٩/ ٥٢١) .

(٣) العلل لابن المديني (ص٩٢) .

(٤) شرح علل الترمذي (١/ ٨٣) وانظر : ما قبله (١/ ٨٢) فقد نقل نصوصاً عدة تثبت أن ابن المديني يحكم بالجهالة حتى لمن روى عن أكثر من ثقتين .

ومما يدل على أن الجهالة في طبقة التابعين لا يُتشدد فيها قول الإمام الذهبي : « وأما المجهولون من الرواة فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم احتمل حديثه وتُلقي بحسن الظن ، إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ ، وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين فيُتأنّى في رواية خبره ، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه وتحريه وعدم ذلك ، وإن كان المجهول من أتباع التابعين فمن بعدهم فهو أضعف لخبره سيما إذا انفرد به »(١) .

وقال الذهبي في ترجمة (حفص بن بُغيل) : « قال ابن القطان : لا يعرف له حال ولا يُعرف . قلتُ : لم أذكر هذا النوع في كتابي هذا ، فإن ابن القطان يتكلم في كل مَنْ لم يقل فيه إمام عاصر ذاك الرجل أو أخذ عمن عاصره ما يدل على عدالته ، وهذا شيء كثير ففي الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستورون ما ضعّفهم أحد ولا هم بمجاهيل »(٢) .

وقال ابن القيم في حديث طعن فيه أبو محمد بن حزم بسبب راويته : « فأما تعليله حديث ندبة بكونها مجهولة فإنها مدنية روت عن مولاتها

(١) ديوان الضعفاء (ص٤٧٨) .

(٢) الميزان (١/ ٥٥٦) ، وصاحبا الصحيحين لم يخرجا لمثل هؤلاء إلا في المتابعات والشواهد وتحاشا الإخراج لهم في الأصول .

ميمونة وروى عنها حبيب ، ولم يعلم أحد جرحها ، والراوي إذا كانت هذه حالته إنما يخشى من تفرده بها لا يتابع عليه ، فأما إذا روى ما رواه الناس ، وكانت لروايته شواهد ومتابعات؛ فإن أئمة الحديث يقبلون حديث مثل هذا ولا يردونه ولا يعللونه بالجهالة ، فإذا صاروا إلى معارضة ما رواه بما هو أثبت منه وأشهر علّلوه بمثل هذه الجهالة وبالتفرد .

ومن تأمل كلام الأئمة رأى فيه ذلك فيظن أن ذلك تناقض منهم ، وهو بمحض العلم والذوق والوزن المستقيم ، فيجب التنبه لهذه النكتة ، فكثيراً ما تمر بك في الأحاديث ويغلط بسببها »[١] .

بل أكثر من ذلك قال العلامة الشيخ عبد الرحمن المعلمي - وهو من أهل الاطلاع الواسع والنظر الثاقب في علم الجرح والتعديل-: « والعجلي قريب منه - يعني من ابن حبان - في توثيق المجاهيل من القدماء ، وكذلك ابن سعد وابن معين والنسائي وآخرون غيرهم يوثقون من كان من التابعين أو أتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة بأن يكون له فيما يروي متابع أو شاهد ، وإن لم يرو عنه إلا واحد ولم يبلغهم عنه إلا حديث واحد . . . »[٢] .

---

(١) تهذيب سنن أبي داود (١/ ١٧٦) .

(٢) التنكيل (١/ ٦٩) .

وقال : « وقد صرح ابن حبان بأن المسلمين على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح ، نص على ذلك في (الثقات) ، وذكره ابن حجر في (لسان الميزان) ج١ ص١٤ واستغربه ، ولو تدبر لوجد كثيراً من الأئمة يبنون عليه فإذا تتبع أحدهم أحاديث الراوي فوجدها مستقيمة تدل على صدق وضبط ولم يبلغه ما يوجب طعناً في دينه وثقه »[١] .

ولا شك أن حديث المجهول - بنوعيه مجهول العين والحال وإن كان هذا التقسيم لا يُؤْثَرُ عن كبار أئمة النقد المتقدمين - الأصل فيه الرد وعدم القبول ، ولكن إذا كانت الجهالة في طبقة التابعين وخاصة قدماء التابعين فإنه ينبغي أن يتسامح فيها بعض الشيء إذا لم يكن فيما يروى مخالفة لحديث الثقات أو نكارة ، أو تفرد غير محتمل؛ لأن عصر التابعين كان الكذب فيه قليلاً كما أن أغلب الناس لم تزل فيهم بقايا من العناية بالحفظ وصحة الأذهان .

فإذا أضيف إلى ذلك بعض القرائن المقوية لحال الحديث من ثبوت السماع وقصر المتن ونحو ذلك؛ فلا بأس إن شاء الله من قبول تلك المرويات والله أعلم .

---

(١) المرجع السابق (١/ ٦٩-٧٠) .

النص التاسع

روى بكير بن الأشج عن عبيد بن تِعْلَى قال : « غزونا مع عبد الرحمن ابن خالد بن الوليد ، فأُتي بأربعة أعلاج من العدو ، فأمر بهم فقتلوا صبراً فبلغ ذلك أبا أيوب الأنصاري فقال : سمعت رسول الله ﷺ « ينهى عن قتل الصبر » ، فوالذي نفسي بيده لو كانت دجاجة ما صَبَرْتُها ، فبلغ ذلك عبد الرحمن بن خالد بن الوليد فأعتق أربع رقاب [١] .

قال الإمام علي بن المديني : « وإسناده حسن إلا أن عبيد بن تِعلى لم يُسمع به في شيء من الأحاديث ، ويقويه رواية بكير بن الأشج عنه ، لأن بكيراً صاحب حديث ، ولا نحفظه عن أبي أيوب إلا من هذا الطريق »[٢].

الحديث روي من وجوه عن بكير عن أبيه - عبد الله بن الأشج - عن عبيد به ، بزيادة (عن أبيه) ، قال المزي : « والصحيح قول من قال عن أبيه » [٣] .

وظاهر كلام ابن المديني أنه يرى أن بكيراً هو الراوي عن عبيد بدون

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٦٨٧)واللفظ له وأحمد (٥/ ٤٢٢) وابن حبان (١٢/ ٤٢٤) والبيهقي (٩/ ٧١) .

(٢) تهذيب التهذيب (٧/ ٦٠ - ٦١) .

(٣) تهذيب الكمال (١٩/ ١٩١) ، وانظر الاختلاف فيه ، وفي المعجم الكبير (٤/ ١٥٩-١٦٠) .

واسطة - ولعله لم يطلع على الوجوه الأخرى - بدليل أنه احتج بذلك على تقوية حال ابن تعلى ، لأن بكيراً صاحب حديث فروايته عنه تقوي حاله ، لأن صاحب الحديث ينتقي مشايخه ولا يحمل العلم عن مطعون فيه عنده كما هو الغالب .

وعبيد تابعي وقد صرح بسماعه من أبي أيوب[١] ، ولهذا حَسَّنَ ابن المديني حديثه مع عدم شهرته ، وأما المرفوع من المتن فله شواهد قوية[٢] .

فيظهر لي - والله أعلم - أن ابن المديني أراد بالحسن هنا قوة السند وسلامته عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه .

النص العاشر

ذكر الحافظ ابن كثير من طريق الليث بن سعد عن بكير عن عبد الملك ابن سعيد الأنصاري عن جابر بن عبد الله عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : هششتُ يوماً فقبَّلتُ وأنا صائم فأتيت النبي ﷺ فقلت : صنعتُ اليوم أمراً عظيماً . . . الحديث[٣] .

---

(١) صحيح ابن حبان (١٢/ ٤٢٣) والمعجم الكبير للطبراني (٤/ ١٦٠) .

(٢) انظر : صحيح مسلم (١٩٥٦) ، (١٩٥٧) ، (١٩٥٨) ، (١٩٥٩) .

(٣) الحديث أخرجه أحمد في المسند (١/ ٢١ ، ٥٢) وابن أبي شيبة في المصنف (٣/ ٦٠) وأبو داود (٢٣٨٥) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٨٩) .

قال : « ورواه علي بن المديني عن أبي الوليد الطيالسي عن الليث بن سعد به ثم قال : لا أحفظه إلا من هذا الوجه ، وهو حديث بصري يرجع إلى أهل المدينة ، وهو إسناد حسن »[١] .

وهذا الحديث صححه ابن حبان[٢] ، والحاكم في مستدركه[٣] ، وأما النسائي فقال : « هذا حديث منكر ، وبكير مأمون ، وعبد الملك بن سعيد روى عنه غير واحد ، ولا ندري ممن هذا »[٤] .

ولعل إنكار النسائي بسبب ما روي عن عمر من طريق آخر أنه كان ينهى الصائم أن يُقبل ولكن السند فيه ضعف كما قال ابن كثير[٥] . وعبد الملك وثقه العجلي وابن حبان[٦] وابن حجر[٧] ، وقال النسائي :

---

(١) مسند الفاروق لابن كثير (١/ ٢٧٧) .

(٢) صحيح ابن حبان (٨/ ٣١٣-٣١٤) .

(٣) المستدرك (١/ ٤٣١) .

(٤) تحفة الأشراف (٨/ ١٧) وسقط هذا النص المهم من السنن الكبرى للنسائي المطبوع (٢/ ١٩٨-١٩٩) فقد وجدتُ الحديث ولم أجد كلام النسائي عليه ، وذكره الذهبي في الميزان (٢/ ٦٥٥) وابن كثير في مسند الفاروق (١/ ٢٧٧) .

(٥) انظر : مسند الفاروق (١/ ٢٧٨) .

(٦) تهذيب الكمال (١٨/ ٣١٦) .

(٧) التقريب (٤١٨٢) .

ليس به بأس [١] .

ويظهر لي أن تحسين ابن المديني قصد به صحة السند عنده والله أعلم .

النص الحادي العاشر

ذكر الحافظ ابن عبد البر من طريق يزيد بن أبي حبيب عن عبد العزيز بن أبي الصعبة عن أبي أفلح الهمداني عن عبد الله بن زرير الغافقي سمعه يقول : سمعت علي بن أبي طالب يقول : أخذ رسول الله ﷺ حريراً بشماله وذهباً بيمينه ثم رفع بهما يديه فقال : « إن هذين حرام على ذكور أمتي »[٢].

قال علي بن المديني : « هو حديث حسن ، رجاله معروفون ، ولا يجيْءُ عن علي إلا من هذا الوجه » [٣] .

قال ابن القطان الفاسي : « هكذا قال ، وأبو أفلح مجهول ، وعبد الله بن زرير مجهول الحال » [٤] .

---

(١) تهذيب الكمال (١٨/ ٣١٦) .

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٩٦ ، ١١٥) وابن أبي شيبة (٨/ ٣٥١) وأبو داود (٤٠٥٧) وابن ماجه (٣٥٩٥) والنسائي (٨/ ١٦٠ ، ١٦١) وغيرهم .

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٤/ ٢٤٨) ، ونقل تحسين ابن المديني أيضاً لهذا الحديث عبد الحق في أحكامه كما في نصب الراية (٤/ ٢٢٣) .

(٤) نصب الراية (٤/ ٢٢٣)

وعبد العزيز بن أبي الصعبة المصري قال فيه ابن المديني : ليس به بأس معروف ، وذكر ابن يونس أن يزيد بن أبي حبيب تفرد بالرواية عنه [١] ، ولكن المزي ذكر له راوياً آخر [٢] .

وأبو أفلح الهَمْداني المصري وثقه العجلي [٣] ، وعبد الله بن زُرير وثقه العجلي وابن سعد [٤] .

وقد صحح هذا الحديث ابن حبان [٥] ، ولكن ذكر طريقاً شاذاً عن زيد ابن أبي أُنيسة عن يزيد عن حميد بن أبي الصعبة عن عبد الله بن زُرير به ، فأبدل عبد العزيز بحميد بن أبي الصعبة وسقط أبو أفلح من هذا المسند ، وقد نبَّه الدارقطني في علله على مخالفة ابن أبي أُنيسة ثم قال : « والصحيح عن ابن إسحاق قول يزيد بن هارون وجرير عنه لمتابعة عبد الحميد بن جعفر والليث إياهما » [٦] يعني كما ورد آنفاً .

---

(١) تهذيب التهذيب (٦/ ٣٤١) .

(٢) تهذيب الكمال (١٨/ ١٤٦) .

(٣) ثقات العجلي (ص٤٩٠) .

(٤) تهذيب الكمال (١٤/ ٥١٨) .

(٥) صحيح ابن حبان (١٢/ ٢٤٩-٢٥٠) .

(٦) العلل للدارقطني (٣/ ٢٦١-٢٦٢) .

النص الثاني عشر

روى الرُكين بن الربيع عن نُعيم بن حنظلة عن عمَّار بن ياسر مرفوعاً : « من كان ذا وجهين في الدنيا جعل الله له لسانين من نار يوم القيامة » [١] .

قال علي بن المديني : « إسناده حسن ، ولا نحفظه عن عمار عن النبي ﷺ إلا من هذا الطريق » [٢] .

ونعيم بن حنظلة لم يذكروا له راوياً إلا الرُكين فقط [٣] ، وقد وثقه العجلي وابن حبان [٤] ، ولكن بقي هل ثبت عند ابن المديني لقاؤه لعمار أم لا ؟ وقد بحثتُ عن ذلك فلم أقف عليه إلى الآن .

ولعل الذي حمل ابن المديني على التساهل في تحسين سند هذا الحديث أن نُعيماً من التابعين ، وأن حديثه الذي يرويه قصير المتن فالظن الغالب أنه حفظه ، كما أن الحديث في باب الترهيب وأكثر المحدثين على أنه لا يُتشدد في أحاديث الترهيب والترغيب وما شابهها مما لا يضع حكماً ولا

---

(١) البخاري في الأدب المفرد (١٣١٦) وأبو داود (٤٨٧٣) والدارمي (٢/ ٣١٤) والصمت لابن أبي الدنيا (٢٧٦) .

(٢) تهذيب الكمال (٢٩/ ٤٨٢) .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

يرفعه ، أضف إلى ذلك أن متن الحديث لا يُخالف ما رواه الثقات في هذا الباب وهو حديث أبي هريرة مرفوعاً : « تجدون من شر عباد الله يوم القيامة ذا الوجهين الذي يأتي هؤلاء بحديث هؤلاء ، وهؤلاء بحديث هؤلاء »(١) .

ورُوي عن أنسٍ - بسند فيه إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف - عن رسول الله ﷺ مرفوعاً : « من كان له لسانان في الدنيا جُعِل له لسانان من نار يوم القيامة »(٢) .

والظاهر من مذهب الإمام علي بن المديني - كما تقدم - أنه يقوي بعض أحاديث التابعين ممن لم يرو عنهم إلا راو واحد إذا وجدت بعض القرائن التي من شأنها تقوية أحاديثهم وهي يصعب حصرها وقد حاولت فيما سبق ذكر ما لاح لي منها .

النص الثالث عشر

قال في حديث عبادة بن الصامت مرفوعاً : « أول ما خلق الله القلم ، فقال له : اجرِ ، فجرى بما هو كائن إلى يوم القيامة » : « هذا من حديث

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٠٥٨) ، ومسلم (٢٥٢٦) .

(٢) أخرجه هناد بن السري في الزهد (١١٣٧) ، وأبو نعيم في الحلية (٢/ ١٦٠) .

أهل الشام ، وإسناده حسن » [١] .

والحديث يرويه معاوية بن صالح عن أيوب بن زيد عن عبادة بن الوليد ابن عُبادة عن أبيه عن جده [٢] .

وأيوب بن زيد : « قال ابن القطان : لا يعرف ، وحَسَّنَ ابن المديني حديثه ، وذكره ابن حبان في الثقات » [٣] . وقد صَرَّحَ أيوب بسماعه من عبادة بن الوليد عند الإمام أحمد في المسند [٤] .

والحديث له طريق أخرى عن عُبادة - رضي الله عنه - [٥] ، ورواه جمعٌ عن الوليد بن عُبادة عن أبيه [٦] ، والوليد ثقة [٧] ، كما أن للحديث شواهد عديدة [٨] .

والظاهر أن مراد ابن المديني بتحسينه لهذا الحديث أنه في حكم المقبول ،

---

(١) بيان الوهم (٣/ ٦١٠) .

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ٣١٧) ، وابن أبي عاصم في السنة (١٠٧) .

(٣) لسان الميزان (١/ ٤٨١) .

(٤) أخرجه أحمد (٥/ ٣١٧) .

(٥) انظر : السنة لابن أبي عاصم (١٠٢) في سنده من لا يُعرف .

(٦) انظر : السنة لابن أبي عاصم (١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥) .

(٧) تهذيب الكمال (٣١/ ٣١-٣٢) .

(٨) انظر : السلسلة الصحيحة (١٣٣) .

ومع أن أيوب ابن زيد ليس للقدماء فيه كلام مما يدل على عدم اشتهار حديثه إلا أننا قد قدمنا أن علياً - رحمه الله - لا يتشدد في مثل ذلك لاسيما مع وجود التصريح بالسماع ووجود المتابعات والشواهد .

النص الرابع عشر

قال الحافظ ابن كثير : « قال الإمام أحمد : حدثنا عبد الله بن يزيد ، حدثنا حيوة ، أخبرنا أبو عقيل زُهرة بن مَعبد عن ابن عمه عن عقبة بن عامر أنه خرج مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك فجلس رسول الله ﷺ يحدث أصحابه فقال : « من قام إذا استقلَّت الشمس فتوضأ فأحسن الوضوء ثم قام فصلَّى ركعتين خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه » . . . الحديث [١] .

وقال علي بن المديني : « هذا حديث حسن » [٢] .

ابن عم زُهرة لم يسم ولا يُدرى من هو ، وللأسف لا نستطيع الجزم كيف حَسَّن ابن المديني هذا الحديث هل لهذا الإسناد ، أم لأن الحديث مروي بطريق صحيحة ثابتة عن عقبة بن عامر بنحو المتن السابق أخرجها

(١) مسند أحمد(١/ ١٩) .

(٢) مسند الفاروق (١/ ١١٠-١١١) .

مسلم [١] وغيره؟ وذلك لأن ابن كثير لم ينقل إلا قول علي : « هذا حديث حسن » فقط ، وعادته أن يقول : « رواه علي بن المديني عن فلان به » وقال : مما يسمح للناظر أن يعرف أي سند يريد ابن المديني .

كما أنني أخشى من تصرف المحقق في وضع النص لأنه ذكر في مقدمة الكتاب أن المخطوطة الوحيدة التي هي بخط ابن كثير بنفسه قد ملأ هوامشها بإضافات وزيادات ، ولم يذكر منهجه في إدخال تلك الهوامش في صلب الكتاب ، وليست مخطوطة الكتاب لدي لأتحقق من ذلك .

وعلى أية حال فإن حديث عقبة بن عامر الذي حَسَّنَهُ ابن المديني ثابت وصحيح ولـه أكثر من طريق ، وليس لدينا برهان على أن ابن المديني إنما حَسَّنَ إسناد زُهرة بن معبد عن ابن عمه الذي لا يعرف أحد - ممن طالعت كلامه - مَنْ هو أو ما اسمه؟ لأن ابن كثير لم يورد عن ابن المديني ما يوضح مراده من طرق حديث عقبة بن عامر ، والله أعلم .

٣ـ أحاديث أطلق عليها الحسن مقيداً

النص الخامس عشر

ورد في كتاب (العلل) لابن المديني : « قال علي في حديث عمر أن

---

(١) صحيح مسلم (٢٣٤) .

النبي ﷺ قال : « إني ممسك بحجزكم عن النار »[١] .

قال : هذا حديث حسن الإسناد ، وحفص بن حميد مجهول[٢] ، لا أعلم أحداً روى عنه إلا يعقوب القمي[٣] ، ولم نجد هذا الحديث عن عمر إلا من هذا الطريق ،وإنما يرويه أهل الحجاز من حديث أبي هريرة[٤] »[٥].

وتحسين ابن المديني هنا مقيد بشرط ، كأنه يقول : إن هذا الإسناد حسن لولا حفص بن حميد فإنه مجهول ، ويشهد لهذا أن ابن كثير نقل هذا النص عن علي بن المديني هكذا : « ولم نجده عن عمر إلا من هذا الطريق ، وهو حسن الإسناد إلا أن حفص بن حميد مجهول »[٦] .

وقال تلميذ ابن المديني يعقوب بن شيبة : « هذا حديث حسن الإسناد

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١١/ ٤٥١-٤٥٢) ، والبزار في مسنده (١/ ٣١٤) ، ويعقوب بن شيبة في مسند عمر (ص٨٤) .

(٢) في التقريب (١٤٠٣) : « لا بأس به » .

(٣) في التقريب (٧٨٢٢) : « صدوق يهم » .

(٤) أخرجه البخاري (٣٠٧٣) ، ومسلم (١٨٣١) ، ومسند عمر ليعقوب بن شيبة (ص٨٥-٨٨) .

(٥) العلل (ص٩٤) .

(٦) مسند الفاروق (٢/ ٦٠٠) ، وتفسير ابن كثير (٥/ ٣٠) .

غير أن في إسناده رجلاً مجهولاً » (١) .

وقد استعمل ابن المديني مثل ذلك في قوله : « وإسناده كله جيد إلا أن داود بن خالد هذا لا يحفظ عنه إلا هذا الحديث من وجه من الوجوه » (٢) .

وفي قوله : « هذا حديث بصري . . وهو معروف الإسناد إلا رجلاً واحداً ابن أغيد ، لا أعرف عنه حديثاً غير هذا » (٣) .

وكثيراً ما نرى لأهل العلم مثل ذلك نحو قولهم : « هذا حديث صحيح لولا أنه منقطع » ، « هذا حديث حسن إلا أن فيه فلاناً ضعيف » ، « ولولا فلان لكان الحديث ثابتاً » لذا أرى أن النص السابق هو في حقيقته رد للحديث كما يظهر من السياق .

وقد يقال : ما دام ابن المديني ضعَّف هذا الحديث ، فلماذا لم يقل بصريح العبارة إنه ضعيف الإسناد؟

أقول : ربما فعل ذلك لأن جهالة حفص بن حميد قد تنتفي عنده في المستقبل . ويؤيد هذا الاحتمال أنه وجد راوٍ آخر غير القمي قد روى

(١) مسند عمر (ص٨٢) .

(٢) العلل لابن المديني (ص٩٦) .

(٣) المرجع السابق (ص٩٥) .

عنه[١] ، ولهذا قَوَّى أمره بعض المحدثين[٢] .

وقد يقال : ألا يكون ابن المديني عنى بالحسن هنا الحسن لغيره لأن الحديث تقوى بما رواه أبو هريرة من وجه آخر؟

أقول : أستبعد ذلك لأنه لم يُشر رحمه الله إلى شيء من ذلك ، والظاهر أنه لما ضعف إسناد عمر رضي الله عنه ، ذكر ما يغني عنه وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

النص السادس عشر

ذكر الحافظ ابن كثير من طريق داود بن أبي الفرات[٣] عن عبد الله بن بُريدة عن أبي الأسود[٤] عن عمر مرفوعاً : « أيّما مسلم شهد له أربعة بخير أدخله الله الجنة » .

فقلنا : وثلاثة ؟

---

(١) تهذيب الكمال (٧/ ٨-٩) .

(٢) المرجع السابق والجرح والتعديل (٣/ ١٧١) والتمهيد (٢/ ٣٠٠-٣٠١) والترغيب للمنذري (١/ ٥٦٥).

(٣) هو داود بن بكر بن أبي الفرات الأشجعي مولاهم المدني صدوق - انظر التقريب (١٧٧٧) .

(٤) هو ظالم بن عمرو بن سفيان مشهور بكنيته أبو الأسود الدؤلي أو الدّيلي ثقة فاضل مخضرم - انظر : التقريب (٧٩٤٠) .

قال : وثلاثة ، قلنا : واثنانِ ؟ قال : واثنانِ ، ثم لم نسأله عن الواحد »[(١)] .

ثم نقل عن الإمام علي بن المديني قوله : « لا نحفظه إلا من هذا الوجه ، وفي إسناده بعض الانقطاع ؛ لأن عبد الله بن بُريدة يُدخل بينه وبين أبي الأسود يحيى بن يعمر ، وقد أدرك أبا الأسود ولم يقل فيه : سمعتُ أبا الأسود .

وهو حديث حسن الإسناد إن كان عن أبي الأسود ، انتهى كلامه »[(٢)] .

قصد ابن المديني أن هذا الحديث يكون قوياً إن كان ابن بُريدة رواه عن أبي الأسود سماعاً منه ، وابن المديني هنا بين ضعف السند بسبب الانقطاع ثم أوقف تحسين السند على ثبوت سماع ابن بُريدة من أبي الأسود ، وقصده من هذا التحسين صحة الحديث كما يظهر إذ لا علة في السند إلا شبهة الانقطاع ، لذا لاحظ دقة الإمام ابن المديني في قوله : « وفي إسناده بعض الانقطاع » فلو زال لصح الحديث .

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١٣٦٨) والترمذي (١٠٥٩) وقال : حسن صحيح ، والنسائي (٤/ ٥٠) وقد ذكر كلام علي هنا باختصار الحافظ الدارقطني في التتبع (ص٣١٦) وذكر أن علياً أعله في كتابه المسند .

(٢) مسند الفاروق (١/ ٢٤٢-٢٤٣) وفيه (إن كان من أبي الأسود) وأظنه خطأ والصواب عن أبي الأسود .

وفي هذا النص يُلاحظ أن ابن المديني استخدم أسلوب التحسين المقيد بشرط ، وهذا يشبه من حيث المعنى ما ذهبت إليه من تأويل النص السابق برقم (١٥) .

والحديث أخرجه البخاري في صحيحه وقال الحافظ في الفتح : « ولم أره من رواية عبد الله بن بريدة عنه - أي عن أبي الأسود - إلا معنعناً . . . وابن بُريدة ولد في عهد عمر فقد أدرك أبا الأسود بلا ريب لكن البخاري لا يكتفي بالمعاصرة فلعله أخرجه شاهداً ، واكتفى للأصل بحديث أنس »[1] .

وقال في هدي الساري : « ولم أره إلى الآن من حديث عبد الله بن بُريدة إلا بالعنعنة فَعِلَّتُهُ باقية ، إلا أن يعتذر للبخاري عن تخريجه بأن اعتماده في الباب إنما هو على حديث عبد العزيز بن صهيب عن أنس بهذه القصة سواء وأخرج البخاري حديث أبي الأسود كالمتابعة لحديث عبد العزيز ابن صهيب فلم يستوفِ نفي العلة عنه كما يستوفيها فيما يخرجه في الأصول »[2] .

(١) فتح الباري (٣/ ٢٧٢) .

(٢) هدي الساري (ص٣٧٤) .

النص السابع عشر

قال الحافظ ابن كثير : « قال علي بن المديني : حدثنا يحيى بن آدم ، حدثنا عبد الرحمن المحاربي عن الحجاج بن دينار عن محمد بن سيرين عن عبيد ة قال : جاء عيينة بن حصن والأقرع بن حابس إلى أبي بكر رضي الله عنه فقالا : يا خليفة رسول الله إن عندنا أرضاً سبخة ليس فيها كلأ ولا منفعة فإن رأيت تقطعناها ؟

قال : فأقطعها إياهما وكتب لهما كتاباً ، وأشهد عمر وليس في القوم ، فانطلقا إلى عمر ليشهداه ، فلما سمع عمر ما في الكتاب تناوله من أيديهما ثم تفل فيه فمحاه فتذمَّرا وقالا له مقالة سيِّئة فقال : إن رسول الله ﷺ كان يتألفكما والإسلام يومئذٍ قليل ، وإن الله أعزَّ الإسلام فاذهبا فاجهدا جهدكما . . . .

ثم قال : هذا حديث منقطع الإسناد لأن عبيد ة لم يدرك ، ولم يرد عنه أنه سمع عمر ولا رآه ، ولا يحفظ هذا الحديث عن عمر بأحسن من هذا الإسناد ، وقد رواه طاووس مرسلاً ، وأول هذا الحديث كوفي ثم يرجع إلى واسطي ثم يرجع إلى بصري ، ثم يرجع إلى عبيد ة وهو كوفي انتهى

كلامه رحمه الله » [١] .

عبيد ة هو ابن عمرو السَّلْماني الكوفي ، أسلم قبل وفاة النبي ﷺ بسنتين وسمع عبد الله بن مسعود وعلياً رضي الله عنهما [٢] وذكر الواقدي - وهو ليس بحجة - أن عبيد ة هاجر في زمن عمر [٣] . ونصَّ البخاري أنه سمع من عمر [٤] ، وأما علي بن المديني فالظاهر أنه لم يثبت عنده لُقي عبيد ة لعمر ، وأما قولـــه : لم يدرك ، فيقصد لم يدرك تلك القصة أي لم يحضرها وأما معاصرته لأبي بكر وعمر فهي ثابتة من غير شك .

وقول الإمام علي بن المديني : ولا يحفظ هذا الحديث عن عمر بأحسن من هذا الإسناد ، مع بيانه أنه يراه منقطعاً مثل قولهم : أصح شيء في الباب فلا يلزم منه الصحة المطلقة ولكن يُقصد بذلك أنه أقوى ما ورد ولو كان ما ورد كله فيه ضعف ، فمثل ذلك يحمل على النسبية ، ويظهر أنه عنى بالأحسن أي الأقوى والأصح ولم يُرِدْ المعنى الذي اصطلح عليه لدى متأخري علماء مصطلح الحديث .

---

(١) مسند الفاروق (١/ ٢٥٩-٢٦٠) . والحديث أخرجه البيهقي في الكبرى (٧/ ٢٠) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (١٩/ ٢٦٦-٢٦٨) .

(٣) طبقات ابن سعد (٦/ ٩٣) .

(٤) التاريخ الكبير (٦/ ٨٢) .

النص الثامن عشر

أخرج الإمام البخاري في صحيحه : « وقال لي عليُّ بن عبد الله : حدثنا يحيى بن آدم ، حدثنا ابن أبي زائدة عن محمد بن أبي القاسم عن عبد الملك بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « خرج رجل من بني سَهمٍ معَ تميم الداري وعدي بن بَدَّاءٍ [1] . فمات السهمي بأرضٍ ليس بها مسلم ، فلما قَدِما بتركته فقدوا جاماً [2] من فضةٍ مُخَوَّصاً من ذهب ، فأحلفهما رسول الله ﷺ . ثم وُجِد الجامُ بمكة فقالوا : ابتعناه من تميمٍ وعدي ، فقام رجلانِ من أولياء السهمي فحلفا : لشهادتنا أحقُّ من شهادتهما وإن الجامَ لصاحبهم ، قال : وفيهم نزلت هذه الآية : ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ . . . ﴾ [المائدة : ١٠٦] » [3] .

وقال البخاري : « قال علي : لا أعرف محمد بن أبي القاسم ، وقال علي : هو حديث حسن » [4] .

---

(١) عدي بن بَدَّاء قال ابن حبان : له صحبة وأنكر ذلك ابن منده وأبونُعيم وابن عطية والراجح أنه مات نصرانياً ولا يعرف له إسلام ، انظر : الإصابة (٢/ ٤٦٧) .

(٢) الجام هو الإناء كما في فتح الباري (٥/ ٤٨٢) .

(٣) صحيح البخاري (٢٧٨٠) .

(٤) تهذيب الكمال (١٨/ ٣١٢) ، وأيضاً في الجمع بين رجال الصحيحين لابن القيسراني =

وقال عمر بن محمد بن بُجير عن البخاري : « لا أعرفُ محمد بن أبي القاسم كما أشتهي قيل له : رواه غير محمد بن أبي القاسم؟ قال : لا . قال : وكان علي بن عبد الله يستحسن هذا الحديث حديث محمد بن أبي القاسم . قال – أي البخاري – : وروى عنه أبو أسامة إلا أنه غير مشهور » [(١)] .

وروى النسفي عن البخاري قال : « لا أعرف محمد بن أبي القاسم هذا كما ينبغي « وفي نسخة الصغاني : كما أشتهي » . وقد روى عنه أيضاً أبو أسامة ، وكان علي بن عبد الله – يعني ابن المديني – استحسنه » [(٢)] .

ومحمد بن أبي القاسم الكوفي وثقه ابن معين وأبو حاتم وابن حبان [(٣)] ، ولكن البخاري وشيخه علي بن المديني لم يعرفاه ، لذا أرى أن تحسين ابن المديني لهذا الحديث لم يقصد به صحة السند ولا الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين لتصريحه بعدم معرفة محمد بن أبي القاسم بل قصد به حُسن المتن لما تضمنه من إيضاح وبيان لعدد من القضايا المختلف فيها حتى إن الآيتين

= (١/ ٣١٥-٣١٦) ، ومختصر سنن أبي داود للمنذري (٥/ ٢٢٢-٢٢٣) . ، وهذا النص عن علي بن المديني استفدته من رسالة (الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال) (ص٦٢٠) .

(١) تهذيب الكمال (٢٦/ ٣٠٦) ، تهذيب التهذيب (٩/ ٤٠٨) ، وبنحوه في فتح الباري (٥/ ٤٨١) ، وابن بُجير من الحفاظ . انظر : النبلاء (١٤/ ٤٠٢٩) .

(٢) فتح الباري (٥/ ٤٨١) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (٢٦/ ٣٠٥) وهدي الساري (ص٤٦٤) .

التي ذكر في الحديث أنها نزلت بسبب القصة الواردة فيه ، قال فيهما الزجّاج في (المعاني) : « هذه الآيات الثلاث من أشكل ما في القرآن إعراباً وحكماً ومعنى »[١] .

ووضّح ابن القيم في كلامٍ له أن حديث ابن عباس مرجح لبعض الأقوال المختلفة في تفسير الآيات فقال : « وقد تأول قوم الآية تأويلات باطلة ، فمنهم من قال : كلها في المسلمين وقوله : ﴿ أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ يعني من غير قبيلتكم وهذا باطل .

فإن الله افتتح الخطاب بـ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ ثم قال : ﴿ أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ ، ومعلوم أن غير المؤمنين هم الكفار . . . وحديث ابن عباس صريح في المراد بها ، وأن الشهود من أهل الكتاب »[٢] .

كما أن هناك احتمالاً آخر في معنى تحسين ابن المديني لهذا الحديث ، وهو أن يكون قصد به أن هذا الحديث لا يحفظ عن ابن عباس بإسناد أحسن منه لا سيما وأن محمد بن إسحاق روى عن أبي النضر عن باذان مولى أم هانىء عن ابن عباس نحو القصة السابقة ولكن قال أبو عيسى الترمذي : « هذا حديث غريب وليس إسناده بصحيح ، وأبو النضر الذي روى عنه

---

(١) فتح الباري (٥/ ٤٨٠) يعني بالآيات الثلاث ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ من سورة المائدة .

(٢) تهذيب مختصر سنن أبي داود لابن القيم (٥٢٢٢) .

محمد بن إسحاق هذا الحديث هو عندي محمد بن السائب الكلبي يُكنَّى أبا النضر وقد تركه أهل الحديث وهو صاحب التفسير »[١] ، ثم قال : « وقد روي عن ابن عباس شيء من هذا على الاختصار من غير هذا الوجه »[٢] . فساق الحديث السابق عن يحيى بن آدم به ثم قال : « هذا حديث حسن غريب ، وهو حديث ابنُ أبي زائدة »[٣] .

ولا شك أن الحديث الذي أخرجه البخاري وحَسَّنَهُ ابن المديني أمثل من هذا الذي ذكره الترمذي ، ومما يقوي هذا الاحتمال أن ابن المديني استخدم هذا الأسلوب في النص السابق برقم (١٧) .

ومما يحسن التنبيه عليه هنا أن الحافظ المنذري ذكر أن البخاري ألمح إلى كون هذا الحديث ليس على شرطه بقوله في أوله : « قال لي علي »[٤] . وأكَّد ذلك الحافظ ابن حجر - الخبير بصحيح البخاري - بقوله : « أخرجه المصنف في التاريخ فقال : حدث علي بن المديني ، وهذا مما يقوي

(١) الجامع للترمذي (٥/ ٢٥٩) .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) مختصر سنن أبي داود (٥/ ٢٢٢) ، وقد اعترض ابن القيم على المنذري وقال : « هذا تعليل فاسد ، فإن البخاري رواه في صحيحه مسنداً متصلاً » ، ولكن ما قاله المنذري هو الراجح لما قاله الحافظ ابن حجر .

ما قررته غير مرة من أنه يعبر بقوله : « وقال لي » في الأحاديث التي سمعها لكن حيث يكون في إسنادها عنده نظر أو حيث تكون موقوفة »[١] .

وقد يُقال : ألا يحتمل أن ابن المديني قصد بالحُسن هنا أن هذا الحديث له طرق أخرى يتقوى به ويحسن حاله ، لاسيما مع قول ابن كثير في تفسيره[٢] : « وقد ذكر هذه القصة مرسلة غير واحد من التابعين منهم عكرمة ومحمد بن سيرين وقتادة ، وذكروا أن التحليف كان بعد صلاة العصر ، رواه ابن جرير ، وكذا ذكرها مرسلة مجاهد والحسن والضحاك ، وهذا يدل على اشتهارها في السلف وصحتها » !!

والرد على هذا القول : بأن علياً لم يشر من قريب أو من بعيد إلى أنه قوّى الحديث لتعدد طرقه ، وهذا تحميل لكلامه أكثر مما يحتمل ، ولا ينبغي أن

(١) فتح الباري (٥/ ٤٨١) ، وقد تكلف الأستاذ إكرام الله في رسالته (الإمام علي بن المديني) في رده على المنذري بإيراده نصوصاً عن ابن الصلاح وابن كثير تؤكد على أن ما قال فيه البخاري : قال لنا أو قال لي . لا يدل على الانقطاع ، قلتُ : والمنذري لم يذكر الانقطاع إنما قال ليس على شرطه يعني الرجال وفرق بين الأمرين ، ولا شك أن ما قال فيه البخاري : قال لي لا يُعَدُّ معلقاً لأنه نص جلي في السماع واتصال السند ولكن بالنسبة لهذا الحديث أشار البخاري بنفسه بأن محمد بن أبي القاسم غير مشهور وقال : لا أعرفه كما ينبغي ، لذا أرى أن ما حققه الحافظ ابن حجر هنا هو المتعين ويدل عليه هذا الحديث الذي تكلم فيه البخاري وأخرجه بتلك الصفة والله أعلم .

(٢) تفسير ابن كثير (٢/ ٦٧٤) .

نفسر كلام الأئمة المتقدمين بما يتوافق مع ما استقر الاصطلاح عليه عندنا والأولى أن يفسر كلامهم بما هو معروف عندهم .

وتقوية الحديث الضعيف بتعدد الطرق - لم أجد فيه حتى الآن نصاً صريحاً عن الإمام علي بن المديني يدل على أنه يقول به .

وهذا بعكس التفسيرين اللذين ذكرتُها في معنى تحسينه لهذا الحديث حيث يوجد ما يشهد لهما من اصطلاح متقدمي أهل الحديث أو من كلام ابن المديني نفسه .

النص التاسع عشر

روى حسين المعلم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عطاء بن يسار عن زيد بن خالد قال : « سألتُ عنه خمسة من أصحاب رسول الله ﷺ عثمان وعلياً وطلحة والزبير وأُبي بن كعب فقالوا : الماء من الماء »[1] .

قال علي بن المديني : « إسناد حسن ، ولكنه حديث شاذ غير معروف ، وقد روي عن عثمان وعلي وأبي بن كعب بأسانيد جياد أنهم أفتوا

(١) الاستذكار لابن عبد البر (٣/ ٨٣) ، وهذا النص في التمهيد أيضاً (٢٣/ ١١٠) ولكن بلفظ (إسناده جيد) بدل (حسن) .

بخلافه »[١] .

ومراده أن رجال السند ثقات فهو بهذا الاعتبار إسناد حسن ولكن الحديث شاذ لوجود المخالفة كما هو واضح بجلاء من النص .

فالتحسين هنا مقيد بالسند أما المتن فهو شاذ عند علي رحمه الله تعالى .

ثانياً : إطلاقه الحسن على بعض رواة الحديث :

وصف الإمام ابن المديني مرويات بعض الرواة بالحُسن ، وقد وقفتُ على أربعة نصوص في ذلك :

١- قال يعقوب بن شيبة : « سمعت علي بن المديني يضعف ما حَدَّث به ابن أبي الزناد بالعراق ، ويصحح ما حدث به بالمدينة » قال : « وسمعت ابن المديني يقول : « ماروى سليمان الهاشمي عنه فهي حِسان نظرت فيها فإذا هي مقارَبة ، وجعل علي يستحسنها » »[٢] .

وسليمان هو ابن داود بن داود بن علي بن عبد الله بن عباس القرشي أبو أيوب الهاشمي ، سكن بغداد ، وهو ثقة بالاتفاق[٣] ، ويظهر أنه مدني نشأةً ثم سكن بغداد بعدُ إذ لاحظتُ أن جُل شيوخه من المدينة ، ولم أجد

---

(١) المصدر السابق ، (٣/ ٨٣) .

(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٠٦) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (١١/ ٤١٠-٤١٣) .

ما يدل على مكان سماعه من ابن أبي الزناد هل كان بالمدينة أم بالعراق؟ ولكن ظاهر كلام ابن المديني أنه يصحح روايته عن ابن أبي الزناد ، ومعنى قوله (مقارِبة) [١] بفتح الراء المهملة أو بكسرها أي أن حديثه عنه يقارب المرويات الصحيحة عن ابن أبي الزناد . ويؤكده أن ابن المديني قال في ابن أبي الزناد : « حديثه بالمدينة حديث مقارب ، وما حدث به بالعراق فهو مضطرب ، وقد نظرت فيما روى عنه سليمان بن داود الهاشمي فرأيتها مقاربة » [٢] وفي لفظٍ آخر قال : « ما حدث عبد الرحمن بن أبي الزناد بالمدينة فهو صحيح ، وما حدث به ببغداد أفسده البغداديون » [٣] .

ففي هذين النصين دلالة على أن لفظ (المقاربة) مرادف (للصحة) في مفهوم ابن المديني - على الأقل في هذا الموضع- . ومما يشهد لذلك أن البخاري تلميذ ابن المديني قال في حديثٍ : « هو حديث صحيح ، وكثير ابن زيد سمع من الوليد بن رباح ، والوليد بن رباح سمع من أبي هريرة

(١) حول ضبط لفظة مقارب الحديث . انظر : التقييد والإيضاح (ص١٦٢) وفتح المغيث (١١٥/٢) .

(٢) تاريخ بغداد (٢٢٩/١٠) .

(٣) المرجع السابق .

والوليد بن رباح مقارب الحديث »(١) .

فدل ذلك على أن من قيل فيه أحاديثه مقارِبة قد يصحح له في بعض الأحيان فإذا تأملنا مع ذلك سياق كلام ابن المديني بتمامه كما نقله يعقوب ابن شيبة نجد معنى الحسن هنا يندرج ضمن صحيح حديث ابن أبي الزناد لا ضعيفه .

٢- ذكر يعقوب بن شيبة عن ابن المديني أنه قال : « أبو معاوية حسن الحديث عن الأعمش حافظ له ، وكان غير حديث الأعمش يُقرأ عليه [من] الكتب »(٢) ، قال ابن رجب : « يعني أنه كان لا يحفظه »(٣) .

أبو معاوية هو محمد بن خازم الضرير ، راوية الأعمش ، ويُفهم من سياق الكلام أن علياً يعني بحسن الحديث الصحة بدليل قوله : « حافظ له » ، ثم بإشارته إلى أنه فيما يرويه عن غير الأعمش لم يكن بذاك الحافظ ، ويشهد لهـذا قول الإمام أحمد : « هو في حديث الأعمش أثبت منه في غيره »(٤) ، وقول عثمان بن أبي شيبة : « أبو معاوية حجة في حديث

(١) علل الترمذي الكبير (٢/ ٦٧٧) .

(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٧٠) .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

الأعمش ، وفي غيره لا » [١] .

٣- قال يعقوب بن سفيان : حدثني محمد قال : سمعت علياً : من روى من أصحاب ابن عباس عن أبي هريرة . . .قال : وسألت علياً : « لقي محمد بن إبراهيم التيمي أحداً من أصحاب النبي ﷺ ؟ قال : أنس ابن مالك ورأى ابن عمر . فقلت له : جابر؟

قال : لا ، وهو حسن الحديث ، مستقيم الرواية ، ثقة إذا روى عنه ثقة رأيت على حديثه النور ، وأما رواية أهل الكوفة عن ابنه عنه فليس بشيء ، ابنه ضعيف منكر الحديث »[٢] .

وظاهر سياق النص يبين أنه قصد بالحسن هنا الصحة .

٤- قال ابن محرز : « سمعت علياً يقول : ليس أحد أثبت في سعيد بن أبي سعيد المقبري من ابن أبي ذئب ، وليث بن سعد ، ومحمد بن إسحاق ، هؤلاء الثلاثة يسندون أحاديث حِسان ، ابنُ عجلان كان يخطئ فيها »[٣].

---

(١) المصدر السابق .

(٢) المعرفة والتاريخ (١/ ٤٢٥-٤٢٦) .

(٣) معرفة الرجال لابن محرز (٢/ ٢٠٧) . وهذا النص فات الأستاذ إكرام الله فلم يذكره في رسالته ، وأظنه بسبب وقوع تصحيف في الأصل إذ فيه (يسندون أحاديث حسان بن عجلان) وهذا خطأ بلا ريب والصواب ما أثبته .

ووصفه لأحاديثهم بالحِسان يعني صحيحة ثابتة بدلالة وصفه لهم بأنهم الأثبت .

وبعدما تقدم من نصوص علي بن المديني يأتي - الآن - دور تحديد مفهوم الحسن عنده ، وما هو مقصوده منه؟

ابتداءً نجد أن التصور النظري يقدم لنا خمسة افتراضات أو احتمالات هي :

أولاً : أنه قصد بالحسن الحُسن اللغوي .

ثانياً : أنه قصد به الغرابة والتفرد سنداً أو متناً .

ثالثاً : أنه قصد به الحسن لغيره .

رابعاً : أنه قصد به الحسن لذاته .

خامساً : أنه قصد به الصحيح .

فعلينا أن نناقش هذه الافتراضات على ضوء النصوص التطبيقية السابقة لنصل إلى اختيار الصواب منها - إن شاء الله تعالى - .

أولاً : يَبْعُدُ جداً أن يكون الإمام ابن المديني قصد في كل أو معظم النصوص المتقدمة بالحسن الحُسن اللغوي أي ما تميل له النفوس وتطلبه . لأن معنى ذلك أنه حكم بالحسن نظراً للمتون دون التفات إلى درجة الحديث من صحة أو ضعف ، وهذا ما يأباه النظر الصحيح في نصوص

الإمام رحمه الله ، فقد رأيناه صحَّح عدداً من الأحاديث التي حسنها ، كما أنه حكم على عدد من الأحاديث بأنها حسنة الإسناد مما يؤكد أنه لم ينظر لحسن المتن حين استخدم كلمة (الحسن) يضاف إلى ذلك أنه لم يشر أدنى إشارة في نصوصه المتقدمة إلى الحسن عنده بمعناه اللغوي .

إلا أننا وجدنا النص الثامن الذي قال فيه الإمام ابن المديني : « لا أعرف محمد بن أبي القاسم ، وهو حديث حسن » ، أنه ربما عنى بالحسن هنا حسن المتن لأنه بيَّن أن في السند من لم يعرف ، ولأن المتن يتضمن إيضاحاً وبياناً لعدد من القضايا الخلافية مما جعله حديثاً يُحتاج إليه .

ولكن رجحت هناك أنه قصده ، أي أن الحديث أحسن من الحديث الآخر من حيث السند ، وهذا تحسين نسبي لذلك الحديث من حيث النظر إلى شدة ضعف الحديث الآخر .

ثانياً : نستبعد أن يكون قصد الإمام ابن المديني من تحسيناته لوجود غرابة في المتن لأنه لا يوجد في كلامه ما يشير إلى أنه التفت إلى ذلك .

أما الغرابة أو التفرد في السند فقد جاء في عدد من النصوص السابقة قوله : ولا يحفظ إلا من هذا الطريق ونحو هذه العبارة ، فهل هذا هو قصده من الحسن؟

يظهر لي أنه لم يقصد ذلك بدليل أنه قال مثل ذلك في عددٍ من الأحاديث

الصحيحة كقوله : « صحيح من حديث عمر ، ولا يحفظ إلا من هذا الوجه ، ورجاله معروفون »[١] . وقوله : « صحيح ، لا أحفظه إلا من حديث زائدة عن عاصم »[٢] ، وقوله : « والحديث صحيحٌ ولا يحفظ إلا من طريق عكرمة بن عمار »[٣] .

فلو كان مجرد التفرد أو الغرابة هما سبب التحسين لقال في هذه الأحاديث إنها حسنة بدل تصحيحه لها .

ويؤكد ذلك أنه صرح بتفرد الروايات في عدد من النصوص المتنوعة الأحكام كقوله : « لا نحفظه إلا من هذا الوجه ، وعاصم بن عبيد الله فيه ضعف »[٤] . وقوله : « لم نجده عن عمر إلا من هذه الطريق ، وقد روي عن علي من وجوه صحيحة »[٥] وقوله : « لم نجده إلا من هذا الوجه ، وإسناده مصري ، ورجاله معروفون عند أهل مصر »[٦] .

---

(١) مسند الفاروق (١/ ٢٠١) .

(٢) المرجع السابق (٢/ ٥٣٢) .

(٣) المرجع السابق (٢/ ٥٨٤) .

(٤) المرجع السابق (١/ ٣٢٦) .

(٥) المرجع السابق (٢/ ٦١٣) .

(٦) المرجع السابق (٢/ ٦٣٧) .

وقوله : « هذا إسناد بصري ، ولا نعرفه إلا من حديث حماد » [١] .
وكقوله : « هذا حديث صالح الإسناد ، ولم يرو عن عمر إلا من هذا الوجه » [٢] وقوله : « هذا إسناد مدني صالح ولم نُصبْهُ مسنداً إلا من هذا الطريق » [٣] . وكقوله : « هذا إسناد مجهول لا نحفظه إلا من هذا الطريق وسيار بن المعرور مجهول لا نعلم أحداً روى عنه إلا سماك » [٤] .

فدلت هذه النصوص المتنوعة الأحكام على أنه لا خصوصية أو ترابط بين التحسين والحديث الغريب الفرد عند ابن المديني وبهذا نستبعد أن يكون معنى الحسن عنده يعني الغرابة أو التفرد في السند .

ثالثاً : ونستبعد أن يكون أراد بالحسن الضعيف المعتضد بغيره ، وذلك لما يلي :

١- ظاهر سياق النصوص أنه حكم بالحسن على الحديث لذات الطريق التي تكلم عليها وليس باعتبار شواهد أو متابعات ، وهذا أمر ظاهر لكل من تدبر سياق كلامه .

---

(١) المرجع السابق (٢/ ٦٧١)
(٢) المرجع السابق (١/ ٣١٠) .
(٣) المرجع السابق (١/ ٣٥٧) .
(٤) المرجع السابق (١/ ٢٠٨) .

٢- عدد من الأحاديث التي حسنها هي في الحقيقة صحيحة لذاتها بل بعضها صححها هو بنفسه في مواضع أخرى كما هو ظاهر مما تقدم ، فلا يستقيم في عُرف أهل الفن أن يُقال في مثلها هي من قبيل الحسن لغيره!!

٣- لم ترد عنه - رحمه الله - أي إشارة إلى أنه أراد الحسن لغيره فيما حسنه من أحاديث ، بينما رأينا له عدة نصوص أخرى قد صرَّح فيها بوجود روايات أخرى كقولــه : « وهو حديث صالح ليس مما يسقط ، وليس مما يحتج به ، وقد روي عن رسول الله ﷺ تثبيت هذا الحديث »[١] .

وقوله : « صالح الإسناد ، ولا يحفظ عن عمر إلا من هذا الوجه ، وأبو الحكم هذا لا أعلم من روى عنه إلا سلمة بن كهيل ، وقد روي هذا الحديث من وجوه كثيرة عن الصحابة »[٢] .

وقولــه : « هذا حديث كوفي ضعيف الإسناد ، منكر ، مع أنه منقطع من قبل سعيد بن المسيب ، وقد روي عن عمر قوله في الحكرة من طريق أخرى »[٣] ، وهنا لم يصرح بالتقوية ولكن ضعف السند وصرَّح أن له طريقاً آخر .

---

(١) مسند الفاروق (١/ ٢٨٨) .

(٢) مسند الفاروق (٢/ ٥١٢) .

(٣) مسند الفاروق (١/ ٣٤٨) .

ومبيناً تعدد الروايات ، فلو أراد مفهوم الحسن لغيره فيما حسنه من أحاديث لأشار إلى تعدد الروايات من متابعات أو شواهد .

رابعاً : ذهب الحافظ ابن حجر إلى أن وصف ابن المديني للأحاديث بالحسن يقصد به المعنى الاصطلاحي كما تدل عليه ظاهر عبارته [١] ، وذهب السخاوي إلى أنه أطلقه على الحسن لذاته [٢] .

ولا أدري ما هو مراد الحافظ من الحسن الاصطلاحي هل هو الحسن لذاته أم لغيره أم كلاهما؟ ومطلق العبارة تدل على الحسن لذاته ولغيره فكلاهما يسمى حسناً اصطلاحاً .

أما أن يكون مراد ابن المديني الحسن لغيره فقد بينت في النقطة السابقة أنه لا يستقيم ، وأما أن يكون مراده هو الحسن لذاته فهذا أيضاً لا يستقيم لما يلي :

١- أن تعريف الحسن لذاته كما رجحه الحافظ ابن حجر - ومن جاء بعده - يختلف عن الصحيح في ضبط الراوي فقط ، فالصحيح راويه تام الضبط ، وأما الحسن لذاته فيكون راويه خفيف ضبطه .

وإذا سبرنا النصوص الماضية نجد أن الرواة الذي حَسَّن لهم ابن المديني

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٢٦) .

(٢) فتح المغيث (١/ ٨٢) .

على نوعين : إما رواة ثقات ، أو رواة غير معروفين ، إذ لم يرو عنهم إلا واحد أو اثنان .

وكلا النوعين لا ينطبق عليه تعريف الحسن لذاته - كما استقر عند المتأخرين- .

٢- حقيقة الحديث الحسن لذاته أنه مرتبة وسطى بين الصحيح والضعيف ، وقد رأيت ابن المديني تنوعت استعمالاته في المرتبة الوسطى ففي بعض الأحيان يريد بها ما ليس بمتروك ويعبر عن ذلك بقوله : « ليس مما يسقط ، وليس مما يحتج به » كقوله في أحد الأحاديث : « هو حديث صالح ، ليس مما يسقط ، وليس مما يحتج به »[1] .

وكقوله : « هذا حديث صالح الإسناد ، وليس بالصافي ، وهو حديث كوفي لا نحفظه إلا من هذا الوجه ، وأبو عقيل ضعَّفه أبو أسامة »[2] ، أبو عقيل هو عبد الله ابن عقيل الثقفي الكوفي صدوق [3] .

(١) مسند الفاروق (١/ ٢٨٨) .

(٢) مسند الفاروق (١/ ٣٣٣) ، وأبو أسامة هو حماد بن أسامة أحد الحفاظ . انظر : التقريب (١٤٨٧) .

(٣) التقريب (٣٤٨١) . وانظر أقوال أهل العلم فيه في تهذيب الكمال (١٥/ ٣١٤-٣١٧) وليس فيه تضعيف أبي أسامة .

وقد حكم على عدد من الأحاديث بأنها صالحة [١] ، وبيَّن بنفسه معنى هذا الوصف بقولـه : « ليس مما يسقط ، وليس مما يحتج به » . كما أنه قال في عدد من الرواة : « كان صالحاً وسطاً » [٢] . وقال في آخرين : « كان صالحاً وسطاً ولم يكن بالقوي » [٣] . وقال في غيرهم : « صالح ليس بالقوي » [٤] . وحيناً يريد بها ما لا بأس به وقال مرة : « صالح وسط ليس به بأس » [٥] وقال أخرى : « صالح لا بأس به » [٦] وقال : « وسط ولم يكن به بأس » [٧] ، فهنا أظهر أن الصالح عنده ما كان وسطاً ولا بأس به فهو أقرب ما يكون لمرتبة (الصدوق) في بعض استعمالاته .

خامساً : يترجح لي أن ابن المديني قصد الصحة بدرجاتها المتفاوتة فيما حسنه من أحاديث تقدم الكلام عليها في هذا المبحث ، وذلك لما يلي :

---

(١) انظر : مسند الفاروق (١/ ١٣٢ ، ٣٠٧ ، ٣٥٧) و (٢/ ٤٦٦ ، ٥١٢ ، ٥٦٧) .

(٢) انظر : سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة (ص٥٢ ، ٥٩ ، ٧٧ ، ٨٩ ، ٩٨ ، ١٠١ ، ١١٢ ، ١٣٦ ، ١٤٧ ، ١٧٤) .

(٣) المرجع السابق (ص٤٨ ، ١٦٢) .

(٤) المرجع السابق (ص٥٩ ، ٦٤ ، ٩٥ ، ١٠٢ ، ١٣٧ ، ١٦٩) .

(٥) المرجع السابق (ص١٧١) .

(٦) المرجع السابق (ص٧٤) .

(٧) المرجع السابق (ص١٢٥) .

١- أطلق الصحة بألفاظ صريحة لا لبس فيه على عدد من الأحاديث التي حسنها ، ولم نجد عنه أي إشارات أو أحكام أخرى تدل على أنه أراد احتمالاً من الاحتمالات المتقدمة ، بل وجدنا له عبارة تكاد تكون مفسرة لمعنى الحسن عنده ، فقد حسن حديثاً في موضع وقال في آخر : « لا نعلم في إسناده شيئاً يُطعن فيه . . . »[1] .

٢- أن عدداً من الأحاديث التي حسنها - غير التي صححها بنفسه - وجدناها أحاديث صحيحة ، كما قد تبين لنا أنه يصحح بعض أحاديث التابعين ممن ليس لهم إلا راوٍ أو راويان إذا حفت بهم بعض القرائن المقوية لحديثهم ، وقد وجدناه حَسَّن لأمثالهم ،فاستنبطنا من ذلك أن مراده من التحسين هو الصحة - وإن كانت بدرجة أنزل في أحاديث أولئك النفر .

٣- لم نجد في كلامه رحمه الله ما يدل على أن الحسن عنده أحط رتبةً من الصحيح ، في حين وجدنا ما قال فيه (حديث صالح) أنه أحط رتبة عنده من الصحيح لتصريحه في أحد الأحاديث بقوله : « هو حديث صالح ليس مما يسقط ، وليس مما يحتج به . . . »[2] ، إلى غير ذلك مما تقدم بيانه .

بل وجدناه في عدد من النصوص يصحح ما حسنه ، وفي نصٍ يقول :

---

(١) مسند الفاروق (٢/ ٥٤٤) .

(٢) مسند الفاروق (١/ ٢٨٨) .

« هو حديث جيد الإسناد حسن »[(١)] ، وفي نصٍ آخر : « لا نعلم في إسناده شيئاً يُطعن فيه . . . » مما يشير إلى أن الحسن عنده ليس أحط رتبة من الصحيح .

ولا ريب أن الصحة درجات تتفاوت من حيث القوة ، وفي كلام ابن المديني وغيره من الأئمة ما يدل على ذلك ، وقد سئل عن أعلى أصحاب أبي هريرة رضي الله عنه « فبدأ بابن المسيب ، وذكر جماعة قيل له : فالأعرج؟ قال : هو دون هؤلاء وهو ثقة ، فقيل له : فعبد الرحمن بن يعقوب مولى الحُرَقة به قال : هو ثقة وهو دون هؤلاء »[(٢)] .

وقال : « لم يكن في أصحاب ثابت أثبت من حماد بن سلمة ، ثم بعده سليمان بن المغيرة ، ثم بعده حماد بن زيد ، وهي صحاح »[(٣)] . ويوضح ذلك أكثر ما قاله أبو داود في رسالته عن كتابه (السنن) : « وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض »[(٤)] .

---

(١) مسند الفاروق (٢/ ٤٦٦) .

(٢) تاريخ دمشق (١٠/ ١٢٠أ) نقلاً عن كتاب الإمام علي بن المديني لإكرام الله إمداد الحق (ص٥٦٥) .

(٣) العلل لابن المديني (ص٧٢) .

(٤) رسالة أبي داود لأهل مكة (ص٢٨) .

ولا يخفى أن الأحاديث التي حسنها وفي أسانيدها بعض من فيهم جهالة هي أقل رتبةً من حيث القوة من الأحاديث التي حَسَّنها ورجال أسانيدها من العدول الثقات .

٤- أن استعمال (الحسن) بمعنى الصحة ثابت عن المتقدمين ، قال ابن دقيق العيد : « . . . يلتزم ذلك ويؤيده : ورود قولهم : هذا حديث حسن في الأحاديث الصحيحة ، وهذا موجود في كلام المتقدمين »[(١)] .

وقال الذهبي : « وعليه عبارات المتقدمين ، فإنهم قد يقولون فيما صحَّ : هذا حديث حسن »[(٢)] .

فما اخترناه من أن الحسن يعني الصحة عند ابن المديني لا يخرج عن عُرف الأئمة المتقدمين وتصرفاتهم ، ويؤكد ذلك أن الحسن بمعناه الاصطلاحي عند المتأخرين لم يكن معروفاً في ذلك الزمن كما قال الحافظ ابن حجر : « إن المتقدمين الذي أطلقوا وصف الحسن على ما هو صحيح كالشافعي وغيره لم يكن تقرر عندهم الاصطلاح على أن الحسن قاصر عن الصحيح ، ولو تقرر ما خالفوه »[(٣)] .

---

(١) الاقتراح (ص١١) .

(٢) الموقظة (ص٣٢) .

(٣) النكت للبقاعي (ق٦٦/ ب) .

وفي ختام هذا المبحث لابد من تسجيل هذه الملاحظات :

١- الأحاديث التي ذكرتها بعنوان : « أحاديث أطلق عليها الحُسن مقيداً » هي في حقيقة الأمر أحاديث ضعفها ابن المديني ، وورود وصف الحسن في كلامه عليها مقيد بأحد أمرين :

أ - زوال المانع كما في النصين (١٥) ، (١٦) ، فلو زالت الجهالة في الأول أو ثبت السماع في الثاني لكانت أحاديث قوية كما قد ألمح إلى ذلك في أثناء كلامه عليهما .

ب- النسبية ، فتحسينه للنصين (١٧) ، (١٨) أي بالنظر إلى غيرهما ، فتحسينه نسبي ومقيد بالأحاديث الأخرى في الباب فبهذا الاعتبار تكون هي أحسنها ، وهذا صريح في النص (١٧) بالذات وأما النص (١٨) فوجهنا النص على أن هذا هو مراده لما ذكرناه في موضعه .

وهي مع ذلك لا تتنافى مع ما اخترته من أن الحسن عنده يعني الصحة ، لأنني وضحتُ أن ورود الحسن جاء في كلامه مقيداً لا مطلقاً ولو زال القيد لكان الحسن في تلك النصوص يعني الصحة بدون شك .

٢- لا أستبعد أنه لو أتيح لنا الاطلاع على نصوصٍ عن الإمام ابن

المديني أكثر مما وصلنا[١] ، فلربما تغير حكمنا أو لتنبهنا لأشياء كانت خافية علينا ، ولكن ما قررته سابقاً في هذا المبحث هو على ضوء ما اطلعتُ عليه من النصوص التي ذكرتها ، وبذلت جهدي وأقصى استطاعتي في فهمها الفهم الصحيح المنضبط بالمنهج العلمي الدقيق ، وفوق كل ذي علم عليم .



(١) وقفت على نص جديد نقله الحافظ ابن رجب في فتح الباري (٩/ ١٤٢) : « وقال علي بن المديني : هو إسناد كوفي حسن » وقد ذكره بعد حديثٍ من رواية شعبة عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه : « من كل الليل قد أوتر رسول الله ﷺ . . . » أخرجه الطيالسي (١١٥) وأحمد في المسند (١/ ١٤٣) في مصباح الزجاجة (١/ ١٤٢) .
وابن المديني يوثق عاصم بن ضمرة كما في تهذيب الكمال (١٣/ ٤٩٨) فالحسن هنا يقصد به الصحة .

المبحث الثالث

تحسينات الإمام أحمد بن حنبل

ذكر ابن الصلاح [١] وابن رجب [٢] وابن حجر [٣] أن الإمام أحمد ممن استعمل الحسن قبل الترمذي ، وكذا قال الشيخ عبد الفتاح أبوغدة [٤] ومحمد عوامه ، وفضيلة الشيخ الدكتور ربيع بن هادي [٥] .

وعدد النصوص التي ذكروها للإمام أحمد أربعة نصوص ، ذكر الحافظ ابن حجر أحدها كما ستراه في النص الأول ، وذكر أبو غدة ثلاثة نصوص أحدها تبين لي أن أحمد لم ينص على تحسينه وهو حديث ركانة في الطلاق ، وإنما ذكر ابن القيم أن أحمد قَبِل مثل إسناده وصححه في بعض المواضع واحتج به[٦]، ولذا استبعدته لعدم تحققي من إطلاق أحمد للفظ (الحسن) عليه .

والنص الآخر ستراه في النص الخامس ، والنص الأخير قول أحمد في

---

(١) علوم الحديث (ص٣٢) .

(٢) شرح العلل (١/ ٣٤٣) .

(٣) النكت (١/ ٤٢٤-٤٢٦) .

(٤) قواعد في علوم الحديث (ص١٠٣) .

(٥) تقسيم الحديث (ص٦٧-٨٥) .

(٦) انظر : إعلام الموقعين (٣/ ٣١) ، (٤/ ٣٥٠) وزاد المعاد (٥/ ٢٦٣) .

ابن إسحاق : إنه حسن الحديث وسيأتي في القسم المخصص للرواة .

وقد وفقني المولى عز وجل إلى الوقوف على سبعة وستين نصاً منها ثمانية وعشرون في الحكم على الأحاديث وتسعة وثلاثون في الحكم على الرواة ، فتكون الزيادة بهذا أربعة وستين نصاً لم تذكر في كتب المصطلح أو في بحوث من تصدى لمعنى الحسن عند الإمام أحمد .

وقد جمعتُ النصوص من كتب هي :

١- العلل ومعرفة الرجال برواية عبد الله بن أحمد .

٢- العلل للمروذي والميموني .

٣- سؤالات أحمد لأبي داود .

٤- مسائل ابن هانيء النيسابوري .

٥- المنتخب من علل الخلال للمقدسي . (القطعة المخطوطة) .

٦- مسائل صالح بن أحمد .

٧- بحر الدم لابن عبد الهادي ، وإذا وجدت العبارة فيه أنقلها من الأصل .

٨- شرح علل الترمذي لابن رجب .

وقد وقفت على نصوص عديدة خارج هذه المصادر ولكني استقصيت جميع ما في المصادر السابقة وقرأتها بأكملها بحثاً عن تحسينات

الإمام رحمه الله .

وقد رتبت النصوص على النحو الآتي :

أولاً : تحسيناته المتعلقة بالأحاديث .

وهذا ينقسم أيضاً إلى فرعين :

١- تحسيناته المستعملة بمعنى قوة الحديث .

٢- تحسيناته المستعملة بمعنى الإعجاب لما في الحديث من زيادة أو ميزة أو غرابة بغض النظر عن قوته .

ثانياً :استعماله (للحسن) في حكمه على الرواة .

وقد تنوع استعماله لهذا القسم إلى ثلاثة استعمالات :

١- بمعنى الإتقان وجودة ضبط الراوي .

٢- بمعنى القبول العام للراوي .

٣- بمعنى سعة رواية الراوي .

ويجدر أن أُنبه هنا إلى أن هناك بعض النصوص التي تتعلق بلفظة (الحسن) لم أُدخلها هنا لأحد الأسباب التالية :

١- أن لا يترجح لي أن النص للإمام أحمد كما في المسند [1] :

---

(١) مسند أحمد (٢/ ٣١٨) .

« حدثنا عبد الله قال : سمعت أبي يقول : قلت لعبد الرزاق : يا أبا بكر أفضل يعني هذا الحديث كأنه أعجبه حُسن هذا الحديث وجودته قال : نعم » . فهذا النص يظهر لي أن لفظ الحسن فيه لعبد الله كما أنني لم أفهم معنى كلام الإمام أحمد فكأن في النص سقطاً ، وقد ذكر الكلام السابق بعد حديث : « الكافر يأكل في سبعة أمعاء . . . » وهو جزء من صحيفة همام عن أبي هريرة لذا ذكر بدون سند اكتفاء بالسند الأول الذي ذكر متقدماً عند سياقه هذه الصحيفة في المسند .

٢- أن تكون لفظة الحسن من كلام تلميذ الإمام أحمد مثل :

قول أبي داود في شعبة مولى ابن عباس : « ورأيت أحمد كأنه يُحسِّن أمره ولا دفعه »[١] . فهذه العبارة ليست من كلام أحمد ولا يفهم منها بالضرورة أنه قال فيه : هو حسن الحديث .

وقول المروذي : « سألت أبا عبد الله عن موسى الجهني فقال : ليس به بأس ، وأحسن القول فيه »[٢] .

وكقول بعضهم سئل أحمد عن عبد الله بن رجاء فحسَّن أمره[٣] .

---

(١) سؤالات أبي داود (ص٢٠٩) .

(٢) العلل برواية المروذي (ص٦٧) .

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ٥٤) .

٣- أن تكون لفظة الحسن لا علاقة لها بالحديث والعلم .

كقول الإمام أحمد : « حيوة بن شريح رجل صالح ، له أشياء حسان وزاد قول ابن المبارك فيه : ما وصف أحد إلا رأيته دون ما وصف إلا حيوة فإني رأيته فوق ما وصف لي » [1] .

فالذي ترجح لي من سياق الكلام ووصفه لحيوة بالصلاح أن تلك الأشياء الحسان ترجع إلى عبادة الرجل وزهده وصلاحه وليس للعلم والحديث .



(١) العلل برواية الميموني (ص٢٣٢) .

أولاً : استعماله الحسن في حكمه على الأحاديث :

١ - استعماله الحسن بمعنى قوة الحديث .

أ- إطلاقه الحسن على الحديث الصحيح وما في حكمه .

(النص الأول) : قال الخلال : « حدثنا أحمد بن أصرم [١] أنه سأل أحمد عن حديث أم حبيبة - رضي الله عنها - في مس الذكر ، فقال : هو حديث حسن » [٢] .

وذكر أبو زرعة الدمشقي قال : « كان أحمد بن حنبل يعجبه حديث أم حبيبة في مس الذكر ، ويقول : هو حسن الإسناد » [٣] .

ونقل ابن عبد البر عن الإمام أحمد قوله : « في مس الذكر أيضاً : حديث حسن ثابت ، وهو حديث أم حبيبة » [٤] .

والحديث هو ما رواه الهيثم بن حميد عن العلاء بن الحارث عن مكحول عن عنبسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة زوج النبي ﷺ أنها سمعت

---

(١) أحمد بن أصرم المزني ، من ولد الصحابي عبد الله بن مغفل ، روى عن أحمد مسائل ، مات سنة ٢٨٥هـ . طبقات الحنابلة (١/ ٢٢) .

(٢) النكت لابن حجر (١/ ٤٢٥) .

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٧/ ١٩٢) ، والاستذكار (٣/ ٣٠) وهذا النص لم أجده في تاريخ أبي زرعة الدمشقي .

(٤) التمهيد لابن عبد البر (١٧/ ١٩١) .

رسول الله ﷺ يقول : « من مس فرجه فليتوضأ »[(١)] . وليس هو في مسند أحمد ، ولكنه يرويه عن أبي مسهر عبد الأعلى بن مسهر عن الهيثم به ، قال أبو زرعة الدمشقي : « وسمعت أبا مسهر يقول : لم أسأل الهيثم بن حميد إلا عن حديث أم حبيبة ، كتب إليَّ أحمد بن حنبل لأكتب إليه بحديثه في مس الفرج »[(٢)] .

وقد ورد عن أحمد تصحيح هـذا الحديث ، قـال الحـافظ ابن حجر : « وأما أحمد فإنه سئل فيما حكاه الخلال عن أحاديث نقض الوضوء بمس الذكر فقال : أصح ما فيها حديث أُم حبيبة - رضي الله تعالى عنها - قال :

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١/ ١٨٩) ، والترمذي في العلل الكبير (١/ ١٥٩) ، وأشار إليه في جامعه معلقاً (١/ ١٣٠) ، وابن ماجه في السنن (٤٨١) ، وأبو يعلى في مسنده (١٣/ ٦٥) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٧٥) ، والطبراني في المعجم الكبير (٢٣/ ٢٣٥) ومسند الشاميين (١٥١٦) ، والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ١٣٠) ، وابن عبد البر في التمهيد (١٧/ ١٩١) والاستذكار (٣/ ٣٠) وغيرهم وأسنده ابن الجوزي في التحقيق (١/ ١٧٩) ووقع عنده ذكر أحمد في المسند وهو ابن الجعد شيخ عبد العزيز بن جعفر غلام خليل وليس الإمام أحمد ابن حنبل ، كما أن في سنده وهماً فقد أقحم اسم الأوزاعي بين الهيثم والعلاء .

(٢) تاريخ أبي زرعة (١/ ٣٩٦) ، والخبر في تاريخ بغداد (١١/ ٧٣) عن أبي زرعة مع ذكر سند الحديث ومتنه وفي المحدث الفاصل (ص٤٤٤) بالسند إلى أبي زرعة الدمشقي ووقع خطأ لم ينبه عليه المحقق وهو ورود اسم أحمد بن صالح بدل أحمد بن حنبل ، والذي في تاريخ أبي زرعة : بن حنبل .

وسئل عن حديث بُسرة - رضي الله عنها - فقال : صحيح »[١] .

وقال مضر[٢] بن محمد ليحيى بن معين - بعد أن سأله عن بعض أحاديث الباب - : « فإن أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول : أصح حديث فيه حديث الهيثم بن حميد عن العلاء عن مكحول عن عنبسة عن أم حبيبة عن النبي ﷺ قال : «من مس ذكره فليتوضأ» فسكت »[٣] .

ونقل عـدد من العلماء أن أحمد قال في هذا الحديث : هو صحيح[٤] . كما صححه أبوزرعة الرازي فيما نقله عنه أبو عيسى الترمذي في جامعه بقوله : « وقال أبو زرعة : حديث أم حبيبة في هذا الباب صحيح »[٥] ، وأما في العلل الكبير فقال : « وسألت أبا زرعة عن حديث أم حبيبة

---

(١) النكت لابن الصلاح (١/ ٤٢٥) .

(٢) مضر بن محمد بن خالد ، أبو محمد الأسدي البغدادي ، ولي قضاء واسط ، وثقه الدارقطني ، ومات سنة سبع وسبعين ومائتين . تاريخ بغداد (١٣/ ٢٦٨-٢٦٩) .

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٧/ ١٩٢-١٩٣) .

(٤) انظر : الاستذكار (٣/ ٣٠) عارضة الأحوذي (١/ ١١٨) ، والمغني لابن قدامة (١/ ١٣٢) ، وتنقيح التحقيق (١/ ٤٥٧-٤٥٨ ، ٤٦٠) والبدر المنير - مخطوط - (٢/ ٣٤) ، والتلخيص الحبير (١/ ١٢٤) .

(٥) جامع الترمذي (١/ ١٣٠) .

فاستحسنه ورأيته كأنه يعده محفوظاً »[(١)] . وممن صححه أيضاً أبو عبد الله الحاكم قال : « هذا حديث صحيح حدَّث به الإمام أحمد ويحيى بن معين وأئمة الحديث عن أبي مسهر . . . »[(٢)] .

وذهب عدد من كبار الأئمة النقاد إلى أن الحديث لا يصح ، ووجدتُ كلامهم في الطعن عليه من وجهين :

١ - أنه سند منقطع لأن مكحولاً لم يسمع من عنبسة ، فقد قال أبو مسهر : « لم يسمع مكحول من عنبسة بن أبي سفيان ، ولا أدري أدركه أم لا ؟ »[(٣)] ، وكذلك قال هشام بن عمار[(٤)] وأبو زرعة الرازي[(٥)] وأبو

---

(١) العلل الكبير (١/ ١٦١) .

(٢) البدر المنير - مخطوط - (٢/ ٣٤) ، ونقل الحافظ في التلخيص الحبير (١/ ١٢٤) تصحيح الحاكم لهذا ، ولم أجد في المستدرك نص كلام الحاكم ويظهر أن في المطبوع في ذلك الموطن سقطاً (١/ ١٣٨) إذ ذكر حديث أم حبيبة ثم بُتر الكلام ، وعلى أية حال فإن النسخة المطبوعة في غاية السقم والسوء .

(٣) التاريخ لابن معين برواية الدوري (٤/ ٤٣٩) . وكذلك تاريخ دمشق لابن عساكر - مخطوط - (١٧/ ١٦٧) من غير طريق ابن معين .

(٤) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٦٥) .

(٥) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٦٦) .

حاتم الرازي [١] ، والبخاري[٢] ، والنسائي[٣] ، والطحاوي[٤] وابن السكن[٥] ، والخليلي[٦] ، وروي ذلك عن يحيى بن معين [٧] .

والدليل على هذا القول ذكره الإمام البخاري بقوله : « مكحول لم يسمع من عنبسة ، روى عن رجل عن عنبسة عن أم حبيبة « من صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة » » [٨] .

وقال في التاريخ الكبير : « وروى سليمان بن موسى عن مكحول عن مولى عنبسة عن [عنبسة] عن أم حبيبة : عن النبي ﷺ مثله » [٩] . يعني حديث « من حافظ على أربع قبل الظهر وأربعٍ بعدها حرمه الله على

(١) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٣٩) .

(٢) الجامع للترمذي (١/ ١٣٠) والعلل الكبير (١/ ١٦٠) .

(٣) سنن النسائي (٣/ ٢٦٥) .

(٤) شرح معاني الآثار (١/ ٧٥) .

(٥) التمهيد لابن عبد البر (١٧/ ١٩٣-١٩٤) .

(٦) الإرشاد للخليلي (٢/ ٤٦٦) .

(٧) انظر : تنقيح التحقيق (١/ ٤٥٧-٤٥٨) ، وذكر ابن الملقن في البدر المنير - مخطوط - (٢/ ٣٣) أن ذلك في رواية عن ابن معين .

(٨) العلل الكبير للترمذي (١/ ١٦٠) وبنحوه في جامعه (١/ ١٣٠) .

(٩) التاريخ الكبير (٧/ ٣٧) .

النار » .

وبنحو هذا استدل أبو حاتم الرازي ، فقد قال ابنه : « قلت لأبي : فحديث أم حبيبة عن النبي ﷺ فيمن مس ذكره فليتوضأ . قال : روى ابن لهيعة في هذا الحديث مما يوهِن الحديث أي تدل روايته أن مكحولاً قد دخل بينه وبين عنبسة رجلاً »[١] .

وفي موضعٍ آخر سأل ابن أبي حاتم أباه عن حديث « من حافظ على ثنتي عشرة ركعة . . . » - فقال : « لهذا الحديث علة رواه ابن لهيعة[٢] عن سليمان بن موسى عن مكحول عن مولى لعنبسة بن أبي سفيان عن عنبسة عن أم حبيبة عن النبي - ﷺ - . قال أبي : هذا دليل أن مكحولاً لم يلق عنبسة ، وقد أفسده رواية ابن لهيعة : قلت لأبي : لِمَ حكمتَ برواية ابن لهيعة ؟ فقال : لأن في رواية ابن لهيعة زيادة رجل ، ولو كان نقصان رجل كان أسهل على ابن لهيعة حفظه »[٣] .

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٣٩) .

(٢) رواية ابن لهيعة هذه أخرجها الطبراني في الكبير (٢٣/ ٢٣٦) عن سعيد بن أبي مريم عنه ولكن متن الحديث (من صلى أربعاً قبل الظهر) .

(٣) العلل لابن أبي حاتم (١/ ١٧١) .

ويعضد ما قاله البخاري وأبو حاتم أن مكحولاً يُرسل كثيراً [١] وقد وضعه ابن حجر في الطبقة الثالثة من المدلسين [٢] ، ولم يأتِ في نص صحيح ثبوت سماعه أو لقائه لعنبسة . والتفتيش عن سماعه مطلوب حتى على مذهب من يكتفي بالمعاصرة لكونه مدلساً .

وابن لهيعة وإن كان ضعيفاً إلا أنه يُعتبر به بدون شك ، والاعتبار به هنا استعمل للتأكيد والاستدلال بذلك ، لأن رواية مكحول عن عنبسة من حيث الأصل في السند المعنعن لا يحكم باتصالها لأنه مدلس لم يثبت لقاؤه لمن عنعن عنه ، بالإضافة إلى تصريح أبي مسهر بعدم الاتصال ، فجاءت رواية ابن لهيعة مؤكدة لذلك وعاضدة له ، وزيادة على ما سبق بين أبو حاتم أن زيادة رجلٍ في السند قرينة تدل على حفظه لأن النقصان كان أسهل عليه .

٢- المخالفة : قال البخاري : « وروى الهيثم بن حميد عن العلاء بن الحارث عن مكحول عن عنبسة عن أم حبيبة عن النبي ﷺ (في مس الذكر) ويرونه وهماً ، لأن النعمان بن المنذر قال : عن مكحول أن ابن عمر

(١) التقريب (٦٨٧٥) .

(٢) طبقات المدلسين لابن حجر (ص١١٣) .

- مرسل - كان يتوضأ منه »[١] . وانفرد البخاري - رحمه الله - بهذا الإعلال للحديث .

ويجاب عما قيل من طعن في حديث أم حبيبة بما يلي :

١- لا يُسلم بأن مكحولاً لم يسمع من عنبسة . فقد خالف في ذلك دُحيم ، وهو أعرف بحديث الشاميين فأثبت سماع مكحول عن عنبسة[٢] . وقال ابن عبد البر : « قد صح عند أهل العلم سماع مكحول من عنبسة بن أبي سفيان ، ذكر ذلك دحيم وغيره »[٣] . وقال أبو عبد الله الحاكم : « وكان يحيى بن معين يثبت سماع مكحول من عنبسة ، فإذا ثبت سماعه فهو أصح حديث في الباب »[٤] . وقال أبو زرعة الدمشقي : « وحدثني محمد بن زرعة الرعيني[٥] قال : سألت مروان بن محمد[٦] عن

---

(١) التاريخ الكبير (٧/ ٣٧-٣٨) ، ومكحول لم يسمع عن ابن عمر كما قال البخاري هنا . انظر جامع التحصيل (ص٢٨٥) .

(٢) انظر : التلخيص الحبير (١/ ١٢٤) .

(٣) التمهيد (١٧/ ١٩٤) .

(٤) البدر المنير - مخطوط - (٢/ ٣٤) .

(٥) محمد بن زرعة بن روح الرعيني الدمشقي ثقة مأمون من أصحاب الوليد بن مسلم مات سنة ست عشرة ومائتين - تاريخ دمشق (١٥/ ٣٣٨) .

(٦) هو مروان بن محمد بن حسان الطَّاطَري الدمشقي ثقة - التقريب (٦٥٧٣) .

مكحول سمع من عنبسة بن أبي سفيان؟ فلم يُنكر ذلك »[١] .

كما أني وقفت على سندٍ فيه تصريح مكحول بالسماع فقد قال البخاري : « وقال هشام بن عمار ، نا يحيى بن حمزة عن النعمان عن مكحول قال : أنا عنبسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة أخبرته عن النبي ﷺ »[٢] ، يعني حديث فضل الأربع قبل الظهر ، وأخشى من أن التصريح بالخبر هنا خطأ ، لأن البخاري كما تقدم حكم بانقطاع رواية مكحول عن عنبسة فكأنه لم يلتفت لهذا السند كما أن شيخه هشام بن عمار [٣] وهو ثقة تغيَّر حفظه وصار يتلقن قد ثبت عنه القول بالانقطاع ، ويظهر أن الإمام أحمد وأبا زرعة وغيرهما ممن صحح الحديث لم يلتفتوا لرواية ابن لهيعة السابقة لأنه خولف ممن هو أوثق منه وأثبت ، فقد روى الطبراني بسندٍ صحيح إلى سعيد بن عبد العزيز - وهو ثقة إمام - عن سليمان بن موسى عن مكحول عن عنبسة عن أم حبيبة مرفوعاً « من ركع أربع ركعات قبل الظهر . . . الحديث »[٤] . فلم يقل كما قال ابن لهيعة ، ورواية الثقة أصح وأولى من

(١) تاريخ أبي زرعة (١/ ٣٢٨) .

(٢) التاريخ الكبير (٧/ ٣٦) .

(٣) انظر : ترجمة هشام بن عمار في تهذيب الكمال (٣٠/ ٢٤٢-٢٥٥) .

(٤) المعجم الكبير (٢٣/ ٢٣٥ ، ٢٣٦) ، مسند الشاميين (٣٢٧) والراوي عن سعيد هو =

الاعتماد على ضعيف مضطرب الحفظ مشهور بكثرة أوهامه .

٢- لا يسلم للإمام البخاري إعلاله للحديث بالمخالفة ؛ لأن مقتضى قوله أن النعمان بن المنذر أوثق من العلاء بن الحارث في مكحول ، والراجح خلاف ذلك ؛ فإن العلاء متفق على توثيقه وأنه من أثبت أصحاب مكحول قال دحيم : « كان مقدماً على أصحاب مكحول : ثقةً » [١] ، وقال أبو حاتم : « لا أعلم في أحدٍ من أصحاب مكحول أوثق منه » [٢] .

وقال ابن سعد : « كان قليل الحديث ، ولكنه أعلم أصحاب مكحول وأقدمهم » [٣] .

وكذلك أبو مسهر كان يراه من المقدمين في مكحول [٤] ، وأيضاً هشام ابن عمار كان يرى ذلك [٥] .

= مروان الطاطري وهو من الملازمين له فأُمن بذلك - إن شاء الله - مما قيل عن اختلاط سعيد بن عبد العزيز ، وقد تابعه أبو عاصم عن سعيد به .

(١) تهذيب الكمال (٢٢/ ٤٨٠) .

(٢) الجرح والتعديل (٦/ ٣٥٤) .

(٣) طبقات ابن سعد (٧/ ٤٦٣) .

(٤) تاريخ أبي زرعة (١/ ٣٩٤) .

(٥) المعرفة والتاريخ (٢/ ٣٩٦) .

وقد أشار أبو داود وابن سعد إلى أنه تغير عقله واختلط [١].

وأما النعمان بن منذر فقد وثقه دحيم وأبو زرعة الرازي وابن حبان ، وقال أبوداود : ضرب أبو مسهر على حديث النعمان بن المنذر ، فقال له يحيى بن معين : وفقك الله . قال أبو داود : وكان داعية في القدر وضع كتاباً يدعو فيه إلى القول القدر ، وقال النسائي : ليس بذاك القوي [٢].

فإذا كان لابد من الترجيح بينهما فقول العلاء هو المقدم ، والأرجح في ذلك أن مكحولاً - رحمه الله - على سعة علمه وكثرة روايته يُحتمل له أنه حفظ الحديثين ، وهو القائل : « طفتُ الأرض كلها في طلب العلم » [٣] ، وذكر أنه دخل مصر والعراق والمدينة والشام فلم يدع فيها علماً إلا احتواه فيما يرى [٤] . فالقول بالجمع هنا أولى من الترجيح فيما يظهر ، ويبدو أن البخاري - رحمه الله - مال إلى ترجيح رواية النعمان بن منذر لأن حديث مكحول عن عنبسة منقطع عنده كما صرح بذلك ومن هنا أعل الحديث بالمخالفة كقرينة مؤكدة لضعفه ، ويُضاف إلى ذلك أن الهيثم بن حميد تفرد

---

(١) الكواكب النيرات (ص٦٦) .

(٢) تهذيب الكمال (٢٩/ ٤٦٢-٤٦٣) .

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٤٠٧) وفيه (طبقت) بدل (طفت) انظر:تهذيب الكمال (٢٨/ ٤٧٠) .

(٤) تاريخ أبي زرعة (١/ ٣٢٨) .

برواية الحديث وهو ثقة عند الأكثر إلا أن أبا مسهر كان يضعفه ويبين سبب ضعفه بقوله : « حدثنا الهيثم بن حميد ، وكان صاحب كتب ولم يكن من الأثبات ولا من أهل الحفظ ، وقد كنت أمسكتُ عن الحديث عنه استضعفته »(١) .

وعلى ضوء ما سلف أرى أن الحكم على حديث أم حبيبة بأنه أصح ما في الباب ، فيه بعض النظر؛ لأن في الباب حديثاً آخر بسند مدني نقي هو حديث بُسرة بنت صفوان(٢) وهو الأصح - فيما يظهر - وبهذا قال يحيى ابن معين .

ويظهر أن الإمام أحمد جعل حديث أم حبيبة أصح ما في الباب لأن حديث بسرة وقع فيه خلاف في طرقه وتشكك في عدالة بعض رواته كمروان بن الحكم والشرطي الذي سمعه من بُسرة ، وإن كان ذلك لا يضر الحديث لثبوت سماع عروة بن الزبير لهذا الحديث منها رضي الله عنها ويبدو لي أن الإمام أحمد كان متوقفاً في نقض الوضوء بمس الذكر لذلك ، فلما جاءه خبر أم حبيبة أُعجب به وترجح عنده القول بنقض الوضوء .

---

(١) تهذيب الكمال (٣٠/ ٣٧٢) .

(٢) أخرجه أحمد (٦/ ٤٠٦ ، ٤٠٧) وأبو داود (١٨١) ، والنسائي (١/ ١٠٠) وابن حبان (٣/ ٣٩٦) وللمزيد انظر : نصب الراية (١/ ٥٤-٦٨) .

يشهد لهذا أن الإمام أحمد كان يقول - كما ورد في مناظرة تمت بين ابن معين وابن المديني بحضوره : « فمن شاء أخذ بهذا ، ومن شاء أخذ بهذا » (١) . كما روي عنه أنه قال : « قد روي عن النبي ﷺ أنه قال : « من مس ذكره فليتوضأ » . وروي عنه أنه قال : « إنما هو بضعة منك » وكلا الحديثين فيهما شيء إلا أني أذهب إلى الوضوء » (٢) ثم استقر قوله بعد على أن من مس ذكره انتقض وُضُوءُه (٣) لثبوت الحديث عنده .

وبما تقدم نعلم أن تحسين الإمام أحمد لحديث أم حبيبة قصد به الصحة ، لتصريحه بأن الحديث : « حسن ثابت » وبقوله : « هو صحيح » وبقوله : « هو أصح ما في الباب » مع علمنا بأنه صحح حديث بُسرة (٤) أيضاً . وهذا ما اختاره الحافظ ابن حجر فقد أكَّد أنه لم يتبين له من أحمد أنه أراد بتحسينه المعنى الاصطلاحي بل ظاهر عبارته خلاف ذلك (٥) ، ثم ساق

---

(١) انظر : سنن الدارقطني (١/ ١٥٠) ، والمستدرك للحاكم (١/ ١٣٩) . وقد طعن ابن التركماني في صحة القصة من حيث السند في كتابه الجوهر النقي (١/ ١٣٤-١٣٥) .

(٢) الأوسط لابن المنذر (١/ ٢٠٣) .

(٣) انظر : مسائل أبي داود (ص١٢) ، ومسائل عبد الله (ص١٦-١٧) .

(٤) مسائل أبي داود (ص٣٠٩) .

(٥) النكت لابن حجر (ص٤٢٤) .

تصحيح أحمد للحديث وقوله أنه أصح ما في الباب ثم قوله بتحسينه وعلّق على ذلك بقوله: « فظاهر هذا أنه لم يقصد المعنى الاصطلاحي لأن الحسن لا يكون أصح من الصحيح »[١].

وأرى أن في هذا الاستدلال نظراً.

(**النص الثاني**) : حديث حمنة بنت جحش في المستحاضة، نقل الترمذي في كتابه الجامع أن الإمام أحمد بن حنبل قال فيه: « هو حديثٌ حسن صحيح »[٢].

وهذا النص ثبت في كتاب الجامع للترمذي المطبوع بتحقيق أحمد شاكر ولم يُشر إلى وجود أي اختلاف بين النسخ في إثباته أو في الاختلاف حول كلماته، كما وجدتُه في نسخة الكروخي[٣] وهي من أوثق نسخ الجامع وأضبطها، ووجدته أيضاً في كتاب الأحكام للطوسي[٤] وهو كالمستخرج على جامع الترمذي مما يزيد ثقتنا في صحة ثبوت هذا النقل عن الترمذي،

---

(١) النكت لابن حجر (ص٤٢٦).

(٢) الجامع للترمذي (١/ ٢٢٦).

(٣) الجامع للترمذي من طريق الكروخي (ق١٢/ ب).

(٤) الأحكام للطوسي (١/ ٣٤٢).

كما أن ابن الجوزي[١] والمنذري[٢] وابن الملقن[٣] جميعهم نقلوه بدون أي اختلاف .

إلا أن الترمذي - وهو لم يأخذ عن الإمام أحمد مباشرة وإنما يروي عنه بواسطة - قد انفرد بهذا النقل ، ونقل عن البخاري أن أحمد كان يقول : « هو حديث صحيح »[٤] . ولم يقل فيه (حسن) إلا أن حرباً نقل عن أحمد أنه قال في هذا الحديث : « نذهبُ إليه ، ما أحسنَهُ من حديث »[٥] .

وخالفهما أبو داود فقال : « قال أحمد : ويروى في الحيض حديث ثالث ، حديثُ عبد الله بن محمد بن عقيل في نفسي منه شيء »[٦] ، وقال في سننه بعد إخراجه للحديث : « سمعت أحمد يقول : حديث ابن عقيل في نفسي منه شيء »[٧] . وقد نقل ابن عبد البر[٨] مثل ذلك عن أبي داود ولكن

---

(١) التحقيق (١/ ٢٥٧) .

(٢) مختصر سنن أبي داود (١/ ١٨٦) .

(٣) البدر المنير - مخطوط - (٢/ ١٥٦) .

(٤) العلل الكبير (١/ ١٨٨) .

(٥) فتح الباري لابن رجب (٢/ ٦٤) .

(٦) مسائل أبي داود (ص٢٣) .

(٧) سنن أبي داود (١/ ٧٧) . وهذا النص زيادة من بعض نسخ السنن .

(٨) انظر : التمهيد (١/ ٦١ ، ٦٣) وبنحوه الاستذكار (٣/ ٢٣٦) .

بتحديد وتسمية الحديثين الآخرين في الباب .

ثم قال : قال أبو داود : « وما عدا هذه الثلاثة الأحاديث ففيها اختلاف واضطراب »[١] .

وفي المسائل لابن هانيء قال : « قيل له : حديث حمنة عندك قوي؟ قال : ليس هو عندي بذاك ، حديث فاطمة أقوى عندي وأصح إسناداً منه »[٢] .

وآخر القولين عن أحمد هو الاحتجاج به ، قال ابن رجب : « ذكر أبو بكر الخلال أن أحمد رجع إلى القول بحديث حمنة ، والأخذِ به »[٣] ، وهذا نص نفيس جداً يبين أن الاحتجاج بحديث حمنة هو الرأي الذي استقر عليه الإمام رحمه الله .

وعلى أية حال فلا يعني ذلك عدم صحة نقل الترمذي مع غرابة هذا التركيب بالنسبة للمعهود من أساليب أحمد في الحكم على الأحاديث ، لذا سنحاول تفسير هذا النص على اعتبار أنه قول يحتمل ثبوته ، كما أن ما نقله حرب عن أحمد من استحسانه لهذا الحديث يجعلنا نطمئن إلى ذكر هذا

---

(١) المصدر السابق .

(٢) مسائل ابن هانيء (١/ ٣٣) .

(٣) فتح الباري لابن رجب (٢/ ٦٤) .

الحديث في مبحث تحسينات أحمد بن حنبل .

وحديث حمنة بنت جحش المشار إليه أخرجه الإمام في مسنده قال : « حدثنا عبد الملك بن عمرو قال ثنا زهير يعني ابن محمد الخراساني عن عبد الله بن محمد يعني ابن عقيل بن أبي طالب عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة عن أمه حمنة بنت جحش قالت : كنت أستحاض حيضة شديدة كثيرة فجئتُ رسول الله ﷺ أستفتيه وأخبره فوجدته في بيت أختي زينت بنت جحش قالت : فقلت : يا رسول الله إن لي إليك حاجة فقال : « وماهي » ؟ فقلتُ : يا رسول الله إني أستحاض حيضة كثيرة شديدة ، فما ترى فيها قد منعتني الصلاة والصيام . قال : « أنعتُ لك الكُرسُف [1] فإنه يذهب الدم » . قالت : هو أكثر من ذلك . قال : « فتلجمي [2]» قالت : إنما أثج ثجاً . فقال لها : « سآمرك بأمرين أيهما فعلتِ فقد أجزأ عنكِ من الآخر فإن قويتِ عليهما فأنتِ أعلم » فقال لها : إنما هذه ركضة [3] من ركضات الشيطان ، فتحيضي ستة أيام أو سبعة

(١) الكُرْسُف : هو القطن . النهاية لابن الأثير (٤/ ١٦٣) .

(٢) التلجم : جعل موضع خروج الدم عصابة تمنع الدم ، تشبيهاً بوضع اللجام في فم الدابة . النهاية (٤/ ٢٣٥) .

(٣) الركض : أصله : الضرب بالرجل والإصابة بها ، والمعنى أن الشيطان لبَّس عليها في =

في علم الله ثم اغتسلي حتى إذا رأيتِ أنكِ قد طهرت واستنقيتِ واستنقأتِ [١] فصلي أربعاً وعشرين ليلة أو ثلاثاً وعشرين ليلة وأيامها ، وصومي فإن ذلك يجزئكِ ، وكذلك فافعلي في كل شهر كما تحيض النساء وكما يطهرن بميقات حيضهن وطهرهن ، وإن قويت على أن تؤخري الظهر وتعجلي العصر فتغتسلين ثم تصلين الظهر والعصر جميعاً ثم تؤخرين المغرب وتعجلين العشاء ، ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين فافعلي ، وتغتسلين مع الفجر وتصلين وكذلك فافعلي وصلي وصومي إن قدرتِ على ذلك » وقال رسول الله ﷺ : « وهذا أعجب الأمرين إليَّ »[٢] وعبد الملك هو أبو عامر العَقدي بصري ، ورواية البصريين عن زهير بن

= أمر طهرها وصلاتها حتى أنساها عادتها المصدر السابق (٢/ ٢٥٩) .

(١) الاستنقاء : المبالغة في تنقية البدن . تحفة الأحوذي (١/ ٣٩٧) .

(٢) مسند أحمد (٦/ ٤٣٩) ، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١/ ٣٠٦) والشافعي في الأم (١/ ٦٨) ، والبخاري في التاريخ الكبير (١/ ٣١٦) ، وأبو داود (٢٨٧) ، والترمذي (١٢٨) ، وابن ماجه (٦٢٢ ، ٦٢٧) ، والطوسي في أحكامه (١/ ٣٤٠) ، والطحاوي في مشكل الآثار (٧/ ١٤٢-١٤٥) ، وابن المنذر في الأوسط (٢/ ٢٢٢-٢٢٣) ، والطبراني في الكبير (٢٤/ ٢١٧-٢١٩) ، والدارقطني في سننه (١/ ٢١٤) ، والحاكم في المستدرك (١/ ١٧٣) ، والبيهقي في الكبرى (١/ ٣٣٨) وفي معرفة السنن والآثار (٢/ ١٥٧ ، ١٥٩) ، والتمهيد لابن عبد البر (١٦/ ٦٢-٦٣) .

محمد لا مطعن فيها إنما يخشى من رواية الشاميين عنه .

كما أخرجه [١] بسندٍ آخر عن يزيد بن هارون عن شريك عن ابن عقيل به ، ولكن بمتنٍ أقصر من السابق ، وله طرق متعددة عن ابن عقيل .

وهذا الحديث لا يروى إلا عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، وهو مختلف فيه ، فقد قال فيه البخاري : « كان أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن إبراهيم ، والحميدي ، يحتجون بحديث عبد الله بن محمد بن عقيل ، وهو مُقارِب الحديث » [٢] .

وقال الترمذي : « هو صدوق ، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه » [٣] .

وقال أبو أحمد الحاكم : « كان أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه يحتجان بحديثه » [٤] .

وقال عمرو بن علي الفلاس : « سمعت يحيى وعبد الرحمن يحدثان

---

(١) المسند لأحمد (٦/ ٣٨١) .

(٢) الجامع للترمذي (١/ ٩) .

(٣) المصدر السابق .

(٤) تهذيب الكمال (١٦/ ٨١) .

عنه » [١] .

وقال أبو عبد الله الحاكم في موضع : « مستقيم الحديث » [٢] .

وقال ابن عبد البر في موضع « شريف عالم ، لا يطعن عليه إلا متحامل ، وهو أقوى من كل مَنْ ضعفه وأفضل » [٣] . عقب ابن حجر بقوله : « هذا إفراط » .

وقال الذهبي : « حديثه في مرتبة الحسن » [٤] .

وقال ابن القيم : « ثقة صدوق ، لم يُتكلم فيه بجرح أصلاً ، وكان الإمام أحمد ، وعبد الله بن الزبير الحميدي ، وإسحاق بن راهويه يحتجون بحديثه والترمذي يصحح له ، وإنما يخشى من حفظه إذا انفرد عن الثقات أو خالفهم ، أما إذا لم يخالف الثقات ، ولم ينفرد بما يُنكر عليه فهو حجة » [٥] .

وأما من ضعَّفه فهم جمهور النقاد : فلم يكن مالك يروي عنه [٦] ، وقال

---

(١) المصدر السابق .

(٢) تهذيب التهذيب (٦/ ١٥) .

(٣) النفح الشذي (١/ ٣٨٩) ، والتهذيب (٦/ ١٥) .

(٤) ميزان الاعتدال (٢/ ٤٨٥) .

(٥) تهذيب سنن أبي داود (١/ ١٨٣) .

(٦) تهذيب الكمال (١٦/ ٨٠) .

ابن عيينة : « كان في حفظه شيء فكرهت أن ألقنه »[١]. وقال ابن المديني : « كان يحيى بن سعيد لا يروي عنه »[٢] ، وقال يحيى بن سعيد في عاصم ابن عبيد الله - وكان ضعيفاً - : « هو عندي نحو ابن عقيل »[٣] ، وقال عمرو بن علي الفلاس : « والناس يختلفون عليه »[٤] . وضعفه علي بن المديني[٥] ، وكذلك يحيى بن معين[٦] في عدة رواياتٍ عنه ولم يختلف حكمه عليه بأنه ضعيف لا يحتج بحديثه ، وسئل عنه وعن خالد بن ذكوان فقال : « عبد الله هالك دامر ، لو كان هذا مثله كان قد هلك ، ولكن لا بأس به ، وعبد الله بن محمد بن عقيل من بابة أصحاب الحديث الرَقاقة »[٧] . كأنه يشير إلى أنه يشبه رواة الرقائق من الضعفاء الذين لا بأس برواية ذلك عنهم .

---

(١) المصدر السابق (١٦/ ٨١) .

(٢) المصدر السابق (١٦/ ٨٠) .

(٣) تهذيب التهذيب (٦/ ١٥) .

(٤) تهذيب الكمال (١٦/ ٨١) .

(٥) المصدر السابق (١٦/ ٨٣) .

(٦) المصدر السابق (١٦/ ٨١ ، ٨٢-٨٣) .

(٧) معرفة الرجال لابن محرز (١/ ١١٣) .

وقال أحمد بن حنبل : « ابن عقيل منكر الحديث » [١] ، وقال ابن سعد : « كان منكر الحديث ، لا يحتجون بحديثه » [٢] . وقال أبو زرعة : « يختلف عنه في الأسانيد » [٣] ، وقال أبو حاتم : « لين الحديث ، ليس بالقوي ، ولا بمن يُحتج بحديثه ، يكتب حديثه » [٤] ، وقال النسائي : « ضعيف » [٥] ، وقال ابن خزيمة : « لا أحتج به لسوء حفظه » [٦] ، وقال أبو داود : « كان سيء الحفظ » [٧] ، وقال يعقوب بن شيبة : « وابنُ عقيل صدوق ، وفي حديثه ضعف شديد » [٨] ، وقال الجوزجاني : « تُوقِّف عنه ، عامَّة ما يرويه غريب » [٩] ، وقال أبو حاتم بن حبان : « كان رديء الحفظ ، يحدث

---

(١) تهذيب الكمال (١٦/ ٨٢) .

(٢) المصدر السابق (١٦/ ٨٠) .

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ١٥٣) .

(٤) المصدر السابق .

(٥) تهذيب الكمال (١٦/ ٨٤) .

(٦) المصدر السابق .

(٧) المصدر السابق (١٦/ ٨٥) من تعليقات المحقق .

(٨) المصدر السابق (١٦/ ٨١) .

(٩) المصدر السابق (١٦/ ٨٣) .

على التوهم فيجيء بالخبر على غير سَننه » [١] . وضعفه يعقوب بن سفيان الفسوي ، وابن عدي ، والدارقطني ، والعقيلي ، وابن خراش والساجي وأبو أحمد الحاكم والخطيب البغدادي [٢] ، وقال ابن حجر : « صدوق في حديثه لين ، ويُقال تغير بأخرة » [٣] .

وقد قال أبو عبد الله الحاكم في موضعٍ : « عُمِّر فساء حفظه ، فحدَّث على التخمين » [٤] ، وهذا يخالف ما نُقل عنه من أنه قال فيه : « مستقيم الحديث » .

كذلك ابن عبد البر خالف قوله المُبالَغ فيه جداً في الثناء على ابن عقيل ، وقال في كتابه التمهيد : « وعبد الله بن محمد بن عقيل ليس بالحافظ عندهم وقد اختلف عنه في هذا » [٥] .

ويظهر لي أن قول البخاري أن أحمد بن حنبل وغيره يحتجون بحديثه أي ببعض حديثه لا كله بدليل أن أحمد قال فيه : « منكر الحديث » وهذا

---

(١) تهذيب التهذيب (٦/ ١٥) .

(٢) انظر : تهذيب التهذيب (٦/ ١٥) وتعليقات محقق تهذيب الكمال (١٦/ ٨٥) .

(٣) التقريب (٣٥٩٢) .

(٤) تهذيب التهذيب (٦/ ١٥) .

(٥) التمهيد (٢٠/ ١٢٥) .

موافق لقول أقرانه علي ويحيى بن معين ، كذلك فالحميدي هو الذي حَدَّث بقول ابن عيينة في أن ابن عقيل في حفظه شيء فلا أظنه يحتج بكل حديثه .

لذا يبْعد جداً - في نظري - أن يكون أحمد بن حنبل احتج بكل حديثه أو أكثره ، بل الذي يتوجه أن يفسر كلام البخاري على أنه قصد الاحتجاج ببعض حديثه أي بعددٍ قليل مما حدَّث به ، وكأن البخاري بقوله السابق يريد أن يثبت أن ابن عقيل ليس شديد الضعف ، فاستدل باحتجاج أحمد وغيره ببعض حديثه على أن هذا مما يقوي أمره مع ما فيه من لين ، والله أعلم .

واستتباعاً للخلاف في ابن عقيل ، وقع أيضاً خلاف بين العلماء في الحكم على هذا الحديث :

فذهب أحمد إلى صحة الحديث واحتج به الشافعي (*) ، وقال البخاري : « هو حسن » [1] كما في جامع الترمذي ، وأما في العلل الكبير فقال : « حديث حمنة بنت جحش في المستحاضة هو حديث حسن ، إلا أن إبراهيم بن محمد بن طلحة هو قديم ، ولا أدري سمع منه عبد الله بن محمد

(*) انظر : كتاب الأم (١/ ٦٠) قال : « وبهذه الأحاديث الثلاثة نأخذ» ومنها حديث حمنة .

(١) الجامع للترمذي (١/ ٢٢٦) .

ابن عقيل أم لا؟ وكان أحمد بن حنبل يقول : هو حديث صحيح »[١] .

وبين في تاريخه الكبير أن ابن جريج قد أخطأ في روايته لهذا الحديث عن ابن عقيل فقال في السند عمر بن طلحة والصواب عمران كما قال الآخرون [٢] .

وقال الترمذي:« حسن صحيح »[٣].

وقال الطوسي: « يُقال :حسن » [٤] ونقل ابن الملقن أن الترمذي قال في هذا الحديث : « حسن » [٥] .

والحديث ذكره الحاكم في المستدرك وقال : « وشواهده حديث الشعبي عن قمير امرأة مسروق عن عائشة رضي الله عنها ، وحديث أبي عقيل يحيى ابن المتوكل عن بهية عن عائشة ، وذِكْرُها في هذا الموضع

---

(١) العلل الكبير (١/ ١٨٧-١٨٨) ، وقد بين ابن الملقن في البدر - مخطوط - (٢/ ١٥٧-١٥٨) أن ابن عقيل معاصر لإبراهيم بيقين ويظهر من قول البخاري أن إبراهيم قديم أنه يشك في المعاصرة ولم أجده ذكرهما في الأوسط المطبوع باسم الصغيرِ وهو يذكر فيه الوفيات فكأنه لم يعرف وفاتها .

(٢) التاريخ الكبير (١/ ٣١٦) .

(٣) جامع الترمذي (١/ ٢٢٥) وكذلك في نسخة الكروخي (ق١٢/ ب) .

(٤) الأحكام للطوسي (١/ ٣٤٢) .

(٥) البدر المنير - مخطوط - (١/ ١٥٦) .

يطول »[١] . ويفهم من هذا أنه يقويه .

وقال النووي : « وهذا الراوي إن كان مختلفاً في توثيقه وجرحه فقد صحح الحفاظ حديثه هذا ، وهم أهل هذا الفن »[٢] . وظاهر صنيع ابن القيم أنه يقوي الحديث[٣] .

وذهب الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ إلى تحسين الحديث[٤] .

وأما من ذهب إلى تضعيف الحديث فأحمد في رواية ابن هانيء كما تقدم ، وذكر أبو داود عنه أن في نفسه شيئاً منه بمعنى في ثبوته من حيث السند لا كما قال الشيخ أحمد شاكر أنه يعني من جهة الفقه والجمع بينه وبين أحاديث الباب[٥] .

وممن ضعف الحديث أبو حاتم الرازي فقد سأله ابنه عنه : فَوَهَّنه ولم يقوِّ إسناده[٦] ، وكذلك ابن خزيمة[٧] .

---

(١) المستدرك (١/ ١٧٣) .

(٢) المجموع للنووي (٢/ ٣٥٦) .

(٣) تهذيب أبي داود (١/ ١٨٣-١٨٧) .

(٤) إرواء الغليل (١/ ٢٠٢) .

(٥) جامع الترمذي (١/ ٢٢٧) .

(٦) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٥١) .

(٧) تهذيب سنن أبي داود لابن القيم (١/ ١٨٣-١٨٤) .

وقال ابن المنذر : « وأما حديث ابن عقيل . . . فليس يجوز الاحتجاج به من وجوه : كان مالك بن أنس لا يروي عن ابن عقيل . . . وفي متن الحديث كلام مستنكر زعمتْ أن النبي ﷺ جعل الاختيار إليها فقال لها : تحيض في علم الله ستاً أو سبعاً . . . وليس يخلو اليوم السابع من أن تكون حائضاً أو طاهراً ، فإن كانت حائضاً فيه واختارت أن تكون طاهراً فقد ألزمت نفسها الصلاة في يومٍ هي فيه حائض وصلت وصامت وهي حائض ، وإن كانت طاهراً اختارت أن تكون حائضاً فقد أسقطت عن نفسها فرض الله عليها في الصلاة والصوم ، وحَرَّمت نفسها على زوجها في ذلك اليوم وهي في حكم الطاهر ، وهذا غير جائز ، وغير جائز أن تُخير مرة بين أن تلزم نفسها الفرض في حال ، وتسقط الفرض عن نفسها إن شاءت في تلك الحال »[1] . وهذا فيه نظر على قول من احتج بالحديث ، فرسول الله لم يخيرها في اليوم السابع وإنما دعاها لأن تتحرى[2] كما قال تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ . . . ﴾ [التغابن :١٦] ، ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا . . . ﴾ [البقرة : ٢٨٦] .

---

(١) الأوسط لابن المنذر (٢/ ٢٢٤) وساق الكلام على نكارة المتن على أنه لغيره ولم يبين من هو ؟

(٢) انظر للاستزادة في دفع هذا الإشكال : كتاب مشكل الآثار للطحاوي (٧/ ١٤٦) .

وقال الدارقطني : « تفرد به ابن عقيل ، وليس بقوي » [١] ، وقال ابن منده : « حديث حمنة لا يصح عندهم من وجه من الوجوه لأنه من رواية ابن عقيل ، وقد أجمعوا على ترك حديثه » [٢] ، وعقب ابن حجر عليه بقوله : « وتعقبه ابن دقيق العيد ، واستنكر منه هذا الإطلاق ، لكن ظهر لي أن مراد ابن منده بذلك من خرَّج الصحيح ، وهو كذلك » [٣] .

وأشار الخطابي [٤] وابن حزم [٥] والبيهقي [٦] إلى ضعف الحديث .

ومما يجدر التنبيه عليه أن بعض العلماء كابن خزيمة وابن حزم تعلق نظرهم ببعض طرق الحديث فطعنوا فيه بسبب ذلك ، والحقُّ أن أكثر ما قالوه غير مؤثر لأن له طرقاً متعددة عن عبد الله بن محمد بن عقيل وينظر في الرد على هذه الانتقادات ما بسطه ابن القيم [٧] وابن

(١) انظر : التنقيح لابن عبد الهادي (١/ ٦٠٧) والمحرر له (١/ ١٤٨) وليس هذا الكلام في كتابه السنن - المطبوع - .

(٢) تهذيب أبي داود لابن القيم (١/ ١٨٤) والجوهر النقي (١/ ٣٣٩) .

(٣) التلخيص الحبير (١/ ١٦٣) .

(٤) معالم السنن (١/ ١٨٥) .

(٥) المحلى (٢/ ١٩٥) .

(٦) معرفة السنن والآثار (٢/ ١٥٩-١٦٠) .

(٧) تهذيب أبي داود (١/ ١٨٣-١٨٧) .

الملقن [١] في الدفاع عن الحديث .

وعلى ضوء ما تقدم يطرح سؤال عن تحسين الإمام أحمد لهذا الحديث ماذا أراد به مع العلم بتصحيحه له كما ذكر البخاري ونقله الترمذي ؟

هل أراد بتحسينه أنه صحيح محتج به؟ أم أراد غير ذلك؟

الذي يظهر لي في تفسير الجمع بين التحسين والتصحيح - إن كان محفوظاً - عن أحمد أنه يحتمل أمرين يصعب ترجيح أحدهما على الآخر ، ولا أظن معنى الحسن في هذا النص يخرج عنهما :

أحدهما : أن أحمد قصد بإقرانه اسم (الحسن) مع (الصحيح) ليؤكد ثبوت الحديث عنده كأنه يقول هو حديث ثابت صحيح أو جيد صحيح أو صحيح قوي أو كما يقول هو رحمه الله في بعض الرواة : ثقة ثقة ، ثقة مأمون ، ثقة حسن الحديث ونحو هذه العبارات في شأن الرواة كما سنرى في القسم الثاني من هذا المبحث .

والآخر : أن الحسن هنا لم يأتِ بمعنى الصحة لأنه صُرِّح بها ، ولكن بمعنى آخر خارج عن قضية قبول الحديث وتقويته ، وهو أن متن الحديث تضمن زيادة مهمة لا توجد في غيره من أحاديث المستحاضات مما دعى

---

(١) البدر المنير - مخطوط - (٢/ ١٥٧) .

أحمد إلى وصفه (بالحسن) استحساناً لها ، يشهد لهذا قوله في رواية حرب : « ما أحسنه من حديث » ، وهي قوله عليه الصلاة والسلام : « تحيضي ستة أيام أو سبعة في علم الله . . . وكذلك فافعلي في كل شهر كما تحيض النساء وكما يطهرن بميقاتِ حيضهن وطهرهن » ولما كان هذا الحديث يتضمن من التفصيل ما لا يتضمنه غيره قال الطحاوي : « وهذا الحديث من أحسن الأحاديث المروية في هذا الجنس »[1] .

ويوضح ذلك أن أحمد [2] أخذ بحديث حمنة هذا في باب المستحاضة وحمله على المرأة التي كانت لها عادة ولكنها نسيت وقتها ولم تميز دمها الخارج من رحمها هل هو دم حيض أم غيره؟ وكذلك المُبتدأة التي لم يتقدم لها أيام معلومة ولا هي مميزة لدمها مع استمرار خروج الدم منها بدون انقطاع .

والحكم الشرعي المأخوذ من الحديث أن يُرجع في ذلك إلى العُرف الظاهر والأمر الغالب من أحوال النساء ، لذا قال الخطابي : « وهذا أصل في قياس أمر النساء بعضهن على بعض في باب الحيض والحمل والبلوغ ،

---

(١) مشكل الآثار (٧/ ١٤٧) .

(٢) المسائل برواية عبد الله (ص٤٨-٤٩) ، وابن هانيء (١/ ٣٥) ، والمسائل لأبي داود (ص٢٢) ، والشرح الكبير (١/ ١٦٥ ، ١٧٠-١٧١) .

وما أشبه هذا من أمورهن ، ويشبه أن يكون ذلك منه ﷺ . . . على معنى اعتبار حالها بحال من هي مثلها وفي مثل سنها من نساء أهل إقليمها ، فإن كانت عادة مثلها منهن أن تقعد ستاً قعدت ستاً ، وإن سبعاً فسبعاً »(١) .

فلعل هذا هو سبب تحسين الحديث عند أحمد .

ويبقى تساؤل : لماذا قَوَّى الإمام أحمد هذا الحديث واحتج به مع ما في ابن عقيل من كلام معروف؟ وقد تأملت ذلك فظهر لي أن هناك ثلاثة أسباب مجتمّعة قد تكون وراء ذلك :

١ - أن سبب ضعف ابن عقيل هو سوء الحفظ والتحديث بالتوهم مما يؤدي إلى الأخطاء ومخالفة الآخرين ، ونظرنا فإذا هو تفرد برواية هذا الحديث ، ولم نجد له متابعاً أو مشاركاً لنعارض روايته ، ثم نظرنا فإذا هذا الحديث قد رواه عنه عدد من الرواة هم :

١- زهير بن محمد الخراساني : كما في مسند أحمد وسنن أبي داود والترمذي وغيرهم .

٢- عبيد الله بن عمرو الرقي : كما عند ابن المنذر والحاكم وغيرهما .

٣- ابن جريج : كما عند عبد الرزاق في مصنفه والطبراني في الكبير .

---

(١) معالم السنن (١/ ١٨٤) مع بعض التصرف اليسير .

٤- شريك بن عبد الله النخعي : كما عند أحمد وابن ماجه والطوسي .

٥- عمرو بن ثابت : أشار لروايته أبو داود وساق سندها الدارقطني ثم قال بنحوه أي حديث زهير .

٦- إبراهيم بن أبي يحيى : كما عند الشافعي في (الأم) وإبراهيم كما هو معلوم (متروك) لكن حديث الشافعي عنه أقوى من غيره لذا اعتبرتُ به هنا لهذه الخصوصية .

ومن هذه الروايات لم أقف على الخامسة أما الباقي فقد وقفتُ عليها فوجدتها متطابقة ، والاختلافات يسيرة جداً في بعض الكلمات القليلة ، إلا أن شريك - وهو موصوف بسوء الحفظ - لم يسق الحديث كما ساقه الباقون ونقص منه ، ولكن في روايته ذكر للحكم الذي أشرنا إلى انفراد ابن عقيل به .

وهذا الاتفاق والتطابق يدل على أن عبد الله بن محمد بن عقيل قد أجاد حفظ هذا الحديث ، لأننا اعتبرنا حفظه له برواية من رواه عنه ، فوجدناه قد حفظه سنداً ومتناً ولم يختلف عليه فيه ولم يضطرب فيه حفظه ، وقد نقلنا سابقاً قول أبي حفص الفلاس الذي بين فيه سبب ضعف ابن عقيل بقوله : « والناس يختلفون عليه » ، وهذا ما لم نجده هنا ، فاتفاق هؤلاء النقلة عنه مما يقوي الظن بأن هذا الحديث من صحيح حديثه .

وقد جرى عمل بعض كبار أئمة النقد كالإمام البخاري على أن أحاديث المتكلم فيهم من الجائز أن يُنتقى منها ما عُلم أنه من صحيح حديثهم ، وقد أخرج - رحمه الله - في صحيحه لبعض المتكلم فيهم كإسماعيل بن أبي أويس وعبد الله بن صالح - كاتب الليث - وغيرهما ، ولكن لم يخرج إلا ما علم أنه من صحيح حديثهم كما بين ذلك الحافظ ابن حجر [١] ، وعملاً بهذه القاعدة فقد قال البخاري : « أبو معشر المديني نَجيح مولى بني هاشم ضعيف لا أروي عنه شيئاً ، ولا أكتب حديثه ، وكل رجل لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه لا أروي عنه ولا أكتب حديثه » [٢] ، وقال : « محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى صدوق إلا أنه لا يُدرى صحيح حديثه من سقيمه ، وضعف حديثه جداً » [٣] .

وذكر رواية عبد الرحمن بن إسحاق فقال : « ولا نعلم أن هذا من صحيح حديثه أم لا؟ » [٤] .

وإذا تمعنا في هذه القاعدة النفيسة جداً ثم ربطناها بما قاله البخاري في

---

(١) انظر : هدي الساري (ص٤١٠ ، ٤٣٥) .

(٢) العلل الكبير للترمذي (٢/ ٩٧٨) .

(٣) المرجع السابق (٢/ ٩٧٣) .

(٤) جزء القراءة للبخاري (ص٤) .

ابن عقيل من أنه مقارِب الحديث مع تحسينه لحديثه ، علمنا أنه ممن يروي عنهم البخاري - خارج الصحيح - ويكتب حديثهم لأنه ممن عُرف صحيح حديثه من سقيمه ، هذا مع أن في حفظه شيئاً ولكنه لم يبلغ درجة ابن أبي ليلى في سوء الحفظ الذي أشار إلى أنه لا يروي عنه .

ومما يدل على أن أحمد عمل بهذه القاعدة قوله لما سئل عن عبيد الله بن موسى أخرجت عنه شيئاً : « ربما أخرجتُ عنه ، وربما ضربتُ عليه ، حدث عن قوم غير ثقات ، فإن كان من حديث الأعمش فعلى ذاك » [1] . وقــال في عمرو بن شعيب : « ربما احتججنا به ، وربما وجس في القلب منه » [2] . وقال في عبد الملك بن عمير : « مضطرب الحديث قل من روى عنه إلا اختلف عليه » [3] فأوضح أن سبب ضعفه تبين باختلاف الرواة عليه مما يعني أن عدم الاختلاف على راو يدل على ضبطه ، وهذه قاعدة مقررة عند النقاد عَبَّر عنها عبد الرحمن بن مهدي في قوله : « إنما يستدل على حفظ المحدث إذا لم يختلف عليه الحفاظ » [4] .

---

(١) العلل للمروذي (ص١٧٤) .

(٢) الجرح والتعديل (١/ ٢٣٨) .

(٣) العلل للمروذي (ص١١٨) .

(٤) الكفاية (ص٤٧٥) .

ولا ريب أن الأصل في حديث الضعيف هو الرد وعدم الاحتجاج ، ولكن إذا قامت القرائن على أنه حفظ فيجوز لمن صح ذلك عنده أن يحتج به ، ولا يعد هذا تناقضاً بل هو من تمام العدل الذي أُمرنا به كما قال تعالى : ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَئَانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ [المائدة : ٨] .

٢- ليس في الحديث ما يُنكر أو يخالف الأحاديث الصحيحة الأخرى الواردة في الباب ، وموضع التفرد فيه الذي لم يرد في أحاديث الباب الأخرى هو أن حكم المستحاضة غير المميزة أن تتحيض لمدة ستة أيام أو سبعة تترك فيها الصلاة والصيام من كل شهر « كما تحيض النساء ، وكما يطهرن بميقاتِ حيضهن وطهرهن » .

وهذا الحكم الشرعي موافق لأصول الشريعة القاضية باستعمال العرف وتحكيم العادة في المواطن التي لا نص فيها .

٣- هذا الحديث يرويه عن حمنة رضي الله عنها ابنها عمران بن طلحة ، وعنه ابن أخيه إبراهيم بن محمد بن طلحة ، وحمنة هي جدة إبراهيم [١] هذا ، وهذا مما يعطي بعض الاختصاص لهذا الحديث بالنسبة لعمران

(١) الطبقات لابن سعد (٥/ ٥٢) .

وإبراهيم إذ يتعلق بحادثة وقعت لامرأة من أقرب أقربائهم ، وقد يحمل هذا على أن يداخلهما بعض الحياء في رواية هذه القصة لكل أحد لاسيما إذا استحضرنا ما قيل عن إبراهيم من صرامة وهيبة وعزة نفس حتى لقب (أسد قريش) والمعروف أن ابن عقيل هاشمي قرشي من كبار الأشراف وقد عرف بسعة العلم ، فتفرده برواية هذا الحديث عن إبراهيم بن محمد مما يُحتمل له لاسيما وأن إبراهيم قليل الحديث [١] ولم أجد في ترجمته ولا فيما اطلعت عليه من مروياته أن له تلاميذ مكثرين عنه أو ملازمين له مما يدل على أن تفرد ابن عقيل هنا عن ابن طلحة ليس منكراً بل يُحتمل له .

والذي أراه - فيما يبدو لي - أن هذه الأسباب الثلاثة مجتمعة قرائن لا بأس بها ، وقد تكون هي التي دعت الإمام أحمد لتقوية الحديث والاحتجاج به والله تعالى أعلم .

(**النص الثالث**) : قال الإمام أحمد : « رويت الصلاة على القبر عن النبي ﷺ من ستة وجوه حسان كلها » [٢] .

قال ابن عبد البر : « وأما الستة وجوه التي ذكر أحمد بن حنبل أنه روي

---

(١) المرجع السابق (ص٩٣) ، جزء تابعي أهل المدينة .

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٦/ ٢٦١) ، والمغني (٢/ ١٩٤) ط دار الفكر . وكشاف القناع للبهوتي (٢/ ١٢١) .

منها أن رسول الله ﷺ صلى على قبر فهي والله أعلم :

حديث سهل بن حنيف [(١)] .

وحديث سعد بن عبادة [(٢)] .

وحديث أبي هريرة رُوي من طرق [(٣)] .

وحديث عامر بن ربيعة [(٤)] .

وحديث أنس [(٥)] .

وحديث ابن عباس [(٦)] » [(٧)] .

---

(١) أخرجه النسائي (٤/ ٤٠) والطبراني في المعجم الكبير (٦/ ٨٤) وابن عبد البر في التمهيد (٦/ ٢٦١) والبيهقي في الكبرى (٤/ ٣٥) وأعله بالإرسال .

(٢) أخرجه الترمذي (١٠٣٨) ، والطبراني في المعجم الكبير (٦/ ٢٠) ، والبيهقي في الكبرى (٤/ ٤٨) وتكلم عليه .

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٢/ ٤٠٦) والبخاري في صحيحه (٤٥٨ ، ٤٦٠ ، ١٣٣٧) ومسلم في صحيحه (٩٥٦) .

(٤) أخرجه أحمد في المسند (٣/ ٤٤٤) وابن ماجه (١٥٢٩) .

(٥) أخرجه أحمد في المسند (٣/ ١٣٠) ومسلم في صحيحه (٩٥٥) وابن حبان (٧/ ٣٥٣) والبيهقي في الكبرى (٤/ ٤٦) .

(٦) أخرجه أحمد في المسند (١/ ٣٣٨) والبخاري في صحيحه (١٢٤٧ ، ١٣١٩) ومسلم في صحيحه (٩٥٤) وابن حبان (٧/ ٣٥٤) .

(٧) التمهيد (٦/ ٣٦٢-٣٦٣) .

ثم ساقها بأسانيده [١] ، ثم قال : « وقد روينا عن النبي ﷺ أنه صلى على قبر من ثلاثة أوجه سوى هذه الستة الأوجه المذكورة وكلها حسان . . . فالله أعلم أيها أراد أحمد بن حنبل »[٢] .

وقد أخرج أحمد في مسنده[٣] حديث يزيد بن ثابت ولم يخرج حديث سهل ولا سعد بن عبادة فهو أولى بالذكر لذلك ولقوة إسناده ، والسادس حديث جابر [٤] وسنده أقوى أيضاً .

والظاهر من سياق كلام أحمد أنه يريد بالحسان أي الثابتة وإن كان بعضها أصح من بعض بدليل قوله : « ومن يشك في الصلاة على القبر؟ ! يروى عن النبي ﷺ من ستة وجوه كلها حسان » [٥] .

وأحاديث أبي هريرة وابن عباس وأنس في الصحيحين ، مما يدل على أن أحمد يطلق الحسن على الصحيح وما في حكمه .

(**النص الرابع**) : قال الإمام أحمد : « حديث حماد بن سلمة هو حسن ،

---

(١) المصدر السابق (٦/ ٢٦٣-٢٧١) .

(٢) المصدر السابق (٦/ ٢٧١) .

(٣) مسند أحمد (٤/ ٣٨٨) .

(٤) أخرجه النسائي (٤/ ٨٥) .

(٥) المغني (٢/ ١٩٤) ط دار الفكر ، وكشاف القناع (٢/ ١٢١) .

يعني حديث ثمامة في الصدقات »[١] .

والحديث رواه أحمد في المسند[٢] بقوله : « حدثنا أبو كامل ثنا حماد بن سلمة قال : أخذتُ هذا الكتاب من ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس بن مالك أن أبابكر رضي الله تعالى عنه كتب لهم : إن هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين التي أمر الله عز وجل بها رسول الله ﷺ فمن سألها من المسلمين على وجهها فليعطها ، ومن سأل فوق ذلك فلا يعطه .

فيما دون خمس وعشرين من الإبل ففي كل خمس ذود شاة ، فإذا بلغت خمساً وعشرين ففيها ابنة مخاض . . . » .

وقد أخرجه عدد من الأئمة[٣] في مصنفاتهم عن حماد بن سلمة بنحوه .

وأصله في صحيح البخاري[٤] وغيره[٥] عن محمد بن عبد الله بن المثنى ابن عبد الله بن أنس بن مالك عن أبيه عن ثمامة بن عبد الله بن أنس عن

---

(١) كتاب الوقوف من مسائل الإمام أحمد (٢/ ٦١٠) .

(٢) المسند (١/ ١١-١٢) .

(٣) أخرجه أبو داود (١٥٦٧) والنسائي (٥/ ٢٢) والدارقطني (٢/ ١١٣) والحاكم (١/ ٣٩٠-٣٩٢) والبيهقي في الكبرى (٤/ ٨٦) .

(٤) صحيح البخاري (١٤٥٣ ، ١٤٥٤) .

(٥) صحيح ابن خزيمة (٢٢٦١) وابن حبان (٨/ ٥٧-٦٠) وغيرهما .

أنس رضي الله عنه بنحوه .

وحديث حماد بن سلمة قال فيه الدارقطني : « إسناد صحيح ، وكلهم ثقات »(١) وقال الحاكم : « حديث صحيح على شرط مسلم »(٢) .

فالظاهر - والله أعلم - أن الإمام أحمد أراد بتحسينه للحديث الآنف تصحيحه وتقويته .

(النص الخامس) : ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن الإمام أحمد حسن حديث « من كنتُ مولاه فعلي مولاه » .

فقال - رحمه الله - : « وأما قوله : « من كنتُ مولاه فعلي مولاه » فليس هو في الصحاح ، لكن هو مما رواه العلماء ، وتنازع الناس في صحته ، فنُقل عن البخاري وإبراهيم الحربي وطائفة من أهل العلم بالحديث أنهم طعنوا فيه وضعفوه ، ونُقل عن أحمد بن حنبل أنه حسنه كما حسنه الترمذي ، وقد صنَّف أبو العباس بن عقدة مصنفاً في جمع طرقه»(٣) .

ولم يُجدد هنا السند الذي توجه تحسين الإمام أحمد إليه ، ولم نقف على نص كلامه لنرى سياقه ونفهم مقصوده وهل أراد بالحسن غرابة سنده أو

---

(١) سنن الدارقطني (٢/ ١١٥) .

(٢) المستدرك (١/ ٣٩٢) .

(٣) منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٢٠-٣٢١) .

حُسن متنه أو أنه أراد تقويته وتثبيته .

وقال الإمام الحافظ الحجة ابن حجر العسقلاني : « وأما حديث « من كنت مولاه فعلي مولاه » فقد أخرجه الترمذي والنسائي ، وهو كثير الطرق جداً وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد ، وكثير من أسانيدها صحاح وحسان »(١) .

وقد خرَّج شيخنا العلامة محمد ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ هذا الحديث من رواية عدد من الصحابة رضوان الله عليهم في كتابه السلسلة الصحيحة(٢) وانتهى إلى أنه حديث متواتر عنده وانتقد تضعيف شيخ الإسلام ابن تيمية له (٣) .

والحديث قد أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤) وفي فضائل الصحابة (٥) من وجوه كثيرة . ولكن لا أدري أي الطرق أراد بتحسينه؟! والغالب أنه

---

(١) فتح الباري (٧/ ٧٤) ط دار المعرفة .

(٢) السلسلة الصحيحة (٤/ ٣٣٠-٣٤٤) .

(٣) السلسلة الصحيحة (٤/ ٣٤٣ ، ٣٤٤) .

(٤) انظر : المسند (١/ ٨٤) ، (٤/ ٢٨١) ، (٥/ ٣٤٧) من رواية أحمد نفسه وللحديث أسانيد أخرى من زيادات ابنه .

(٥) فضائل الصحابة (٩٥٩ ، ٩٨٩ ، ٩٩١ ، ١٠١٦ ، ١٠٢١) من رواية أحمد نفسه وليست من الزيادات .

عنى بتحسينه الصحة أو قوة الحديث من حيث الإجمال ، وهذا هو رأي فضيلة الشيخ ربيع بن هادي [١] .

(**النص السادس**) : حديث عوف بن مالك « أن رسول الله ﷺ كان إذا أتاه الفيء قسمه من يومه فأعطى الآهل حظين وأعطى العزب حظاً » .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « والإمام أحمد في رواية أبي طالب قال : حديث حسن » [٢] .

والحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده [٣] .

قال : « ثنا أبو المغيرة قال : ثنا صفوان قال : ثنا عبد الرحمن بن جُبير بن نُفير عن أبيه عن عوف بن مالك الأشجعي قال : كان رسول الله ﷺ إذا جاء فيء قسمه من يومه ، فأُعطي الآهل حظين ، وأُعطي العزب حظاً واحداً ، فدعينا وكنت أُدعى قبل عمار بن ياسر ، فدعيت فأعطاني حظين وكان لي أهل ، ثم دعا بعمار بن ياسر فأعطي حظاً واحداً ، فبقيت قطعة سلسلة من ذهب فجعل النبي ﷺ يرفعها بطرف عصاه فتسقط ثم رفعها وهو يقول : كيف أنتم يوم يكثر لكم من هذا » .

---

(١) تقسيم الحديث (ص٨٤-٨٥) .

(٢) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٨٤) بتصرف يسير .

(٣) المسند (٦/ ٢٥) .

ورواه بسند آخر [١] عن يحيى بن آدم قال : ثنا ابن المبارك عن صفوان ابن عمرو بنحوه .

وقد رواه الآخرون [٢] عن صفوان بنحوه .

وصفوان وثقه أحمد [٣] وغيره ، وأما عبد الرحمن بن جبير فلم أجد لأحمد كلاماً في حاله ولكن وثقه أبو زرعة والنسائي وابن سعد وابن حبان وقال أبو حاتم : صالح الحديث [٤] ، وأبوه جُبير من كبار الثقات [٥] ولم أجد أيضاً لأحمد كلاماً فيه .

ومراد أحمد من تحسين هذا الحديث - فيما ظهر لي - أنه صحيح عنده أو هو قوي من حيث الإجمال على أقل تقدير ، وقد أخرج مسلم في صحيحه[٦] حديثاً عن صفوان عن عبد الرحمن بن جبير عن أبيه عن عوف

---

(١) المسند (٦/ ٢٩) .

(٢) أخرجه أبو داود (٢٩٥٣) وابن الجارود (١١١٢) وابن حبان (١١/ ١٤٥) والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٣٤٦) .

(٣) العلل برواية عبد الله (٢/ ٣٤٧) وسؤالات أبي داود (ص٢٥٧) ، وتهذيب الكمال (١٣/ ٢٠٤-٢٠٥) .

(٤) تهذيب الكمال (١٧/ ٢٧) .

(٥) المصدر السابق (٤/ ٥١١) .

(٦) صحيح مسلم (١٧٥٣) .

ابن مالك رضي الله عنه ، فهذا سند يصححه مسلم - رحمه الله - وكذلك البخاري خارج الصحيح [١] ، وابن حبان وغيرهم .

(**النص السابع**) : قال الإمام أحمد في حديث علي بن شيبان مرفوعاً : « لا صلاة لرجل فرد خلف الصف » : « هو حديث حسن » [٢] .

والحديث رواه الإمام أحمد في مسنده [٣] قال : « حدثنا عبد الصمد وسُريج قالا : ثنا ملازم بن عمرو ، ثنا عبد الله بن بدر أن عبد الرحمن بن علي حدثه أن أباه علي بن شيبان حدثه أنه خرج وافداً إلى رسول الله ﷺ قال : فصلينا خلف النبي ﷺ فلمح بمؤخر عينيه إلى رجل لا يقيم صلبه في الركوع والسجود فلما انصرف رسول الله ﷺ قال : « يا معشر المسلمين إنه لا صلاة لمن لا يقيم صلبه في الركوع والسجود » . قال : ورأى رجلاً يصلي خلف الصف فوقف حتى انصرف الرجل ، فقال رسول الله ﷺ : « استقبل صلاتك ، فلا صلاة لرجل فرد خلف الصف » .

---

(١) العلل الكبير (ص٢٥٨) .

(٢) التلخيص الحبير (٢/ ٣٧) ، وأصل الكلام موجود في المغني لابن قدامة (٢/ ٢٢-٢٣) ط دار الفكر ، وذكره ابن رجب في فتح الباري (٧/ ١٣١) .

(٣) مسند أحمد (٤/ ٢٣) .

وقد روى الحديث غير واحد من الأئمة[1] عن ملازم بن عمرو بنحوه .

وملازم وثقه الإمام أحمد [2] ، وأما عبد الله بن بدر فقال فيه : « ليس به بأس » [3] ووثقه ابن معين وأبو زرعة والعجلي وابن حبان [4] ، وأما عبد الرحمن بن علي بن شيبان فلم أجد للإمام فيه كلاماً ، ولكن وثقه العجلي وابن حبان وأبو العرب التميمي وابن حزم [5] ، وابن حجر [6] .

وقد صحح الحديث ابن خزيمة وابن حبان وابن حزم [7] ، وقال ابن رجب : « رواته كلهم ثقات من أهل اليمامة » [8] ، وقال البوصيري : « هذا إسناد صحيح رجاله ثقات » [9] ، وصححه أحمد شاكر [10]

(١) أخرجه ابن ماجه (١٠٠٣) وابن خزيمة (١٥٦٩) وابن حبان (٥/ ٥٨٠-٥٨١) والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ١٠٥) وغيرهم .

(٢) العلل ومعرفة الرجال برواية عبد الله (١/ ٣٧٩) ، والجرح والتعديل (٨/ ٤٣٥) .

(٣) سؤالات أبي داود (ص٣٥٦) .

(٤) تهذيب التهذيب (٥/ ١٣٥) ط دار الفكر .

(٥) تهذيب التهذيب (٦/ ٢١٢) ط دار الفكر .

(٦) التقريب (٣٩٦٠) .

(٧) المحلى (٤/ ٥٣) .

(٨) فتح الباري لابن رجب (٧/ ١٣١) .

(٩) مصباح الزجاجة (١/ ١٠٨) .

(١٠) جامع الترمذي (١/ ٤٤٦) .

والألباني [١].

وقد تكلم البزار في هذا الحديث فقال: « وعبد الله بن بدر ليس بالمعروف، إنما حدث عنه ملازم بن عمرو ومحمد بن جابر، فأما ملازم فقد احتمل حديثه وإن لم يحتج به، وأما محمد بن جابر فقد سكت الناس عن حديثه. وعلي بن شيبان لم يحدث عنه إلا ابنه، وابنه هذه صفته، وإنما ترتفع جهالة المجهول إذا روى عنه ثقتان مشهوران، فأما إذا روى عنه من لا يحتج بحديثه لم يكن ذلك الحديث حجة، ولا ارتفعت جهالته » [٢].

والذي يعنينا أن الإمام أحمد حين حَسَّن الحديث لم يكن عنده محل نظر، بل ظاهر كلامه يدل على الاحتجاج والقبول والعمل، كما هو مذهبه الفقهي رحمه الله في هذه المسألة، ويؤكد ذلك توثيقه لملازم وتقويته لحال عبد الله بن بدر.

فلا ريب أن عمل الإمام أحمد بالحديث مع تحسينه له دال على أنه يقويه ويحتج به، ولا يضر الحديث أن عبد الرحمن بن علي لم ينتشر حديثه ويشتهر عند المحدثين؛ لأنه كان يقطن أرض اليمامة ولم يكن طلب العلم فيها كما هو في الحجاز أو العراق من حيث الشهرة وكثرة العلماء وطلبة العلم،

---

(١) إرواء الغليل (٢/ ٣٢٩).

(٢) نصب الراية (٢/ ٣٨).

ولذا قل من روى عنه ، وهو يروي هذا الحديث عن أبيه عندما وفد على رسول الله ﷺ فدواعي الحفظ والضبط موجودة لأهمية الحدث وجلالته في نفس علي بن شيبان رضي الله عنه وكذلك أبنائه .

كما أن للحديث شواهد من أهمها حديث وابصة بن معبد [١] رضي الله عنه وقد قواه الإمام أحمد واحتج به [٢] ، وكذلك قواه غيره [٣] .

وليعلم أن ابن قدامة في المغني [٤] نقل أن أحمد حسن حديث وابصة ، ولكنه في الكافي [٥] نقل أنه قال في حديث علي بن شيبان وفي حديث وابصة هذا : حديث حسن ، فلا أدري هل فهم ذلك ابن قدامة من رواية الأثرم عن أحمد قوله : « حديث ملازم في هذا أيضاً حسن » [٦] . أم أنه وقف على نص صريح في ذلك؟ ولم أجد في الكتب الأخرى إلا تحسين

---

(١) أخرجه أبو داود (٦٨٢) والترمذي (٢٣٠ ، ٢٣١) وابن ماجه (١٠٠٤) وابن الجارود (٣١٩) وابن حبان (٥/ ٥٧٥-٥٧٩) والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ١٠٤-١٠٥) .

(٢) الكافي لابن قدامة (١/ ١٩٠) والمغني (٢/ ٢٢) ط دار الفكر ، والمبدع (٢/ ٨٧) .

(٣) انظر : ما ورد في المراجع الواردة في الحاشيتين الآنفتين ، وانظر كذلك : إرواء الغليل (٢/ ٣٢٣-٣٢٧) .

(٤) المغني (٢/ ٢٢) ط دار الفكر .

(٥) الكافي (١/ ١٩٠) .

(٦) المغني (٢/ ٢٣) ط دار الفكر ، وفتح الباري لابن رجب (٧/ ١٣١) .

حديث علي بن شيبان ، ولذا قام احتمال عندي أن ابن قدامة فهم من قول أحمد : « أيضاً » أي أن حديث وابصة حسن أيضاً .

وقد يكون أحمد - رحمه الله - حكم على حديث وابصة بلفظ آخر من ألفاظ الثبوت والتقوية غير الحسن (١) .

(النص الثامن) : نقل الأثرم عن الإمام أحمد أنه قال في حديث لعبيد الله بن عدي بن الخيار في من تحق له الزكاة : « ما أحسنه وأجوده من حديث » (٢) .

ونقل عنه أنه قال فيه : « ما أجوده من حديث ، وقال : هو أحسنها إسناداً » (٣) .

وهذا الحديث أخرجه الإمام في مسنده فقال : « ثنا يحيى بن سعيد عن هشام قال : حدثني أبي أن عبيد الله بن عدي حدثه أن رجلين أخبراه أنهما أتيا النبي ﷺ يسألانه من الصدقة فقلَّب فيهما البصر ، ورآهما جَلْدين ،

---

(١) للوقوف على كلام العلماء في حديث وابصة . انظر : نصب الراية (٢/ ٣٨) وتحفة المحتاج (١/ ٤٦١) ، ونيل الأوطار (٣/ ٢٢٧) ط دار الجيل ، والتمهيد لابن عبد البر (١/ ٢٦٨-٢٦٩) وإرواء الغليل (٢/ ٣٢٣-٣٢٧) .

(٢) التمهيد (٤/ ١٢١) .

(٣) الشرح الكبير (١/ ٧٠٨) والتنقيح (٢/ ١٥٢٢) .

فقال : « إن شئتما أعطيتكما ، ولاحظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب » ، وأخرجه عن وكيع وعبد الله بن نمير كذلك عن هشام بن عروة به [١] ، وعليه مدار الإسناد [٢] .

وقد جاء حديث في معناه وهو قوله ﷺ : « لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مِرَّةٍ سوي » رواه سبعة من الصحابة رضي الله عنهم مرفوعاً [٣] .

وسند حديث ابن الخيار صحيح ، قال ابن عبد الهادي : « هو حديث صحيح ورواته ثقات » [٤] ، وصححه الشيخ الألباني [٥] ، وعبيد الله بن عدي بن الخيار ولد على عهد النبي ﷺ [٦] وقد ذكر أنه سمع من هذين

---

(١) المسند (٤/ ٢٢٤) و(٥/ ٣٦٢) .

(٢) أخرجه الشافعي في الأم (٢/ ٧٣) وعنه البيهقي في المعرفة (٩/ ٣٢٤) ، وعبد الرزاق في مصنفه (٤/ ١٠٩-١١٠) ، وابن أبي شيبة (٣/ ٢٠٨) ، وأبو داود (١٦٣٣) والنسائي (٥/ ٩٩-١٠٠) ، وأبو عبيد في الأموال (ص٦٥٨) وابن زنجويه في الأموال (٣/ ١١١٧) ، والطحاوي في معاني الآثار (٢/ ١٥) وفي المشكل (٦/ ٣١٦-٣١٧) ، والدارقطني في سننه (٢/ ١١٩) والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ١٤) .

(٣) انظر : نصب الراية (٢/ ٣٩٩-٤٠١) فقد ذكرها ، وخرج الألباني بعضها في الإرواء (٣/ ٣٨١-٣٨٥) .

(٤) التنقيح (٢/ ١٥٢٢) .

(٥) الإرواء (٣/ ٣٨١) .

(٦) انظر : تهذيب الكمال (١٩/ ١١٢-١١٧) .

الرجلين وهما من الصحابة ولا تضر الجهالة بأسمائهم لا سيما وقد نص ابن الخيار على أنهما أخبراه ، أنهما أتيا النبي ﷺ .

ويظهر لي أن معنى قول أحمد : « ما أحسنه وأجوده من حديث » أراد به ثبوت الحديث وصحته وكذلك قوله : « هو أحسنها إسناداً » يعني أصح ما روي في الباب ، فقد روي هذا الحديث بنحو معناه من طرق متعددة عن الصحابة ، ولكن الظاهر أن أحمد يرى أن هذا الحديث هو أصحها وأثبتها . والله أعلم .

(**النص التاسع**) : قال أبو داود : « سمعتُ أحمد وسئل عن الرجل يأتي امرأته وهي حائض ، قال : ما أحسن حديث عبد الحميد فيه ، قلت : وتذهب إليه ؟ قال : نعم ، إنما هو كفارة فدينار أو نصف دينار ، قال : كيف شاء »[١] .

عبد الحميد هو ابن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب القرشي المدني ، وثقه العجلي والنسائي وابن خراش وابن حبان ، وقال ابن أبي داود : ثقة مأمون[٢] ، واحتج به البخاري ومسلم في صحيحيهما .

وحديثه أخرجه الإمام أحمد بقوله : « حدثنا يحيى عن شعبة ، ومحمد بن

---

(١) مسائل أبي داود (ص٢٦) .

(٢) تهذيب الكمال (١٦/ ٤٤٩-٤٥٢) .

جعفر حدثنا شعبة عن الحكم عن عبد الحميد بن عبد الرحمن عن مِقْسَم عن ابن عباس عن النبي ﷺ « في الذي يأتي امرأته وهي حائض ، يتصدق بدينار أو بنصف دينار » قال عبد الله بن أحمد : قال أبي : ولم يرفعه عبد الرحمن ولا بهز »[1] .

وقد أخرج هذا الحديث من طرق أخرى هي :

١- عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن مقسم عن ابن عباس قال : « أمر رسول الله ﷺ الذي يأتي امرأته وهي حائض أن يتصدق بدينار أو نصف دينار »[2] .

٢- عن حماد بن سلمة عن عطاء العطار عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : « يتصدق بدينار » يعني الذي يغشى امرأته

---

(١) مسند أحمد (٣/ ٣٢٥-٣٢٦) بتحقيق شاكر ، (٤/ ٢٠٤) عن محمد بن جعفر ، وهذا الحديث أخرجه أبو داود (٢٦٤) ، والنسائي (١/ ١٥٣) وفي سننه الكبرى (١/ ١٢٧) و(٥/ ٣٤٦) ، وابن ماجه (٦٤٠) ، وابن الجارود (١٠٨) ، والطبراني في الكبير (١١/ ٣٨٢) ، والحاكم في المستدرك (١/ ١٧١-١٧٢) ، والبيهقي في الكبرى (١/ ٣١٤) ، والمزي في تهذيب الكمال (١٦/ ٤٥١) عن طريق أبي بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث المعروف بابن أبي داود ، وقال بعده : « هذه سنة تفرد بها أهل المدينة » .

(٢) مسند أحمد (٣/ ٣٦١ ، ٣٦٢)(٤/ ٣٠٣)(٥/ ٥٥) .

حائضاً[١] ، وبلفظ « يتصدق بدينار فإن لم يجد ديناراً فنصف دينار » .

وعطاء هذا هو ابن عجلان الحنفي ، قال فيه ابن حجر : « متروك ، بل أطلق عليه ابن معين والفلاس وغيرهما الكذب »[٢] .

٣ ـ عن عبد الرزاق عن ابن جريج قال أخبرني عبد الكريم وغيره عن مقسم مولى عبد الله بن الحارث أن ابن عباس أخبره أن النبي ﷺ جعل في الحائض نصاب دينار ، فإن أصابها وقد أدبر الدم عنها ولم تغتسل فنصف دينار كل ذلك عن النبي ﷺ[٣] .

٤ ـ عن شريك عن خُصيف عن مقسم عن ابن عباس عن النبي ﷺ : في الرجل يأتي امرأته وهي حائض قال : يتصدق بنصف دينار[٤] .

وخالفه سفيان الثوري فقد أخرج أحمد من طريقه عن خُصيف عن مقسم عن النبي ﷺ بمثله قال أحمد : وقال شريك عن ابن عباس[٥] ،

---

(١) مسند أحمد (٤/ ٤٠ ، ٢٨١-٢٨٢) (٥/ ١٤٣) .

(٢) التقريب (٤٥٩٤) .

(٣) مسند أحمد (٥/ ١٥٩)وانظر : مصنف عبد الرزاق (١/ ٣٢٨-٣٢٩) مع بعض الاختلاف .

(٤) مسند أحمد (٤/ ١٥٢) ، وسنن أبي داود (٢٦٦) والجامع للترمذي (١٣٦) والدارمي (١/ ٢٤٥) والدارقطني (٣/ ٢٨٦-٢٨٧) والأحكام للطوسي (١/ ٣٦٣) والبيهقي في الكبرى (١/ ٣١٦) .

(٥) مسند أحمد (٥/ ٣) ، وانظر : مصنف عبد الرزاق (١/ ٣٢٨) ، والبيهقي في الكبرى=

يعني أنه وصله وسفيان أرسله .

٥ ـ عن سفيان بن عيينة عن عبد الكريم أبي أمية عن مقسم عن ابن عباس : إذا أتى امرأته وهي حائض ، قيل لسفيان : يا أبا محمد هذا مرفوع فأبى أن يرفعه وقال : أنا أعلم به – يعني أبا أمية – [١] .

وحديث ابن عباس هذا اضطرب فيه جداً ، قال المنذري : « وهذا الحديث قد اضطرب الرواة فيه اضطراباً كثيراً في إسناده ، وفي متنه :

فروي تارة مرفوعاً ، وتارة موقوفاً .

وتارة مرسلاً عن مقسم عن النبي ﷺ ، وتارة معضلاً عن عبد الحميد بن عبد الرحمن عن النبي ﷺ » [٢] ، « وأما الاضطراب في متنه فروي « بدينار أو نصف دينار » على الشك ، وروي « يتصدق بدينار فإن لم يجد فبنصف دينار » . وروى فيه التفرقة بين أن يصيبها في الدم أو في انقطاع الدم ، . . . ، وروي « إذا كان دماً أحمر فدينار وإذا كان دماً أصفر فنصف دينار . . . » [٣] .

= (١/ ٣١٦) .

(١) العلل برواية عبد الله (١/ ٤٥٦) .

(٢) مختصر سنن أبي داود (٣/ ٨٤) .

(٣) مختصر سنن أبي داود (١/ ١٧٥) .

وقال الحافظ ابن حجر : « والاضطراب في إسناد هذا الحديث ومتنه كثير جداً » [١] .

وقال الشيخ أحمد شاكر : « روي بأسانيد كثيرة ، وبألفاظ مختلفة ، واضطربت فيه أقوال العلماء جداً . . . وقد وجدتُ له نحواً من خمسين طريقاً أو أكثر » [٢] .

فحصر اضطرابات الرواة هنا يوقعنا في التطويل والإسهاب [٣] ، ولكن سأقتصر في هذا المقام على بيان الاختلافات الواقعة في رواية شعبة عن عبد الحميد لهذا الحديث وذلك لأن الإمام وجه تحسينه لهذا الطريق بالتحديد ، مما أغنانا عن التوسع في الطرق الأخرى لهذا الحديث ، وقد أشرت إلى ما أخرجه الإمام أحمد منها ، فيكتفى بذلك .

---

(١) التلخيص الحبير (١/ ١٦٦) .

(٢) الجامع للترمذي (١/ ٢٤٦) .

(٣) للاستزادة ينظر : سنن الدارمي (١/ ٢٤٤-٢٤٦) والسنن الكبرى للنسائي (٥/ ٣٤٦-٣٥٠) ، ومصنف عبد الرزاق (١/ ٣٢٨-٣٣٠) ومشكل الآثار للطحاوي (١٠/ ٤٢٨-٤٣٩) ، والسنن الكبرى للبيهقي (١/ ٣١٤-٣١٩) والبدر المنير لابن الملقن - مخطوط - (٢/ ١٦٣-١٧٧) وقد أطال وأجاد جداً ، وتحقيق الشيخ أحمد شاكر على جامع الترمذي (١/ ٢٤٦-٢٥٤) وقد أجاد في تلخيص علل الحديث إلا أنه وقع في بعض الأوهام عدا ما عُرف عنه من تساهل في التوثيق والتصحيح .

اختلف الرواة عن شعبة في روايته لهذا الحديث في موضعين :

الأول : رفعه بعضهم ، ووقفه آخرون ، فقد رفعه يحيى بن سعيد القطان وغندر والنضر بن شميل وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف ، ومحمد بن إبراهيم بن أبي عدي وآخرون (١) .

ووقفه عبد الرحمن بن مهدي وبهز بن أسد - كما أشار أحمد إلى ذلك - ، وعفان بن مسلم وسليمان بن حرب وجماعة آخرون (٢) .

والصحيح أن هذا الاختلاف من شعبة نفسه فقد كان يروي الحديث أولاً مرفوعاً ثم رجع عن رفعه ، وحدث عنه ابن مهدي بهذا الحديث موقوفاً وقال فيه : « قيل لشعبة إنك كنت ترفعه ، قال : إني كنتُ مجنوناً فصححت » (٣) ، كما حدَّث به سعيد بن عامر عنه مرفوعاً ، وقال فيه : « قال شعبة : وزعم فلان أن الحكم لا يرفعه ، فقيل لشعبة حدثنا بما سمعتَ ودَعْ قولَ فلانٍ وفُلان ، فقال : ما يسرني أن أُعْمَّر في الدنيا عُمر

---

(١) انظر تخريج الحديث فيما تقدم ، والسنن الكبرى للبيهقي (١/ ٣١٤) .

(٢) انظر : السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٣١٤-٣١٥) .

(٣) المنتقى لابن الجارود (ص٤٦) ، والسنن الكبرى للبيهقي (١/ ٣١٥) من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه ، ولم أجده في العلل ولا في المسند .

نوح ، وإني تحدثتُ بهذا أو أسكتُ عن هذا »[١] .

قال أبو داود : « وربما لم يرفعه شعبة »[٢] ، وقال البيهقي : « رجع عن رفعه بعدما كان يرفعه »[٣] .

الثاني : رواه الأكثر عن شعبة « يتصدق بدينار أو نصف دينار » ولكن روى حجاج بن منهال عنه هذا الحديث موقوفاً على ابن عباس وفيه قول شعبة : « شك الحكم »[٤] يعني شك في التصدق هل هو بدينار أم بنصفه؟ ويقوي رواية حجاج ما جاء عن عبد الرزاق عن ابن جريج قال : « وكان الحكم بن عتيبة عن مقسم يقول : لا أدري قال مقسم ديناراً أو قال : نصف دينار »[٥] .

وهذا يشير إلى أن الحكم لم يضبط متن الحديث ، وأن أصل الحديث ليس فيه تخيير من الرسول ﷺ .

وقد أجاب ابن القطان الفاسي عن هذين الاختلافين بما يلي :

---

(١) المنتقى لابن الجارود (ص٤٦) .

(٢) سنن أبي داود (١/ ٦٩) .

(٣) معرفة السنن والآثار (١٠/ ١٥٢) والكبرى (١/ ٣١٥) .

(٤) مشكل الآثار للطحاوي (١٠/ ٤٢٩) .

(٥) مصنف عبد الرزاق (١/ ٣٢٨) .

١- أجاب عما جاء في رواية سعيد بن عامر عن شعبة - المتقدمة - بقوله : « فهذا غاية التثبت منه ، وهب أن أوثق أهل الأرض خالفه فيه ، فوقفه على ابن عباس ، كان ماذا ؟ أليس إذا روى الصحابي حديثاً عن النبي ﷺ يجوز له بل يجب عليه أن يُقلِّد مقتضاه فيفتي به؟! هذا قوة للخبر لا توهينٌ له »[1] .

وأجاب عما نقله عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة أيضاً بقوله : « نظن أنه رضي الله عنه - يعني شعبة - لما أُكثر عليه في رفعه إياه توقى رفعه ، لا لأنه موقوف لكن إبعاداً للظنة عن نفسه ، وأبعد من هذا الاحتمال أن يكون شك في رفعه في ثاني حال فوقفه ، فإن كان هذا ، فلا نبالي ذلك أيضاً بل لو نسي الحديث بعد أن حدَّث به لم يضره » ثم قال : « فإن أبيت إلا أن يَكون شعبة رجع عن رفعه ، فأعلم أن غيره من أهل الثقة والأمانة أيضاً قد رواه عن الحكم مرفوعاً كما رواه شعبة فيما تقدم ، وهو عمرو بن قيس

(١) بيان الوهَم والإيهام (٢/ ق ١٤٥/ ب) . ليعلم أن من منهج ابن القطان كما يظهر من كتابه (البيان) أنه إذا أُختلف في حديث فوصله ثقة وأرسله ثقات آخرون أو رفعه وخالفه غيره فوقفه أن القول قول من زاد ويرى كما قال هنا أن هذا تقوية للخبر ، وهو في هذا متابع لابن حزم الأندلسي ، وليس هذا منهج متقدمي المحدثين من أئمة النقد فهم يعتمدون القرائن في مثل ذلك ولا يأخذون بالزيادة دوماً .

الملائي وهو ثقة ، قال فيه : عن الحكم ما قاله شعبة من رفعه إياه إلا أن لفظه فأمره « أن يتصدق بنصف دينار » ولم يذكر ديناراً ، وذلك لا يضره فإنه إنما حكى قضية معينة قال فيه : واقع رجل امرأته وهي حائض فأمره عليه السلام « أن يتصدق بنصف دينار » ، ذكره النسائي [(١)] ، فهذه حالٌ تجبُ فيها نصف دينار ، وهو مؤكد لما قلناه من أن ديناراً أو نصفه إنما هو باعتبار حالين لا تخيير ولا شك ، ورواه أيضاً مرفوعاً هكذا عن عبد الحميد بن عبد الرحمن المذكور قتادة وهو من هو » ثم ساق حديثه من سنن النسائي [(٢)] ثم قال : « فهذا شأن حديث مقسم ، وإن تقدم عنه فيه وقفاً وإرسالاً وألفاظاً أُخر لا يصح منها شيء غير ما ذكرناه » [(٣)] .

٢- يجاب عن التخيير الوارد في الحديث بأنه من النبي ﷺ وليس شكاً من الراوي ، يفهم هذا من قول أبي داود بعدما أخرج حديث شعبة عن عبد الحميد : « هكذا الرواية الصحيحة دينار أو نصف دينار » [(٤)] وأيد

---

(١) السنن الكبرى للنسائي (٥/ ٣٤٦-٣٤٧) .

(٢) السنن الكبرى للنسائي (٥/ ٣٤٧) .

(٣) هذا النص أكثر من بيان الوهم والإيهام (٢/ ت ١٤٥/ ب - ق ١٤٦/ أ) ولكن في النسخة طمس مقدار سطرين نقلتها من البدر المنير (٢/ ١٧٤) ، وهذا الطمس في أصل مخطوطة الكتاب المحفوظة في دار الكتب المصرية وتوجد في أكثر أوراق المجلد الثاني للأسف الشديد .

(٤) سنن أبي داود (١/ ٦٩) .

ذلك أحمد شاكر فقال : « وهذه الرواية هي اللفظ في جميع الروايات التي ذكرناها عن الحكم وتابعه عليها قتادة ويعقوب بن عطاء وكذلك عبد الكريم عن مقسم في بعض الروايات عنه ، . . . فهذا يدل على أنه ليس شكاً في الحكم [١] .

واختار ابن القطان أن قوله « دينار أو نصف دينار » ليس شكاً من الراوي ولا للتخيير وإنما باعتبار حالين [٢] من حالات إتيان الحائض ، ويظهر أنه يقصد بالنظر إلى لون الدم أو بالنسبة لأول الحيض وآخره حيث يقل تدفقه .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية في معرض بيانه أن التخيير مرفوع وليس شكاً من الراوي ولا باعتبار حالين : « وهذا كما يخير الحاج بين أن يبيت الليلة الثالثة بمنى ويرمي الجمرة من الغد وبين أن لا يفعل ، وكمن وجب عليه الهدي فإن أخرج سُبْعَ بدنة جاز وإن أخرج بدنة فهو هدي أيضاً وهو أفضل . . . » [٣] ، أو كتخيير المسافرين بين القصر والإتمام [٤] ،

(١) جامع الترمذي (١/ ٢٥٢) مع بعض التصرف .

(٢) انظر البدر المنير - مخطوط - (٢/ ١٧٣) وكلام ابن القطان في ورقه (١٤٥/ أ) وهي ساقطة.

(٣) شرح العمدة في الفقه (كتاب الطهارة) (ص٤٦٧) .

(٤) انظر : توضيح الأحكام من بلوغ المرام لابن بسام (١/ ٤٠٨) .

واستدل الطحاوي [١] على أن التمييز يدل على أن الحكم هو للقُربة وليس كفارة ، وكذلك ذهب أحمد شاكر إلى أن التخيير صارف للأمر من الوجوب إلى الندب [٢] .

ولهذا ذهب بعض أهل العلم إلى تصحيح حديث شعبة عن عبد الحميد السابق ، وهم :

▪ إسحاق بن راهويه قال : « هذه السنة الصحيحة التي سنها رسول الله ﷺ في غشيان الحائض » [٣] .

▪ أبو عبد الله الحاكم قال : « قد أرسل هذا الحديث وأوقف أيضاً ، ونحن على أصلنا الذي أصلناه أن القول قول الذي يُسند ويصل إذا كان ثقة » [٤] .

▪ ابن القطان الفاسي وقد تقدم كلامه آنفاً في الدفاع عن الحديث ، وانتقد عبد الحق لتضعيفه للحديث .

---

(١) مشكل الآثار (١٠/ ٤٣٩) .

(٢) جامع الترمذي (١/ ٢٥٢) مع بعض التصرف .

(٣) شرح العمدة لابن تيمية (ص٤٦٥) .

(٤) المستدرك (١/ ١٧٢) .

■ ابن دقيق العيد - كما نقل عنه ابن الملقن - [١].

■ شيخ الإسلام ابن تيمية [٢].

■ ابن الملقن فقد أنكر على ابن الصلاح قوله إن الحاكم تساهل في تصحيحه للحديث وقال: « لم يتساهل في ذلك بل الحق معه » [٣].

■ ابن التركماني [٤].

■ وذهب الحافظ ابن حجر إلى تقويته فقد قال عن تصحيح ابن دقيق العيد لهذا الحديث: « وهو الصواب » [٥].

■ واختلف قول ابن القيم فيه فمرة رد على من ضعفه، ومرة نقل قول من ضعفه وسكت [٦].

---

(١) البدر المنير - مخطوط - (٢/ ١٧٠).

(٢) شرح العمدة (ص٤٦٦).

(٣) البدر المنير - مخطوط - (٢/ ١٧٦)، وقد جمع في هذا الحديث جمعاً لا يوجد عند غيره حتى إنه قال في آخره: « وأختم الكلام على هذا الحديث ولا يُسأم من طوله فقد حصل فيه مهمات يرحل إليها، وجواهر يُغاص عليها » وصدق فيما قاله رحمه الله.

(٤) الجوهر النقي (١/ ٣١٤-٣١٩).

(٥) التلخيص الحبير (١/ ١٦٦).

(٦) تهذيب مختصر أبي داود (١/ ١٧٣-١٧٥) فقد دافع عنه، (٣/ ٨٤) سكت عمن ضعفه.

▪ وممن صححه من المعاصرين الشيخ أحمد شاكر[١] والشيخ الألباني[٢] وغيرهم .

وأما من ضعف الحديث فهم :

▪ الإمام أحمد - في رواية عنه - قال الخلال : « وقال غير الميموني عنه عن أحمد : لو صح الحديث عن النبي ﷺ كنا نرى عليه كفارة ، فقيل له : هل في نفسك منه شيء ، قال : نعم لأنه من حديث فلان ، أظنه عبد الحميد »[٣] ، وقد طعن ابن دقيق العيد في هذه الرواية بقوله : « وهذا لا يلزم الرجوع إليه لوجهين : **أحدهما** : ذلك الغير مجهول ، وقد روى أبو داود عن أحمد أنه قال : ما أحسن حديث عبد الحميد فيه ، قيل له : تذهب إليه ، قال : نعم إنما هو كفارة .

والثاني : أن ذلك الغير لم يجزم بأن فلاناً هو عبد الحميد بل قال : أظنه ، والظن لا يقدح فيمن تُيقِنَ تعديله »[٤] .

وقد ورد عن أحمد كلام آخر يدل على أنه لم يحتج بالحديث مطلقاً ، فقد

---

(١) انظر : تحقيقه على جامع الترمذي (١/ ٢٤٦-٢٥٤) .

(٢) الإرواء (١/ ٢١٧-٢١٨) .

(٣) البدر المنير - مخطوط - (٢/ ١٧٦) ، وأشار إلى هذه الرواية في الشرح الكبير (١/ ١٥٨) .

(٤) المرجع السابق .

روي عنه أنه قال: « إن كانت له مقدرة تصدق بما روي عن النبي ﷺ »[١].

▪ وقال الشافعي : « وقد روي فيه شيء لو كان ثابتاً أخذنا به ، ولكنه لا يثبت مثله »[٢].

▪ وقال الخطابي : « وقال أكثر العلماء : لا شيء عليه ، ويستغفر الله ، وزعموا : أن هذا الحديث مرسل أو موقوف على ابن عباس ، ولا يصح متصلاً مرفوعاً ، والذمم برية إلا أن تقوم الحجة بشغلها »[٣].

▪ وقال ابن عبد البر : « وحجة من لم يوجب عليه كفارة إلا الاستغفار والتوبة ، اضطراب هذا الحديث عن ابن عباس وأن مثله لا تقوم به حجة ، وإن الذمة على البراءة ، ولا يجب أن يثبت فيها شيء لمسكين ولا غيره ، إلا بدليل لا مدفع فيه ، ولا مطعن عليه ، وذلك معدوم في هذه المسألة »[٤].

▪ وقال ابن كثير : « قد روي مرفوعاً ، وموقوفاً وهو الصحيح عند

---

(١) الشرح الكبير (١/ ١٥٨).

(٢) معرفة السنن والآثار (١٠/ ١٥٢).

(٣) معالم السنن (١/ ١٧٣).

(٤) التمهيد (٣/ ١٧٨).

كثير من أئمة الحديث »[١] .

وقد ضعف هذا الحديث ابن المنذر[٢] ، وأبو علي بن السكن[٣] ، وابن حزم، والبيهقي[٤] ، وابن العربي[٥] ، وعبد الحق[٦] ، وابن الصلاح[٧] ، والمنذري[٨] ، والنووي[٩] .

وقد ألمح الترمذي إلى تضعيفه فقال : « روي عن ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً »[١٠] ولم يحكم عليه بشيء ، ولكن عدم وصفه له ولو (بحسن) يدل على استضعافه له فيما يظهر لي ، وربما كان متوقفاً .

ويظهر مما تقدم أن الإمام أحمد عندما حسَّن الحديث - كما في رواية أبي داود

---

(١) تفسير ابن كثير (١/ ٤٦٠) .

(٢) الأوسط (٢/ ٢١٢) .

(٣) التنقيح (١/ ٥٩٨) .

(٤) السنن الكبرى (١/ ٣١٤-٣١٩) .

(٥) عارضة الأحوذي (١/ ٢١٧-٢١٩) .

(٦) البدر المنير - مخطوط - (٢/ ١٧٢) .

(٧) البدر المنير - مخطوط - (٢/ ١٧٦) .

(٨) مختصر سنن أبي داود (١/ ١٧٣-١٧٥) و(٣/ ٨٤) .

(٩) المجموع (٢/ ٣٦٠) .

(١٠) الجامع (١/ ٢٤٥) .

- فقد أراد بقوله : « ما أحسن حديث عبد الحميد . . . » أن روايته هي الأصح والأسلم من مجموع روايات الحديث التي وقع فيها اضطراب شديد في سندها ومتنها ، لذا قال ابن دقيق العيد : « ومن هذا الوجه صحح الحديث من صححه » [1] يعني حديث شعبة عن عبد الحميد ، وقال أبو داود في الحديث نفسه : « هكذا الرواية الصحيحة دينار أو نصف دينار » [2] ، ومع أن أحمد لا يخفى عليه أن شعبة قد أوقف الحديث إلا أنه اختار رواية يحيى بن سعيد القطان وهو من كبار الأئمة الحفاظ المتقنين .

وبهذا يظهر أن أحمد احتج بالحديث وأخذ به معتمداً على رواية عبد الحميد بن عبد الرحمن لأنها الأصح سنداً ومتناً ، وقوله فيها « ما أحسن . . . » أي ما أجود أو ما أصح ، وهي على أية حال من أساليب المدح والثناء .



(١) البدر المنير - مخطوط - (٢/ ١٧٠) .

(٢) سنن أبي داود (١/ ٦٩) .

ب - إطلاقه الحسن على الحديث الضعيف المنجبر :

(النص العاشر) : ذكر الحافظ ابن رجب أقوال النقاد في حَكيم بن جُبير - راوي حديث الصدقة - ثم قال : « وقال أحمد في رواية عنه في حديث الصدقة : « هو حسن » واحتج به »[1] .

وهذا الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده فقال : « حدثنا وكيع ، حدثنا سفيان عن حكيم بن جُبير عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عن عبد الله - ابن مسعود - قال : قال رسول الله ﷺ : « من سأل وله ما يُغنيه جاءت مسألتُه يومَ القيامة خُدوشاً أو كدوحاً في وجهه ، قالوا : يا رسول الله ، وما غِنَاه؟ قال : خمسون درهماً أو حسابُها من الذهب »[2] .

ولم يسُق غير هذا السند لحديث حكيم في مسنده [3] ، في حين ذكر في العلل برواية عبد الله قال : « سمعتُ يحيى بن آدم قال : حَدَّث سفيان بهذا الحديث عن حكيم بن جبير حديث ابن مسعود في المسألة « من سأل جاء

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٣٣١) .

(٢) مسند أحمد بتحقيق أحمد شاكر (٥/ ٢٤٨) و (٦/ ١١٤) والسياق من الموضع الثاني لأنه أتم مع أن السند في الموضعين واحد .

(٣) لمزيد من التأكد رجعت لأطراف المسند لابن حجر (٤/ ١٧٧) فوجدت الأمر كذلك كما في طبعتي المسند .

وفي وجهه خدوش أو كدوح » ، فقال سفيان لعبد الله بن عثمان - يعني صاحب شعبة - : أبو بسطام يحدث عن حكيم بن جبير؟ فقال عبد الله بن عثمان : لا ، فقال سفيان : حدثناه زُبيد الإيامي عن محمد بن عبد الرحمن . قال أبي : وكان شعبة لا يحدث عن حكيم بن جبير ، وكان عبد الرحمن لا يحدثنا عنه ، ترك حديثه ، وهو أبو جعفر المدايني هو ابن مسور »[1] .

حكيم سيأتي الكلام عليه ، وأما محمد بن عبد الرحمن فثقة[2] ، وكذلك أبوه[3] ، وسفيان هو الثوري الإمام أشهر من أن يُعرف ، ويحيى بن آدم من الحفاظ الثقات[4] ، وقد انفرد يحيى بن آدم بذكر هذه المتابعة ، وقد رواه جمع من الرواة عن سفيان بدونها وهم : أبو عاصم الضحاك بن مخلد[5] ، وعبيد الله بن عبيد الرحمن الأشجعي[6] ، ومحمد بن يوسف الفريابي

(١) العلل لأحمد (١/ ٢٤١-٢٤٢) ، وبنحو هذا في الكامل لابن عدي (٢/ ٦٣٦) من طريق أبي بكر الأثرم عن أحمد .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (٢٥/ ٦٤٨-٦٥٢) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (١٨/ ١٢-١٤) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (٣١/ ١٨٨-١٩٢) .

(٥) أخرجه الدارمي (١/ ٣٨٦) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٢٠)(٤/ ٣٧٢) ، وفي مشكل الآثار (١/ ٤٢٨) ، والكامل لابن عدي (٢/ ٦٣٦) .

(٦) أخرجه أبو عبيد في الأموال (ص٦٥٩-٦٦٠) .

ووكيع [١]، ويحيى بن سعيد القطان.

وإسرائيل بن أبي إسحاق السبيعي [٢]، وحماد بن شعيب الحماني [٣]، قد تابعوا الثوري في روايته عن حكيم، لكن لم أجد - بعد التفتيش - من روى هذا الحديث عن زُبيد غير سفيان على ما ذكره يحيى بن آدم عنه، وقد رويت الزيادة التي انفرد بها يحيى بن آدم بألفاظ متقاربة [٤]، ولكن لأهميتها قمتُ بحصر ألفاظها، وسأذكر هنا أهم الاختلافات:

١- ذكر أبو داود في سننه عن الحسن بن علي عن يحيى بن آدم أنه قال: «فقال عبد الله بن عثمان لسفيان: حفظي أن شعبة لا يروي عن حكيم بن

---

(١) أخرجه أحمد كما تقدم، وابن أبي شيبة في المصنف (٣/ ١٨٠)، وأبو يعلى في مسنده (٩/ ١٣٨-١٣٩).

(٢) أخرجه الدارقطني (٢/ ١٢٢) وابن حبان في المجروحين (١/ ٢٤٦-٢٤٧).

(٣) أخرجه ابن عدي (٢/ ٦٦١).

(٤) أخرج حديث يحيى بن آدم عن سفيان المتضمن ذكر سفيان بأنه سمع زُبيداً يرويه عن محمد ابن عبد الرحمن: أبو داود (١٦٢٦)، والترمذي (٦٥٠)، وابن ماجه (١٨٤٠)، والنسائي (٥/ ٩٧) وفي الكبرى (٢/ ٥٢) بنفس السند، والطوسي في الأحكام (٣/ ٢٤٦)، والطحاوي في المعاني (٢/ ٢٠) (٤/ ٣٧٢)، وفي المشكل (١/ ٤٢٩)، وابن عدي في الكامل (٢/ ٦٣٦)، والدارقطني في العلل (٥/ ٢١٦-٢١٧)، والحاكم (١/ ٤٠٧) ولم يتكلم عليه، والبيهقي في الكبرى (٧/ ٢٤).

جبير ، فقال سفيان : فقد حدثناه زُبيد عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد » .

وذكرها ابن ماجه عن الحسن بن علي . . . بها ، وذكرها الحاكم والبيهقي عن الحسن بن علي العامري عن ابن آدم بها ، وذكر الدارقطني في العلل بنحوها عن أبي هشام الرفاعي عن ابن آدم .

٢- ذكر الترمذي في جامعه عن محمود بن غيلان عن ابن آدم قال : « فقال له عبد الله بن عثمان - صاحب شعبة - : لو غير حكيم حَدَّث بهذا الحديث فقال له سفيان : وما لحكيم ! لا يحدث عنه شعبة؟ قال : نعم . قال سفيان : سمعتُ زُبيداً يُحدِّث بهذا عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد ».

وذكرها الطوسي .

٣- ذكر النسائي عن أحمد بن سليمان عن ابن آدم قال : « قال سفيان : وسمعتُ زُبيداً يُحدِّث عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد » .

٤- ذكر ابن عدي فقال : « حدثنا ابن حماد قال : حدثني أبو الحسين محمد بن عبد الله بن مخلد ، ثنا إسحاق بن راهويه قال : قال يحيى ابن آدم : قال سفيان الثوري : شعبة يُنكر على حكيم بن جبير حديث الصدقة ، أما إني قد سمعته من زُبيد » .

ابن حماد هو محمد بن أحمد أبو بشر الدولابي - وثقه الدارقطني [١] - ، وأبو الحسين بن مخلد لم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً [٢] .

٥- ذكر الدارقطني في علله عن يحيى بن محمد بن صاعد عن عبد الأعلى ابن واصل - وهو ثقة - عن ابن آدم قال : « قال سفيان : وقد سمعتُ زُبيداً يحدث عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد نحوه أو شبهه » .

وقد خالف أبو بكر البزار ابنَ صاعد في سياقها وزاد فيها فقال بعد أن روى الحديث عن شيخه ابن واصل : « قال يحيى بن آدم : فعلمتُ أن شعبة لا يرضى حكيم بن جبير ، فقلت له : حدثنيه سفيان عن زُبيد عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه ، هكذا ولم يقل عن عبد الله » [٣] .

ولم أر أحداً ساق هذه الزيادة عن يحيى بمثل هذا السياق المفسر ، وقد خالف ابنُ صاعد البزار في الرواية هنا وأجمل قول سفيان كما أجمله كل من روى عن يحيى ، والبزار مع حفظه وجلالته يخشى عليه من الوهم هنا لأنه خولف ، وقد ذكر بعض النقاد كالنسائي وأبي أحمد الحاكم والدارقطني أن

---

(١) انظر : سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٠٩-٣١١) .

(٢) انظر : ذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم (٢/ ٣٣٩-٣٤٠) وتاريخ دمشق لابن عساكر (١٥/ ٥٥٤-٥٥٥) مخطوط .

(٣) مسند البزار (٥/ ٢٩٥) .

عنده أوهاماً [١] .

ومما يجب التنبيه عليه أن في موضع من شرح معاني الآثار للطحاوي أخرج من طريق أبي هشام الرفاعي عن يحيى عن سفيان : « حدثناه زبيد عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد مثله » [٢] . وكلمة (مثله) هنا خطأ ربما كانت من أحد النساخ أو غيره وذلك لأن الطحاوي أخرج هذا النص بالسند نفسه في موضع آخر من الكتاب نفسه [٣] ولم توجد فيه ، كذلك أخرجه بالسند نفسه في كتابه مشكل الآثار[٤] ولم توجد ، كما أنها ليست عند الدارقطني في علله [٥]وقد أخرجها من طريق أبي هشام الرفاعي أيضاً فثبت بجلاء أنها خطأ ، ولو ثبتت من طريق صحيح لكانت نصاً قاطعاً في أن حديث زُبيد كحديث حكيم بن جبير متصل مرفوع .

ويظهر من الألفاظ السابقة أن جميع من روى حديث يحيى بن آدم - ما عدا رواية البزار - قد أجملوا ولم يفسروا كلام الثوري هل سمع من زُبيد

---

(١) انظر تاريخ بغداد (٤/ ٣٣٥) ، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٥٦) ، ولسان الميزان (١/ ٢٣٨).

(٢) شرح المعاني (٢/ ٢٠) .

(٣) المرجع السابق (٤/ ٣٧٢) .

(٤) مشكل الآثار (١/ ٤٢٩) .

(٥) علل الدارقطني (٥/ ٢١٧) .

الحديث متصلاً مرفوعاً كما رواه حكيم أم أن الأمر خلاف ذلك؟

وأقوى الألفاظ من حيث الدلالة على أن زُبيداً قد تابع حكيماً متابعة تامة قول سفيان كما في رقم (٢) « سمعتُ زُبيداً يحدث بهذا عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد » ، ثم جاء في (٤) ولكن في سند الرواية من لم يعدل ولم يجرح ، وأضعف الألفاظ من حيث الدلالة على متابعة زُبيد ما جاء في بند (٥) وذلك لقوله : « نحوه أو شبهه » .

وأما أقوى الألفاظ من حيث السند وهو الذي رواه الأكثر ، لذا فهو الأرجح ما جاء في رقم (١) و (٣) وهو الذي رواه الإمام أحمد - كما تقدم - وهو قول سفيان « فقد حدثنا زُبيد عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد » هكذا مُجملاً .

والذي دعانا إلى حصر ألفاظ رواية يحيى بن آدم أن زُبيد بن الحارث اليامي - ويقال الإيامي- هو ثقة ثبت بالاتفاق [١] ، فلو جاء بلفظ صريح أنه تابع حكيم بن جبير متابعة تامة لصح الحديث بذلك لأن حكيماً مضعف عند جمهور أهل العلم .

وقد ترك شعبة حديثه بسبب روايته لحديث الصدقة [٢] ، وسأله

(١) انظر : تهذيب الكمال (٩/ ٢٨٩-٢٩٢) .

(٢) انظر : الكامل لابن عدي (٢/ ٦٣٤ ، ٦٣٥) والضعفاء للعقيلي (١/ ٣١٦) .

غير واحد أن يحدثهم بحديث حكيم بن جبير فقال : « أخافُ النار »[(١)] ، وأما عبد الرحمن بن مهدي فقال : « إنما روى أحاديث يسيرة وفيها أحـاديث منكرات »[(٢)] وقال الإمام أحمد : « ضعيف الحديث ، مضطرب »[(٣)] ، وقال ابن معين : « ليس بشيء »[(٤)] ، وقال أبو حاتم الرازي : « ضعيف الحديث ، منكر الحديث ، له رأي غير محمود نسأل الله السلامة »[(٥)] ، وقال أبو داود : « ليس بشيء »[(٦)] ، وقال الجوزجاني : « كذاب »[(٧)] - كعـادته في الشدة على غلاة الشيعة - وقـال النسائي : « ليس بالقوي »[(٨)] و « ضعيف »[(٩)] وقال ابن حبان :

(١) انظر : الكامل (٢/ ٦٣٤) وكتاب المجروحين لابن حبان (١/ ٢٤٦) ، والضعفاء للعقيلي (١/ ٣١٦) .

(٢) الكامل لابن عدي (٢م٦٣٥) .

(٣) العلل برواية عبد الله (١/ ٣٩٦) .

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ٢٠٢) .

(٥) المصدر السابق .

(٦) تهذيب التهذيب (٢/ ٤٤٦) .

(٧) أحوال الرجال (ص٤٨) .

(٨) تهذيب الكمال (٧/ ١٦٨) .

(٩) الضعفاء للنسائي (ص١٦٦) .

« كان غالياً في التشيع كثير الوهم فيما يروي ، كان أحمد بن حنبل لا يرضاه »[١] ، وقال الدارقطني : « متروك »[٢] .

وقد حدَّث يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عنه ولم ير بحديثه بأساً[٣] ، وسأل ابن أبي حاتم أبا زرعة عنه فقال : « في رأيه شيء ، قلتُ : ما محله؟ قال : الصدق إن شاء الله »[٤] ، وقال البخاري كما نقل الترمذي : « وحكيم بن جبير لنا فيه نظر ، ولم يعزم فيه على شيء »[٥] .

وقال الذهبي : « ضعفه غير واحد ، ومَشَّاه بعضهم وحسَّن أمره ، وهو مقل »[٦] .

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى تقوية الحديث بسبب ما ذكره الثوري من أنه سمع الحديث من زُبيد ، فمن هؤلاء أحمد بن حنبل كما يظهر من تحسينه الحديث - وسيأتي تفصيل ذلك لاحقاً -، والترمذي قال:

---

(١) كتاب المجروحين (١/ ٢٤٦) .

(٢) السنن للدارقطني (٢/ ١٢٢) .

(٣) العلل الصغير للترمذي (٥/ ٧١٠) .

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ٢٠٢) .

(٥) العلل الكبير (٢/ ٩٦٩) .

(٦) المغني في الضعفاء (١/ ١٨٦) .

« حسن » [١] وذكر المتابعة مما يدل على تقويته للحديث ، وابن العربي قال : « وقد سمعه سفيان من زُبيد فصح » [٢] وكذلك الزبيدي قال : « فصار الحديث بهذا الطريق قوياً » [٣] ، وصحح الحديث للسبب نفسه الشيخ أحمد شاكر [٤] ، والشيخ محمد ناصر الدين الألباني [٥] .

وأما من ضعَّف الحديث فهم :

• شعبة بن الحجاج ضعَّف حكيم بن جبير بسبب روايته لهذا الحديث[٦]، ولما سأله يحيى بن سعيد القطان أن يحدثه بهذا الحديث قال له: « إني أخاف الله أن أحدثك به » [٧] .

• يحيى بن معين . قال الدوري : « سمعتُ يحيى وسألته عن حديث حكيم بن جبير . حديث ابن مسعود : « لا تحل الصدقة لمن كان عنده خمسون درهماً » يرويه أحد غير حكيم؟ فقال يحيى بن معين : نعم يرويه

---

(١) الجامع (٣/ ٤١) .

(٢) عارضة الأحوذي (٣/ ١٤٨) .

(٣) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (٢/ ٥٨٦) .

(٤) مسند أحمد (٥/ ٢٤٨) وتعليقه على المحلى لابن حزم (٦/ ١٥٤) .

(٥) في كتابه الصحيحة (١/ ٨١٨-٨١٩) .

(٦) العلل الصغير للترمذي (٥/ ٧١٠) ، والجرح والتعديل (٣/ ٢٠١) .

(٧) الكامل (٢/ ٦٣٦) ، ومقدمة الجرح والتعديل (ص١٤٠) .

يحيى بن آدم عن سفيان عن زُبيد ، ولا نعلم أحداً يرويه إلا يحيى بن آدم ، وهذا وَهْم ، لو كان هذا هكذا لحدَّث به الناس جميعاً عن سفيان ، ولكنه حديث منكر . هذا الكلام قاله يحيى أو نحوه »[(١)] .

وقصد ابن معين أن حديث زُبيد لو كان كحديث حكيم تماماً لحدَّث به سفيان وانتشر عنه ولكن الحال أننا لا نجد من ذكره إلا يحيى بن آدم فقط ، وقد يقال إن سبب ذلك أن يحيى توافق وجوده في تلك اللحظة التي وقع فيها الحوار بين عبد الله بن عثمان - صاحب شعبة - وسفيان ، لذا سنحت فرصة له لم تسنح لغيره بأن ينفرد بهذه المتابعة المهمة ، ولكن يبقى إشكال وهو أن :

سفيان الثوري لا يخفى عليه طعن شعبة في حكيم بن جُبير فلماذا لم يرو حديث زُبيد وهو أوثق وأثبت ، ولماذا اختار رواية حكيم على رواية زُبيد إذا كانت مثلها متصلة مرفوعة؟!

● الإمام أحمد بن حنبل جاءت عنه رواية في تضعيف هذا الحديث ، قال ابن عدي : « سمعت أحمد بن حفص يقول : سئل أحمد بن حنبل وهو حاضر : متى تحل الصدقة؟ قال : إذا لم يكن خمسون درهماً أو حسابها من

(١) تاريخ يحيى بن معين (٣/ ٣٤٦) ، وذكره ابن عدي في الكامل (٢/ ٦٣٤) .

الذهب ، قيل له : حديث حكيم بن جبير؟ قال : نعم ، ثم حكى عن يحيى ابن آدم أن الثوري قال يوماً : قال أبو بسطام يحدث - يعني شعبة - هذا الحديث عن حكيم بن جبير؟ قيل له : [لا] ، قال : حدثني زُبيد عن محمد ابن عبد الرحمن ، ولم يزد عليه ، قال أحمد : كأنه أرسله أو كره أن يحدث به أما تعرف الرجل؟! ، كلاماً نحو ذا »(١) .

أحمد بن حفص السعدي قال الإسماعيلي فيه : « كان يعرف الحديث صدوقاً ، وكان ممروراً »(٢) ، وقال ابن عدي : « حدَّث بأحاديث منكرة لم يتابع عليها » « وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب ، وهو ممن يُشبَّهُ عليه فيغلط فيحدث به من حفظه »(٣) ولم ينفرد بهذا النقل عن أحمد فقد قال الحافظ ابن حجر : « ونص أحمد في (علل الخلال) وغيرها على أن رواية زُبيد موقوفة »(٤) .

ويظهر لي أن قصد أحمد بقوله : « كأنه أرسله أو كره أن يحدث به ، أما

---

(١) الكامل (٢/ ٦٣٦) ، وما بين القوسين المعكوفين من تنقيح التحقيق (٢/ ١٥١٤-١٥١٥) وهـــي مقتضـــى السياق ، والنص أخرجه أيضاً المنذري في مختصر أبي داود (٢/ ٢٢٦-٢٢٧) .

(٢) تاريخ جرجان (ص٧١) وليست هذه العبارة في معجم شيوخ الإسماعيلي (١/ ٣٥٥) .

(٣) الكامل (١/ ٢٠٢ ، ٢٠٣) ، وانظر : لسان الميزان (١/ ١٦٢-١٦٣) .

(٤) فتح الباري (٣/ ٤٠٠) .

تعرف الرجل؟! » يعني أن سفيان عُرِف بالتدليس ، فأوهم بقوله : حدثني زُبيد بن محمد بن عبد الرحمن أنه تابع حكيماً متابعة تامة والواقع أن زُبيداً خالف حكيماً ولم يروه مرفوعاً أو متصلاً ، وقول أحمد : أما تعرف الرجل؟! يعني أن سفيان الثوري من كبار الحفاظ فلو كان السند عن زبيد ليس فيه شيء يعيبه لصاح به . هذا ما ظهر لي في فهم كلام الإمام رحمه الله ويشهد لذلك ما جاء في رواية أبي بكر الأثرم عن الإمام رحمه الله وسيأتي ذكرها قريباً .

- يعقوب بن سفيان الفسوي ذكر حكاية يحيى بن آدم بلاغاً ، ثم قال : « هي حكاية بعيدة ، لو كان حديث حكيم بن جبير عن زُبيد ما خفي على أهل العلم » [(١)] .

يقصد لو كان زبيد روى هذا الحديث مثل ما رواه حكيم لما خفي ذلك على أهل العلم فلم يجدوا عند تخريج الحديث إلا رواية حكيم مع ضعفه .

- أبو بكر البزار بعد أن ذكر حكاية يحيى بن آدم قال : « وحكيم بن جبير هذا رجل من أهل الكوفة ضعيف الحديث ، وزبيد فلم يُسند هذا

---

(١) المعرفة والتاريخ (٣/ ٢٣٤-٢٣٥) وفيه سقط أكملته من السنن الكبرى للبيهقي (٧/ ٢٤) والتنقيح لابن عبد الهادي (٢/ ١٥١٦) .

الحديث عن عبد الله »[١] .

- النسائي قال : « لا نعلم أحداً قال في هذا الحديث (عن زبيد) غير يحيى بن آدم ،ولا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم بن جبير ، وحكيم ضعيف ، وسئل شعبة عن حكيم بن جبير فقال : أخاف النار ، وقد كان روى عنه قديماً »[٢] .

- قال ابن حبان : « وليس له طريق يعرف ، ولا رواية إلا من حديث حكيم بن جبير »[٣] .

- وقال الدارقطني : « ورواه زُبيد ، ومنصور بن المعتمر عن محمد ابن عبد الرحمن بن يزيد لم يجاوزا ابنه محمداً ، وقولهما أولى بالصواب »[٤] .

- وقال ابن حزم : « حكيم بن جبير ساقط ، ولم يُسنده زُبيد ، ولا حجة في مرسل »[٥] .

---

(١) مسند البزار (٥/ ٢٩٦) .

(٢) تحفة الأشراف (٧/ ٨٥) ، وذكره المنذري في مختصر أبي داود (٢/ ٢٢٧) وهذا النص لم أجده في سننه الصغرى ولا الكبرى .

(٣) كتاب المجروحين (١/ ٢٤٧) .

(٤) العلل للدارقطني (٥/ ٢١٦) .

(٥) المحلى (٦/ ١٥٤) .

- وقد ضعف هذا الحديث أيضاً ابن عبد البر [١]، والبيهقي [٢]، وابن حجر [٣].

والسؤال المهم : لماذا حَسَّن الإمام أحمد هذا الحديث مع تضعيفه لحكيم ابن جبير ، ومع كونه لا يرى حديث زُبيد متصلاً كما روي عنه ؟!

الصحيح أن الروايات عن الإمام أحمد اختلفت في رواية زُبيد ومتابعته لحكيم ، فمرة روي عنه أنه لا يراها موصولة كما تقدم آنفاً ، ومرة أخرى روي عنه أنها مقوية لحديث حكيم ، وليس يعنينا - الآن - ما هو الراجح عنه وإنما نريد أن نعرف ماذا عنى بالحسن عندما حسن الحديث والذي يبدو لي أن تحسين أحمد لحديث حكيم بن جبير لم يكن لذاته فالرجل عنده كان ضعيفاً ، ولكن حديثه تقوى بمتابعة زُبيد وبأمورٍ أخرى .

ويوضح ذلك بجلاء هذا النص النفيس جداً الذي ساقه ابن عبد البر بسنده عن أبي بكر الأثرم قال : « قال أبو عبد الله : لا يأخذ من الصدقة من له خمسون درهماً ، ولا يأخذ منها أكثر من خمسين درهماً ، قيل له : وما الأصل في أن لا يُعطى أكثر من خمسين؟ قال : لأنه إذا أخذ خمسين صار

---

(١) التمهيد (٤/ ١٠٢-١٠٣) .

(٢) معرفة السنن والآثار (٩/ ٣٢٩) .

(٣) فتح الباري (٣/ ٤٠٠) .

غنياً إلا أن يكون له عيال ، أو يكون غارماً ، أو يكون عليه دين .

ثم قال : حديث عبد الله بن مسعود في هذا حديث حسن ، وإليه نذهب في الصدقة .

قلتُ له : ورواه زُبيد ، وهو لحكيم بن جبير فقط؟ فقال : رواه زُبيد فيما قال يحيى بن آدم : سمعت سفيان يقول : فحدثنا زبيد عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد ، قلت لأبي عبد الله : لم يجز [(١)] به محمد بن عبد الرحمن؟ فقال : لا .

قال : وسمعته ، وذكر حديث أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ : « من سأل وله أوقية أوقية أوقية ، فهو ملحف » [(٢)] فقال : هذا يُقَوِّي حديث عبد الله بن مسعود .

قيل لأبي عبد الله : حديث (عبد الله بن مسعود) [(٣)] مِن حديث مَن

---

(١) في الأصل (لم يخبر به) والصواب ما أثبته (لم يَجزِ به) أي أن سفيان لم يذكر إلا محمد بن عبد الرحمن ولم يتجاوزه إلى غيره كما في السند الآخر فيكون حديث زُبيد ليس بمتصل ولا مرفوع كحديث حكيم بن جبير .

(٢) أخرجه أبو داود (١٦٢٨) وابن خزيمة (٢٤٤٧) .

(٣) هذا خطأ فادح من المحققين للكتاب أو من النساخ والصواب حديث أبي سعيد الخدري لأن السند الذي ساقه الإمام أحمد هو سند حديث أبي سعيد الخدري المتقدم ، وعمارة بن غزية يروي عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري وعبد الرحمن يروي عن أبيه وليس له رواية عن ابن =

هو؟ فقال : من حديث عمارة بن غزية عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه »[١] .

ويظهر في هذا النص النادر أن أحمد يرى متابعة زُبيد لم يجز بها سفيان محمد بن عبد الرحمن ، ولكن قَوَّى الحديث لوجود شاهد من حديث أبي سعيد الخدري رغم أن الأوقية تساوي أربعين درهماً لا خمسين ولكن كأن الإمام - رحمه الله - رأى أن في ذلك دلالة على أن للحديثِ أصلاً رغم الاختلاف في حد المسألة هل هو خمسون درهماً أو أربعون؟

وفي نصٍ آخر يجلي لنا الأمر أكثر قال عبد الله بن أحمد : « قلت لأبي : متى لا يحل للرجل أن يأخذ من الزكاة ؟

قال : إذا كان عنده خمسون درهماً أو حسابها من الذهب ، لم يحل له أن يأخذ منها . قلت لأبي : إن الشافعي يقول : يأخذ من الزكاة وإن كان عنده ألف دينار . قال : قال الله تعالى : ﴿ ۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا ﴾ [التوبة : ٦٠] فإذا أخذ الرجل خمسة آلاف

= مسعود مطلقاً وعبارة(حديث عبد الله بن مسعود)وقعت بين قوسين في الأصل وبَيَّن المحققان في ص١٢٠أن ما بين القوسين مُضاف من نسخة أخرى لكتاب التمهيدوهذا مما يؤكد وجود خطأ.

(١) التمهيد (٤/ ١٢٣-١٢٤) .

فمتى يصير إلى الفقير شيء ، أذهب فيه إلى حديث حكيم بن جبير ، وقد رواه زُبيد ، وقد روي عن سعد وابن مسعود وعلي : « من كان له خمسون درهماً غناً » [١] .

ثم قال : « حدثني أبي حدثنا هشيم قال أخبرنا حجاج عن الحسن بن عطية - كذا قال هشيم - عن أبيه عن سعد بن أبي وقاص قال : « لا تحل الصدقة لمن له خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب » .

حدثني أبي حدثنا هشيم أخبرنا حجاج عمن حدثه عن ابن مسعود أنه كان يقول مثل ذلك » [٢] .

حجاج هو ابن أرطاة قال فيه ابن حجر : « صدوق كثير الخطأ والتدليس » [٣] ، والحسن قد يكون ابن سعد وليس ابن عطية - فيما ظهر لي - وقد ألمح أحمد إليه بقولــه : كذا قال هشيم يعني أن في الأمر احتمال خطأ وكذلك روى أبو عبيد هذا السند عن هشيم عن الحسن بن سعد [٤]

(١) مسائل عبد الله (ص١٥٤) .

(٢) المرجع السابق (ص١٥٥) .

(٣) تقريب التهذيب (١١١٩) وانظر : تهذيب الكمال (٥/ ٤٢٠-٤٢٨) .

(٤) انظر الأموال لأبي عبيد (ص٦٦٠) .

فإن كان الحسن هو ابن عطية بن سعد العوفي فهو ضعيف [١] ، وإن كان هو ابن سعد بن معبد الهاشمي مولاهم فهو ثقة[٢] ، وليس لأبيه راوٍ غيره[٣] كما أننا لا ندري هل عاصر ابن مسعود أم لا؟ وكذلك معاصرته لعلي غير ثابتة .

وقد روى الحجاج عن الحسن بن سعد عن أبيه عن علي وعبد الله بن مسعود قالا : « لا تحل الصدقة لمن له خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب » أخرجه ابن أبي شيبة[٤] والدارقطني [٥] .

كما روى الحجاج عن الحكم عن علي نحوه أخرجه أبو عبيد [٦]وابن زنجويه[٧] في الأموال ، وفيه انقطاع لأن الحكم ولد سنة ٥٠هـ بعد وفاة علي رضي الله عنه .

ويظهر من النصين السابقين أن أحمد قصد بتحسينه لحديث الصدقة

---

(١) انظر: الجرح والتعديل (٣/ ٢٦) ، وتهذيب الكمال (٦/ ٢١١-٢١٢) .

(٢) انظر : الجرح والتعديل (٣/ ٢١٦) ، وتهذيب الكمال (٦/ ١٦٣-١٦٦) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (١٠/ ٣٠٥) .

(٤) المصنف (٣/ ١٨٠) .

(٥) سنن الدارقطني (٢/ ١٢٢) .

(٦) الأموال لأبي عبيد (ص٦٦٠) .

(٧) الأموال لابن زنجويه (٣/ ١٣٠٢) .

الذي رواه حكيم بن جُبير أنه صالح للاحتجاج ، ولم يعتمد عليه لذاته ، وإنما احتج به لما رأى ما يعضده ويشهد بأن له أصلاً ، وهذه العواضد في نظري هي :

١- متابعة زُبيد التي انفرد بروايتها يحيى بن آدم عن سفيان بها ، قال ابن رجب في حديث الصدقة : « وقد احتج أحمد في رواية عنه ، وعضده بأن سفيان رواه عن زُبيد عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد » [١] ، وإن كان هناك شكاً لدى الإمام أحمد كما - في رواية عنه - في كيفية رواية زُبيد فقد تكون مرسلة ، ولكن الإمام - رحمه الله - كما في رواية عبد الله رأى أن هذه الرواية تُقَوِّي حديث حكيم كما يدل على ذلك ظاهر سياق الحكاية التي رواها يحيى بن آدم إذ لو ثبت أن رواية زُبيد مخالفة لرواية حكيم لكان ذلك دليلاً على ضعف حديث حكيم ولما صلح الاستشهاد بها على تعضيد الحديث وتقويته ، وبهذا يترجح احتمال أن تكون رواية زُبيد متابعة تامة لحكيم وليست مخالفة إذ لا يوجد نص صحيح صريح يبين أن زُبيداً خالف حكيماً في هذا الحديث ، وما رواه البزار ذكرت فيما سبق أنه قد خولف في ذلك . . . ، وكذلك ما ذكره الدارقطني أن رواية زُبيد لم يجاوز بها محمد بن

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٣٣١) .

عبد الرحمن يُشبه أن يكون قال ذلك نتيجة فهمه لنص يحيى بن آدم وما ذكره أيضاً عن المعتمر بن سليمان لم يسق ذلك بالإسناد حتى يعلم كيف هو؟

وفي نظري أن رواية زُبيد تحتمل الأمرين معاً من حيث مطابقتها أو مخالفتها لحديث حكيم من حيث الإسناد ولا يوجد نص قاطع يُرجح أحد الأمرين ، ومن قال إنها مطابقة فظاهر سياق الحكاية يعضد قوله ، ومن قال إنها قد تكون مخالفة فيعضد قوله أن سفيان الثوري لم يصرح بكيفيتها ولم يروها بتمامها مع أن زُبيداً ثقة بالاتفاق بعكس حكيم وما ترك ذلك إلا لعلة ما .

وبالنسبة لهذا الإشكال : لماذا روى سفيان حديث حكيم وما برح يرويه ويحمله الناس عنه ، ولم يأتِ عنه أنه روى حديث زُبيد بتمامه ولم يحمله أحد عنه إلا ما أشار إليه يحيى بن آدم فقط؟

أقول للإجابة عن هذا : إنه من المحتمل أن الثوري سمع الحديث من حكيم ثم سأل زُبيداً عنه لمعرفته بأنه يروي عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد فأقر به وأخبره أن الأمر كما قال حكيم وهذا في المحدثين معروف ومشتهر ، لذا لم يرو الثوري الحديث عن زُبيد لأنه لم يسمعه منه سنداً ومتناً فاقتضى ورعه رحمه الله أن يرويه عمن سمعه منه وهو حكيم مع علمه

بمتابعة زُبيد المؤكدة بأن هذا من صحيح حديث حكيم بن جبير ، ويشهد لأن الثوري كان مطمئناً لثبوت الحديث أنه كان يفتي به (١) ، وقد قال : « إني لأحمل الحديث على ثلاثة أوجه : أسمع من الرجل الحديث اتخذه ديناً وأسمع من الرجل الحديث لا أستطيع جرحه أوقف أمره [وفي رواية : أعتبر به] ، وأسمع الحديث من رجل لا أعبأ بحديثه أحب معرفته » (٢) .

ومما لا شك فيه أنه تدين بحديث حكيم بن جبير .

ولعل مما قَوَّى الحديث عند أحمد زيادة على ما سلف أن الثوري كان يفتي به ، مما يدل - كما تقدم - على أن الحديث عنده حجة وأنه اطمأن إلى ثبوته وأن له أصلاً ، ولقد كان أحمد - رحمه الله - شديد الإعجاب بالثوري - مع إدراكه له - حتى إنه قال فيه : « ما يتقدمه في قلبي أحد ، تدري من الإمام ؟ الإمام سفيان الثوري » (٣) .

٢- ذكر أحمد كما تقدم في نص الأثرم أن مما يُقَوِّي حديث ابن مسعود حديث أبي سعيد الخدري : « من سأل وله أوقية » وبَيَّن في النص الذي

---

(١) انظر : المصنف لابن أبي شيبة (٣/ ١٨١) ، والأموال لأبي عبيد (٦٦٤٢٥) ، والأموال لابن زنجويه (٣/ ١٢٠٢) .

(٢) الكامل لابن عدي (١/ ٩٥) ، وبنحوه في الجامع للخطيب (٢/ ٢٨٤) .

(٣) تاريخ بغداد (٩/ ١٧٠) ، وسير أعلام النبلاء (٧/ ٢٤٠) .

رواه ابنه عبد الله أنه قد روي عن سعد بن أبي وقاص وعلي بن أبي طالب وابن مسعود أن « من كان له خمسون درهماً غناً » وهذا مما يعضد حديث ابن مسعود الذي رواه حكيم أو على الأقل أراد الإمام - رحمه الله - أن يبين أنه لم يعتمد على حديث حكيم بن جبير فقط في هذه المسألة .

وبهذا - يظهر لي - أن تحسين أحمد لهذا الحديث مشابه لما يُسمى لدى المتأخرين بالحسن لغيره والله أعلم .

ويحسن أن ننبه هنا إلى ما قاله الأثرم فقد قال : « كان أبو عبد الله ربما كان الحديث عن النبي ﷺ ، وفي إسناده شيء ، فيأخذ به إذا لم يجئ خلافه أثبت منه ، مثل حديث عمرو بن شعيب ، وإبراهيم الهجري ، وربما أخذ بالحديث المرسل إذا لم يجيء خلافه » [1] .

وهذا ليس بقاعدة مطردة وإنما يفعل ذلك أحياناً حيث تحف قرائن تقوي ذلك الحديث - كما مر معنا هنا في حديث الصدقة - يوضح ذلك قول الحافظ ابن رجب : « ولم يصحح أحمد المرسل مطلقاً ، ولا ضعفه مطلقاً ، وإنما ضعف مرسل من يأخذ عن غير ثقة » [2] ، ثم بين أنه لا تعارض أو تناقض في ذلك فقال : « اعلم أنه لا تنافي بين كلام الحفاظ

---

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٣١٣) .

(٢) شرح علل الترمذي (١/ ٣١٠) .

وكلام الفقهاء في هذا الباب ، فإن الحفاظ إنما يريدون صحة الحديث المعين إذا كان مرسلاً وهو ليس بصحيح على طريقتهم لانقطاعه وعدم اتصال سنده إلى النبي ﷺ ، وأما الفقهاء فمرادهم صحة ذلك المعنى الذي دل عليه الحديث ، فإذا عضد ذلك المرسل قرائن تدل على أن له أصلاً قوي الظن بصحة ما دل عليه ، فاحتج به مع ما احتف به من القرائن » [١] .

وهذا التحقيق الذي ذكره ابن رجب في (المرسل) وهو نوع من أنواع الحديث الضعيف يُثبت أن القرائن لها دور كبير وأثر عظيم في الاحتجاج بالحديث من عدمه ، كما أفاد كلامه أن الاحتجاج بالقرائن يعتمده الفقهاء خاصةً ، وأن مرادهم بذلك صحة المعنى الموجود في الحديث ، ولا يخفى أن هذا مطابق لما تقدم معنا في حديث حكيم بن جبير في الصدقة ، والله أعلم .



(١) المرجع السابق (١/ ٢٩٧) .

ج - إطلاقه الحسن بمعنى الأقل ضعفاً :

(النص الحادي عشر) : قال الأثرم : « قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل : التسمية في الوضوء؟ فقال : أحسن شيء فيه حديث رُبيح بن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي سعيد الخدري »(١) .

وهذا الحديث أخرجه الإمام في مسنده فقال : « حدثنا زيد بن الحباب قال : حدثني كثير بن زيد الليثي قال : حدثني رُبيح بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » » ثم رواه عن أبي أحمد عن كثير به (٢) ، أبو أحمد محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم الزبيري (٣) .

وكثير بن زيد قال فيه أحمد : « ما أرى به بأساً » (٤) ، ووثقه ابن معين - في رواية - ومحمد بن عبد الله بن عمار الموصلي وابن حبان ، وضعفه ابن معين - في عدة روايات - ، ويعقوب بن شيبة وأبو زرعة وأبو حاتم

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ١٧٧) والمستدرك للحاكم (١/ ١٤٧) .

(٢) مسند أحمد (٣/ ٤١) .

(٣) التقريب (٦٠١٧) .

(٤) العلل برواية عبد الله (٢/ ٣١٧) .

والنسائي [١] وقال ابن حجر : « صدوق يخطئ » [٢] .

ورُبيح قـال فيه أحمد : « ليس بمعروف » [٣] .

وقال أبو زرعة : « شيخ » [٤] . وذكره ابن حبان في ثقاته [٥] .

وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به [٦] .

وقال البخاري : « منكر الحديث » [٧] .

وقال ابن حجر : « مقبول » [٨] .

وأما عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري فثقة [٩] .

وهذا الحديث مداره على كثير بن زيد [١٠] ، وله شواهد ، وقد وافق

---

(١) تهذيب الكمال (٢٤/ ١١٥-١١٦) .

(٢) التقريب (٥٦١١) .

(٣) الكامل (٣/ ١٠٣٤) .

(٤) تهذيب الكمال (٩/ ٦٠) .

(٥) الثقات (٦/ ٣٠٩) .

(٦) الكامل (٣/ ١٠٣٤) .

(٧) العلل الكبير للترمذي (١/ ١١٣) .

(٨) التقريب (١٨٨١) .

(٩) انظر : التقريب (٣٨٧٤) .

(١٠) أخرجه ابن أبي شيبة (١/ ٢-٣) وابن ماجه (٣٩٧) وسنن الدارمي (١/ ١٧٦) والدارقطني (١/ ٧١) والحاكم (١/ ١٤٧) والبيهقي (١/ ٤٣) .

إسحاق ابن راهويه الإمام أحمد على أن هذا الحديث أصح ما في الباب [١].

ولكي نعرف مقصود الإمام - رحمه الله - من قوله في هذا الحديث أنه أحسن شيء في حديث التسمية في الوضوء، فيجب أن ننظر في نصوص أخرى وردت في الموضوع نفسه.

فقد نقل ابن الجوزي عن الأثرم قوله: «سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: ليس في هذا حديث يثبت، وأحسنها حديث كثير بن زيد ... وقال: أنا لا آمره بالإعادة، وأرجو أن يجزيه الوضوء لأنه ليس في هذا حديث أحكم به» [٢].

وقال ابن عدي: «ثنا أحمد بن حفص السعدي قال: سئل أحمد بن حنبل - يعني وهو حاضر - عن التسمية في الوضوء فقال: لا أعلم فيه حديثاً يثبت، أقوى شيء فيه حديث كثير بن زيد عن ربيح، وربيح رجل ليس بمعروف» [٣].

---

(١) شرح العمدة لابن تيمية (ص١٧٣).

(٢) التحقيق (١/ ١٤٣).

(٣) الكامل (٣/ ١٠٣٤) و (٦/ ٢٠٨٧) وأحمد بن حفص تكلم فيه ابن عدي - كما سبق - ولكنه اعتمد عليه في نقل بعض أقوال أحمد وهو هنا لم يخالف بل ما نقله عن أحمد هنا مستفيض عنه.

ونقل ابن الجوزي عند كلامه على حديث أبي سعيد السابق : « قال المروزي : لم يصححه أحمد ، وقال : ربيح ليس بالمعروف ، وليس الخبر بصحيح »[١] .

وقال عبد الله بن أحمد : « سألت أبي عن حديث أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ : « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » قال أبي : لم يثبت عندي هذا »[٢] .

وقال ابن هانيء : « سألت أبا عبد الله : عن التسمية في الوضوء؟ فقال : لا يثبت حديث النبي ﷺ فيه ، وسألته : عن الذي ينسى التسمية عند الوضوء؟قال أبو عبد الله : يجزئه ذلك ، حديث النبي ﷺ « التسمية . . . » ليس إسناده بقوي »[٣] .

وقال الكوسج : « قلت : إذا توضأ ولم يسمِّ؟ قال : لا أعلم فيه حديثاً له إسناد جيد »[٤]ونقل عنه أنه قال : « لا أعلم فيه حديثاً يثبت »[٥] .

---

(١) العلل المتناهية (١/ ٣٣٧) .

(٢) مسائل عبد الله (ص٢٥) .

(٣) مسائل ابن هانيء (١/ ٣) .

(٤) مسائل الكوسج لأحمد وإسحاق بن راهويه (كتاب الطهارة) (ص٨٣ ، ١٨١) .

(٥) المصدر السابق .

وفي مسائل صالح قال : « والحديث الذي يروى فيه لا أُراه ثبت » [١] ، وقال في موضع آخر : « لا يثبت عندي ، إسناده ضعيف » [٢] .

وورد في نصٍ نفيس للغاية مزيد بيان من أحمد حول حديث التسمية نقله عنه تلميذه أبو زرعة الدمشقي قال : « قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل : فما وجه قوله : « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه »؟ قال : فيه أحاديث ليست بذاك ، وقال الله تبارك وتعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾ [المائدة : ٦] ، فلا أوجب عليه ، وهذا التنزيل ، ولم تثبت سنة » [٣] .

ويظهر لنا من هذه النصوص أن أحمد يرى أن حديث أبي سعيد الخدري غير ثابت ، وإذا أخذنا بعموم ما نقله صالح عنه فيكون حكم عليه بالضعف ، وصرَّح أن رُبيحاً ليس بمعروف وهذا مما يدلنا على أنه قصد بقوله « أحسن . . . » أي أحسن الضعيف أو أفضل ما ورد مع ضعفه ، فهو تحسين نسبي وليس بمطلقٍ . وسيأتي في الباب الرابع مزيد إيضاح حول موقف الإمام أحمد من هذا الحديث .

---

(١) مسائل صالح (٢/ ١٣١) ، (١/ ٣٨١) .

(٢) المصدر السابق .

(٣) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٦٣١-٦٣٢) .

(النص الثاني عشر) : قال أبو داود : « سمعت أحمد - غيرَ مرةٍ - يقول : أحسن شيء فيه - يعني في تخليل اللحية - حديث شقيق عن عثمان يعني عن النبي ﷺ »[(١)] .

هذا الحديث لم أجده في المسند في الطبعة الأميرية ولا في الطبعة التي حققها أحمد شاكر ولا في أطراف المسند للحافظ ابن حجر في مسند عثمان ، ولكن أخرج أحمد أصله فقال : « حدثنا وكيع عن إسرائيل عن عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان أن رسول الله ﷺ توضأ ثلاثاً ثلاثاً »[(٢)] .

ولكن الحاكم أورد الحديث من طريق أحمد فقال : « أخبرنا أحمد بن القطيعي ، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، حدثني أبي ، حدثني عبد الرزاق أنبأ إسرائيل عن عامر بن شقيق عن شقيق بن سلمة قال : رأيت عثمانَ توضأ فغسل وجهه ، واستنشق ومضمض ثلاثاً ، ومسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما ، وخلل لحيته ثلاثاً حين غسل وجهه قبل أن يغسل قدميه ، ثم قال : رأيت رسول الله ﷺ يفعل الذي رأيتموني فعلت »[(٣)] ،

---

(١) مسائل أبي داود (ص٣٠٩) .

(٢) المسند بتحقيق شاكر (١/ ٣٣٢) .

(٣) المستدرك (١/ ١٤٩) .

وقد ساق ابن كثير هذا الحديث عن أحمد بإسناده واختصر في المتن [١] ، ومدار الحديث على إسرائيل [٢] .

وعامر بن شقيق ضعفه ابن معين وأبو حاتم الرازي ، وقال النسائي : ليس به بأس ووثقه ابن حبان [٣] ، وقال ابن حجر : « لين الحديث » [٤] .

وهذا الحديث قال فيه البخاري كما نقل عنه الترمذي : « أصح شيء عندي في التخليل حديث عثمان . قلت : إنهم يتكلمون في هذا الحديث ، فقال : هو حسن »[٥] .

وقال ابن المنذر : « والأخبار التي رويت عن النبي ﷺ أنه خلل لحيته قد تكلم في أسانيدها ، وأحسنها حديث عثمان » [٦] .

---

(١) تفسير ابن كثير (٢/ ٥٠٨) .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١/ ٤١) ، وابن أبي شيبة (١/ ١٣) ، والدارمي (١/ ١٧٨) والترمذي (٣١) ، وابن ماجه (٤٣٠) وابن خزيمة (١٥١)وابن الجارود (٧٢) وابن حبان في صحيحه (٣/ ٣٦٢-٣٦٣) والدارقطني (١/ ٨٦، ٩١) والحاكم (١/ ١٤٨-١٤٩) والبيهقي في الكبرى (١/ ٥٤) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (١٤/ ٤١-٤٢) .

(٤) التقريب (٣٠٩٣) .

(٥) العلل الكبير (١/ ١١٥) .

(٦) الأوسط (١/ ٣٨٥) .

وقد صحح الحديث الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم .

وذهب غيرهم إلى أن ليس في تخليل اللحية أي حديث ثابت ، فمن هؤلاء أحمد - كما يأتي- وأبو حاتم الرازي قال : « لا يثبت عن النبي ﷺ في تخليل اللحية حديث » [١] ، وكذلك قال ابن المنذر وابن حزم [٢] وألمح ابن دقيق العيد إلى عدم قوة الحديث عنده بقوله : « وقد أخرج الشيخان حديث عثمان في الوضوء من عدة طرق ، وليس في شيء منها ذكر التخليل » [٣] .

و لا يتم لنا معرفة مراد الإمام أحمد من تحسينه السابق إلا بعد أن نعرف أن أبا داود نفسه الذي نقل النص السابق قد قال : « قلت لأحمد بن حنبل : تخليل اللحية؟ فقال : يخلل ، قد روي فيه أحاديث ليس يثبت فيها حديث » [٤] .

وقال عبد الله بن أحمد : « قال أبي : ليس يصح عن النبي ﷺ في التخليل

(١) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٤٥) .

(٢) المحلى (٢/ ٣٦) .

(٣) نصب الراية (١/ ٢٤) .

(٤) مسائل أبي داود (ص٧) .

شيء »[١] .

وقد سئل عمن نسي أن يخلل لحيته وقد صلى هل يعيد فقال : « لا يعيد »[٢] .

وعلى ضوء ما سبق يتضح لنا أن أحمد أراد التحسين النسبي ، أي أن حديث شقيق عن عثمان مع ضعفه هو أصح وأقوى ما روي في الباب وذلك لأن ضعفه أقل من غيره من أحاديث تخليل اللحية .

ولكن جاء عن الإمام أحمد ما يدل على أنه رأى حديث ابن عمر الموقوف عليه في تخليل اللحية أحسن ما في الباب ، فقد قال الخلال : « أخبرنا محمد بن الحسن بن هارون ، حدثني أبو الفضل جعفر بن محمد المخرمي ، ثنا عفان ، ثنا بشر بن منصور عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : « أنه كان إذا توضأ خلل لحيته » قال جعفر بن محمد : قال أحمد : ليس في التخليل أحسن من هذا »[٣] .

ونقل ابن القيم وابن الملقن قول أحمد ولكن عندهما (أصح) بدل

(١) تهذيب مختصر أبي داود (١/ ١١٠) والبدر المنير - مخطوط - (١/ ٢٨٥) .

(٢) مسائل صالح (١/ ٤٨١) ، ونحو هذا في مسائل الكوسج (ص٨٨) .

(٣) النفح الشذي لابن سيد الناس (ت٨١/ ب) .

(أحسن)[١] .

ويظهر لي والله أعلم أن أحمد يعني عندما قال حديث عثمانَ أحسن ما روي في الباب أي من الأحاديث المرفوعة إلى رسول الله ﷺ ، وأما عندما قال : « ليس في التخليل أحسن من هذا » .

فهو يريد الآثار الموقوفة ، ولا يبعد أنه يقصد العموم أي أحسن ما روي من مرفوع وموقوف لقوة السند في ذلك ، ولكن في الأحاديث المرفوعة فإن أحسنها حديث عثمان لأنه الأقل ضعفاً .

(**النص الثالث عشر**) : قال الأثرم : « قال أحمد بن حنبل : أحسن ما في الرخصة حديث عائشة ، وإن كان مرسلاً ، فإن مخرجه حسن.

قلت له : فإن عراكاً يرويه مرة ويقول : سمعتُ عائشة .

فأنكره ، وقال : من أين سمع عراك عائشة ، وإنما يروي عن عروة عنها »[٢] .

وقال ابن المنذر : « وقال أحمد بن حنبل : أما من ذهب إلى حديث

---

(١) تهذيب مختصر أبي داود (١/ ١١٠) ، والبدر المنير - مخطوط - (١/ ٢٨٤) .

(٢) نصب الراية (٢/ ١٠٦) نقلاً عن كتاب (الإمام) لابن دقيق العيد ، وهذا النص ذكره المقدسي في الشرح الكبير (١/ ٣٣) ، وابن رجب في شرح العلل (١/ ٣١١-٣١٢) ، وابن حجر في التهذيب (٧/ ١٧٣-١٧٤) .

عائشة فإن مخرجه حسن »[(١)] وقال ابن عبد البر : « وذكر الأثرم عن أحمد ابن حنبل - رحمه الله - أنه قال : من ذهب إلى حديث عائشة ، يعني حديث خالد بن أبي الصلت ، فإن مخرجه حسن . . . »[(٢)] .

والحديث أخرجه أحمد في المسند قال : « حدثنا بهز قال : حدثنا حماد بن سلمة ، ثنا خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت قال : ذكروا عند عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - استقبال القبلة بالخروج فقال عراك بن مالك قالت عائشة : ذكروا عند رسول الله ﷺ أن قوماً يكرهون ذلك ، قال : فقال : « قد فعلوها ! ، حولوا مقعدتي نحو القبلة »[(٣)] .

وقد رواه أيضاً عن وكيع وأبي كامل مظفّر بن مُدرِك ويزيد بن هارون كلهم عن حماد بنحوه[(٤)] .

ورواه عن عبد الوهاب الثقفي ، ثنا خالد الحذاء عن رجل عن عمر بن عبد العزيز . . . فحدث عراك بن مالك بنحوه[(٥)] .

---

(١) الأوسط لابن المنذر (١/ ٣٢٨) .

(٢) التمهيد (١/ ٣٠٩) .

(٣) المسند (٦/ ٢١٩) .

(٤) أخرج حديثهم في المسند بالترتيب أعلاه (٦/ ١٣٧ ، ٢٢٧ ، ٢٣٩) .

(٥) المسند (٦/ ١٨٣) .

ورواه عن علي بن عاصم عن الحذاء عن خالد بن أبي الصلت كنت عند عمر بن عبد العزيز . . . فقال عراك حدثتني عائشة [١] .

والحديث يدور على خالد الحذاء عن ابن أبي الصلت عن عراك عن عائشة[٢] ، وهذا أضبط إسناد لهذا الحديث كما قال الدراقطني [٣] ، ولكن رُوي عن الحذاء بإسقاط ابن أبي الصلت [٤] ، وروي عنه عن رجل عن عراك [٥] وهذا الرجل هو خالد بن أبي الصلت كما يظهر من رواية حماد بن سلمة .

وخالد الحذاء وعراك بن مالك ثقتان [٦] ، وأما خالد بن أبي الصلت فقد قال الإمام أحمد : « ليس معروفاً » [٧] ، وقال أبو ثور : « ليس

---

(١) المسند (٦/ ١٨٤) .

(٢) مسند الطيالسي (١٥٤١) وسنن ابن ماجه (٣٢٤) والطحاوي في معاني الآثار (٤/ ٢٣٤) وسنن الدارقطني (١/ ٥٩-٦٠) ، والسنن الكبرى للبيهقي (١/ ٩٣) .

(٣) السنن للدارقطني (١/ ٦٠) .

(٤) سنن الدارقطني (١/ ٥٩) .

(٥) ابن أبي شيبة في المصنف (١/ ١٧٧) وعنه الدارقطني (١/ ٦٠) ، وإسحاق بن راهويه في المسند (٥٥٠) ، ومسند عمر بن عبد العزيز للباغندي (ص١٨٤-١٨٦) .

(٦) انظر : التقريب (١٦٨٠ ، ٤٥٤٩) .

(٧) تهذيب التهذيب (٣/ ٩٨) .

بمعروف » [١] ، وقال ابن حزم : « هو مجهول » [٢]وقال عبد الحق : « ضعيف » [٣].

وقد ذكره ابن حبان في ثقاته[٤] ، وقال في مشاهير علماء الأمصار : « من متقني أهل المدينة ، وكان عامل عمر بن عبد العزيز عليها مات بها » [٥] .

وقال ابن مفوز : « هو مشهور بالرواية معروف بحمل العلم ولكن حديثه معلول » [٦] ، وقال الذهبي : « لا يكاد يعرف . . . وما علمتُ أحداً تعرض إلى لينه ، لكن الخبر منكر » [٧] ، وقال ابن حجر : « مقبول » [٨] ولم يُوافق ابن حبان على قوله .

---

(١) الأوسط لابن المنذر (١/ ٣٢٧) . وهو من الزيادات على كتب الجرح والتعديل .

(٢) تهذيب التهذيب (٣/ ٩٨) .

(٣) المرجع السابق .

(٤) الثقات لابن حبان (١/ ٢٥٢) .

(٥) مشاهير علماء الأمصار (ص١٣١) وهو من الزيادات على كتب الجرح والتعديل .

(٦) تهذيب التهذيب (٣/ ٩٨) .

(٧) ميزان الاعتدال (١/ ٦٣٢) .

(٨) التقريب (١٦٤٣) .

وهذا الحديث ذهب بعض المتأخرين إلى تحسينه كالنووي [١] ، والبوصيري[٢] ، وأحمد شاكر [٣] ، ولكن خالفهم في ذلك الأكثر من المتقدمين والمتأخرين ، ومجمل طعون العلماء فيه ترجع إلى خمسة أسباب هي :

١ - أنه منقطع بين عراك وعائشة رضي الله عنها فهو لم يسمع منها ، كما صرح بذلك الإمام أحمد - كما تقدم - ، وقد جاء التصريح بسماع عراك من عائشة في بعض طرق هذا الحديث ولكن لم يأخذ الأئمة النقاد بذلك لشذوذه أو نكارته عندهم ، قال الأثرم : « قلت له : عراك بن مالك قال : سمعتُ عائشة رضي الله عنها؟ فأنكره ، وقال : عراك بن مالك من أين سمع عائشة ؟ ! ماله ولعائشة إنما يروي عن عروة ، هذا خطأ . قال : من روى هذا ؟ قلتُ : حماد بن سلمة عن خالد الحذاء ، فقال : رواه غير واحد عن خالد الحذاء ليس فيه (سمعتُ) وقال غير واحد أيضاً : عن حماد بن سلمة ليس فيه سمعتُ » [٤] . وكذا نقل إبراهيم بن الحارث وأبو طالب

(١) شرح صحيح مسلم (٣/ ١٥٤) .

(٢) مصباح الزجاجة (١/ ٤٧) .

(٣) تعليقه على المحلى لابن حزم (١/ ١٩٦-١٩٨) .

(٤) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٣٤-١٣٥) .

عنه بنحو هذا [١] .

وقد أخرج أحمد في مسنده - كما تقدم - حديث علي بن عاصم عن خالد الحذاء وفيه قول عراك سمعتُ عائشة ولكن الإمام - رحمه الله - لم يعبأ بذلك مع علمه به لأن علياً له منكرات عن خالد الحذاء [٢] مع ما قيل عن سوء حفظه وكثرة أخطائه [٣] ، وكذلك لم يعبأ بما شذ به بعض الرواة عن حماد بن سلمة وبين أن الأكثرين على عدم التصريح بالسماع ، وقال أبو حاتم الرازي : « من قال فيه عن عراك سمعت عائشة مرفوعاً وَهِمَ فيه سنداً ومتناً » [٤] . هذا وقد قال الحافظ موسى ابن هارون : « عراك بن مالك لا نعلم له سماعاً من عائشة » [٥] .

وقد رد بعض المتأخرين على من ضعف الحديث بالانقطاع كابن دقيق العيد الذي دفع ذلك بقوله : « ولكن لقائل أن يقول : إذا كان الراوي عنه قوله : « سمعتُ » ثقةً فهو مقدم لاحتمال أنه لقي الشيخ بعد ذلك فحدثه ،

---

(١) تهذيب التهذيب (٣/ ٩٨) .

(٢) انظر : التاريخ الكبير (٦/ ٢٩٠) والكامل (٥/ ١٨٣٨) وتاريخ بغداد (١١/ ٤٥٤) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (٢٠/ ٥٠٤-٥٢٠) .

(٤) تهذيب التهذيب (٣/ ٩٨) .

(٥) علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم لأبي الفضل بن عمار الشهيد (ص١٢٧) .

إذا كان ممن يمكن لقاؤه ، وقد ذكروا سماع عراك من أبي هريرة ولم ينكروه وأبو هريرة توفي هو وعائشة في سنة واحدة ، فلا يبعد سماعه من عائشة مع كونهما في بلدة واحدة ، ولعل هذا هو الذي أوجب لمسلم أن أخرج في صحيحه حديث عراك عن عائشة . . . » [(١)] .

وفي هذا الكلام نظر من ثلاثة أوجه - أوجزها - فيما يلي :

أ - يوجد فرق بين حديث عراك عن أبي هريرة وحديثه عن عائشة ، فهو لم يُدْخِل بينه وبين أبي هريرة أحداً فيما رواه ، وصرّح بالسماع منه وكان تصريحه من طرق صحيحة لا هي شاذة ولا منكرة [(٢)] ، أما حديثه عن عائشة فعامته عن عروة عنها - رضي الله عنها - ولم يثبت سماعه منها من طرق صحيحة بل جاء عن بعض الرواة كعاصم بن علي وهو كثير الأخطاء والأوهام ويحدث عن الحذاء بمنكرات وهذا منها ، وجاء من طريق موسى بن إسماعيل التبوذكي وهو ثقة عن حماد بن سلمة وخالف ذلك جمع من الحفاظ الثقات الذين رووه عن حماد بدون قوله (سمعتُ)

---

(١) نصب الراية (٢/ ١٠٧) .

(٢) انظر : تحفة الأشراف (١٠/ ٢٥٣-٢٥٤) فقد أخرج له البخاري في صحيحه ثلاثة أحاديث وهو ممن يشترط العلم باللقاء ، وقال في تاريخه الكبير (٧/ ٨٨) : « سمع أبا هريرة» ولم يتكلم أحد في روايته عن أبي هريرة مطلقاً .

كما أشار الإمام أحمد إلى ذلك .

ب - لا يستقيم هنا الاحتجاج بمذهب الإمام مسلم في الاكتفاء بالمعاصرة لأن مسلماً - رحمه الله - ذكر ضوابط مهمة جداً للاكتفاء بالمعاصرة منها قوله : « إلا أن يكون هناك دلالة بينة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه أو لم يسمع منه شيئاً ، فأما والأمر بمهم على الإمكان الذي فسرنا ، فالرواية على السماع أبداً ، حتى تكون الدلالة التي بينا » [(١)] . وإدخال الواسطة لمن لم يثبت سماعه عدها أئمة النقد من الدلالات البينة على عدم السماع ومنهم مسلم - رحمه الله - الذي قال : « محمد بن علي لا يعلم له سماع من ابن عباس ولا أنه لقيه أو رآه » [(٢)] ، وذلك لأنه يروي عن ابن عباس بواسطة [(٣)] والده علي بن عبد الله بن عباس فلم يكتف بمعاصرته لذلك وأصبح اشتراط العلم باللقاء واجباً لاتصال السند حتى عند مسلم كما هنا [(٤)] .

---

(١) مقدمة صحيح مسلم (١/ ٣٠) .

(٢) التمييز للإمام مسلم (ص٢١٥) .

(٣) انظر : صحيح مسلم (١/ ٥٣٠) .

(٤) لأهمية هذا الموضوع وحتى لا أطيل فيه أحيل لمن أراد الاستزادة إلى كتابي : (موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن) وهو رسالتي للماجستير =

ج - أخرج مسلم لعراك عن عائشة في صحيحه موضعاً واحداً فقط [١] وأخرجه في الشواهد والمتابعات واعتمد في الباب على سند آخر صحيح عن عائشة ثم ساق بعده حديث عراك ، ومثل هذا في المتابعات سائغ ومعمول به في الصحيحين وغيرهما ، فلا يصلح الاحتجاج بذلك لأن المتابعات مظنة الضعف .

٢- الوقف ، فقد روي هذا الحديث بسند صحيح عن عراك عن عروة عن عائشة موقوفاً عليها ، قال البخاري : « وقال ابن بكير : حدثني بكر عن جعفر بن ربيعة عن عراك عن عروة أن عائشة كانت تنكر قولهم : « لا تُستقبل القبلة » وهذا أصح » [٢] يعني أصح من حديث خالد بن أبي الصلت الذي تقدم ذكره وتخريجه ، وسأله الترمذي عنه فقال : « هذا حديث فيه اضطراب ، والصحيح عن عائشة قولها »[٣] .

(ص٤١٥-٤١٨) .

(١) انظر : صحيح مسلم (٢٦٣٠) كتاب البر والصلة ، باب فضل الإحسان إلى البنات أول حديث ساقه مسلم في الباب من طريق الزهري عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن عروة عن عائشة ثم أتبعه بحديث عراك عن عائشة بنحوه ، فدل صنيعه على أنه لم يعتمد بمفرده في هذا الباب .

(٢) التاريخ الكبير (٣/ ١٥٦) .

(٣) العلل الكبير (١/ ٩٠-٩١) .

وقال أبو حاتم الرازي : « فلم أزل أقفو أثر هذا الحديث حتى كتبت بمصر عن إسحاق بن بكر بن مضر أو غيره عن بكر بن مضر عن جعفر بن ربيعة عن عراك بن مالك عن عروة عن عائشة موقوف ، وهذا أشبه » [(١)] .

وابن بكير الذي ورد في سند البخاري هو يحيى بن عبد الله بن بكير ، وبكر هو ابن مضر ، وهو والد إسحاق في سند أبي حاتم ، وهؤلاء مع جعفر بن ربيعة كلهم ثقات [(٢)] فصح السند بذلك .

قال ابن القيم : « وقال بعض الحفاظ : هذا حديث لا يصح ، وله علة لا يدركها إلا المعتنون بالصناعة ، المعانون عليها ، وذلك أن خالد بن أبي الصلت لم يحفظ متنه ، ولا أقام إسناده ، خالفه فيه الثقة الثبت صاحب عراك بن مالك المختص به ، الضابط لحديثه جعفر بن ربيعة الفقيه ، فرواه عن عراك عن عروة عن عائشة : أنها كانت تنكر ذلك ، فَبَيَّن أن الحديث لعراك عن عروة ولم يرفعه ولا يُجاوز به عائشة ، وجعفر بن ربيعة هو الحجة في عراك بن مالك ، مع صحة الأحاديث عن النبي ﷺ وشهرتها

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٢٩) .

(٢) انظر : التقريب بحسب ترتيبهم أعلاه (٧٥٨ ، ٧٥١ ، ٣٤٣ ، ٣٣٩) .

بخلاف ذلك »[١] .

٣- جهالة خالد بن أبي الصلت - تقدم قول الإمام أحمد وأبي ثور وابن حزم أن خالداً غير معروف .

وقد نقل ابن عبد البر أن الإمام أحمد بن حنبل تكلم في حديث عائشة لأن خالداً انفرد به[٢] .

فكأنه يشير بذلك إلى وجود سبب يمنع من قبول تفرده وأظنه الجهالة بحال خالد بن أبي الصلت .

٤- الاضطراب ، ذكر البخاري في إجابته للترمذي بأن في هذا الحديث اضطراباً[٣] ، وألمح إلى ذلك في تاريخه[٤] ، كما رأيت للشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ تفصيلاً جيداً حول اضطراب الروايات في هذا الحديث على حماد بن سلمة وخالد الحذاء[٥] مما يؤيد ويبين كلام البخاري .

---

(١) تهذيب مختصر أبي داود (١/ ٢٢) .

(٢) التمهيد (١/ ٣٠٩) .

(٣) العلل الكبير (١/ ٩٠) .

(٤) انظر : التاريخ الكبير (٣/ ١٥٦) .

(٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة (٢/ ٣٥٤-٣٥٥) .

٥- نكارة المتن قال ابن حزم : « من الباطل المحال أن يكون رسول الله ﷺ ينهاهم عن استقبال القبلة بالبول والغائط ، ثم ينكر عليهم طاعته في ذلك ، هذا ما لا يظنه مسلم ولا ذو عقل ، وفي هذا الخبر إنكار ذلك عليهم ، فلو صح لكان منسوخاً بلا شك »[١] .

وبنحو ما قال ابن حزم تكلم الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ على نكارة المتن وفصَّل تفصيلاً حسناً[٢] .

ويتحصل لنا مما سلف أن الحديث ضعيف لخمسة أسباب نصَّ الإمام أحمد على اثنين منها هما : الانقطاع ، وجهالة بعض رواته - بحسب ما أتيح لنا الاطلاع عليه من كلامه - ، وعلى ضوء هذا يأتي دور التساؤل عن مغزى ومقصد أحمد من تحسينه للحديث؟

من المؤكد أنه لم يقصد صحة الحديث ولا ثبوته لأنه تكلم فيه من جهة إرساله بين عراك وعائشة ثم هو تكلم في خالد بن أبي الصلت بأنه غير معروف وقد انفرد بالحديث مرفوعاً ، إضافة إلى ذلك - وهذا مهم جداً - أنه لم يروَ عنه أنه رخَّص أو أباح استقبال واستدبار القبلة عند قضاء

---

(١) المحلى (١/ ١٩٧-١٩٨) .

(٢) السلسلة الضعيفة (٢/ ٣٥٩-٣٦٠) ، وتكلم رحمه الله على هذا الحديث فأطال وأجاد بما لا تجده عند غيره .

الحاجة مطلقاً كما يدل عليه ظاهر الحديث والمنقول عنه في كتب الفقه المعتنية برواياته أن النهي عن ذلك في الصحاري لا خلاف فيه ، وأما في البنيان فقد روي عنه روايتان بالإباحة والنهي قال القاضي أبو يعلى : « نقل الأثرم ، وإبراهيم بن الحارث تحريم ذلك في الصحاري والبنيان ، ونقل بكر بن محمد منع ذلك في الصحاري وجوازه في البنيان ، وهو أصح » (١)

وقال ابن الجوزي : « لا يجوز استقبال القبلة ولا استدبارها للحاجة في الصحراء ، وهل يجوز في البنيان ؟ على روايتين أصحهما : الجواز » (٢) .

والأثرم هو الذي نقل تحسين أحمد للحديث السابق فدل نقله هنا على أن أحمد لم يأخذ بالحديث ولم يحتج به على الرخصة في ذلك مطلقاً ولا مقيداً بالبنيان فهذا ما سمعه ونقله عن الإمام رحمه الله .

ومن هنا قال ابن القيم : « ولا يقتضي كلام الإمام أحمد تثبيته ولا تحسينه » (٣) ، وهذا هو الحق ، إذن فما هو قصد الإمام بقوله : « أحسن ما في الرخصة . . . »؟ أجاب عنه ابن سيد الناس بجواب جيد فقال : « وقول الإمام أحمد في حديث عراك عن عائشة : إنه أحسن ما روي في

---

(١) كتاب الروايتين لأبي يعلى (١/ ٨٠) بتصرف يسير .

(٢) التنقيح (١/ ١١٣-١١٤) ، وانظر : المغني (١/ ١٦٢) والإنصاف للمرداوي (١/ ١٠٠) .

(٣) زاد المعاد (٢/ ٣٨٥) .

الرخصة ، لعله يريد أحسن في الاستدلال ، وأصرح في الرخصة ، وإلا فحديث ابن عمر مخرج في الكتب الستة - كما قلنا - ولا عِلة تلحقه فيما نعلم ، وفي حديث عراك ما تقدمت الإشارة إليه من الخلاف في الاتصال ، والراجح عدمه »(١) .

وهذا هو ما ظهر لي أن مراده أن حديث عائشة أحسن من حيث الوضوح والظهور فهو أوضح وأصرح في الدلالة على الرخصة ، ويؤكد هذا أني نظرت في أحاديث الرخصة الواردة في الباب فوجدتها من السنة الفعلية إلا هذا الحديث ففيه قول الرسول ﷺ ، ولا شك أن السنة القولية أقوى في الدلالة من السنة الفعلية ، قال الإمام أحمد : « فالأمر من أمر النبي ﷺ ، [أقوى] [من] الفعل؛ لأن النبي ﷺ قد يفعل الشيء على جهة الفضل؛ ولأن النبي ﷺ قد يفعل الشيء وهو له خاصة ، وإذا أمر بالشيء فهو للمسلمين عامة ، وأمره توكيد »(٢) .

وأما قوله : « وإن كان مرسلاً ، فإن مخرجه حسن » فقد فسره الحافظ ابن رجب بقولـــه : « فلعله حسنه لأن عراكاً قد عُرِف أنه يروي حديث

---

(١) النفح الشذي (٢/ ٦٩١-٦٩٢) .

(٢) مسائل ابن هانيء (١/ ٩) ومابين القوسين تصحف في المطبوع إلى [سوى] وسقطت [عنه] وصوبتها بحسب ما ظهر من السياق .

عائشة عن عروة عنها »[١] ، ولعله قصد أن الحديث مدني المخرج لأن ابن أبي الصلت وعراكاً وعائشة مدنيون ، وأهل المدينة أصح إسناداً من غيرهم فكأنه بذلك يُعطي الحديث بعض القوة ، قال الخطيب البغدادي في أول باب (مخارج السُنن) : « أصح طرق السنن ما يرويه أهل الحرمين مكة والمدينة ، فإن التدليس فيهم قليل ، والاشتهار بالكذب ووضع الحديث عندهم عزيز » [٢] . وهذا يدعم ما ذهبتُ إليه ، وهو لا يخالف تفسير ابن رجب وإنما يزيده وضوحاً .

والذي يبدو لي أنه لم يُقَوِّ الحديث مطلقاً بقوله الآنف وإنما أراد أنه مرسل قوي أو لا بأس به لأن المراسيل فيها الضعيف والقوي كما يقال : « أصح المراسيل مراسيل سعيد بن المسيب » ، فالحديث وإن كان منقطعاً - مرسلاً - فإنه من قبيل المنقطع الجيد ، فيكون بهذا ضعيفاً ولكن ليس من أسوأ الضعيف .

وقد يقال : لماذا يحسنه الإمام مع طعنه فيه ، وعدم احتجاجه به؟

يجاب عن ذلك بأحد احتمالين : إما أن يكون الإمام تأول الحديث على أنه في شأن استقبال واستدبار القبلة عند قضاء الحاجة في البنيان ، وأنه لا

---

(١) شرح العلل (١/ ٣١٢) .

(٢) الجامع للخطيب البغدادي (٢/ ٤٣٤) .

يعقل أن يكون مراد الحديث على إطلاقه؛ لأنه لو أخذ على إطلاقه وظاهره لكان منكراً جداً .

وإما أن يكون الإمام حَسَّنه من باب الاعتذار لغيره لمن رأى أن النهي الوارد في الباب منسوخ كما ذهب لذلك بعض السلف وداود الظاهري (١) ويكون بذلك موافقاً للإمام عبد الله بن المبارك الذي يقول : « إني لأسمع الحديث فأكتبه ، وما من رأيي أن أعمل به ، ولا أُحدث به ، ولكني اتخذه عدة لبعض أصحابي ، إن عمل به أقول : عمل بالحديث » (٢) .

وعلى أية حال فالتحسين الوارد في النص المتقدم مقيد بالإضافة للإرسال فحقيقة القول أن الحديث (مرسل حسن) بمعنى أنه ليس من المراسيل الساقطة ، والله أعلم .

(**النص الرابع عشر**) : ذكر عبد الله بن أحمد أن أباه قال : « حسين بن قيس يقال له : حنش ، متروك الحديث ، له حديث واحد حسن » ، قال عبد الله : « روى عنه التيمي في قصة البيع أو نحو ذلك الذي استحسنه أبي » (٣) .

---

(١) انظر : الأوسط (١/ ٣٢٦) والمحلى (١/ ١٩٤) .

(٢) مقدمة الكامل لابن عدي (١/ ١١٥) .

(٣) العلل برواية عبد الله (٢/ ٤٨٦) ، ومثله في الطبعة التركية (٢/ ٣٣) من دون اختلاف .

وقد وقع بعض الاختلاف في هذا النص ، فقد ذكره ابن عدي من طريق عبد الله أيضاً ولكن بلفظ : « روى عنه التيمي في قصة الشؤم ، استحسنه أبي » [١] ، وفي (تاريخ دمشق)[٢] : « قصة السوم » ، والصحيح ما أثبتناه أولاً كما سيأتي .

وحسين بن قيس هذا قال فيه أحمد : « ليس حديثه بشيء ، لا أروي عنه شيئاً »[٣] . وقال البخاري : « ترك أحمد حديثه » [٤] ، وقال ابن حبان : « كذبه أحمد » [٥] ، ولقبه حنش .

ولقد مكثت أكثر من ثلاث سنوات لم أستطع التوصل لهذا الحديث ، لأن الإمام رحمه الله لم يحدده ، وقد جمعت ما يقارب من خمسة عشر متناً من عدة مصادر كلها من رواية سليمان التيمي عن حنش ، ولم أجد فيها ما له علاقة (بالبيع) أو (بالشؤم) أو (بالسوم) وقد قال ابن عدي : « ويروي سليمان التيمي عنه ويسميه حنشاً عن عكرمة عن ابن عباس بضعة عشر

(١) الكامل (٢/ ٧٦٣) ، وكذا في تهذيب الكمال (٦/ ٤٦٦) ، أما في التهذيب (٢/ ٣٦٤) ففيه (الشبرم) وهذا تصحيف .

(٢) تاريخ دمشق (٥/ ٣٦٥) المخطوط .

(٣) الجرح والتعديل (٣/ ٦٣) .

(٤) التاريخ الكبير (٢/ ٣٩٣) .

(٥) كتاب المجروحين (١/ ٢٤٢) .

حديثاً يشبه بعضها بعضاً » [١] .

وقد تتبعت حديثه في مسند ابن عباس من كتب المسانيد والأطراف وكتب الضعفاء التي ترجمت لحنش والفهارس ، فلم أصل لنتيجة ، وقبل طباعة البحث بفترة وجيزة كنت أقرأ في كتاب (أحكام أهل الملل من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل) لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال ، فإذا بي أجد ذلك الحديث من غير قصد مني ، لأني كنت أبحث عن أمر آخر لا علاقة له بالبيوع أو (الشؤم) وإذا الحديث يتعلق بالبِيَع جمع بيْعَة وهي دور عبادة النصارى المسماة أيضاً بالكنائس ، وإذا بالحديث موقوف وليس مرفوعاً كما توهمت سابقاً .

قال الخلال في كتاب (الفتوح) باب : « الحكم فيما أحدث النصارى مما لم يصالحوا عليه » :

« أخبرنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل قال : كان المتوكل إذا حدث من أمر النصارى ما حدث كتب إلى القضاة ببغداد يسألهم - إلى أبي حسان الزيادي وغيره - فكتبوا إليه واختلفوا ، فلما قرأه عليه عبد الله قال : ابعث بما أجابوا فيه هؤلاء إلى أحمد بن حنبل ، ليكتب إلي بما يرى في ذلك .

---

(١) الكامل (٢/ ٧٦٤) .

قال عبد الله : ولم يكن في أولئك الذين كتبوا أحد يحتج بالأحاديث إلا أبو حسان الزيادي ، واحتج بأحاديث الواقدي .

فلما قُرئ على أبي ، عرفه وقال : هذا جواب أبي حسان .

وقال : هذه أحاديث ضعاف . فأجابه أبي واحتج بحديث ابن عباس مع مسائل أيضاً .

[قال الخلال] : أخبرني عبد الله بن أحمد قال : حدثني أبي قال : حدثنا معتمر بن سليمان التيمي عن أبيه عن حنش عن عكرمة قال : سئل ابن عباس عن أمصار العرب أو دار العرب هل للعجم أن يحدثوا فيها شيئاً؟

قال : أيما مصر مصَّرته العرب فليس للعجم أن يبنوا فيه بيعة ولا يضربوا فيه ناقوساً ، ولا يشربوا فيه خمراً ، ولا يتخذوا فيه خنزيراً .

وأيما مصر مصرته العجم ففتحه الله تبارك وتعالى على العرب ، فنزلوه ، فإن للعجم ما في عهدهم ، وللعرب أن يوفوا بعهدهم ، ولا يكلفوهم فوق طاقتهم »(١) .

وسئل الإمام أحمد عن الحجة في منع أهل الذمة أن يبنوا بيعة أو كنيسة إذا كانت الأرض ملكهم ، وهم يؤدون الجزية ، وقد منعنا من ظلمهم

(١) أحكام أهل الملل (ص٣٤٥-٣٤٦) .

وأذاهم؟

فقال: «حديث ابن عباس: أيما مصر مصرته العرب» [١]، وسئل عن بيع النصارى التي في سواد العراق، فأجاب عن ذلك (واحتج فيه بحديث ابن عباس) [٢]، وذكر عبد الله [٣] بن أحمد نحو ذلك.

والحديث الآنف رواه عن حنش سليمان التيمي [٤] كما تقدم، وأيضاً علي بن عاصم[٥] كلاهما عنه عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً.

وقد احتج به أحمد مع شدة ضعف حنش عنده، ولعله اضطر لذلك

(١) أحكام أهل الملل (ص٣٤٧-٣٤٨).

(٢) أحكام أهل الملل (ص٣٤٦-٣٤٧).

(٣) المسائل برواية عبد الله (ص٢٦٠) ولم يذكر سند الحديث وكذا لم يذكر متنه كاملاً كما نقل عنه الخلال آنفاً.

(٤) أخرجه أبو يوسف في الخراج (ص١٤٩)، وعبد الرزاق (٦/ ٦٠)، (١٠/ ٣٢٠) وابن زنجويه في الأموال (٤١٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ٢٠١، ٢٠٢)، استفدت هذا التخريج من تحقيق شيخنا الدكتور شاكر بن ذيب فياض على كتاب الأموال لابن زنجويه، ويزاد الخلال في أحكام أهل الملل كما سبق وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢/ ١٨٢ ـ ١٨٣).

(٥) أخرجه أبو عبيد في الأموال (ص١٢٦) وعنه ابن زنجويه (٤١٣).

لأن المتن موقوف ولأن عمل الصحابة موافق لمضمون ما قاله ابن عباس ، فلعل الإمام أحمد رأى صلاحية الحديث للاحتجاج لهذه الأسباب أو لغيرها .

ويحمل تحسينه للحديث السابق مع شدة ضعف حنش عنده على أن الحديث أقل ضعفاً - في نظر الإمام - من أحاديث أخرى في الباب ، واحتج به لأنه نص صريح في المسألة وخف ضعفه فيما يبدو لأن حنشاً رواه موقوفاً وليس مرفوعاً ولأنه قد عضده ظاهر عمل الصحابة في الأمصار التي مصروها وبنوها بأن لا تقام فيها كنائس ولا يُباع فيها خمر ولا خنازير .



٢ - استعمال الحسن بمعنى الإعجاب بالحديث لميزة فيه بغض النظر عن مدى قوته :

أ - إطلاقه الحسن على متن الحديث :

(النص الخامس عشر) : قال عبد الله بن أحمد : « قال أبي : وحدثنا يعلى بن عبيد قال : حدثنا الأعمش عن شقيق قال : كنت جالساً مع عبد الله وأبي موسى فذكر الحديث - ، نحو حديث أبي معاوية ، وحديث أبي معاوية أتم وأحسن »(١) .

وقبل هذا الكلام ذكر حديث أبي معاوية محمد بن خازم ، ولكنه اختصره ، لذا سأورد فيما يلي حديث أبي معاوية وحديث يعلى بتمامهما من المسند كي يتسنى لنا أن نرى الفرق الذي أدى بالإمام أحمد إلى وصف حديث أبي معاوية بأنه أتم وأحسن .

قال أحمد : « حدثنا أبو معاوية ، ثنا الأعمش عن شقيق قال : كنت جالساً مع أبي موسى وعبد الله ، قال : فقال أبو موسى : يا أبا عبد الرحمن أرأيت لو أن رجلاً لم يجد الماء ، وقد أجنب شهراً ما كان يتيمم؟ قال : لا ، ولو لم يجد الماء شهراً ، قال : فقال له أبو موسى : فكيف تصنعون بهذه الآية في سورة المائدة :﴿ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ [آية ٦] ، قال : فقال عبد الله : لو رخص لهم في هذا لأوشكوا إذا برد عليهم الماء أن

(١) العلل برواية عبد الله (٣/ ٣٧٠) .

يتيمموا الصعيد ثم يصلوا ، قال : فقاله أبو موسى : إنما كرهتم ذا لهذا ؟!
قال : نعم ، قال له أبو موسى : ألم تسمع لقول عمار : بعثني رسول الله ﷺ في حاجة فأجنبت فلم أجد الماء؛ فتمرغت في الصعيد كما تمرغ الدابة ثم أتيت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له ، فقال : « إنما كان يكفيك أن تقول ، وضرب بيده على الأرض ثم كل واحدة منهما بصاحبتها ، ثم مسح بها وجهه - لم يُجِزْ الأعمش الكفين - قال : فقال له عبد الله : ألم تزعموا لم يقنع بقول عمار [١] ؟!

قال أبو عبد الرحمن : قال أبي : وقال أبو معاوية مرةً : قال : فضرب بيده على الأرض ثم نفضها ثم ضرب بشماله على يمينه ، ويمينه على شماله على الكفين ، ثم مسح وجهه » [٢] .

ثم أخرج أحمد حديث يعلى بن عبيد فقال : « ثنا يعلى بن عبيد ، ثنا الأعمش عن شقيق قال : كنت جالساً مع عبد الله وأبي موسى ، فقال أبو موسى : يا أبا عبد الرحمن الرجل يجنب ولا يجد الماء أيصلي ، قال : لا ،

---

(١) يعني عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم يقنع بقول عمار .

(٢) المسند (٤/ ٢٦٤-٢٦٥) وذكره مختصراً في (٤/ ٣٩٦) ، والحديث أخرجه البخاري (٣٤٧) ومسلم (٣٦٨) وأبو داود (٣٢١) ، والنسائي (١/ ١٧٠-١٧١) جميعهم عن أبي معاوية به .

قال : ألم تسمع قول عمار لعمر : إن رسول الله ﷺ بعثنا أنا وأنت فأجنبت فتمعكت بالصعيد فأتينا رسول الله ﷺ فأخبرناه فقال : « إنما كان يكفيك هكذا ، ومسح وجهه ، وكفيه واحدة » ، فقال : إني لم أر عمر قنع بذلك ، قال : فكيف تصنعون بهذه الآية : ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ [المائدة :٦] ، قال : إنا لو رخصنا لهم في هذا كان أحدهم إذا وجد الماء البارد ؛ تمسح بالصعيد .

قال الأعمش : فقلت لشقيق : فما كرهه إلا لهذا ؟! »[(١)] .

وبهذا ظهر لنا أن الإمام أحمد لم يقصد بقوله عن حديث أبي معاوية (أحسن) أي أنه أصح وأثبت لأن السند واحد ، وأبو معاوية ويعلى كلاهما يرويان الحديث عن الأعمش ، والظاهر أنه أراد أن حديث أبي معاوية أتم - أي أطول وأكثر وضوحاً - وأحسن بمعنى أحسن سياقاً للمناظرة فسياقه كما يظهر أكثر دقة في ترتيب أجزاء الحوار بالإضافة إلى أنه أتم .

وكلمة (أحسن) لغة تعني أفضل والمقصود بها هنا الأفضل سياقاً للمتن ، فيكون تحسين الإمام - رحمه الله - لهذا الحديث يرجع إلى ما قام في

---

(١) المسند (٤/ ٢٦٥) .

نفسه من إعجاب بحديث أبي معاوية من حيث سياقته للمتن وتمام ألفاظه ولا دخل لقوة الحديث في ذلك .

(**النص السادس عشر**) : قال الإمام أحمد : « ما رأيتُ أحداً أكثر رواية عن هشام بن عروة من أبي أسامة ، ولا أحسن رواية منه ، ثم ذكر حديث تركة الزبير ، فقال : ما أحسن ما جاء بذلك الحديث وأتمه . قال : وحديث الإفك حسَّنه وجوده »(١) .

وأبو أسامة حماد بن أسامة ثقة عند أحمد وغيره (٢) .

وحديث تركة الزبير رواه البخاري في صحيحه (٣) عن إسحاق بن راهويه عن أبي أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير في وصية الزبير بن العوام رضي الله عنه لابنه عبد الله في قضاء ما عليه من ديون وتقسيم ورثه ، والحديث طويل وفيه تفصيل يؤكد قول الإمام أحمد : « ما أحسن ما جاء بذلك الحديث وأتمه » . واستحسنه هنا إعجاباً بسياقه وتمام الرواية .

---

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٤٨٨) .

(٢) تهذيب الكمال (٧/ ٢٢٢-٢٢٣) .

(٣) صحيح البخاري (٣١٢٩) .

وأما حديث الإفك فرواه الإمام أحمد [١] عن أبي أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها في حادثة الإفك .

وهذا النص استعمل فيه الإمام أحمد الحسن بمعنى الإعجاب ببعض المزايا المتوفرة في رواية أحد الرواة .

(النص السابع عشر) : قال الخلال : « أخبرنا يوسف بن موسى أن أبا عبد الله قيل له : كيف كان عبد الله بن سعيد بن جبير؟ قال : ما أعلم إلا خيراً عبد الله ثقة .

قيل له : رُوي عن سفيان عن أيوب قال : « كانوا يعدون عبد الله بن سعيد بن جبير أفضل من أبيه »! قال أبو عبد الله : مَنْ سفيان؟ قيل له : ابن عيينة ، فاستحسنه »[٢] .

ويبدو لي أن الإمام أحمد استحسن هذا النص بعد أن تأكد من أن سفيان هو ابن عيينة؛ لأن فيه مبالغة في مدح عبد الله بن سعيد بن جبير ، وأيضاً

---

(١) مسند أحمد (٦/ ٥٩-٦٠) والترمذي (٣١٨٠) وعلقه البخاري في صحيحه كتاب تفسير القرآن - باب ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ . . .﴾ ، وأخرجه مسلم في صحيحه (٢٧٧٠) ولكن لم يذكره كاملاً وإنما ذكره متابعة لحديث الزهري .

(٢) المنتخب من علل الخلال للمقدسي (ق٢١٥/أ) . وقول أيوب المذكور أخرجه الترمذي في جامعه (٣/ ٢١٩) من طريق ابن أبي عمر عن ابن عيينة عن أيوب السختياني .

لأنه لم يبلغه هذا النص من قبل كما يبدو من السياق ، فيكون استحسانه له لغرابته عنده .

(**النص الثامن عشر**) : قال الميموني : « حدثنا أبو عبد الله بحديث استحسنه عن محمد بن إسحاق فقلت له : يا أبا عبد الله ، ما أحسن هذه القصص التي يجيء بها ابن إسحاق !! فتبسم إلي متعجباً » (١) .

لم يأتِ في هذا النص بيان يُحدِّد الحديث المشار إليه ؛ لذا فلا ندري ما هو المقصود ، وإن كان ظاهر النص يفيد أن الاستحسان راجع إلى المتن وليس السند بدلالة قول الميموني : ((ما أحسن هذه القصص . . .)) ، والمقصود بالحسن هنا هو الحسن اللغوي أي ما تميل له النفوس وترغب فيه من مضمون هذه القصص .

ويجدر التنبيه إلى أنه في النص السابق وهذا النص لم يرد تحديد الكيفية التي عُرف بها استحسان الإمام أحمد ، فقد يكون ذلك من طريق الفعل أو من طريق القول ، كذلك لم يرو تحديد القول الذي فهم منه الاستحسان إلا أنه في النص الثاني أقر أحمد قول تلميذه : « ما أحسن . . . » .

(**النص التاسع عشر**) : قال الأثرم : « قلت لأبي عبد الله : المكاتب (٢)

---

(١) العلل للميموني (ص١٩٥) .

(٢) المُكاتَب هو العبد الذي يكتب مع سيده كتاباً على أن يُعتق إذا أدى إليه مبلغاً من المال =

يَسأل فيفضل منه فضلة؟ فذكر حديث أبي موسى .

قلتُ : كأنك تستحسن حديث أبي موسى؟

قال : إي لعمري وإنه حسن »[١] .

والحديث المقصود - فيما أظن - ما رواه عبد الله بن المبارك عن سعيد - ابن أبي عروبة - عن عبد الله الداناج أن فلاناً الحنفي حدثه قال : « شهدت يوم جمعة فقام مُكاتب إلى أبي موسى رضي الله تعالى عنه ، فكان أول سائل رأيته ، فقال : إني إنسان مثقل مُكاتَب ، فحث الناس عليه ، فقُذفتْ إليه الثياب والدراهم حتى قال : حسبي ، فانطلق إلى أهله فوجدهم قد أعطوه مُكاتبته وفضل ثلاثمائة درهم ، فأتى أبا موسى فسأله ، فأمره أن يجعلها في نحوه من الناس »[٢] ، وفلان الحنفي لم أعرفه .

وروى القصة أبوبكر بن أبي شيبة عن ابن علية عن يونس عن الحسن البصري قال : « مكاتب سأل في رقبة أو رقبتين فأعطي عطاء ، فلما كثر في عين أبي موسى ما أُعطي أمر به وبما أعطي فأدخل ، ثم نظر الذي سأل فيه

= مؤجل - انظر : المغني (١٠/ ٣٣٣) ط دار الفكر .

(١) تهذيب الأجوبة (ص١٧٩) .

(٢) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى (٧/ ٢١) .

فأعطاه إياه ، وأخذ الفضل فجعله في رقبة أو رقاب » [١] . والحسن لم يسمع من أبي موسى [٢] .

ويبدو لي أن الإمام أحمد استحسن الحكم الوارد في الحديث وهو أن ما تبرع به للمكاتب فزاد عن قدر مكاتبته فلا يستأثر به وإنما يدفع الفضل إلى أمثاله من المكاتبين .

ومع عدم قوة ما مضى فالظاهر أن الإمام أحمد أُعجب بفتوى أبي موسى لأن الأحاديث غير المرفوعة إلى رسول الله ﷺ لا يُتشدد فيها كما قال أحمد في صدقة السمين : « ما كان من حديثه مرفوعاً منكر ، وما كان من حديثه مرسلاً عن مكحول فهو أسهل » [٣] .

(**النص العشرون**) : قال الميموني : « سألته عن ابني بُريدة فقال : سُليمان أحلى في القلب ، وكأنه أصحهما حديثاً ، وعبد الله له أشياء إنا نُنكرها من حُسنها ، وهو جائز الحديث » [٤] .

ومراد أحمد - رحمه الله - مرويات عبد الله بن بُريدة عن أبيه تحديداً -

---

(١) المصنف لابن أبي شيبة (٦/ ٤٢٤) .

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (ص٣٧) وجامع التحصيل (ص١٦٥) .

(٣) العلل برواية عبد الله (١/ ٣٠٠) .

(٤) العلل للميموني (ص١٩٩) .

فيما ظهر لي - فقد قال محمد بن علي الجوزجاني [١] : « قلت لأبي عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - : سمع عبد الله من أبيه شيئاً ؟ قال : ما أدري ، عامة ما يروي عن بُريدة عنه ، وضعَّف حديثه » [٢] .

وقال تلميذه إبراهيم الحربي : « روى عبد الله عن أبيه أحاديث منكرة وسليمان أصح حديثاً » [٣] .

وسأورد فيما يلي نصوصاً لأحمد في عبد الله بن بُريدة تزيد الأمور وضوحاً ، فقد قال عبد الله : « سألت أبي : أيما أوثق سليمان بن بريدة أو عبد الله؟ قال : سليمان أوثق وأفضل . قال أبي : قال وكيع : يرون أن سُليمان أصحهما حديثاً يعني ابني بُريدة » [٤] ، وقال : « سمعت أبي يقول: قال وكيع : يقولون : إن سليمان أصحهما حديثاً - يعني ابن بريدة - . قال أبي : عبد الله بن بريدة الذي روى عنه حسين بن واقد ما أنكرها ، وأبو

---

(١) هو محمد بن علي أبو جعفر الجوزجاني ، قال ابن أبي يعلى : سأل إمامنا عن أشياء ولم يذكر في شأنه غير هذه ، طبقات الحنابلة (١/ ٣٠٧) .

(٢) التهذيب (٥/ ١٥٨) وانظر حول سماع عبد الله بن بريدة من أبيه : كتابي « موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا في السند المعنعن » (ص١٧٦) .

(٣) المرجع السابق .

(٤) العلل لعبد الله (١/ ٤٠٩) .

المُنيب [١] أيضاً ، يقولون : كأنها من قِبل هؤلاء » [٢] ، وقال أبوبكر الأثرم: « قلت لأبي عبد الله : ابنا بُريدة سُليمان وعبد الله؟ قال : أما سليمان فليس في نفسي منه شيء ، وأما عبد الله ، ثم سكت ، ثم قال : كان وكيع يقول : كانوا لسُليمان بن بُريدة أحمد منهم لعبد الله بن بُريدة ، أو شيئاً هذا معناه » [٣] .

ويظهر مما تقدم أن النكارة في حديث عبد الله بن بريدة من طريق حسين ابن واقد المروزي وأبي المنيب العتكي تحديداً ، والملاحظ في النص موضع الدراسة هنا أن أحمد أطلق الحسن على الحديث المنكر في نظره ، والحُسن هنا في المتن وليس في الإسناد لأن عبد الله بن بُريدة يروي عن أبيه ليس بينهما أحد فلا يعقل أن يكون الحُسن المقصود في النص بالنظر للسند ، ومن شدة حُسن تلك المتون أنكرها الإمام ، ويجب التنبه إلى أنه أنكرها لحسنها ، وليس لأنها منكرة استحسنها ، ولا أدري على وجه التحديد ما هي الأمور التي أنكرها الإمام - رحمه الله - من أحاديث عبد الله بن بريدة عن أبيه ، وقد رأيته أخرج من طريق حسين بن واقد عن عبد الله عن أبيه

---

(١) هو عبيد الله بن عبد الله أبو المنيب العتكي صدوق يخطئ ، التقريب (٤٣١٢) .

(٢) العلل لعبد الله (٢/ ٢٢) .

(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٢٣٨) .

جملة صالحة في مسنده [١] ، ولا أدري هل أخرج حتى ما يراه منكراً منها أم لا؟

ولعله قصد أنها تتميز بزيادات وإضافات مفصلة وأحكام لا توجد في غيرها مما يجعلها حسنة في النظر ، ولذلك أنكرها أحمد لأن عبد الله بن بُريدة عنده ليس في وزن من تُحتمل له تلك التفردات ، والله أعلم .



(١) انظر : مسند الإمام أحمد – مسند بريدة الأسلمي (٥/ ٣٤٦-٣٦١) .

ب - إطلاقه الحسن على الحديث الغريب الذي لا يعرفه من قبل :

(النص الحادي والعشرون) : قال عبد الله بن أحمد : « خرجتُ إلى الكوفة سنة ثلاثين ومائتين فلما قدمتُ جعلتُ أعرضُ على أبي أحاديث أبي بكر بن أبي شيبة عن شريك ، فقال : فيها غرائب حِسان ، لو كان ها هنا سمعناها منه »[1] .

وقال أحمد - رحمه الله - : « عند أبي بكر بن أبي شيبة أحاديث حسان غرائب عن شريك لو كان ها هنا سمعناها منه »[2] .

والظاهر بجلاء في هذا النص أن أحمد أطلق الحسن على الغريب ويعني به أن لدى ابن أبي شيبة أحاديث عن شريك بن عبد الله النخعي لم يعرفها أحمد من قبل لتفرد ابن أبي شيبة بها وعدم وجود من يشاركه فيها وذلك بالطبع في نظر الإمام أحمد وحسبما بلغه علمه .

ويحسُن أن أوضح أنني وقعتُ في الحَيرة من هذا النص هل أضعه في قسم الرواة أو أضعه هنا؟ ثم استقر رأيي على وضعه هنا في قسم الأحاديث لأني وجدتُ وصف الغرابة يتعلق بالحديث وليس بالراوي ، ثم إن الإمام - رحمه الله - لم يحكم على كل مرويات ابن أبي شيبة عن

---

(١) العلل لعبد الله (١/ ٤٧٠) .

(٢) المصدر السابق (٣/ ٣٥٠) .

شريك بالغرابة ، وإنما قال : « فيها غرائب . . . » وهذا وصف لبعض أحاديثه وليس بياناً لحالته ومكانة روايته عن شريك ، والله أعلم .

(النص الثاني والعشرون) : قال أبو داود : « حدثنا محمد بن عمرو الرازي ، حدثنا عبد الرحمن بن قيس عن حماد بن سلمة عن أبي العُشَرَاء الدارمي عن أبيه : أن رسول الله - ﷺ - سئل عن العتيرة فحسنها . قال ابن أبي داود : قال أبي : فذكرته لأحمد بن حنبل فاستحسنه ، وقال : هذا حديث غريب ، وقال لي : اقعد ، فدخل فأخرج محبرة وقلماً وورقة وقال : أمله عليَّ ، فكتبه عني ، ثم شهدته يوماً آخر ، وجاءه أبو جعفر بن أبي سمينة فقال له أحمد بن حنبل : يا أبا جعفر عند أبي داود حديث غريب اكتبه عنه ، فسألني فأمليته عليه » [1] .

وقال الحافظ ابن حجر : « قال أبو داود في موضع آخر : سمعه مني أحمد بن حنبل فاستحسنه جداً » [2] .

وأحمد إنما استحسن هذا الحديث لغرابته ، ولأنه كما قال عن نفسه : « ما أعرف أنه يُروى عن أبي العُشَراء حديثٌ غير هذا - يعني حديث

---

(١) تاريخ بغداد (٩/ ٥٧-٥٨) ، وهذا الحديث أخرجه تمام الرازي في (حديث أبي العشراء الدارمي) (ص٣٥) ، والمزي في تهذيب الكمال (٣٤/ ٨٧) عن أبي داود به .

(٢) تهذيب التهذيب (١٢/ ١٦٨) .

الذكاة – »[١] يعني ما رواه حماد بن سلمة عن أبي العشراء عن أبيه قال : قلت : يا رسول الله ما تكون الذكاة إلا من اللَّبَّة أو من الحلق ، قال : « لو طعنت في فخذها لأجزأك »[٢] ولم يخرج له في المسند غيره .

فلما أخبره أبو داود بذاك الحديث استحسنه أحمد لأنه ليس عنده ، ولم يسمع به من قبل مع غرابة سنده .

ولا ندري على وجه التحديد ما هو قول أحمد الذي فهم منه أبو داود أنه استحسان إلا قوله « هذا حديث غريب » ، وعلى أية حال فإن أحمد لم يستحسن الحديث لقوته بل لندرته وغرابته يتضح ذلك جلياً إذا عرفنا أن أبا العُشَراء قال فيه البخاري : « في حديثه واسمه وسماعه من أبيه نظر »[٣] وقال ابن حجر : « أعرابي مجهول »[٤] .

(**النص الثالث والعشرون**) : قال الخلال في علله : « أخبرنا المروذي قال : ذكرتُ لأبي عبد الله حديث محمد بن سلمة الحراني عن أبي

---

(١) تهذيب الكمال (٣٤/ ٨٥) .

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٤/ ٣٣٤) وأبو داود (٢٨٢٥) والترمذي (١٤٨١) وابن ماجه (٣١٨٤) والنسائي (٧/ ٢٢٨) وغيرهم .

(٣) التاريخ الكبير (٢/ ٢٢) .

(٤) التقريب (٨٢٥١) .

عبد الرحيم ، حدثني زيد ابن أبي أنيسة عن المنهال عن أبي عبيد ة عن مسروق ثنا عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال : « يقول الله تعالى : ﴿فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة : ٢١٠] من العرش إلى الكرسي » .

قال أبو عبد الله : هذا حديث غريب لم يقع إلينا عن محمد بن سلمة ، واستحسنه ، وقال : قد رواه الأعمش موقوفاً ، ورواه أبو [خالد] يزيد الدالاني مرفوعاً .

وأخبرني زكريا بن يحيى ، ثنا أبو طالب أنه سأل أبا عبد الله عن هذا الحديث فجعلتُ أقرؤُه عليه فقال : ما أحسنه! إنما سمعناه عن أبي عوانة عن الأعمش مرسلاً »(١) .

حـديث محمد بن سلمة الحـراني أخرجـه عبد الله بن أحمد في كتـاب (السُنة)(٢) قال : « حدثني إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة الحراني أبو أحمد أملاه علينا إملاءً في دار كعب ، حدثني محمد بن سلمة عن أبي عبد الرحيم خالد بن أبي يزيد ، حدثني زيد بن أبي أنيسة عن المنهال بن عمرو عن أبي عبيد ة بن عبد الله عن مسروق بن الأجدع قال : حدثنا عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال : « يجمع الله الأولين والآخرين

---

(١) المنتخب من علل الخلال (ق ٢٠٩/ ب) باب أخبار الصفات .

(٢) السنة لعبد الله بن أحمد (٢/ ٥٢٠-٥٢٤) .

لميقات يوم معلوم قياماً أربعين سنة شاخصة أبصارهم إلى السماء ينتظرون فصل القضاء ، قال : فينزل الله - عز وجل - في ظلل من الغمام من العرش إلى الكرسي . . . الحديث »[١] وهو طويل جداً .

وإسماعيل ثقة يُغرب[٢] ، قال أبو بكر الجعابي : « يحدِّث عن محمد بن سلمة بعجائب »[٣] ، ومحمد بن سلمة الحراني ثقة[٤] ، وخالد بن أبي يزيد الحراني ثقة[٥] ، وزيد بن أبي أنيسة ثقة له أفراد[٦] ، قال الإمام أحمد: « إن حديثه لحسن مقارب ، وإن فيها لبعض النكارة ، وهو على ذلك حسن الحديث »[٧] ، وسأله المروذي عنه ، فحرك يده وقال : صالح

---

(١) أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده كما في المطالب العالية (٤/ ٣٦٥-٣٦٧) ، والطبراني في الكبير (٩/ ٤١٧) ، والبيهقي في البعث والنشور (ص٢٥٢-٢٥٤) والدارقطني في الرؤية (ص٢٦٦-٢٦٧) ، وابن منده في التوحيد (٣/ ١١٩-١٢٢) وفي كتابه الإيمان (٢/ ٨٢٠) ولكن لم يسق متنه ، جميعهم عن إسماعيل به .

(٢) التقريب (٤٦٨) .

(٣) تهذيب الكمال (٣/ ١٥٤) .

(٤) تهذيب الكمال (٢٥/ ٢٨٩-٢٩١) والتقريب (٥٩٢٢) .

(٥) تهذيب الكمال (٨/ ٢١٧-٢١٨) .

(٦) التقريب (٢١١٨) .

(٧) الضعفاء للعقيلي (٢/ ٧٤) .

وليس هو بذاك [(١)] ، وقد وثقه جماعة من كبار الحفاظ [(٢)] .

والمنهال بن عمرو قال عنه ابن حجر : « صدوق ربما وهم » [(٣)] وقد اختلف فيه [(٤)] ، وأبوعبيد ة هو ابن عبد الله بن مسعود ثقة لم يسمع من أبيه [(٥)] ، ومسروق بن الأجدع ثقة من كبار التابعين [(٦)] .

وقد تابع أبو خالد يزيد بن عبد الرحمن الدالاني [(٧)] محمد بن سلمة في روايته لهذا الحديث عن المنهال بن عمرو مرفوعاً ، وأبو خالد وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي وَلَيَّنَهُ آخرون [(٨)] ، وقال ابن حجر : « صدوق يخطئ كثيراً وكان يدلس » [(٩)] .

---

(١) العلل للمروذي (ص٨٥) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (١٠/ ١٨-٢٣) .

(٣) التقريب (٦٩١٨) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (٢٨/ ٥٦٨-٥٧٢) .

(٥) التقريب (٨٢٣١) .

(٦) التقريب (٦٦٠١) .

(٧) أخرج حديثه الطبراني في الكبير (٩/ ٤١٧-٤١٨) والدارقطني في الرؤية (ص٢٦٤-٢٦٦) والحاكم في المستدرك (٤/ ٥٨٩ - ٥٩٢) .

(٨) انظر : تهذيب الكمال (٣٣/ ٢٧٣-٢٧٥) .

(٩) التقريب (٨٠٧٢) .

وأما حديث الأعمش الذي ذكره الإمام أحمد فقد أخرجه الدارقطني في كتاب (الرؤية) [١] بسنده إلى أبي عوانة عن سليمان - هو الأعمش - عن المنهال بن عمرو عن أبي عبيد ة وقيس بن السكن قالا : « قال عبد الله وهو يحدث عمر ، وعمر يقول : ويحك يا كعب ألا تسمع ما يقول عبد الله قال عبد الله : « إذا حشر الناس قاموا على أرجلهم أربعين عاماً شاخصة أبصارهم إلى السماء . . . . الحديث » قال الدارقطني : « وساق الحديث بطوله ولم يرفعه ، ولم يذكر مسروقاً » [٢] .

وأبو عوانة وقيس بن السكن كلاهما من الثقات [٣] .

وقد ساق الدارقطني في علله الاختلاف الوارد في هذا الحديث ثم قال : « والصحيح حديث أبي خالد الدالاني وزيد بن أبي أُنيسة عن المنهال عن أبي عبيد ة عن مسروق عن عبد الله مرفوعاً » [٤] .

---

(١) الرؤية للدارقطني (ص٢٦٧-٢٦٨) وأشار ابن منده في التوحيد (٣/ ١٢٣) وفي الإيمان (٢/ ٨٢٠) إلى رواية الأعمش وذكر سندها .

(٢) الرؤية للدارقطني (ص٢٦٨) .

(٣) انظر : التقريب (٧٤٠٧) و(٥٥٧٨) .

(٤) العلل للدارقطني (٥/ ٢٤٤) .

وقد صحح الرواية المتصلة المرفوعة ابن منده [١] ، والحاكم [٢] ، والمنذري[٣] ، والهيثمي [٤] ، وابن حجر [٥] ، والذهبي في كتـابه (الأربعين) [٦] .

وحسنه الذهبي في (العلو) [٧] ، وقال الألباني معلقاً على تحسينه : « هو كما قال أو أعلى » [٨] .

ولكن الذهبي في مختصر المستدرك قال : « ما أنكره حديثاً على جودة إسناده »[٩] .

والذي يظهر لي أن الإمام أحمد إنما استحسن حديث محمد بن سلمة الحراني لغرابته عنده كما يدل عليه قوله : « هذا حديث غريب لم يقع إلينا

---

(١) الإيمان (٢/ ٨٢٠) .

(٢) المستدرك (٤/ ٥٩٢) .

(٣) الترغيب والترهيب (٤/ ٣٩٥) .

(٤) مجمع الزوائد (١٠/ ٣٤٣) .

(٥) المطالب العالية (٤/ ٣٦٧) .

(٦) كتاب الأربعين في صفات رب العالمين (ص١٣١) .

(٧) العلو (ص٧٣) .

(٨) مختصر العلو (ص١١١) .

(٩) مختصر المستدرك (٤/ ٥٩٣) .

عن محمد بن سلمة » ، ففهم المروذي من هذا أنه يستحسنه ، ويُحتمل أن الإمام أحمد بالإضافة إلى ما سبق استحسن هذا الحديث لأن فيه متابعة لحديث أبي خالد الدالاني المتصل المرفوع ، يوضح ذلك بأنه لم يكن لديه إلا حديث الأعمش عن المنهال وهو حديث فيه انقطاع وموقوف ، وحديث أبي خالد الدالاني وهو مرفوع متصل؛ فلما سمع بحديث محمد بن سلمة الحراني الذي فيه متابعة تامة لرواية الدالاني استحسن ذلك لأنه لم يكن عنده من قبل ، ولأنه يقوي الظن أيضاً بأن الراجح في الحديث هو الاتصال والرفع كما ذهب إلى ذلك الدارقطني .

هذا ما ظهر لي من تحسين الإمام أحمد في النص السابق .

(**النص الرابع والعشرون**) : قال عبد الله بن أحمد : « قلت لأبي : الجُريري عن أبي الورد من هذا ؟ قال : هذا أبو الوَرْد بن ثمامة ، حَدَّث عنه الجريري أحاديث حسان ، لا أعرف له اسماً غير هذا » (١) .

الجُريري هو سعيد بن إياس ثقة اختلط قبل موته بثلاث سنين (٢) ،

---

(١) العلل لعبد الله (١/ ٤٤٠) ، وهذا النص النفيس لم يذكره المزي في تهذيب الكمال ولا ابن حجر في تهذيبه .

(٢) التقريب (٢٢٧٣) .

وأبو الوَرْد لم أجد له اسماً [(١)] ، قال ابن سعد : « أبو الورد بن ثمامة بن حَزْ القُشيري ، وكان معروفاً قليل الحديث » [(٢)] ، وقال الذهبي : « شيخ » [(٣)] وقال ابن حجر : « مقبول » [(٤)] ، وذكر الدارقطني أنه لم يحدث عنه إلا الجريري ، فتعقبه المزي [(٥)] بأن شداداً أبا طلحة الراسبي قد روى عنه أيضاً ورواية الجريري عنه هي الأشهر بدلالة أن من ترجم له كالبخاري وابن أبي حاتم والدارقطني وقبلهم الإمام أحمد لم يذكروا غيرها .

ويظهر لي أن الإمام - رحمه الله - عنى بوصفه لتلك الأحاديث بالحسان أي أنها مستقيمة ليس فيها ما يستنكر ، لاسيما الرجل غير مشهور بما فيه الكفاية فالمقام يستدعي بيان ما يقدح فيه إن وجد ، كما لا يستبعد أن يكون الإمام أحمد عنى بذلك أن أبا الورد روى أحاديث عن بعض شيوخه لا تروى من غير طريقه فتكون بهذا من الغرائب وقد سمى أحمد أحاديث

---

(١) انظر التاريخ الكبير (الكنى) (٨/ ٧٩) ، والجرح والتعديل (٩/ ٤٥١) وفيه قول أبي زرعة : « لا يسمى » ولم أجد له ذكراً في كنى أحمد ولا الكنى لمسلم ولا الكنى للدولابي ولا في ثقات ابن حبان .

(٢) الطبقات الكبرى (٧/ ٢٢٦) .

(٣) الكاشف (٣/ ٣٤٣) .

(٤) التقريب (٨٤٣٤) .

(٥) تهذيب الكمال (٣٤/ ٣٨٩) ، وتهذيبه لابن حجر (١٢/ ٢٧٢) .

أبي بكر بن أبي شيبة عن شريك بأنها غرائب حسان [١] .

وقد أخرج أحمد - رحمه الله - في مسنده [٢] ثلاثة أحاديث من طريق الجريري عن أبي الورد يظهر منها أنها غرائب .

(النص الخامس والعشرون) : قال عبد الله بن أحمد : « انتخبت على أبي أحاديث ، وحديث سهيل فاستحسنه » [٣] يعني حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً : « من كان له شعر فليكرمه » كما وضح ابن حامد .

والحديث رواه عبد الرحمن بن أبي الزناد [٤] ، وابن أبي ذئب [٥] كلاهما عن سهيل به ، ولا أدري هل استحسنه أحمد لقوته أم لضيق مخرجه عن ابن

---

(١) العلل برواية عبد الله (١/ ٤٧٠) و (٣/ ٣٥٠) .

(٢) المسند (١/ ١٥٣) عن أبي الورد عن ابن أعبد عن علي رضي الله عنه في حق الطعام .

والمسند (٥/ ٢٣٥) عن أبي الورد عن اللجلاج عن معاذ رضي الله عنه في الدعاء بالصبر وتمام النعمة .

والمسند (٦/ ١٣) عن أبي الورد عن عمرو بن مرداس في وصف بلال رضي الله عنه .

(٣) تهذيب الأجوبة (ص١٧٩) .

(٤) أخرجه أبو داود (٤١٦٣) وابن عبد البر في التمهيد (٢٤/ ١٠) والبيهقي في شعب الإيمان (٥/ ٢٢٤) ط دار الكتب العلمية .

(٥) تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن سعيد بن منصور عالياً (٢٢) .

أبي الزناد لأن رواية ابن أبي ذئب لم أجدها إلا في مصدر واحد فقط وبسند تفرد به أبو نعيم الأصبهاني وهو متأخر من أهل القرن الخامس ، لذا فربما أن أحمد استحسن حديث ابن أبي الزناد لغرابته وانفراده عن سهيل به بحسب ما بلغه .

وقد حسن الحافظ ابن حجر [١] سند ابن أبي الزناد .

(**النص السادس والعشرون**) : قال الإمام أحمد : « اكتبوا عن علي بن الجعد ، فإن عنده أشياء حساناً » [٢] .

ولم يحدد تلك الأشياء ويغلب على ظني أنه يريد الغرائب التي انفرد بها علي ابن الجعد وهو من الثقات [٣] ، ولكن الإمام أحمد كان ينهى عن الكتابة عنه في آخر أمره لأنه كان يقع في بعض الصحابة ، ولأنه كان لا يُعنف من قال : إن القرآن مخلوق [٤] .

ويبدو أن الإمام كان يثني عليه قديماً ولما ظهر منه بعض ما سلف نهى

---

(١) فتح الباري (١٠/ ٣٦٨) دار المعرفة .

(٢) أسامي من روى عنه البخاري لابن عدي (ص١٥٦) والتعديل والتجريح للباجي (٣/ ٩٥٥) .

(٣) تهذيب الكمال (٢٠/ ٣٤٨-٣٥١) .

(٤) الضعفاء للعقيلي (٣/ ٢٢٤-٢٢٥) .

عن الكتابة عنه .

(**النص السابع والعشرون**) : وقال في الوليد بن القاسم : « قد كتبنا عنه أحاديث حساناً عن يزيد بن كيسان ، فاكتبوا عنه »[١] .

وقد وثق - رحمه الله - الوليدَ[٢] ، ولم أجد في مسند أحمد مرويات للوليد ابن القاسم عن يزيد بن كيسان ، وغالب ظني أنه استحسن تلك الأحاديث لتفرد الوليد بها عن يزيد .

(**النص الثامن والعشرون**) : قال أحد طلبة الإمام أحمد في محاورة له معه : « وعن حفصة في الحلي ، فاستحسنه واستعادنيه »[٣] .

ولما قيل له : « فإن مؤملاً الحراني حدث عن الوليد بن مسلم عن زهير ابن محمد عن إسماعيل بن أمية عن نافع أن حفصة أوقفت حُليّاً على قوم .

فأنكره أبوعبد الله ، وقال : ليس لهذا أصل يعني الحديث »[٤] .

وفي موضع آخر لما سأل الإمام أحمد عن حديث حفصة وحدثوه به كما في الإسناد السابق قال الراوي : « فأنكره أبو عبد الله ، وعَجِب منه ،

---

(١) تهذيب الكمال (٣١/ ٦٧) .

(٢) المرجع السابق .

(٣) كتاب الوقوف من مسائل الإمام أحمد (٢/ ٤٨٩) .

(٤) المرجع السابق (٢/ ٤٩٥-٤٩٦) .

واستعاده الذي ذكره غير مرة ، ثم قال : يروون عن زهير بن محمد ذلك الذي يروي عنه أصحابنا .

ثم قال : أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة : عبد الرحمن بن مهدي وأبو عامر مستقيمة صحاح ، وأما أحاديث أبي حفص ذاك التنيسي عنه ، فتلك بواطيل موضوعة أو نحو هذا »[1] .

فظاهر مما سبق أن استحسان أحمد كان تعجباً من الحديث ، واستعاده لأنه لم يسمع به سابقاً ، بدليل حكمه على الحديث بالنكارة ، وطعنه في بعض ما يُروى عن زهير بن محمد .

وينبغي أن يعلم أن أحمد لم يحسن الحديث ولكن تلميذه عَبَّر عن تعجبه واستغرابه بالاستحسان .



(١) المرجع السابق (٢/ ٤٩٨-٤٩٩) .

ثانياً : استعماله الحسن في حكمه على الرواة :

وقفت على تسع وثلاثين نصاً ، وجدت فيها إطلاق الإمام أحمد الحسن على بعض الرواة ، وبعد دراستها ترجح لي أن الحسن فيها لا يخرج عن ثلاثة معانٍ هي :

أ - بمعنى الإتقان وجودة الضبط ، وعدد النصوص المندرجة تحت هذا خمسة عشر نصاً .

ب - بمعنى القبول العام ، وعدد النصوص المندرجة تحت هذا واحد وعشرون نصاً .

ج - بمعنى سعة الرواية ، وعدد النصوص المندرجة تحت هذا ثلاثة نصوص .

وتفصيل ذلك كما يلي :

أ - إطلاقه الحسن بمعنى الإتقان وجودة الضبط :

وجدتُ الإمام أحمد - رحمه الله - أطلق الحسن على بعض الرواة ، ويعني بذلك أنهم مع ثقتهم تميز حديثهم كله أو بعضه بأنه في غاية الإتقان وجودة الضبط ، مثل شدة العناية بألفاظ الأداء الموجودة في الأسانيد أو لندرة التصحيف والخطأ والوهم في روايتهم عامة أو خاصة ولم يظهر لي أنه عنى الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين بل استبعد ذلك بالمرة وهؤلاء

الرواة هم :

١ - إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري وهو ثقة حجة [١] ، قال الإمام أحمد : « إبراهيم بن سعد من أحسن الناس حديثاً عن محمد بن إسحاق ، فإذا جمع رجلين يقول : حدثني فلان وفلان لم يحكمه » [٢] .

ويبين مقصود أحمد هنا نص آخر له يقول فيه : « كان ابن إسحاق يدلس إلا أن كتاب إبراهيم بن سعد يبين إذا كان سماع قال : حدثني ، وإذا لم يكن قال : قال - ثم قال أحمد - : يقول : قال أبو الزناد : قال فلان . قال - أحمد - : وتنظر في كتاب يزيد بن هارون : « عن أبي الزناد » كلها »[٣] وقال : « إبراهيم بن سعد صحيح الحديث عن ابن إسحاق »[٤].

فيكون معنى قوله : « من أحسن الناس حديثاً عن محمد بن إسحاق » أي أن إبراهيم يبين ما سمعه ابن إسحاق مما لم يسمعه ، ولا يعنعن فيما

---

(١) التقريب (١٧٧) .

(٢) مسائل ابن هانئ (٢/ ٢٢٥) .

(٣) العلل للمروذي (ص٣٨-٣٩) . وحتى يتضح النص ولا يقع القارئ في اللبس أضفت اسم أحمد مرتين بين شرطتين .

(٤) سؤالات أبي داود (ص٢٢٤) .

يرويه عنه في كتابه فيشتبه الأمر على الناقد هل دلَّس ابن إسحاق في ذلك الحديث أم لا؟ فمن هنا حَسُن حديث إبراهيم عنه .

ويؤكد ذلك بجلاء قول ابن المديني : « ليس كتاب عن ابن إسحاق أصح من كتاب إبراهيم بن سعد . . . » [١] .

٢- إسماعيل بن أبي خالد الأَحْمَسي مولاهم البَجَلي ثقة ثبت [٢] .

قال ابن هانيء : « قلت لأبي عبد الله مَنْ أحب إليك من أصحاب الشعبي؟ قال : إسماعيل أحب إليَّ ، وأحسنهم حديثاً » [٣] .

ويفسر هـذا نص آخر عن الإمام - رحمه الله - قـال فيه : « أصح الناس حديثاً عن الشعبي إسماعيل بن أبي خالد ، قلتُ : فزكريا وفراس وابن أبي السفر؟ قال : ابن أبي خالد يشرب العلم شرباً ، ابن أبي خالد أحفظهم . . . » [٤] .

وقال أبو حاتم : « لا أُقدِّم عليه أحداً من أصحاب الشعبي ، وهو ثقة ،

---

(١) معرفة الرجال لابن محرز (٢/ ٢٠٠) .

(٢) التقريب (٤٣٨) .

(٣) مسائل ابن هانئ (٢/ ٢١٤) .

(٤) العلل برواية عبد الله (١/ ٣٣٤) .

أروى من بيان وفِراس ، وأحفظ من مجالد »[١] .

فظهر مما تقدم أن معنى قوله : « وأحسنهم حديثاً » أي أصحهم وأضبطهم عن الشعبي بالإضافة إلى أنه واسع الرواية عنه كما هو ظاهر من قوله: « يشرب العلم شرباً » ،وقول أبي حاتم : « أروى من بيان وفراس ».

٣- سفيان بن عيينة وهو ثقة حافظ فقيه إمام حجة[٢] ، قال الإمام أحمد : « سفيان أثبت الناس في عمرو بن دينار ، وأحسنه حديثاً »[٣] .

وقد قال أحمد في نصٍ آخرِ : « أعلم الناس بعمرو بن دينار بنُ عيينة ، ما أعلم أحداً أعلم به من ابن عيينة . . . »[٤] .

وكذلك قال ابن معين[٥] ، وقال اللالكائي في ابن عيينة : « وأجمع الحفاظ أنه أثبت الناس في عمرو بن دينار »[٦] .

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ١٧٥) .

(٢) التقريب (٢٤٥٤) .

(٣) العلل برواية عبد الله (١/ ١٨٨) .

(٤) شرح علل الترمذي (٢/ ٤٩٣) .

(٥) المرجع السابق .

(٦) التهذيب (٤/ ١٢٢) .

فيكون قولـــه : « وأحسنه حديثاً » أي أثبته بالإضافة إلى سعة روايته عن عمرو بن دينار .

٤- شعبة بن الحجاج وهو ثقة حافظ متقن إمام [١] . قال الإمام أحمد : « شعبة حسن الحديث عن أبي إسحاق - السبيعي - وعن كل من يحدث عنه » [٢] ، وفي نص آخر قال : « وشعبة أحسن حديثاً من الثوري ، لم يكن في زمن شعبة مثله في الحديث ، ولا أحسن حديثاً منه ، قُسِم له من هذا حظ » [٣] .

ولعل ما يبين معنى قول أحمد في النص الأول : « حسن الحديث عن أبي إسحاق » أن شعبة كان لا يحمل عن أبي إسحاق السبيعي - وهو مدلس - إلا ما صرح فيه بالسماع ، فقد قال : « كفيتكم تدليس ثلاثة : الأعمش ، وأبي إسحاق ، وقتادة » [٤] ، وهذا مما يجعل حديثه عنه سالماً من التدليس وهذه ميزة جليلة جداً ، ويؤكد ذلك قول عبد الرحمن بن مهدي : « ليس

(١) التقريب (٢٧٩٠) .

(٢) مقدمة الجرح والتعديل (١/ ١٧٦) .

(٣) الجرح والتعديل (٤/ ٣٧٠) .

(٤) مسألة التسمية لابن طاهر المقدسي (ص٤٧) بسنده إليه وهذا النص النفيس أخرجه البيهقي في المعرفة (١/ ١٥٢) ولكن بدون إسناد ، وكذلك ابن حجر في طبقات المدلسين (ص١٥١) .

أحد أصح حديثاً عن أبي إسحاق من شعبة »[١] ، وأما قول أحمد : « وعن كل من يحدث عنه » فيبين ذلك قولُ شعبة نفسه : « كل شيء حدثتكم به فذلك الرجل حدثني به أنه سمعه من فلان إلا شيئاً أُبينه لكم »[٢] ، وقول يحيى بن سعيد القطان : « كل شيء يحدث به شعبة عن رجل فلا تحتاج أن تقول عن ذلك الرجل أنه سمع فلاناً ؟ قد كفاك أمره »[٣] ، وقال الإمام أحمد : « ما رأيت قوماً سود الرؤوس في هذا الشأن مثل أهل البصرة ، يعني الحديث والألفاظ ، كأنهم تعلموه من شعبة »[٤] ، وسأل عبد الله بن أحمد أباه : « أبو معاوية فوق شعبة أعني في حديث الأعمش؟ فقال : أبو معاوية في الكثرة والعلم يعني علمه بالأعمش ، شعبة صاحب حديث يؤدي الألفاظ والأخبار ، أبو معاوية : « عن » « عن » . . . »[٥] .

وفي النص الثاني ذكر الإمام - رحمه الله - أن شعبة أحسن حديثاً من الثوري ، وجاء في نص آخر بيان ذلك ، فقد سئل : مَنْ أثبت شعبة أو

(١) تاريخ بغداد (٩/ ٢٦٥) .

(٢) مقدمة الجرح والتعديل (١/ ١٧٣) .

(٣) المرجع السابق (١/ ١٦٢) .

(٤) سؤالات أبي داود (ص٢٠٠) .

(٥) العلل برواية عبد الله (٢/ ٣٧٧) .

سفيان؟ فقال : « كان سفيان رجلاً حافظاً ، وكان رجلاً صالحاً ، وكان شعبة أثبت منه ، وأنقى رجالاً . . . » (١) ، وقال ابن أبي حاتم : « سمعت أبي يقول : إذا رأيت شعبة يحدث عن رجل فاعلم أنه ثقة إلا نفراً بأعيانهم قيل لأبي : ألم يكن للثوري بصر بالحديث كبصر شعبة؟ قال : كان الثوري قد غلب عليه شهوة الحديث وحفظه ، وكان شعبة أبصر بالحديث وبالرجال ، وكان الثوري أحفظ ، وكان شعبة بصيراً بالحديث جداً فَهِماً له كأنه خلق لهذا الشأن » (٢) .

ويبين قول الإمام - رحمه الله - أن شعبة « ليس في زمانه مثله في الحديث ولا أحسن حديثاً منه » قوله : « كان شعبة أمةً وحده في هذا الشأن يعني في الرجال ، وبصره بالحديث وتثبيته ، وتنقيته للرجال » (٣) ، ومن هنا قال الحافظ ابن حجر إن شعبة لا يحمل عن شيوخه إلا صحيح حديثهم (٤) .

وأخبار شعبة في التثبت والاحتياط كثيرة جداً (٥) ، ولعل فيما ذكرناه

---

(١) تاريخ بغداد (٩/ ٢٦٣) .

(٢) مقدمة الجرح والتعديل (١/ ١٢٨-١٢٩) .

(٣) العلل برواية عبد الله (٢/ ٥٣٩) .

(٤) فتح الباري (١/ ٣٠٠) .

(٥) للمزيد انظر : ترجمة شعبة في مقدمة الجرح والتعديل .

كفاية إن شاء الله في توضيح معنى قول أحمد عنه إنه حسن الحديث ، وأحسن حديثاً من غيره ممن كان في زمنه فهو إنما قصد بذلك أن شعبة لا يحدث إلا بأحاديث منتقاة سالمة من التدليس ومن الخطأ البين ومن الرجال الضعفاء غالباً ومنهجه في ذلك كما قال ابن حجر : لا يحمل عن شيوخه إلا صحيح حديثهم .

٥- عبد الله بن سعيد بن أبي هند . قيل فيه « صدوق ربما وهم »[١].

قـال الإمام أحمد : « عبد الله بن سعيد بن أبي هند ما أحسن حديثه وأصحه »[٢] .

وقد قال أحمد عنه : « ثقة ثقة » وفي رواية : « ثقة مأمون » [٣] ، وقد ضعفه يحيى بن سعيد القطان وأبو حاتم وأبو زرعة ، والأكثرون من النقاد على توثيقه [٤] ، والذي يعنينا هنا موقف أحمد بن حنبل بالتحديد لأن غرضنا هو معرفة مقصوده من قوله : « ما أحسن حديثه » ، والذي يظهر لي من ذلك بناءً على ما نقل عنه من توثيقه له بعبارة تعدُ من أرفع منازل

---

(١) التقريب (٣٣٥٨) .

(٢) سؤالات أبي داود (ص٢١٣) .

(٣) تهذيب الكمال (١٥/ ٣٩) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (١٥/ ٣٩-٤١) .

التوثيق أنه عنى بقول ما أحسن حديثه أي ما أجوده وأثبته كما يدل على ذلك تمام عبارته التي عطف فيها قوله السابق بقوله: « . . . وأصحه » فهو يريد بذلك تأكيد صحة حديثه وقوته وأنه تام الضبط جيد الإتقان .

٦- عبد الله بن وهب المصري ، وهو ثقة حافظ [١] ، قال الإمام أحمد لما سئل عن رِشْدِين بن سعد وهو من الضعفاء [٢] : « كان سهل الأخذ ، وابن وهب أحسن حديثاً منه » [٣] .

وقد وردت عن أحمد بعض النصوص التي تبين كلامه هذا ، فقد قال عن رشدين : « رشدين بن سعد ليس يبالي عمن روى ، ولكنه رجل صالح » [٤] ، وقال أيضاً : « بلغني أن رشدين بن سعد جاء إلى إبراهيم بن أبي يحيى ، فقال له إبراهيم : تعال حتى أقرأ عليك . قال : لا أريده ، أَجِزه لي » [٥] . وهذا مقصد أحمد أنه كان سهل الأخذ فقد رغب عن السماع من الشيخ وهو أعلى منازل التحمل وفضل عليه الإجازة وقد يكون له عذره ،

---

(١) التقريب (٣٦٩٤) .

(٢) التقريب (١٩٤٢) .

(٣) مسائل ابن هانئ (٢/ ٢٣٠) .

(٤) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٦٧) .

(٥) سؤالات أبي داود (ص٢٤٧) .

ومما يبين بجلاء ووضوح معنى قول أحمد أن ابن وهب أحسن حديثاً منه هو قوله : « عبد الله بن وهب صحيح الحديث يفصل السماع من العرض ، والحديث من الحديث ، ما أصح حديثه وأثبته ، قيل له : أليس كان - يعني ابن وهب - يُسيء الأخذ؟ قال : قد كان يسيء الأخذ ، ولكن إذا نظرت في حديثه ، وما روى عن مشايخه وجدته صحيحاً » (١) ، وكذلك قوله : « كان حديثه بعضه سماع وبعضه عرض وبعضه مُناولة ، وكان ما لم يسمعه يقول : قال حيوة ، قال فلان » (٢) . فمدحه أحمد لدقته في إيضاح مروياته وتفريقه بين السماع من العرض من الإجازة والمناولة ، وتحريه أن لا يحدث عن شيوخه إلا بما صح أنه من حديثهم مع ما كان من توسعه في قبول الإجازة والمناولة على مذهب المصريين أهل بلده ، وقد كان الإمام أحمد وغيره من كبار النقاد في عصره لا يرون الإجازة والمناولة إلا بعد التحري والتثبت ، وقد سئل أحمد عن المناولة فقال : « ما أدري ما هذا حتى يعرف المحدث حديثه ، وما يدريه ما في الكتاب » ثم قال : « وأهل مصر يذهبون إلى هذا ، وأنا لا يعجبني » (٣) ، قال الخطيب البغدادي

(١) الجرح والتعديل (٥/ ١٨٩-١٩٠) والمعرفة والتاريخ (٢/ ١٨٣) .

(٢) العلل للمروذي (ص٤٩) .

(٣) الكفاية (ص٣٦٥) .

معلقاً على ذلك : « وأراه في قوله : « وأهل مصر يذهبون إلى هذا » يعني المناولة للكتاب وإجازة روايته من غير أن يعلم للراوي هل ما فيه من حديثه أم لا » [(١)] ، وذكر الميموني أنه سمع أحمد قال : « كان عبد الله بن وهب المصري رجلاً صالحاً ، إيش كان عنده من الحديث؟! - يعني كثرة حديثه - ، فأثنى عليه ، وذكر أبو عبد الله تسهيله في الأخذ . قلتُ له : كذا أصحابه المصريون أو عامة أصحابه في التسهيل في الأخذ ؟ قال لي : نعم » [(٢)] ولم يسمع أحمد من ابن وهب مع أنه أدركه فقد قال : « رأيت ابن وهب ، وكان يبلغني تسهيله يعني في السماع ،فلم أكتب عنه شيئاً . . . »[(٣)] وجاء في نص آخر أن ابن وهب كان نائماً في مجلس ابن عيينة وهو يُعرض عليه [(٤)] ، وللسبب نفسه لم يسمع ابن المديني منه مع أنه رآه واجتمع به وقال : « قال لي ابن وهب : هات كتاب عمرو بن الحارث حتى أقرأه عليك ، فتركته على عمد حين كان رديء الأخذ » [(٥)] ، ومثل ذلك كان

---

(١) المرجع السابق .

(٢) العلل للميموني (ص٢٣٢) .

(٣) الكفاية (ص١٨٢) .

(٤) العلل برواية عبد الله (٣/ ١٣٠) وأيضاً الكفاية (ص١٨٣) .

(٥) الكفاية (ص١٨٣) .

موقف عثمان بن أبي شيبة وأخيه أبي بكر [١] .

والمقصود من ذلك بيان أن ابن وهب مع ما وصف به من تساهل في تحمل العلم - والتساهل بالنظر إلى مقاييس عصره وإلا فالعمل استقر على جواز الإجازة والمناولة مع مراعاة الشروط في ذلك [٢] - أقول : مع ذلك فقد كان يقظاً متنبهاً لما يرويه فلم تقع في روايته منكرات كما أكد ذلك أبو زرعة والنسائي [٣] ، فلهذا الإتقان والضبط وصف أحمد حديثه بأنه أحسن من رشدين لأنه وإن كان كلاهما لديه تساهل في الأخذ كما هو حال معظم أهل بلدهما في ذلك الوقت إلا أن رشدين ضعف ولم يكن لديه من الإتقان والضبط ما لدى ابن وهب .

٧- عفان بن مسلم وهو ثقة ثبت [٤] ، قال الإمام أحمد : « ما رأيت أحداً أحسن حديثاً عن شعبة من عفان ، يقول : أبو إسحاق (أنبأنا) ، والحكم (أنبأني) ، وقتادة (أخبرني) ، و (أنبأني) عمرو بن

---

(١) المرجع السابق .

(٢) انظر : الوجيز للسلفي (ص٥٣-٥٩) ، وفتح المغيث (٢/ ٢٢٣-٢٢٥ ، ٢٧٧-٣١٧) .

(٣) انظر : التهذيب (٦/ ٧٢، ٧٤) .

(٤) التقريب (٤٦٢٥) .

مرة . . . »[١] .

وهذا النص يُفسر نفسه بنفسه فأحمد - رحمه الله - استحسن من حديث عفان عن شعبة أنه كان يذكر صيغ الأداء التي كان يتلفظ بها شعبة في أسانيده مما يدل على مزيد إتقان وضبط لدى عفان ، ومن أجل ذلك كان حديثه عن شعبة حسناً في نظر الإمام أحمد .

٨- عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي وهو ثقة مأمون [٢] ، قال ابن هانئ : « وسمعته ، وقال له ابنه عبد الله : أيها أحب إليك حديثه - يعني عيسى - أو حديث أبيه أو أخيه؟ قال : حديثه حسن - يعني عيسى - » [٣] .

وهذا النص موجود مع بعض الاختلاف في العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد برواية ابنه عبد الله ، فقد أخرجه بقوله : « سألت أبي : أيها أصح حديثاً عيسى أو أبوه يونس؟ قال : لا ، عيسى أصح حديثاً . قيل له : عيسى أو أخوه إسرائيل؟ فقال : ما أقربها ، وفي حديث إسرائيل اختلاف

---

(١) العلل برواية عبد الله (٢/ ٣٦٢) .

(٢) التقريب (٥٣٤١) .

(٣) المسائل لابن هانئ (٢/ ١٩٧) .

عن أبي إسحاق أحسب ذاك من أبي إسحاق »[(١)] .

فهذا النص يوضح أن المقصود من قول أحمد : « حديثه حسن » أي أصح وأقوى من حديث أبيه وأخيه ، وهذا لما عرف عن عيسى من جودة الإتقان والضبط ، ويزيد الأمر وضوحاً أن عبد الله بن أحمد قال : « سألته - يعني أباه - عن عيسى بن يونس؟ قال : عيسى يُسأل عنه!! »[(٢)] . ووصفه بأنه ثقة ثبت[(٣)] ، وكذلك ابن المديني لما سئل عنه قال : « بخٍ بخٍ ثقة مأمون »[(٤)] ، وقال أبو زرعة : « كان حافظاً »[(٥)] ، وقال ابن حبان : « كان متقناً »[(٦)] ، وقال عبد الله بن عمار الموصلي : « إسرائيل وعيسى ابني يونس ، عيسى هو حجة ، وهو أثبت من إسرائيل »[(٧)] ، ومما يدل على مبلغ إتقانه هذه القصة التي رواها بشر بن الحارث قال : « كان عيسى بن يونس يعجبه خطي ، فكان يأخذ القِرطاس فيقرأه علي ، قال : فكتبتُ من نسخةِ

---

(١) العلل برواية عبد الله (١/ ٥٥٩-٥٦٠) .

(٢) العلل برواية عبد الله (٢/ ٤٧٩) .

(٣) العلل للمروذي (ص٥٣-٥٤) .

(٤) الجرح والتعديل (٦/ ٢٩٢) .

(٥) المرجع السابق .

(٦) الثقات لابن حبان (٧/ ٢٣٨) .

(٧) تاريخ بغداد (١١/ ١٥٥) .

قومٍ شيئاً ليس من حديثه . قال : كأنهم لما رأوا إكرامه لي أدخلوا عليه في حديثه ، قال : فجعل يقرأ ويضرب على تلك الأحاديث ، فغمني ذلك ، فقال : لا يغمك لو كان واواً ما قدروا على أن يُدخلوه علي ، أو قال : لو كان واواً لعرفتُه »(١) .

٩- قرة بن خالد السدوسي وهو ثقة ضابط (٢) ، قال أحمد : « ثقة ثقة حسن الحديث » (٣) ، والظاهر أن الإمام أحمد يقصد بحسن حديثه مع توثيقه له بلفظ ثقة مكرراً أنه من أهل الإتقان والضبط والفهم في هذا الشأن ، ومن صور الإتقان المحتملة لدى قرة بن خالد أنه ذو انتقاء لمن يحدث عنهم أو ذو اهتمام بضبط ألفاظ السماع وصيغ الأداء الواردة في الأسانيد التي يرويها وما شابه ذلك ، وإنما قلت ذلك لأن وصفه بحسن الحديث أمر زائد على مجرد التوثيق فقط ويدل على أن في حديثه ميزة لا توجد دائماً عند غيره من الرواة .

ويشهد لذلك أن يحيى بن سعيد القطان - وهو من المعروفين بالتشدد -

---

(١) تهذيب الكمال (٢٣/ ٧٣) .

(٢) التقريب (٥٥٤٠) .

(٣) سؤالات أبي داود (ص٣٢٥) .

قال: «كان قرة بن خالد عندنا من أثبت شيوخنا»[١]، وقال أبو حاتم: «قرة بن خالد ثبت عندي»[٢]، وقال ابن حبان: «كان متقناً»[٣]. وقال الطحاوي: «ثبت متقن ضابط»[٤].

١٠- الليث بن سعد المصري وهو ثقة ثبت[٥]. قال الأثرم سمعت أبا عبد الله يقول: «لا أعلم أحداً أحسن حديثاً عن بكير بن عبد الله من ليث بن سعد، وقال: هو أحسن حديثاً عندي من عمرو بن الحارث، ومن ابن لهيعة. قلت له: ومَنِ ابن عجلان؟ قال: وكم يروي ابن عجلان عن بكير؟! ما أيسرها! قلت: إن أبا الوليد يتكلم في روايته ويقول: مناولة، أعني ليث بن سعد؟ فقال: ما أدري أي شيء هذا، وأنكر قوله، وقال: أي شيء ينكر من حديث ليث، وليث حسن الحديث صحيحه»[٦].

---

(١) الجرح والتعديل (٧/ ١٣١).

(٢) المرجع السابق.

(٣) الثقات لابن حبان (٧/ ٣٤٢).

(٤) التهذيب (٨/ ٣٧٢).

(٥) التقريب (٥٦٨٤).

(٦) شرح علل الترمذي (٢/ ٥٥٠).

ويظهر لي أن أحمد - رحمه الله - يريد بقوله : « أحسن » أي أثبت وأصح كما أنه حين قال : « ليث حسن الحديث صحيحه » يريد أنه متقن ضابط له معرفة وفهم بهذا العلم مما جعل مروياته صحيحة ، ويشهد لذلك ما يلي من نصوص عن الإمام أحمد نفسه في مدح وإطراء الليث بن سعد ، فقد قال : « ما في هؤلاء المصريين أثبت من الليث بن سعد ، لا عمرو بن الحارث ولا أحد »[١] ، وقال : « ليث بن سعد ما أصح حديثه وجعل يثني عليه »[٢] ، وقال : « كثير العلم صحيح الحديث »[٣] ، وقال : « ثقة ثبت »[٤] ، وقال : « أصح الناس حديثاً عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ليث بن سعد ، يفصل ما روى عن أبي هريرة ، وما عن أبيه عن أبي هريرة ، هو ثبت في حديثه جداً »[٥] .

وفي هذا النص ما يدل على مبلغ وإتقان الليث بن سعد . مما حدى بالإمام أحمد لأن يصف حديثه بالصحة مع الحسن ، ولا يعني بذلك أن

(١) الجرح والتعديل (٧/ ١٧٩) .

(٢) تاريخ بغداد (١٣/ ١٢) .

(٣) الجرح والتعديل (٧/ ١٧٩) ، وتاريخ بغداد (١٣/ ١٢) .

(٤) تاريخ بغداد (١٣/ ١٢) .

(٥) العلل برواية عبد الله (١/ ٣٥٠) .

كل أحاديثه صحيحة السند والمتن وإنما المقصود - كما هو متبادر - أنه صحيح الرواية أي أنه متقن للحديث عند سماعه ومتقن له وقت أدائه له معرفة بقوانين الرواية ومما يشهد لهذا قصته المشهورة مع أبي الزبير المكي [١] ، ولهذه الفطنة والتثبت لم يكتفِ الإمام أحمد بأن يقول صحيح الحديث بل زاد وحسن الحديث .

١١- محمد بن مسلم بن شهاب الزهري المتفق على جلالته وإتقانه [٢] . قال الإمام - رحمه الله - : « الزهري أحسن الناس حديثاً ، وأجود الناس إسناداً » [٣] .

ويلاحظ على هذا النص أنه فرَّق بين الحديث والإسناد ، ويظهر لي أنه يقصد بقوله : « الزهري أحسن الناس حديثاً » أي بالنسبة للمتون ، فهو جيد السياقة لها لا يدع كلمة فيها إلا ذكرها لما عُرف عنه واشتهر به من قوة الحفظ ، كما أن من حُسن سياقته للمتون أنه يجمع ما قاله عدد من الرواة في بعض الأحاديث ثم يسوق ذلك مجموعاً في متن واحد كما فعل في

---

(١) انظر : المعرفة والتاريخ (٣/ ١٤٢ ، ٤٤٣) ، والكامل لابن عدي (٦/ ٢١٣٦) والنبلاء (٥/ ٣٨٢) .

(٢) التقريب (٦٢٩٦) .

(٣) مقدمة الكامل لابن عدي (١/ ٧١) .

حديث الإفك الطويل [١] ، ومن ذلك تفسيره لبعض الألفاظ في متن الحديث فقد فسَّر التحنث بالتعبد في روايته لحديث بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ [٢] ، ويشهد لذلك أن عمر بن عبد العزيز قال : « ما رأيتُ أحداً أحسن سوقاً للحديث إذا حَدَّث من الزهري »[٣] ، وقال عمرو بن دينار : « ما رأيتُ أنصَّ للحديث من الزهري » [٤] .

وقال ابن حبان : « وكان من أحفظ أهل زمانه ، وأحسنهم سياقاً لمتون الأخبار » [٥] ، ويضاف إلى ذلك أن من حُسن حديثه أيضاً أنه انفرد بأشياء لم توجد إلا عنده ، قال الإمام مسلم : « للزهري نحو من تسعين حديثاً يرويه عن النبي ﷺ ، لا يشاركه فيه أحد ، بأسانيد جياد » [٦] .

ولهذا الإتقان الرائع في ضبط وحفظ المتون مع التفرد بأحاديث كثيرة مما يُحتاج إليها لا توجد إلا عنده مما يدل على أنه من أهل المعرفة والفهم في

---

(١) انظر : صحيح البخاري (٤٧٥٠) ، وحول هذا التصرف عن الزهري انظر : فتح الباري (٨/ ٣١٠) وشرح علل الترمذي (٢/ ٦٧٦) .

(٢) انظر : فتح الباري (١/ ٣٠ ، ٣١) .

(٣) مقدمة الكامل لابن عدي (١/ ٧١) والجرح والتعديل (٨/ ٧٢) .

(٤) الجرح والتعديل (٨/ ٧٣) .

(٥) الثقات لابن حبان (٥/ ٣٤٩) .

(٦) صحيح مسلم (٣/ ١٢٦٨) .

هذا الفن ، لذا وصفه الإمام أحمد بأنه أحسن الناس حديثاً .

١٢- معمر بن راشد البصري وهو ثقة ثبت [١] سأل ابن هانئ الإمام أحمد عمن هو الأثبت في الزهري؟ فقال : « معمر أحبهم إليَّ ، وأحسنهم حديثاً وأصح بعد مالك » [٢] .

وهذا النص يوضح نفسه بنفسه ويبين أن معمراً أحسن تلاميذ الزهري أي أتقنهم وأضبطهم بعد مالك [٣] .

١٣- هشام بن عبد الملك أبو الوليد الطيالسي وهو ثقة ثبت [٤] .قال المروذي للإمام أحمد : « أيما أحب إليك الحَوْضي أو أبو الوليد؟ فقال : الحوضي أكيس من أبي الوليد وأثبت ، كان متيقظاً ، وإن كان أبو الوليد حسن الحديث عن شعبة » [٥] .

الحوضي هو حفص بن عمر بن الحارث الحَوْضي قال أحمد في شأنه :

---

(١) التقريب (٦٨٠٩) وتمام عبارته (إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً وكذا فيما حدَّث به بالبصرة) .

(٢) مسائل ابن هانئ (٢/ ٢٣١) .

(٣) انظر : حول ذلك الجرح والتعديل (٨/ ٢٠٥) وتهذيب الكمال (٢٨/ ٣٠٨-٣٠٩) .

(٤) التقريب (٧٣٠١) .

(٥) العلل للمروذي (ص١٣٦) .

« ثبت ثبت ، متقن متقن ، لا تأخذ عليه حرفاً واحداً »[١] . والظاهر أن الإمام أحمد يقصد بحسن حديث أبي الوليد عن شعبة أي أنه ثبت متقن له كما نص هو بنفسه على ذلك فقد سـأله ابنه عبد الله : « هشام كان ثبتاً ؟ قال : في حديث شعبة »[٢] ، وفي موضع آخر قال : « كان أبو الوليد ثبتاً؟ قال - يعني أحمد - : لا ، ما كان كتابه منقوطاً ولا مشكولاً ، ولكنه في حديث شعبة متقن ، وقال مرة : أتقن حديث شعبة »[٣] .

١٤- الهيثم بن حبيب الصيرفي وهو ثقة[٤] ، قال الإمام أحمد : « ما أحسن أحاديثه وأشد استقامتها ، ليس كما يروي عنه أصحاب الرأي »[٥].

وسياق هذا النص يفسر نفسه بنفسه ويبين أن المقصود الثناء على هذا الرجل بأن أحاديثه متقنة صحيحة ، وقد وثقه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم[٦] .

---

(١) الجرح والتعديل (٣/ ١٨٢) .

(٢) العلل لعبد الله (٢/ ٣١٥) .

(٣) المرجع السابق (٢/ ٣٦٩) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (٣٠/ ٣٦٩-٣٧٠) . ولا أدري لماذا قال عنه ابن حجر (صدوق) وشح عليه بثقة ؟!

(٥) الجرح والتعديل (٩/ ٨١) .

(٦) انظر : الجرح والتعديل (٩/ ٨١) وتهذيب الكمال (٣٠/ ٣٦٩-٣٧٠) .

١٥- يحيى بن سعيد القطان وهو ثقة متقن من كبار الحفاظ [(١)] .

قال الإمام أحمد : « يحيى أحسن الناس حديثاً عن إسماعيل يعني ابن أبي خالد ، يقول : لأن فيها أخباراً : حدثنا قيس ، حدثنا حكيم بن جابر » [(٢)] .

والإمام - رحمه الله - يبين هنا وجه استحسانه لحديث يحيى القطان عن إسماعيل بن أبي خالد لأن فيها ذكر السماع والتحديث مما يدل على فهم وإتقان لهذا العلم ، ومحافظة على الدقة في نقل صيغ الأداء دون اللجوء إلى التخفف باستعمال العنعنة .

وإنما حَسُن ذلك أعني ضبط صيغ أداء مرويات إسماعيل بن أبي خالد لأنه كان يرسل ويحدث عن بعض من لم يسمع منهم [(٣)] حتى إن النسائي وصفه بالتدليس [(٤)] .



(١) انظر : التقريب (٧٥٥٧) .

(٢) العلل برواية عبد الله (٣/ ٨٩) .

(٣) انظر : جامع التحصيل (ص١٤٥) والتهذيب (١/ ٢٩٢) .

(٤) طبقات المدلسين لابن حجر (ص٥١) .

ب - إطلاقه الحسن بمعنى القبول بمختلف درجاته :

وجدتُ في كلام الإمام أحمد على الرواة وصفه لبعضهم بأنه حسن الحديث ، وبعد الدراسة تبين - فيما ظهر لي - أنه يقصد بذلك القَبول بمختلف درجاته يعني بما يساوي قوله ثقة ، أو ليس به بأس ، أو صالح الحديث ، ونحو ذلك من عبارات تدل على قبول الراوي ، ولا يعني ذلك أن كل الرواة الذين سيرد ذكرهم في هذا القسم هم في منزلة واحدة بل بعضهم يستحق وصف الثقة والبعض الآخر يستحق وصفاً أقل مثل صدوق ، أو لا بأس به ، أو صالح الحديث ، وكان من الممكن فصل هذا القسم إلى جزأين أحدهما يتعلق بمن وثق ، والآخر بمن كان يستحق أقل من كلمة (ثقة) مع كونه مقبولاً في الجملة ، ولكن لم أفعل ذلك لأني رأيت في عدد من التراجم أن الإمام أحمد يصف الراوي حيناً بثقة ، وحيناً بلا بأس به ونحو ذلك ، ولا أعلم ما هو الراجح في ذلك عند الإمام - رحمه الله - ، لذا رأيت من الملائم لحل هذا الإشكال أن أجعل الجميع في قسم واحد لأن لقب القبول يشملهم .

١- إسماعيل بن سالم الأسدي وهو ثقة ثبت [١] . سئل الإمام

(١) التقريب (٤٤٧) .

أحمد عن فراس بن يحيى الهمداني وإسماعيل بن سالم فقال : « إسماعيل أوثق منه - يعني في الحديث - ، فِراس فيه شيء من ضعف ، وإسماعيل ابن سالم أحسن استقامة منه في الحديث » [١] .

يقصد - رحمه الله - بأحسن أي أفضل كما هو استخدامها في اللغة ، وكثيراً ما تستعمل أحسن للتفضيل ، وإسماعيل قال فيه الإمام أحمد : ثقة ثقة ، وقال مرة : ليس به بأس ، وقال مرة صالح الحديث[٢] ، والظاهر من النص الذي معنا أنه يريد توثيقه وتقديمه على فِراس وهو ثقة عند أحمد أيضاً كما وصفه بذلك في عدة روايات [٣] ، ولعل تفضيل أحمد راجع إلى حديثهما عن الشعبي إذ كلاهما يروي عنه .

٢- إسماعيل بن عبد الرحمن السُدي: قيل فيه: « صدوق يهم » [٤].

قال الإمام أحمد : « هو حسن الحديث ، وحديثه مقارب ، إلا أن هذا التفسير الذي يجيء به أسباط عنه ، فجعل يستعظمه ، ويقول : من أين قد

---

(١) العلل برواية عبد الله (١/ ٣١٨) .

(٢) تهذيب الكمال (٣/ ١٠٠-١٠١) .

(٣) انظر : العلل برواية عبد الله (٢/ ٧٤) ومسائل ابن هانئ (٢/ ٢١٣-٢١٤) وسؤالات أبي داود (ص٢٩٨) وتهذيب الكمال (٢٣/ ١٥٣) .

(٤) التقريب (٤٦٣) .

جعل له أسانيد ، ما أدري ما ذاك ؟! » [(١)] .

وفي نصٍ آخر يُعين على فهم هذا ، سأل المروذي أحمد عن السُدي فقال : « ليس به بأس هو عندي ثقة ، إلا أن عبد الرحمن بن مهدي قال لي شعبة في حديث حَدَّث به عن السدي رفعه وأنا لا أرفعه ،قال ابن مهدي: قلت : إن إسرائيل حدَّث به مرفوعاً ، فأومأ شعبة برأسه - أي نعم - » [(٢)] ، وقال أحمد أيضاً : « السُدي وابن مهاجر ثقتان ، ثم قال : منصور وأيوب أثبت منهما » [(٣)] ، وقد قال فيه : « ثقة » ، وقال : « مقارب الحديث صالح » [(٤)] .

ونخلص من ذلك إلى أن أحمد قصد بقوله عنه (حسن الحديث) أي أن حديثه كحديث الثقات أو من دونهم من المقبولين ، ومما لا شك فيه أن حديث الثقة ومن في معناه يستحسن لما في مروياتهم من استقامة وبُعد عن الخطأ والوهم ، ولهذا استحسن أحمد حديث السُدي ونستثنى من ذلك تفسيره الذي يرويه أسباط عنه ، ومما يستدل به على أن الثقة والصدوق

---

(١) شرح العلل (٢/ ٦٥٩) .

(٢) العلل للمروذي (ص٦٦) .

(٣) المرجع السابق (ص٧٨) .

(٤) الجرح والتعديل (٢/ ١٨٤) .

يستحسن حديثهما ويُطلب ويُرغب فيه ، وتميل النفوس إليه أن المروذي قال لأحمد في شأن علي بن مسهر : « الناس يشتهون حديثه ، قال : لأن حديثه حديث أهل الصدق » (١) . وهذا يشمل الثقة ومن دونه من أهل الصدق .

٣- إسماعيل بن عياش الحمصي وهو صدوق في روايته عن الشاميين مخلِّط في غيرهم (٢) . قال المروذي : « سألتُه عن إسماعيل بن عياش فحسَّن روايته عن الشاميين ، وقال : هو عنهم أحسن حالاً مما روى عن المدنيين وغيرهم » (٣) .

وقد قال الإمام - رحمه الله - : « إسماعيل بن عياش ، ما روى عن الشاميين فهو صحيح ، وما روى عن أهل الحجاز فليس بصحيح » (٤) ، وقال : « ما روى عن الشاميين فهو صحيح ، وما روى عن أهل المدينة وأهل العراق ففيه ضعف ، يغلط »(٥) . وسأله أبو حاتم الرازي عنه

(١) العلل للمروذي (ص١٣٢) .

(٢) التقريب (٤٧٣) .

(٣) العلل للمروذي (ص١٤١) .

(٤) الكامل لابن عدي (١/ ٢٨٨) .

(٥) المصدر السابق (١/ ٢٨٩) .

فقال : « في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز بعض الشيء ، وروايته عن أهل الشام كأنه أثبت وأصح »[١] .

فالظاهر من هذه النصوص أن أحمد يرى حديث إسماعيل عن الشاميين صحيح ، ولم يظهر لي أنه أراد الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين .

٤ - جرير بن حازم الأزدي ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف وله أوهام إذا حدَّث من حفظه[٢] ، وقد سئل الإمام أحمد عنه وعن أبي هلال محمد بن سُليم الراسبي فقال : « جرير أحسن حديثاً ، وأحبُ إلي ، وأوسع في العلم ، وأقرب إلى السنة من أبي هلال ، وأما أبو هلال فقال : لا يحفظ وليَّن حديثه »[٣] .

والنص مقارنة بين راويين ويظهر منه بجلاء أن معنى أحسن أي أقوى وأصح حديثاً من أبي هلال الذي ليَّن حديثه الإمام أحمد ، وقال فيه أيضاً : « يُحتمل في حديثه ، إلا أنه يخالف في قتادة ، وهو مضطرب الحديث »[٤] ، وسأله المروذي عن مبارك بن فضالة وأبي هلال فقال : « هما متقاربان ،

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ١٩٢) .

(٢) التقريب (٩١١) .

(٣) مسائل ابن هانئ (٢/ ٢٠٨) .

(٤) التهذيب (٩/ ١٩٦) .

ليس هما بذاك »[١] .

وأما جرير بن حـــازم فقال فيه : « في بعض حديثه شيء ، وليس به بأس »[٢] ، وقال : « ثقة »[٣] . وقال : « كان حافظاً »[٤] ، وفي رواية أخرى : « كثير الغلط »[٥] ، وقـال : « حدَّث بالوهم بمصر ولم يكن يحفظ »[٦] ، وقال : « كان حديثه عن قتادة غير حديث الناس ، يوقف أشياء ويُسند أشياء . . . ، رجل صالح صاحب سُنة وفضل وديانة »[٧] . ويقيد الضعف في حديثه بروايته عن قتادة وبما رواه في مصر حتى تستقيم الأقوال الواردة عن الإمام أحمد في شأنه .

وأحمد حين قال عنه أنه أحسن حديثاً من أبي هلال فهو يريد بذلك أنه أثبت وأصح كما هو ظاهر من مدلول كلمة (أحسن) التي تعني التفضيل والترجيح .

---

(١) العلل للمروذي (ص٧٢) .

(٢) المرجع السابق .

(٣) العلل برواية عبد الله (١/ ٥١٢) .

(٤) العلل للمروذي (ص٩٥)

(٥) التهذيب (٢/ ٧١) .

(٦) المرجع السابق .

(٧) الضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ١٩٩) .

٥- جويبر بن سعيد الأزدي وهو ضعيف جداً[١] . سأل الفضل ابن زياد الإمام أحمد : « مَنْ أحب إليك جويبر أو كثير؟ قال : جويبر أكثر قد روى عن الضحاك في التفسير أحاديث حساناً ، ما لم يُسند إلى النبي ﷺ فلا بأس بحديثه »[٢] .

وكثير هو ابن سُليم الضبي وهو ضعيف أيضاً[٣] ، ويبدو لي أن قصد السائل هو الموازنة بينهما في روايتيهما عن الضحاك بن مزاحم إذ كلاهما يروي عنه فسأل أحمد عنهما فأجاب بأن جويبراً أكثر أي ألزم وأكثر رواية عن الضحاك من كثير .

والإمـام أحمد ضعَّف حديث جويبر[٤] وقال عنه : « لا يشتغل بحديثه »[٥] ، وقال : « جويبر ما كان عن الضحاك فهو على ذاك أيسر ، وما كان يُسند عن النبي ﷺ فهي منكرة »[٦] ، ويفسر هذا النص ما قاله

---

(١) التقريب (٩٨٧) .

(٢) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٧٤) .

(٣) تهذيب الكمال (٢٤/ ١١٨-١٢١) والتهذيب (٨/ ٤١٦-٤١٧) .

(٤) انظر : العلل لعبد الله (١/ ٤١٥)(٢/ ٥٢٥) .

(٥) أحوال الرجال للجوزجاني (ص ٦٩) (والنص لا يشتغل بحديثهم) يعني الكلبي وعبيد وجويبر .

(٦) الجرح والتعديل (٢/ ٥٤١) .

يحيى بن سعيد القطان : « تساهلوا في أخذ التفسير عن قوم لا يوثقونهم في الحديث ، ثم ذكر الضحاك وجويبراً ومحمد بن السائب ، وقال : هؤلاء لا يحمل حديثهم ويكتبُ التفسير عنهم »(١) ، وما قاله أحمد بن سيَّار المروزي(٢) : « جويبر بن سعيد كان من أهل بلخ ، وهو صاحب الضحاك ، وله رواية ومعرفة بأيام الناس ، وحاله حسن في التفسير ، هو لين في الرواية »(٣) .

وبما تقدم يظهر لي أن أحمد عنى بتحسينه لأحاديث جويبر عن الضحاك في التفسير أنها لا بأس بها وذلك بدلالة السياق إذ قال : « ما لم يُسند إلى النبي ﷺ فلا بأس بحديثه » ، ولا شك أن رواياته عن الضحاك في التفسير داخلة في ذلك ، ويوضح ذلك قوله الآخر : « ما كان عن الضحاك فهو على ذاك أيسر » يعني لكونها غير مرفوعة إلى رسول الله ﷺ ، ولا ينبغي أن يفهم من ذلك أن كل حديثه عن الضحاك حسن عند أحمد وذلك لأنه

---

(١) التهذيب (٢/ ١٢٤) .

(٢) وهو ثقة حافظ كان إمام أهل الحديث في بلده قال ابن أبي حاتم : رأيت أبي يطنب في مدحه ويذكره بالفقه والعلم ، وقال ابن حبان : كان من الجماعين للحديث ، والرحالين فيه مع التيقظ والإتقان ، ومات سنة ثمان وستين ومائتين - رحمه الله - ، انظر ترجمته في : تاريخ بغداد (٤/ ١٨٧-١٨٩) وتهذيب الكمال (١/ ٣٢٣-٣٢٦) .

(٣) التهذيب (٢/ ١١٤) .

قال : « قد روى عن الضحاك في التفسير أحاديث حساناً » وهذا يفيد البعض كما هو ظاهر من السياق ، ويؤيد هذا قول علي بن المديني : « جويبر أكثر على الضحاك ، روى عنه أشياء مناكير »[(١)] ، وقال ابن معين : « جويبر لم يكن بالقوي عن الضحاك »[(٢)] ، ولذلك لا أرى أن قول الإمام : « روى أحاديث حساناً » يعني الحُسن الاصطلاحي عند المتأخرين؛ لأن الرجل هو في نظر الإمام ضعيف ولكن مع ضعفه روى أحاديث في التفسير غير مرفوعة عن الضحاك بن مزاحم بالذات لا بأس بها من حيث إنها غير منكرة ، والله أعلم .

٦- حارثة بن مُضَرِّب العبد ي ، وهو ثقة[(٣)]. قال عنه الإمام أحمد : « حسن الحديث »[(٤)] ، وقد نص الإمام - رحمه الله - ويحيى بن معين على أنه لم يرو عن حارثة أحد غير أبي إسحاق السبيعي[(٥)] ، ولم أجد عن أحمد غير هذا النص فقط في شأن حارثة ، وقد وثقه ابن معين والعجلي وابن

(١) تهذيب الكمال (٥/ ٣٦٩) .

(٢) هامش تهذيب الكمال (٥/ ١٧٠) .

(٣) التقريب (١٠٦٣) .

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ٢٥٥) .

(٥) انظر : العلل لعبد الله (٣/ ٣٣ ، ١١٩) .

حبان [١] .

وأما ما نقله ابن حجر [٢] عن أبي جعفر محمد بن الحسين البغدادي قال سألتُ أبا عبد الله عن الثبت في علي فذكر أشخاصاً منهم حارثة بن مضرب ، فهذا النقل ضعيف جداً - سواء كان المسؤول هو أحمد ابن حنبل أو غيره ممن يكنى بأبي عبد الله - وسبب ضعفه هو أبو جعفر هذا ، قال عنه ابن حجر : « له أسئلة عن يحيى بن معين وغيره فيها عجائب وغرائب ، قال ابن الوراق [أظن الصواب ابن المواق] : محمد بن الحسين عندي متهم ولا يقبل ما يقال » [٣] ، وقد وقفت له على نقول في غاية الشذوذ والنكارة وأكثر من ينقل عنه المغاربة والأندلسيون - ولا يناسب المقام هنا لتفصيل ذلك .

والذي يظهر لي - والله أعلم - أن أحمد استحسن حديث حارثة لأنه كحديث الثقات والمحتج بهم من حيث الاستقامة وعدم المخالفة ، بالرغم أن أبا إسحاق قد تفرد بالرواية عنه إلا أن حارثة يعد من كبار التابعين فقد

---

(١) انظر : تهذيب الكمال (٥/ ٣١٧-٣١٨) .

(٢) انظر : التهذيب (٢/ ١٦٧) وقد أخذها ابن حجر من الحافظ مغلطاي صاحب الإكمال (١/ ق ٢١٤/أ) .

(٣) لسان الميزان (٥/ ١٤١) .

سمع من عمر وعلي رضوان الله عليهم [١] ، وذكره بعض المصنفين في الصحابة كأبي موسى المديني لكونه قد أدرك زمن الرسول ﷺ [٢] ؛ لذا لم ينعته أحد بالجهالة وقد أشرت في مبحث علي بن المديني المتقدم أن مثل ذلك معروف في تصرفات بعض كبار الأئمة النقاد رحمهم الله تعالى .

ولا يظهر لي أن الإمام أحمد عنى بقولـه : « حسن الحديث » هنا الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين لأني وجدتُ أحمد قد قال في هُبيرة بن يريم لما سأله عنه أبو داود فقال : « قلت لأحمد : روى عن هُبيرة غير أبي إسحاق ؟ قال : لا ، قال أحمد : ما أصح حديث هُبيرة ، يمدحه » [٣] ، كما أننا رأينا أحمد فيما سبق يطلق الحُسن على أحاديث هي صحيحة عنده ، وعلى رواة هم عنده غاية في الإتقان والضبط ، لذا رأيت من الأوفق والملائم لمنهج أحمد وبالمقارنة بأقوال غيره من معاصريه كابن معين والعجلي أن يكون مراده بالحُسن في ترجمة حارثة التوثيق لا غيره ، والله أعلم .

٧- خالد بن سُمير السدوسي ، وهو صدوق يهم قليلاً [٤] .

---

(١) التاريخ الكبير (٣/ ٩٤) .

(٢) انظر : الإصابة (١/ ٣٧٢) .

(٣) سؤالات أبي داود (ص٢٨٨) .

(٤) التقريب (١٦٤٢) .

قال فيه الإمام أحمد : « لا أعلم روى عنه أحداً سوى الأسود بن شيبان ، ولكنه حسن الحديث »[١] .

ويبين المقصود من هذا النص ما نقله الحافظ ابن رجب عن الإمام أحمد أنه قال : « وقال مرة أخرى : حديثه عندى صحيح »[٢] .

وقد نقله موصولاً بالنص السابق فظهر أن أحمد استحسن حديثه لما رآه فيه من صحة ، ولا شك أن الناقد المدقق يميل ويعتني ويرغب في جمع وسماع الأحاديث الصحيحة لحُسنها عنده .

وخالد بن سمير وثقه النسائي والعجلي وابن حبان[٣] .

وذكر ابن حجر أنه وهم في لفظة من حديث[٤] .

٨- زيد بن أبي أُنيسة الجزري ، وهو ثقة له أفراد[٥] .

قال الإمام رحمه الله في شأنه : « إن حديثه لحسن مقارب ، وإن فيها

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٨٤) .

(٢) المرجع السابق .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (٨/ ٩٠) .

(٤) انظر : التهذيب (٣/ ٩٧) ووقع فيه ابن شُمير والصواب سُمير .

(٥) التقريب (٢١١٨) .

لبعض النكارة ، وهو على ذلك حسن الحديث »[١] .

وقد جاء عنه أيضاً في شأنه قوله : « ليس به بأس »[٢] ، وقال المروذي : « سألته عن زيد بن أبي أُنيسة كيف هو؟ فحرَّك يده ، وقال : صالح ، وليس هو بذاك »[٣] .

وقال الأثرم : « قلت لأحمد : إن له أحاديث إن لم تكن مناكير فهي غرائب ، قال : نعم »[٤] .

ولم أر من تكلم فيه غير الإمام أحمد ، والباقون على توثيقه وهو محتج به في الصحيحين[٥] .

ومعنى قول أحمد : « إن حديثه لحسن مقارب ، وهو على ذلك حسن الحديث » معناه كما هو ظاهر من النص نفسه أن حديثه مقارب أو كما قال في موضع آخر : ليس به بأس ، ومعنى ذلك أنه في مرتبة وسطى لا يبلغ درجة الثقة ولا ينزل إلى الضعيف ووضح أن بعض أحاديثه منكرة ، وفي

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٧٤) .

(٢) سؤالات أبي داود (ص٢٧٩) .

(٣) العلل للمروذي (ص٨٥) .

(٤) شرح العلل (١/ ٤٥٥) .

(٥) انظر التهذيب (٣/ ٣٩٧-٣٩٨) .

ذلك مطابقة لمعنى الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين ، وهذا النص هو الوحيد الذي وجدتُ فيه أحمد استعمل الحسن في راوٍ بما يتفق مع تعريف الحديث الحسن لذاته عند المتأخرين من علماء المصطلح ، ولكن أستبعد جداً أن يكون أحمد حَسَّن حديث زيد فقط لأنه في مرتبة وسط أقل من الثقة وأعلى من الضعيف ، والذي أراه أن أحمد حَسَّن حديثه لاستقامته ومشابهته لحديث الثقات واستثنى من ذلك بعض أحاديثه التي تفرد بها فاستنكرها لذلك - كما يفهم من محاورة الأثرم معه - ، ومما يشهد بأن أحمد إنما استحسن معظم أحاديث ابن أبي أُنيسة لاستقامتها ومقاربتها لأحاديث الثقات؛ اتفاق عدد من كبار النقاد على توثيق ابن أبي أُنيسة بما فيهم البخاري ومسلم في صحيحيهما مما يدل على أنه ثقة - على الأقل في معظم ما رواه - وقد رأينا أن أحمد يوثق بعض الرواة الذين قال عنهم في بعض الروايات أحاديثهم مقاربة ، وليس بهم بأس كما جاء في ترجمة السدي المتقدمة برقم (٢) وكما سيأتي في الترجمة الآتية برقم (٩) ، والله أعلم .

٩- سَلْم بن أبي الذيَّال البصري ، وهو ثقة . قال الإمام أحمد : « سلم بن أبي الذيال ، حسن الحديث ، وهو صاحب رأي ، ومسائل دقيقة

كتبنا عن معتمر عنه كتاباً »[١] .

قال أبو داود : « وسمعت أحمد ذكره مرة أخرى فقال : حديثه مقارب »[٢] .

وقال أحمد : « ثقة »[٣] ، وقال : « ثقة صالح الحديث ، ما سمعتُ أحداً حدَّث عنه غير معتمر »[٤] ، وقال : « ما أصلح حديثه »[٥] ، وقال : « ما أرى بحديثه بأس »[٦] ، وقال : « أحاديثه متقاربة ، لم يرو عنه غير معتمر »[٧] ، وقال عثمان الدارمي : « سألت يحيى بن معين قلت : سَلْم ابن أبي الذيال؟ فقال : ثقة ، قلت : روى عنه غير المعتمر؟ قال : نعم هو مشهور ثقة »[٨] .

---

(١) سؤالات أبي داود (ص٣٣٦) .

(٢) المرجع السابق .

(٣) مسائل ابن هانئ (٢/ ٢٤٧) .

(٤) العلل برواية عبد الله (٢/ ٢٩٨) ، وفي الجرح والتعديل (٤/ ٢٦٥) عن عبد الله بن أحمد عن أبيه : « ثقة ثقة ، صالح الحديث ، ما أصلح حديثه » .

(٥) المرجع السابق (٢/ ٤٩١) .

(٦) المرجع السابق (٣/ ١١٤) .

(٧) الجرح والتعديل (٤/ ٢٦٥) .

(٨) تاريخ عثمان الدارمي (ص١٢٧-١٢٨) والجرح والتعديل (٤/ ٢٦٦) .

والذي يظهر لي أن أحمد حسَّن حديثه لكونه صحيحاً، ولأن سَلْماً ثقةٌ عنده، ولا ريب أن من كان شأنه كذلك استحسن حديثه.

١٠- شريك بن عبد الله النخعي، وهو صدوق يخطئ كثيراً [١].

سئل أحمد: « مَنْ أصحاب أبي إسحاق المتثبتون؟ قال: شعبة وسفيان، وقال: شريك حسن الرواية عن أبي إسحاق » [٢].

ومقصده من تحسين رواية شريك عن أبي إسحاق السبيعي أي أنه من المتثبتين عنه يدل على ذلك قول أحمد: « زهير وإسرائيل وزكريا في حديثهم عن أبي إسحاق لين، سمعوا منه بأخرة، وشريك كان أثبت في أبي إسحاق منهم، سمع قديماً » [٣]، وقوله: « قال شريك عن أبي إسحاق كان ثبتاً فيه » [٤].

وقال ابن رجب: « ونقل جماعة عن أحمد تقديم شريك على إسرائيل في أبي إسحاق، وقال: إنه أضبط عنه وأقدم سماعاً، قال: ويختلف على إسرائيل في حديث أبي إسحاق، وقدَّمَ شريكاً في أبي إسحاق على يونس

---

(١) التقريب (٢٧٨٧).

(٢) العلل للمروذي (ص٤٨).

(٣) مسائل أحمد لابنه صالح (٢/ ٤٥٧).

(٤) العلل برواية عبد الله (١/ ٢٥١).

وأبي الأحوص أيضاً »[١] .

فاستحسن أحمد من أحاديث شريك ما رواه عن أبي إسحاق السبيعي لَمَّا رأى أنها قوية مستقيمة تأتي في الثبوت والصحة بعد مرويات الثوري وشعبة وهما من أساطين الإتقان والتثبت ، ويبعدُ أن يكون قصد الحسن الاصطلاحي .

١١- صالح بن نبهان المدني مولى التَّوْأَمَة وهو صدوق اختلط[٢] .

قال الإمام أحمد : « من سمع من صالح - مولى التوأمة - قديماً فسماعه حسن ، ومن سمع منه أخيراً كأنه يضعف سماعه »[٣] .

يريد أحمد بذلك أن سماع القدماء منه قبل اختلاطه يُعد قوياً ويدل عليه قولــه : « ما أرى به بأس ، من سمع منه قديماً »[٤] ، وقوله : « من سمع منه قبل الاختلاط فكأنه »[٥] ، وقوله : « من سمع منه قديماً فذاك

---

(١) شرح العلل (٢/ ٥٢١) .

(٢) التقريب (٢٨٩٢) .

(٣) العلل الكبير للترمذي (ص٣٤) تحقيق السامرائي ، وقد سقط هذا النص من النسخة الأخرى التي حققها حمزة ذيب .

(٤) العلل برواية عبد الله (٣/ ١١٥) .

(٥) العلل للمروذي (ص٦٩) .

وقـد روى عنه أكابر أهل المدينة ، وهـو صالح الحديث ، ما أعلم به بأساً » [١] . أي قبل الاختلاط .

واستحسان أحمد هنا لحديث من سمع منه قديماً بالنظر إلى ما في سماع المتأخرين عنه بعد الاختلاط من منكرات ، لذلك يصبح حديث المتقدمين أحسن وأسلم وأقوى ، ولم يظهر لي أن الحسن هنا بمعناه الاصطلاحي لدى المتأخرين ، والراجح في نظري أنه بمعنى أحسن أي أفضل لأنه جاء في سياق النظر بين حالتين أحدهما أفضل وأقوى من الأخرى الضعيفة .

١٢- عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي ، وهو ثقة [٢] ، قال الإمام أحمد : « ابن جابر حسن الحديث » [٣] . وقد وثقه الإمام [٤] في قول وفي آخر قال : « ليس به بأس » [٥] . وقد قال أيضاً : « يزيد بن يزيد بن جابر هو أخو عبد الرحمن بن جابر ، وعبد الرحمن أقدم موتاً وأثبت منه إن

---

(١) الجرح والتعديل (٤/ ٤١٧) .

(٢) التقريب (٤٠٤١) .

(٣) سؤالات أبي داود (ص٢٥٧) .

(٤) العلل برواية عبد الله (٢/ ٣٤٧) وسؤالات أبي داود (ص٢٥٧) .

(٥) سؤالات أبي داود (ص٢٦١) .

شاء الله تعالى »[١] .

وقد سئل عن يزيد فقال : « بخٍ »[٢] يعني بذلك توثيقه وإطراءه ، وقال أيضاً : « ليس به بأس »[٣] .

وبهذا يتضح أن أحمد استحسن حديث عبد الرحمن لقوته وصحته فيما يظهر لي ، وأستبعد أن يكون قصد الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين .

١٣- عبد الله بن إبراهيم بن عمر بن كيسان الصنعاني ، وهو صدوق[٤] . قال الإمام أحمد : « ما أحسن حديثه من شيخ »[٥] .

يظهر لي - والله أعلم - أن أحمد قصده توثيق شيخه هذا ، وما عدا هذا النص فإني لم أجد عن أحمد أو عن أحدٍ من أقرانه كلاماً في ابن كيسان ، وقد قال أبو حاتم : « صالح الحديث »[٦] .

وقال النسائي : « ليس به بأس »[٧] .

---

(١) شرح العلل (٢/ ٥٤٧) والنص موجود في مسائل ابن هانئ (٢/ ٥٤٨) .

(٢) سؤالات أبي داود (ص٢٥٧) .

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٢٩٦) .

(٤) التقريب (٣١٩٨) .

(٥) مسائل ابن هانئ (٢/ ٢٣٦) وهذا النص من الزيادات على تهذيب الكمال وفروعه .

(٦) الجرح والتعديل (٥/ ٣) .

(٧) تهذيب الكمال (١٤/ ٢٧٣) .

وذكره ابن حبان في ثقاته [١] ، وقد روى عنه أحمد بن حنبل وأحمد بن صالح المصري وعلي ابن المديني وغيرهم ورواية هؤلاء الحفاظ تقوية لأمره لا سيما وأن أحداً منهم أو من غيرهم لم يجرحه .

وصيغة استحسان أحمد هنا ظاهرة بأنه لم يُرِد الحُسن الاصطلاحي عند المتأخرين .

١٤- قتادة بن دعامة السدوسي ، وهو ثقة ثبت [٢] ، ذكر الإمام أحمد بعض الرواة الذين حدَّث عنهم قتادة ولم يسمعهم ثم قال : « وسمع عطاء ابن أبي رباح وسالم بن أبي الجعد أشياء أسندها حِسان » [٣] .

وحديث قتادة عن عطاء وسالم محتج به في الصحيحين [٤] ، وحسنها لأنها صحيحة ثابتة سالمة من الانقطاع والتدليس اللذين يخشى منهما في مرويات قتادة[٥] .

١٥- محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي مولاهم ، وهو صدوق

---

(١) الثقات لابن حبان (٨/ ٣٣٣) .

(٢) التقريب (٥٥١٨) .

(٣) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٤١) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (٢٣/ ٥٠٠ ، ٥٠١) .

(٥) انظر :طبقات المدلسين لابن حجر (ص١٠٢) والمراسيل لابن أبي حاتم (ص١٣٩-١٤٢) .

يدلس [١] وأما في المغازي فإمام ، سأل المروذي الإمام أحمد عنه فقال : « هو حسن الحديث ، ولكنه إذا جمع عن رجلين ، قلت : كيف؟ قال : يحدث عن الزهري ورجل آخر ، فيُحمل حديث هذا على هذا » [٢] وقال الأثرم : « سألته عن محمد بن إسحاق كيف هو؟ فقال : هو حسن الحديث ولقد قال مالك حين ذكره : دجال من الدجاجلة » [٣] .

والظاهر من رواية المروذي أن أحمد يعني بحسن حديثه أي أنه لا بأس به بدلالة أنه عاب عليه عطفه الأسانيد ثم الرواية عنهم بدون تمييز لحديث أحدهم من الآخر ومقتضى هذا أنه إذا لم يفعل ذلك فحديثه حسن أي مقبول أو لا بأس به ، ولكن السؤال : هل هذا هو العيب الوحيد في مرويات ابن إسحاق عند أحمد؟ أي هل كل حديث ابن إسحاق يُعد حسناً إذا لم يعطف رواة السند؟

والجواب عن ذلك يظهر من نص مهم عن المروذي نفسه نقل فيه عن أحمد قولــه : « كان ابن إسحاق يُدلِّس إلا أن كتاب إبراهيم بن سعد يُبين

---

(١) التقريب (٥٧٢٥) .

(٢) العلل للمروذي (ص٦١) .

(٣) تاريخ بغداد (١/ ٢٢٣) .

إذا كان سماعاً قال : حدثني ، وإذا لم يكن قال : قال . . . » [١] ، وسئل : ما تقول في ابن إسحاق فقال : « هو كثير التدليس جداً ، فقال له السائل : فإذا قال : حدثني وأخبرني فهو ثقة؟ قال : هو يقول : أخبرني ؛ ويخالف » [٢] وفي نصٍ آخر قال : « كثير التدليس جداً ، وأحسن حديثه عندنا قال : أخبرني وسمعت » [٣] .

وبالإضافة إلى ذلك فقد قال العباس بن محمد الدوري : « سمعت أحمد ابن حنبل يقول - وهو على باب أبي النضر - وسأله رجل ، فقال : يا أبا عبد الله ما تقول في محمد بن إسحاق ، وموسى بن عبيد ة الرَبَذي؟ فقال : أما موسى بن عبيد ة ، فكان رجلاً صالحاً ، حدَّث بأحاديث مناكير ، وأما محمد بن إسحاق فيكتبُ عنه هذه الأحاديث - يعني المغازي ونحوها - فإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا . قال أحمد بن حنبل بيده وضم يديه وأقام أصابعه الإبهامين » [٤] ، وسئل عبد الله بن أحمد عن أبيه هل

---

(١) العلل للمروذي (ص٣٨-٣٩) .

(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ٢٨) .

(٣) عيون الأثر (١/ ١٢) .

(٤) التاريخ ليحيى بن معين (٣/ ٢٤٧) .

كان يحتج بابن إسحاق فقال : « لم يكن يحتج به في السنن »[(١)] ، وقيل لأحمد : « يا أبا عبد الله ؛ ابن إسحاق إذا تفرد بحديث تقبله؟ قال : لا والله إني رأيته يحدث عن جماعة بالحديث الواحد ، ولا يفصل كلام ذا من كلام ذا »[(٢)] ، وقال : « ابن إسحاق ليس بحجة » .

فكأن أحمد - إذا جمعنا كل أقواله - يرى أن حديث ابن إسحاق يكون حسناً إذا جمع شروطاً :

١- إذا كان حديثه ليس عن جماعة يعطف أسانيدهم على بعض من غير فصل لكلام بعضهم عن بعض .

٢- إذا صرح بالتحديث أو السماع .

٣- إذا لم يخالف من هو أوثق منه ، وهذا أخذته من قول أحمد السابق : هو يقول أخبرني ويخالف .

٤- إذا كان حديثه في المغازي ونحو ذلك ، أو في الأحكام ولكن بشرط عدم التفرد .

وهذا الأخير أخذته من قول أحمد عنه : « هو صالح الحديث ، واحتج

(١) تاريخ بغداد (١/ ٢٣٠) .

(٢) المرجع السابق .

به أيضاً »[١] ، ومن المؤكد أنه لم يحتج به مطلقاً .

فحديث ابن إسحاق يكون حسناً إذا توفرت فيه هذه الأمور المأخوذة من مجموع أقوال الإمام أحمد في شأن ابن إسحاق ، ومن غير الممكن - في نظري - أن يكون أحمد قصد بحُسن حديثه المعنى الاصطلاحي للحسن عند المتأخرين لأنه جاء عنه أنه لا يحتج بما ينفرد به في السُنن ، وليس هذه صفة من يُحسَّن له عند المتأخرين من علماء الحديث .

والذي أميل إليه أن الإمام أحمد يرى حديث ابن إسحاق حسناً في المغازي ونحوها ، وأما في السُنن والأحكام فليس بذاك القوي ، والله أعلم .

١٦- محمد بن فضيل بن غزوان وهو صدوق[٢] ، قال الإمام أحمد : « كان يتشيع ، وكان حسن الحديث »[٣] .

والظاهر أن أحمد يريد أنه مستقيم الحديث ، وقد سأله الفضل بن زياد فقال : « يجري عندك ابن فضيل مجرى عبيد الله بن موسى ؟ قال : لا ، كان ابن فضيل أستر ، وكان عبيد الله صاحب تخليط وروى أحاديث سوء

---

(١) مسائل ابن هانئ (٢/ ٤٢) .

(٢) التقريب (٦٢٢٧) .

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٥٧) .

- يعنى في التشيع - . قلتُ : فأبو نعيم يجري مجراهما؟ قال : لا ، كان أبو نعيم يقظان في الحديث »[١] . وقوله : « أستر » أي ليس في التشيع كعبيد الله بل هو أستر منه وحذّر أحمد من عبيد الله وقال لأحد تلامذته لا تأتي عبيد الله بن موسى فإنه بلغني عنه غلواً »[٢] ، وسئل عنه ثم عن ابن فضيل فقال : « لم يكن مثله ، كان أستر منه ، وأما هو - يعني عبيد الله - فأخرج تلك الأحاديث الردية »[٣] .

وقد وثق ابن معين[٤] ابن فضيل ، وكذلك علي بن المديني قال : « كان ثقةً ثبتاً في الحديث ما أقل سقطه »[٥] ، وهما أقران أحمد ، ولكنه لا يبلغ منزلة الثقة المتفق على توثيقه عند أحمد فيما ظهر لي وذلك لما يلي :

١ - لما سئل أحمد عن أبي نعيم الفضل بن دكين هل يجري مجرى ابن فضيل وعبيد الله بن موسى؟ قال : « لا ، كان أبو نعيم يقظان في الحديث »

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٧٣) .

(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣/ ١٢٧) .

(٣) تهذيب الكمال (١٩/ ١٦٧-١٦٨) .

(٤) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (ص١٥٧) .

(٥) الثقات لابن شاهين (ص٢٠٨) .

وهذا بلا أدنى شك فأبو نعيم غاية في الإتقان والتثبت وصحة الحديث [١] ولا يبلغ ابن فضيل مبلغه .

٢ - ثبت أن ابن فضيل أخطأ في عدة أحاديث نبَّه على بعضها الإمام أحمد[٢] ، ولعل بسببها قال أبو حاتم : « شيخ » [٣] ، وقال ابن سعد : « كان ثقة صدوقاً . . . وبعضهم لا يحتج به » [٤] ، وقال عثمان بن أبي شيبة : « كان صدوقاً وكان كثير الوهم ، كثير الخطأ » [٥] ، وهذا فيه مبالغة لا تخفى فليس هو في حد من كثرت أوهامه فضعف ، ودليل ذلك أنه محتج به في الصحيحين وغيرهما من الكتب الستة ، ولكن له أخطاء تقصر به عن درجة الثقة الثبت إلى الثقة الذي لا بأس به .

وقد يقال : أليس في ذلك مطابقة لمعنى الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين؟ إذا ابن فضيل أقل من درجة الثقة الضابط لوجود بعض الأوهام في حديثه مما جعل ضبطه يخف!

---

(١) انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٣/ ١٩٧-٢١٩) .

(٢) انظر : شرح العلل (١/ ٤٢١) ، (٢/ ٥٣٥ ، ٧٥٥-٧٥٦) .

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٥٨) .

(٤) طبقات ابن سعد (٦/ ٣٨٩) .

(٥) الثقات لابن شاهين (ص٢١٠) .

ويُجاب عن هذا السؤال بسؤالين هما : هل من منهج الإمام أحمد أن كل من خف ضبطه يُحسِّن حديثه ؟! وهل من قال فيه « حسن الحديث » يُحكم على كل حديثٍ يرويه إذا تجرد من المتابعة وسلم من المخالفة بأنه حسن كما هو الحال عند المتأخرين ؟!

والجواب بإيجاز : أن الذي ظهر لي بالتأمل في الكثير من أقوال الإمام - رحمه الله - ونصوصه أنه أبعد ما يكون عن الالتزام بإطلاق (حسن الحديث) على كل أو أغلب الرواة الثقات الذين خف ضبطهم ، بل ليس له عبارة محددة في شأن أولئك الرواة ، لأننا وجدناه يطلق « حسن الحديث » وما يُشتق منها في حق الثقات الأثبات المتقنين كشعبة بن الحجاج كما تقدم .

ولو قلنا إن قصد أحمد من قوله في ابن فضيل : « حسن الحديث » هو الحسن الاصطلاحي بمفهومه عند المتأخرين لكان معنى ذلك أن كل حديث لابن فضيل ليس له فيه متابع ، ولا مخالف ممن هو أوثق منه يعد حسناً لا صحيحاً ولا ضعيفاً ، والحق - حسبما أفهمه - أن مثل ذلك من أبعد ما يكون عن الروح العلمية للإمام أحمد وإلزام له بما لا يلتزمه ، والراجح - في نظري - أن قصد الإمام - رحمه الله - أن حديث ابن فضيل مستقيم لا بأس به حيث لا يخالفه من هو مثله أو أقوى منه فهو على هذا

مقبول بدون أن يكون هناك حكم مُطَّرد (بالحُسن) على كل ما يرويه بل ربما يكون أكثر ما يرويه يُصحح والله أعلم .

١٧- محمد بن يونس الكُدَيْمي وهو ضعيف جداً [(١)] ، قال الإمام أحمد : « كان محمد بن يونس الكُديمي حسن الحديث ، حسن المعرفة ، ما وُجِد عليه إلا صحبته لسليمان الشاذكوني » [(٢)] .

والكديمي هذا متروك متهم بالوضع لدى أكثر النقاد الذين جاءوا بعد عصر الإمام أحمد [(٣)] ، والظاهر أن أحمد - رحمه الله - لم يعرفه حق المعرفة أو أن الكديمي ساء حاله بعد وفاة أحمد وأظهر من سيء حديثه ومنكرات رواياته ما جعل الحفاظ النقاد الذين خبروا حديثه يتهموه ويحذروا منه ، ولقد سمع منه عبد الله بن الإمام أحمد ومحمد بن إسحاق بن خزيمة [(٤)] ، قال الخطيب البغدادي : « لم يزل الكديمي معروفاً عند أهل العلم بالحفظ مشهوراً بالطلب مقدماً في الحديث ، حتى أكثر من روايات الغرائب

---

(١) التقريب (٦٤١٩) .

(٢) تاريخ بغداد (٣/ ٤٣٩) عن عبد الله بن أحمد وليس في العلل لعبد الله .

(٣) انظر : تاريخ بغداد (٣/ ٤٤٠-٤٤٢) .

(٤) تاريخ بغداد (٣/ ٤٤١) .

والمناكير ، فتوقف إذ ذاك بعض الناس عنه ، ولم ينشطوا للسماع منه »[١] فمن حَسَّن أمره لم يعلم بما لديه من مرويات متروكة أو سمع منه قبل أن يكثر من ذلك ، قال الحافظ الدارقطني : « كان يتهم بوضع الحديث ، وما أحسن فيه القول إلا من لم يختبر حاله »[٢] .

وما قاله أحمد في الكديمي يشبه ما قاله في محمد بن حُميد الرازي وقد ذكر ابن خزيمة عذر أحمد في ذلك ، قال أبو علي النيسابوري : « قلت لابن خزيمة : لو حَدَّثَ الأستاذُ عن ابن حميد! فإن أحمد بن حنبل قد أحسن الثناء عليه ! قال : إنه لم يعرفه ، ولو عرفه كما عرفناه ما أثنى عليه أصلاً »[٣] ، وكذلك الحال في الكديمي لم يعرفه أحمد كما ينبغي فأثنى عليه بقوله : « حسن الحديث » .

١٨- معمر بن راشد الأزدي مولاهم وهو ثقة ثبت[٤] ، قال الإمام أحمد : « ومعمر حسن الحديث عن ثابت » .

وسياق النص بأكمله يوضح مراد الإمام فقد قال : « ليس أحدٌ أثبت

---

(١) المصدر السابق (٣/ ٤٤٠) .

(٢) سؤالات السلمي (ص٢٨٨) .

(٣) الميزان (٣/ ٥٣٠) وفيه تصحيف أصلحته من التهذيب (٩/ ١٣١) .

(٤) الميزان (٣/ ٥٣٠) وفيه تصحيف أصلحته من التهذيب (٩/ ١٣١) .

ولا أعرف بحديث ثابت من حماد - يعني ابن سلمة - قال : وسليمان بن المغيرة ، قلتُ : معمر؟ قال : ومعمر حسن الحديث عن ثابت »(١) .

وقد ذكره الحافظ ابن رجب في الطبقة الأولى من أصحاب ثابت البناني (٢) ، وظاهر سياق النص عن أحمد يدل على أنه جيد الحديث عن ثابت ، ولكن خالف في ذلك ابن معين وابن المديني وغيرهما فقد ذكروا أن حديث معمر عن ثابت ضعيف (٣) ، ولم يتفق أحمد معهم في ذلك فقد سئل عما روى معمر عن ثابت ؟ فقال : « ما أحسن حديثه » (٤) ، وهذا يؤكد أن أحمد يرى أن معمراً قوي الرواية عن ثابت وإن لم يبلغ منزلة حماد ابن سلمة الذي هو أثبت الناس في ثابت من غير خلاف .

١٩- هُبيرة بن يَريم وهو لا بأس به (٥) . قال الإمام أحمد : « هبيرة ابن يريم لا بأس بحديثه ، هو أحسن استقامة من غيره . يعني الذين روى

---

(١) العلل للمروذي (ص٤٠) .

(٢) شرح العلل (٢/ ٤٩٩) .

(٣) المرجع السابق (٢/ ٥٠١ ، ٦٥٧) .

(٤) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٦٦) .

(٥) التقريب (٧٢٦٨) .

عنهم أبو إسحاق - السبيعي - وتفرد بالرواية عنهم »(١) .

ويفسر هذا النص نص آخر قال فيه أبو داود : « قلت لأحمد : روى عن هُبيرة غير أبي إسحاق ؟

قال : لا .

قال أحمد : ما أصح حديث هُبيرة ، يمدحه »(٢) .

ونرى هنا أنه صحح حديثه مع أنه قال فيه لا بأس بحديثه ومقصده من قوله : « أحسن استقامة من غيره » بينه قوله الآخر : « ما أصح حديث هبيرة » .

٢٠- يزيد بن خُمير الرَّحْبي ، وهو صدوق (٣) ، قال الإمام أحمد : « يزيد بن خمير كان كيِّساً ، وحديثه حسن »(٤) .

وورد في رواية أخرى عن الإمام أحمد قوله : « ما أحسن حديثه وأصحه ورفع أمره »(٥) ، فبيَّن أنه يصحح حديثه ، وقد قال في رواية عبد الله ابنه :

---

(١) الجرح والتعديل (٩/ ١٠٩) وهذا التفسير لعله من ابن أبي حاتم .

(٢) سؤالات أبي داود (ص٢٨٨) .

(٣) التقريب (٧٧٠٩) .

(٤) الجرح والتعديل (٩/ ٢٥٩) .

(٥) تهذيب الكمال (٣٢/ ١١٨) .

« صالح الحديث » [(١)] ، ولا تنافي بين تصحيح حديثه وقوله : « صالح الحديث » ؛ لأني رأيت أحمد يجمع بين ثقة وصالح الحديث كما ورد في قوله في عاصم بن بهدلة [(٢)] ، وعمر بن أبي زائدة [(٣)] ، وقال في ابن إسحاق : « صالح الحديث ، واحتج به أيضاً [(٤)] ، وسئل عن صالح بن كيسان : فقال : « بخٍ بخٍ » وقال مرة أخرى : « صالح »[(٥)] وقال : « صدقة بن خالد ثقة ثقة أثبت من الوليد بن مسلم ، صالح الحديث » [(٦)] . إلى غير ذلك من الشواهد الكثيرة . وبعضها قد تقدم معنا في هذا المبحث .



(١) العلل برواية عبد الله (٢/ ٢٨٨ ، ٥٦٣) .

(٢) العلل للميموني (ص٢٠١) .

(٣) بحر الدم (ص٣١٤) وانظر : تعليق فضيلة المحقق .

(٤) المسائل لابن هانئ (٢/ ٢٤٢) .

(٥) بحر الدم (ص٢١٠) .

(٦) العلل لعبد الله (١/ ٣٠٠) .

ج - إطلاقه الحسن بمعنى سعة الرواية والتفرد بها لا يوجد عند غيره :

وجدت في كلام الإمام أحمد إطلاق الحسن على بعض الرواة بمعنى أنهم أوسع في الرواية من غيرهم سواء كانت هذه السعة خاصة أو عامة أي أوسع في الرواية في حديثه عن شيخٍ معين أو أوسع رواية من أقرانهم في معظم ما رووه .

ومن ذلك :

١ - زكريا بن أبي زائدة وهو ثقة مدلس [(١)] . قال الإمام أحمد عندما سأله ابن هانئ أيها أحب إليك زكريا أو فراس؟ : « ما فيهما إلا ثقة ، وزكريا حسن الحديث » [(٢)] .

وهذا السؤال المقصود به - فيما يبدو لي - حديثهما عن الشعبي بدلالة أن ابن هانئ بعد هذا النص مباشرة قال : « قلت لأبي عبد الله : من أحب إليك من أصحاب الشعبي؟ قال : إسماعيل - ابن أبي خالد - أحب إليَّ ، وأحسنهم حديثاً . قلت : أيها أحب إليك بيان أو فراس؟ قال : ما فيهما إلا ثقة » [(٣)] ، ويؤكد ذلك نص آخر سأورده بعد قليل .

---

(١) التقريب (٢٠٢٢) .

(٢) مسائل ابن هانئ (٢/ ٢١٣) .

(٣) المرجع السابق (٢/ ٢١٤) .

وفِراس بن يحيى الخارفي وثقه أحمد كما سبق ، ولكنه لما سئل عنه وعن إسماعيل بن سالم قال : « فراس فيه شيء من ضعف » [(١)] ، وقال : « مُطرِّف وفراس ليس لهما إسناد ، ابن أبي خالد أسند منهما ، فراس إنما هو الشعبي وعطية . . . » [(٢)] ، ومعنى قوله : « ليس لهما إسناد » وضحه د . وصي الله بن محمد عباس فقال : « ويبدو أن الإمام يريد به قلة شيوخهما » [(٣)] .

وأما زكريا فقال أحمد فيه : « ثقة ، حلو الحديث ، شيخ ثقة » [(٤)] وقال : « صالح الحديث ثقة » [(٥)] . وقال : « زكريا عن الشعبي وغيره جيد الحديث ثقة » [(٦)] ، وقال : « ثقة ما أقر به من إسماعيل بن أبي خالد » [(٧)] ، وقد قال في إسماعيل : « أصح الناس حديثاً عن الشعبي ، قلتُ - القائل ابنه عبد الله - : فزكريا وفراس وابن أبي السفر؟ قال : ابن أبي خالد

---

(١) العلل برواية عبد الله (٣١٨٩) .

(٢) المرجع السابق (٢/ ٧٤) .

(٣) المرجع السابق هامش رقم (١) .

(٤) المرجع السابق (٢/ ٣٣٨) .

(٥) المرجع السابق (٢/ ٧٤) .

(٦) العلل للميموني (ص٢٠٢) .

(٧) المرجع السابق (١/ ٤١٠) .

يشرب العلم شرباً . . . وقال في حديث ابن أبي السفر وزكريا : كلاهما كان يختلفان إلى الشعبي جميعاً »[١] .

وسأله أبو داود قال : « قلت لأحمد : أصحاب الشعبي ، من أحب إليك ؟ قال : ليس فيهم عندي مثل إسماعيل ، قلت : ثم من ؟ قال : مُطرِّف - بن طريف الكوفي - ، قلت : بَيان؟ قال : بيان من الثقات ، ولكن هؤلاء أروى عنه .

قلت لأحمد : زكريا بن أبي زائدة؟ قال : ثقة لا بأس به ، قلت : هو مثل مُطرِّف؟ قال : لا ثم قال لي أحمد : كلهم ثقات ، كان عند زكريا كتاب فكان يقول فيه : سمعت الشعبي ، ولكن زعموا كان يأخذ عن جابر ، وبيان ، ولا يُسمِّي ، يعني ما يروي من غير ذاك الكتاب يُرسلها عن الشعبي . قال أحمد : زعموا أن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة قال : لو شئت أن أُسمي كل من يُنبئ أبي عن الشعبي لسميت .

سمعت أحمد قيل له : فِراس ؟ قال : فِراس ثقة ، روى عنه إسماعيل ، وإسماعيل أكبر منه سناً ، وروى عنه زكريا وشعبة وسفيان »[٢] .

ويستفاد من هذا النص النفيس ما يلي :

---

(١) المرجع السابق (١/ ٣٣٤) .

(٢) سؤالات أبي داود (ص٢٩٧-٢٩٩) .

١- وصفُ إسماعيل بن أبي خالد ومطرِّف بن طريف بأنهما أروى عن الشعبي من بيان ، وجاء معنا فيما تقدم أن أحمد قال عن زكريا : « ما أقربه من إسماعيل بن أبي خالد » ويعني ما أقربه من إسماعيل من حيث الكثرة في الرواية عن الشعبي ، وإلا فهو بصريح النص السابق ليس كإسماعيل من حيث التثبت وصحة الحديث عن الشعبي ، وأيضاً هو ليس في طبقة إسماعيل وسنه لأن إسماعيل أكبر منه ، فيترجح بهذا أن المعنى قريب منه في كثرة الرواية .

٢- بين أحمد أن زكريا ليس في صحة الحديث عن الشعبي كمطرف وبين السبب بأنه يدلس عن الشعبي [١] ، وأكَّد ذلك أبو زرعة الرازي فقد قال في زكريا : « صويلح ، يدلس كثيراً عن الشعبي »[٢]، وقال أبو حاتم : « لين الحديث ، كان يدلس . . . يقال : إن المسائل التي يرويها زكريا عن الشعبي لم يسمعها منه إنما أخذها عن أبي حريز » [٣] ، وقال أبو داود : « زكريا ثقة ولكنه يدلس » [٤] ، وقال ابن حجر : « قال أبو حاتم : كان

---

(١) سؤالات الآجري (ص١٨٥) قال أحمد : « كان يدلس» .

(٢) المرجع السابق .

(٣) الجرح والتعديل (٣/ ٥٩٤) .

(٤) تهذيب الكمال (٩/ ٣٦٢) .

يدلس عن الشعبي وابن جريج ، ووصفه الدارقطني بالتدليس »[١] .

والذي يترجح لي وأميل إليه في قول أحمد في زكريا : « حسن الحديث » مع وصفه له في النص ذاته بأنه ثقة أن تفسيره ومعناه أن حديث زكريا ومروياته أوسع وأكثر تنوعاً وأشمل ، لذا يجد فيها المحدث ما يلبي رغبته ويحقق غرضه في المعرفة ويشفي غلته من الروايات الكثيرة المتنوعة عن مشايخ كُثر وفي مواضيع عدة ، وقد وصفه أحمد زكريا - كما تقدم - بأنه ثقة حلو الحديث ، ويبعد عندي أنه يعني بحسن حديثه الإتقان والضبط لأن الرجل كان مدلساً ، كما يبعد أنه عنى بأنه مقبول محتج به لأنه وثقه بعبارة صريحة وأضاف معها حسن الحديث مما يدل على أن حُسن حديثه أمر زائد على التوثيق ، كما أنه يبعد جداً أن يكون عنى بحسن حديثه الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين ، ويشهد إلى ما ذهبت إليه ما يلي :

١ - ذكر أحمد - فيما تقدم - أن فِراساً ليس له إسناد كما لإسماعيل ابن أبي خالد ، وقد فسر فضيلة د . وصي الله ذلك بأنه يقصد إن فِراساً قليل الشيوخ ، وهذا واضح من ترجمته في تهذيب الكمال [٢] ، ويلزم من قلة الشيوخ قلة الحديث في الغالب ، وقد قال العجلي : « فراس بن يحيى

---

(١) طبقات المدلسين (ص ٦٢) .

(٢) تهذيب الكمال (٢٣/ ١٥٢) .

كوفي ثقة ، من أصحـــاب الشعبي ، في عداد الشيوخ ، ليس بكثير الحديث »[١] ، وقال علي بن المديني : « له نحو أربعين حديثاً »[٢] . فهو مع ثقته ليس في سعة العلم وكثرة الرواية عن الشعبي كزكريا .

٢- وصف أحمد زكريا بأنه ثقة ما أقربه من إسماعيل بن أبي خالد ، وبينت فيما مضى بأن الذي يظهر لي أنه قريب من ابن أبي خالد في كثرة الرواية عن الشعبي وأقل منه درجة في التثبت ، وقد قال ابن سعد في زكريا : « كان ثقة كثير الحديث »[٣] ، ورأيت نصاً ليحيى بن سعيد القطان قد يُفهم منه أن زكريا واسع الرواية قال : « لم أر بالكوفة مثل هؤلاء الثلاثة –وذكر زكــريا بن أبي زائدة - كان هؤلاء أصحاب الحديث »[٤] .

٣- ومما يدل على أن المحدثين يطلقون على الراوي الثقة المكثر عن شيخ بأن حديثه حسن ما قاله هشام بن عبيد الله : « سألت ابن المبارك : من أروى النـــاس أو أحسن النـــاس رواية عن المغيرة أجريرٌ؟ قـــال :

---

(١) الثقات للعجلي (ص٣٨٢) .

(٢) الطبقات (٦/ ٣٥٥) .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المعرفة والتاريخ (٢/ ٦٤٦) .

أبو عوانة »[١] ، وقد ورد عن الإمام أحمد ما يدل على اهتمامه بمسألة سعة الرواية فقد قال له عبد الله : « أيها أثبت أصحاب الزهري؟ فقال : لكل واحد منهم علة ، إلا أن يونس وعُقيلاً يؤديان الألفاظ ، وشعيب بن أبي حمزة - يعني مثلهما - وليس هم مثل معمر ، معمر يقاربهم في الإسناد قلت : فمالك ؟ قال : مالك أثبت في كل شيء ، ولكن هؤلاء الكثرة ، كم عند مالك؟! ثلاثمائة حديث أو نحو ذا ، وابن عيينة نحو من ثلاثمائة حديث ، ثم قال : هؤلاء الذين رووا عن الزهري الكثير يونس وعُقيل ومعمر . . . قلت : أثبتهم مالك؟ قال : نعم مالك أثبتهم ، ولكن هؤلاء الذين قد بقروا[٢] علم الزهري ، يونس وعقيل ومعمر . . . »[٣] ، ويفهم من هذا النص أن سعة رواية هؤلاء الثلاثة ميزة حديثهم عند الإمام أحمد ، وقوله في زكريا حسن الحديث مع توثيقه له ما يدل على أن لحديثه ميزة زائدة على التوثيق وأظنها سعة روايته عن الشعبي وغيره أكثر من فراس .

---

(١) الجرح والتعديل (٩/ ٤٠) .

(٢) يعني توسعوا فيه ، قال في القاموس (ص٤٥٠) : « بَقَرَه كمَنَعَه : شقه ، ووسَّعه » « وتبيقَرَ : توسع » .

(٣) العلل برواية عبد الله (٢/ ٣٤٨-٣٤٩) .

ولو أن أحدنا مثلاً وجد جزءاً لطيفاً في حديث الشعبي ، وعلم بوجود كتاب آخر في الموضوع نفسه وهو في مجلد كبير لرغب في الآخر وحرص عليه مستحسناً ما فيه من الجمع والشمولية والسعة ، ولا ريب أن سعة الحديث وكثرة الروايات تستحسن جداً في نظر المحدث إذا كانت من مقبولي الرواية والله أعلم .

٢- شهر بن حوشب ، وهو صدوق كثير الإرسال والأوهام [١] ، قال حرب بن إسماعيل : « قلت لأحمد بن حنبل : شهر بن حوشب ؟

قال : ما أحسن حديثه ، ووثقه وهو شامي من أهل حمص . وأظنه قال : هو كندي روى عن أسماء بنت يزيد أحاديث حساناً » [٢] .

وشهر بن حوشب مختلف فيه [٣] ، ولكن الذي يعنينا هنا هو رأي الإمام أحمد فيه بالتحديد ، فقد قال أبو داود : « سمعت أحمد سئل عن شهر فقال : لا بأس به » [٤] .

ثم قال : « قال أحمد : أنا أحتمله وأروي عنه ، من يصبر عن تيك

---

(١) التقريب (٢٨٣٠) .

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ٣٨٣) في تاريخ دمشق - مخطوط - (٨/ ١٤٠) : وأوثقه .

(٣) انظر تهذيب الكمال (١٢/ ٥٧٨-٥٨٩) وتهذيبه (٤/ ٣٧٠-٣٧٢) .

(٤) سؤالات أبي داود (ص٣٤٩) .

الأحاديث التي عنده »[١] .

وقال عثمان بن سعيد الدارمي : « بلغني أن أحمد بن حنبل كان يثني على شهر بن حوشب »[٢] .

وقال حنبل بن إسحاق عن أحمد : « ليس به بأس »[٣] .

فقول أحمد : « ما أحسن حديثه » وقوله : « روى عن أسماء بنت يزيد أحاديث حساناً » يفسره ما قاله في رواية أبي داود عنه : « من يصبر عن تيك الأحاديث التي عنده » ، ذلك أن شهراً قد تفرد برواية كثير من الحديث مع عدم ضعفه عند أحمد ، فاستحسن حديثه لذلك ، يشهد لهذا ما قاله صالح بن محمد البغدادي في شهر : « وكان رجلاً يتنسك إلا أنه روى أحاديث يتفرد بها لم يشركه فيها أحد . . . يروي عن النبي ﷺ أحاديث في القراءات لا يأتي بها غيره . . . »[٤] .

ونظرت في مسند أسماء بنت يزيد من مسند أحمد[٥] فإذا غالب ما فيه

---

(١) المرجع السابق .

(٢) تاريخ دمشق (٨/ ١٤٠) .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المرجع السابق (٨/ ١٤٢) .

(٥) مسند أحمد (٦/ ٤٥٢-٤٦١) .

من طريق شهر عن أسماء مما يؤكد أن استحسان أحمد لحديث شهر عنها يرجع - فيما أظن - إلى أنه روى عنها أحاديث ليست بالقليلة تفرد بها لم يشاركه فيها أحد .

وعلى أية حال لا أجد أبلغ من قول أحمد نفسه : « من يصبر عن تيك الأحاديث التي عنده » في تفسير وتوضيح معنى استحسانه لأحاديث شهر التي عبر عن إعجابه وشهوته لها بوصفها بالحِسان وبقوله : « ما أحسن حديثه » .

٣- عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، وهو ثقة حافظ تغيَّر آخر عمره [١] . قال أحمد بن صالح المصري : « قلت لأحمد بن حنبل : رأيتَ أحسن حديثاً منه - يعني عبد الرزاق - ؟ قال : لا » [٢] .

علَّق الذهبي على هذا النص فقال : « ما أدري ما عنى أحمدُ بحسن حديثه؟ هل هو جودة الإسناد أو المتن أو غير ذلك؟ » [٣] .

ولا أظن أن أحمد قصد جودة الإسناد فإن يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن ابن مهدي وسفيان بن عيينة وأبا نعيم الفضل بن دكين

---

(١) التقريب (٤٠٦٤) .

(٢) تاريخ دمشق (١٠/ ٣٠٧) .

(٣) النبلاء (٩/ ٥٦٩) .

وغيرهم من شيوخه أجود إسناداً وأنقى رجالاً وأصح وأثبت من عبد الرزاق ، أما حُسن المتن فغير وارد هنا؛ لأنه سئل عن أحسن من رأى في الحديث مطلقاً ولو قلنا ذلك لكان عبد الرزاق أحسن متوناً من كل مشايخ أحمد ، ولا أظن هذا صحيحاً ولم أجد ما يشهد له من كلام أحمد وغيره أن متون أحاديثه حسنة ، والذي يترجح لي وأميل إليه أن معنى (حُسن حديثه) عند أحمد هو سعة العلم وغزارته بما يشفي غلة المحدث الفقيه ويستهويه ، ولا شك أن كثرة الرواية تتضمن غزارة الأحاديث الغريبة التي يتفرد بها المكثر ولا يشاركه فيها أحد ، ويستدل على ما قلتُ بما يلي :

١ - إن عبد الرزاق من أروى الناس وأثبتهم في حديث معمر بن راشد الذي يقول فيه أحمد : « لا تضم أحداً إلى معمر إلا وجدته يتقدمه في الطلب ، كان من أطلب أهل زمانه للعلم »[(١)] .

قال أبو حاتم الرازي : « انتهى الإسناد إلى ستة نفر أدركهم معمر وكتب عنهم لا أعلم اجتمع لأحدٍ غير معمر ، من الحجاز : الزهري وعمرو بن دينار ، ومن الكوفة : أبو إسحاق والأعمش ، ومن البصرة : قتادة ، ومن اليمامة : يحيى بن أبي كثير »[(٢)] ، وعبد الرزاق جالس معمراً ما بين

(١) تهذيب الكمال (٢٨/ ٣٠٧) .

(٢) الجرح والتعديل (٨/ ٢٥٦-٢٥٧) .

سبع إلى ثمان سنين[١] : لذا قال أحمد : « إذا اختلف أصحاب معمر فالحديث لعبد الرزاق »[٢] ، وقال أبو زرعة الدمشقي : « قلت لأحمد بن حنبل : كان عبد الرزاق يحفظ حديث معمر ؟ قال : نعم »[٣] ، وقال أحمد : « حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إلي من حديث هؤلاء البصريين ، كان - يعني معمراً - يتعاهد كتبه وينظر فيها - يعني باليمن - ، وكان يحدثهم حفظاً بالبصرة »[٤] ، وقد قال ابن معين : « ما كان أعلم عبد الرزاق بمعمر وأحفظه عنه »[٥] ، وقال أحمد : « جالس عبد الرزاق معمراً تسع سنين وكان يكتب عنه كل شيء يقول »[٦] ، وإذا جمعت بين قول أحمد هذا وقوله في معمر وعرفت أن عبد الرزاق لم يقتصر على معمر بل جمع إليه علم آخرين علمت إلى أي مدى كان واسع العلم .

٢- مما يدل على سعة علم عبد الرزاق وكثرة مروياته قول الإمام

(١) المرجع السابق .

(٢) شرح العلل (٢/ ٥١٦) .

(٣) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص٤٥٧) .

(٤) تهذيب الكمال (١٨/ ٥٧) .

(٥) تاريخ دمشق (١٠/ ٣٠١) .

(٦) المرجع السابق (١٠/ ٣٠٢) .

أحمد : « كتب عبد الرزاق ثلثي العلم » (١) ، وقوله : « عبد الرزاق أوسع علماً من هشام بن يوسف ، وهشام أنصف منه » (٢) .

وقال ابن عدي : « ولعبد الرزاق بن همام أصناف ، وحديث كثير » (٣) وقال الذهبي : « وصنَّف الجامع الكبير ، وهو خزانة علم » (٤) .

وقال عبد الرزاق عن نفسه : « كنا نظن أن كثرة الحديث خير ، فإذا هو شر كله » (٥) ، وفي رواية أخرى : « غريب الحديث » (٦) ، والغريب من لوازم الكثرة ، كما أنه يعبر عنه لدى المحدثين بالحسن لأن الغريب غير المألوف يُستحسن أكثر من المشهور المعروف (٧) ، وورد عن عبد الرزاق أنه قال : « كنتُ أسمع الحديث من العالم فأكتمه حتى يموت العالم » (٨) ، وذلك رغبة منه في التفرد عنه وحتى يُحتاج إليه في ذلك الحديث ، وقال

---

(١) تاريخ دمشق (١٠/ ٣٠٠) .

(٢) المرجع السابق ، وكلمة [أنصف منه] لعلها (أثبت منه) .

(٣) الكامل لابن عدي (٥/ ١٩٥٢) .

(٤) الميزان (٢/ ٦٠٩) والجامع الكبير هو مصنف عبد الرزاق المطبوع المشهور .

(٥) شرف أصحاب الحديث (ص١٢٩) .

(٦) الجامع للخطيب (٢/ ١٣٧) .

(٧) المرجع السابق (٢/ ١٣٨) .

(٨) المرجع السابق (٢/ ٢٠٨) .

لعلي بن المديني حيث ودعه : « إذا ورد حديث عني لا تعرفه فلا تنكره ، فإنه ربما لم أحدِّثك به »(١) .

وهذا كله يدل على سعة علمه ، وكثرة روايته ، ووفرة ما يتفرد به مع الشهرة بالصدق والعدالة وعلو الإسناد عن كثير من العلماء الثقات ، مما جعل الناس يحتاجون إليه فحسُن حديثه بذلك فيما نرى ، ولعل ذلك هو الذي دعى الإمام يحيى ابن معين ليقول : « لو ارتد عبد الرزاق عن الإسلام ما تركنا حديثه »(٢) ، وقال الحافظ ابن رجب : « قيل : إنه لم يُرحل إلى أحد بعد رسول الله ﷺ ما رُحِل إلى عبد الرزاق »(٣) وما ذلك إلا لعلو إسناده وحُسن حديثه بالمعنى الذي بيناه ، والله أعلم .



(١) المرجع السابق (٢/ ٢٠٩) .

(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣/ ١١٠) .

(٣) شرح العلل (٢/ ٥٧٧) .

خاتمة المبحث

ظهر لنا فيما تقدم تنوع استعمالات الإمام أحمد لكلمة (الحسن) تنوعاً متعدد الاستعمالات ، فقد استعمله في الحكم على الأحاديث وعلى الرواة .

وتنوع استعماله للحسن في الحكم على الأحاديث بين الصحيح والضعيف المنجبر والحديث الأقل ضعفاً .

وكذا تنوع استعماله للحسن في الحكم على الرواة فمرة استعمله بمعنى الإتقان وجودة ضبط الراوي ، ومرة بمعنى القبول العام أي أن الراوي مقبول من حيث الجملة من دون تحديد دقيق لمنزلة بعض من وصفهم بذلك ، ومرة بمعنى سعة الرواية .

ولا شك أن الإمام أحمد كما ظهر من النصوص السابقة من أقدم الأئمة الذين أكثروا من استعمال الحسن من حيث الكمية ، ومن أكثرهم من حيث تنوع الاستعمال وتعدد المعاني وهذا من حيث كيفية استعماله .



المبحث الرابع

تحسينات الإمام البخاري

صرَّح عدد من العلماء ممن كتب في علوم الحديث وأصوله أن الإمام البخاري ممن استعمل الحسن في كلامه على الأحاديث .

قال أبو عمرو ابن الصلاح في معرض كلامه عن إكثار الترمذي من استعمال الحسن : « ويوجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه ، والطبقة التي قبله كأحمد بن حنبل والبخاري ، وغيرهما »[١] .

وقال ابن رجب : « وقد نسب طائفةٌ من العلماءِ الترمذيَّ إلى هذا التفرد بهذا التقسيم[٢] ، ولا شك أنه هو الذي اشتهرت عنه هذه القسمة .

وقد سبقه البخاري إلى ذلك ، كما ذكره الترمذي عنه في كتاب العلل أنه قال في حديث البحر : « هو الطهور ماؤه » : هو حديث حسن صحيح[٣] وأنه قال في أحاديث كثيرة : « هذا حديث حسن » »[٤] .

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٣٢) .

(٢) يعني إدخال الحسن بين الصحيح والضعيف ليكون قسماً من أقسام الحديث .

(٣) الذي في العلل الكبير (ص٤١) : قال البخاري : « هو حديث صحيح » ، وفي جامع الترمذي (١/ ١٠١) لم ينقل كلاماً للبخاري على الحديث ونسخة الكروخي (ق ٧/ ب) .

(٤) شرح العلل لابن رجب (١/ ٣٤٢-٣٤٣) .

وذكر ابن حجر أن البخاري أخذ وصف الأحاديث بالحسن من شيخه علي بن المديني وأن الترمذي أخذ ذلك عن البخاري ، ثم ذكر حديثين حسنهما البخاري ، ورجح أن أحدهما على شرط الحسن لذاته والآخر على شرط الحسن لغيره ، وسأورد كلامه بتمامه عند مناقشتي لهذين الحديثين ، ثم قال : « فبان أن استمداد الترمذي لذلك إنما هو من البخاري »[(١)] .

وذكر السخاوي أنه وُجد للبخاري إطلاقه الحسن في الحديث الحسن لغيره[(٢)] ، ولم يذكر أمثلة .

وقال ابن الوزير اليماني : « ذهب البخاري إلى أن الحديث الحسن لا يعمل به في التحريم والتحليل »[(٣)] ، ولم يذكر دليله على هذا القول وهذا في غاية الشذوذ ، والمعروف في كتب المصطلح أن أبا حاتم الرازي هو الذي لا يحتج بالحسن كما سيأتي بيانه إن شاء الله في الباب الثالث من هذه الأطروحة ولا أستبعد وقوع تصحيف في ذلك ، وأما احتمال أنه قصد بخارياً آخر غير الإمام محمد بن إسماعيل صاحب الصحيح فهو بعيد جداً

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٢٦-٤٢٩) .

(٢) فتح المغيث (١/ ٨٢) .

(٣) توضيح الأفكار (١/ ١٨٠) وإلى هذا ذهب المقبلي والشوكاني أيضاً تقليداً منهم لابن الوزير انظر : الأرواح النوافح للمقبلي (ص٣٨٠) ، ونيل الأوطار (١/ ٢٦) .

وسيأتي خلال مناقشة نصوص البخاري في التحسين أنه يحتج بالحسن ويعمل به مما يثبت بُطلان هذا القول - إن كان ثابتاً عن ابن الوزير - .

وقد قمت بجمع تحسينات البخاري من كتاب العلل الكبير للترمذي ، وكذلك من جامع الترمذي ، وقد رجعت إلى مؤلفات البخاري نفسه - ما عدا كتابه(الصحيح) - التي هي مظنة وجود بعض التحسينات لطابعها النقدي وهي :

١- التاريخ الكبير .

٢- التاريخ الصغير - وهو الأوسط في الحقيقة وإنما غلبت عليه تسمية الصغير بالنسبة للكبير .

٣- الضعفاء الصغير .

٤- جزء القراءة خلف الإمام .

٥- جزء رفع اليدين .

٦- خلق أفعال العباد .

ولم أجد فيها إلا نصاً واحداً فقط في التاريخ الكبير [١] ، وهو موجود في العلل الكبير ولكن مع بعض الاختلاف - كما سيأتي بيانه - .

---

(١) انظر : (١/ ٣٩٠) .

وكنت قد جمعتُ تحسينات البخاري سابقاً من كتاب العلل الكبير بتحقيق الأستاذ حمزة ديب مصطفى ، ولكني لم أعتمد على ذلك لأني وجدت تحقيقاً آخر للكتاب نفسه قام به السيد صبحي السامرائي مع آخرين ، وظهر لي بالمقارنة أنه أضبط وأدق من تحقيق الأستاذ حمزة الذي سقط من تحقيقه بعض النصوص والعبارات المهمة بالإضافة إلى كثرة الأخطاء المطبعية . لذا اعتمدت على تحقيق السامرائي ، ولم أُهمل العزو إلى طبعة حمزة ديب لأنها الأوسع انتشاراً .

وأما التحسينات التي في جامع الترمذي فقد وثقتها من مخطوطة قرئت على الكروخي وهي - فيما أعلم إلى هذا الوقت - أضبط النسخ المخطوطة الكاملة من رواية المحبوبي عن الترمذي وسأوضح ذلك في الباب الثاني - إن شاء الله - .

وكل التحسينات الواردة عن البخاري فمصدرها الإمام الترمذي في كتابيه العلل الكبير والجامع وأغلب ذلك وأكثره من العلل ، وقد وجدت أربعة نصوص نقل فيها الترمذي تحسين البخاري ولم أجدها في علله ولا في جامعه أحدها في كتاب معرفة السنن والآثار [1] ، الثاني في تهذيب

(١) انظر : (١٣/ ٥١) .

الكمال [١] ، والثالث في معرفة السنن للبيهقي[٢] ، والرابع في السنن الكبرى [٣] ، وقد أدخلتها من ضمن النصوص لعدم وجود ما يطعن أو يشكك في ثبوتهما لقوة احتمال وجودها في إحدى روايات كتاب الجامع التي لم نطلع عليها أو في نسخة من نسخ العلل الكبير لم يقف عليها أبو طالب القاضي الذي رتب كتاب العلل على الأبواب ، وترتيبه هو الذي بين أيدينا الآن ولا نعلم عن وجود الأصل شيئاً .

وبلغ مجموع النصوص التي ورد تحسين أو استحسان البخاري لها ثمان وثلاثين نصاً ، بعضها يتضمن تحسين أكثر من حديث واحد .

ورغبة مني للتأكد من أنه لم يَفتْني شيئاً من ذلك قارنت ما جمعتُه بما ورد في كتاب (التصريح بما صحح البخاري في غير الصحيح) للأستاذ عثمان فاضل ، فوجدتُ أني قد زدت عليه عدداً من النصوص التي فاتته من العلل الكبير وجامع الترمذي ، كما أنه وقع في وهم إذ اشتبه عليه كلام الترمذي بكلام البخاري فعزى تحسين أحد الأحاديث للبخاري وهو

---

(١) انظر : (٢٤/ ١٣٩) .

(٢) انظر : (١٣/ ٥١) .

(٣) انظر : (١/ ٤٥٦) .

للترمذي كما يظهر من سياق النص [١] .

وبعد ذلك نظرتُ في النصوص المتعلقة بتحسينات البخاري بغرض ترتيبها فوجدتها على نوعين :

أولاً : إطلاقه الحسن على الأحاديث

وهذا على ضربين :

أ - أحاديث صرح بتحسينها وخرجت مخرج الحكم على الحديث .

ب - أحاديث حكم عليها بصيغة(أحسن) .

ج - أحاديث لم يصرح بتحسينها ولكن الترمذي نقل عنه استحسانه لها .

ثانياً : إطلاقه الحسن على الرواة

ولم أجد ذلك له إلا في راويين فقط .

وقد وجدت من تعرض لتحسينات البخاري من العلماء قديماً وحديثاً لم يتفقوا على تفسير معنى الحسن عنده واختلفوا في ذلك على ثلاثة آراء :

١- ذكر ابن سيد الناس كلامَ ابن الصلاح أن (الحسن) وجد في

(١) انظر : كتاب التصريح (ص٢١) والنص في جامع الترمذي (٤/ ص١٩٣/ ١٦٧٤) .

كلام أحمد بن حنبل والبخاري ثم عقَّب عليه بقوله : « ولكن لم يذكر الإمام أبو عمرو : هل هو في مصطلح من تقدم الترمذي كما هو في مصطلحه أو لا؟ بل لعله عند قائليه من المتقدمين يجري مجرى الصحيح ويدخل في أقسامه ، فإنهم لم يرسموا له رسماً يقف الناظر عنده ، ولا عرَّفوا مرادهم منه بتعريف يجب المصير إليه ، ولم يذكر الترمذي في التعريف به ما ذكر حاكياً عن غيره ، ولا مشيراً إلى أنه هو الاصطلاح المفهوم من كلام من تقدمه ، بل ذكر ما ذكر من ذلك حاكياً عن مصطلحه مع نفسه في كتابه الجامع »[1] ، وقال في موضع آخر : « وإشارةُ من أشار إلى أن ما وقع من ذلك في كلام أحمد بن حنبل والبخاري وغيرهما ، محمول على الصحيح ، جديرةٌ بالصحة ، خليقةٌ بالعثور على المراد »[2] .

والظاهر من هذا أن ابن سيد الناس يتوجَّه عنده احتمال أن الحسن عند البخاري وغيره من المتقدمين على الترمذي يدخل في معنى الصحيح ويجري مجراه .

٢- ذهب الحافظ ابن حجر -كما نقلتُ عنه آنفاً- أن البخاري استعمل الحسن بمعناه الاصطلاحي عند المتأخرين بقسميه الحسن لذاته

(١) النفح الشذي (١/ ١٩٦-٢٠٥) .

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٩٦) .

ولغيره [١] ، وكذلك السخاوي صرح بوجود الحسن لغيره في تحسينات البخاري [٢] ، وهذا هو الراجح لدى عبد الفتاح أبوغدة ومحمد عوامه[٣].

ووجدتُ البقاعي نقل عن ابن حجر خلاف هذا فقد ذكر عنه أن الحسن عند البخاري يعني الصحيح [٤] .

٣- يرى فضيلة الشيخ الدكتور : ربيع بن هادي المدخلي أن البخاري لم يرد فيما حسنه من أحاديث الحسن الاصطلاحي ، وإنما أطلق الحسن ويريد به الحسن اللغوي فهو إما يستحسن الحديث لغرابته أو لنكارته أو لصحته ، وأنه أطلق الحسن على أحاديث ضعيفة وأخرى صحيحة ولم يستعمل الحسن بمعناه الاصطلاحي [٥] ، وبعد أن استعرض عدداً من تحسينات البخاري ، قال في خاتمة ذلك المبحث : « وأعتقد أن بعض هذه الأمثلة المتنوعة عن الإمام البخاري في استعماله لفظ الحسن استعمالاً لغوياً كافٍ لدحض المزاعم القائلة بأن البخاري يطلق الحسن ولا

---

(١) النكت لابن حجر (١/ ٤٢٦-٤٢٩) .

(٢) فتح المغيث (١/ ٨٢) .

(٣) قواعد في علوم الحديث (ص١٠١-١٠٣) .

(٤) النكت الوفية (ق٧/ ب) وسأنقل نص كلامه في آخر المبحث .

(٥) انظر : كتاب تقسيم الحديث (ص٣٨-٦٦) وقد لخصتُ رأيه من مجمل كلامه على تحسينات البخاري .

يريد به إلا المعنى الاصطلاحي »[١] .

وسأرجئ مناقشة هذه الآراء إلى شرح نصوص هذا المبحث ، وسأوضح في خاتمة المبحث ما هو الراجح عندي في مراد البخاري من استعماله (الحسن) إن شاء الله .

ولابد قبل أن نبدأ في دراسة تحسينات البخاري من تحديد الطريقة المنهجية التي سيتم استخدامها في هذه الدراسة ، وما هي ركائزها ومميزاتها؟ .

فأما الطريقة المنهجية المناسبة لمثل هذه البحوث هي المنهج الاستقرائي التحليلي ، وأهم ركائزه :

١- الاستقراء والتتبع للجزئيات وهي في موضوعنا هنا تحسينات البخاري ، فلابد من الاستقصاء والجمع ليتحقق الإلمام والإحاطة بمفردات البحث .

٢- تحليل النصوص بدراستها في ضوء ما أُثِر عن الإمام البخاري من أقوال أخرى في الحديث موضوع الدراسة أو في أقواله في رجال السند ويدخل في ذلك ملاحظة أسلوبه وسياقه في النص نفسه محل الدراسة .

---

(١) المرجع السابق (ص٦٦) .

٣- تحليل النصوص بمقارنة أقوال البخاري بغيره ممن هم في طبقة شيوخه ومعاصريه ممن تأثر بهم أو تأثروا به .

٤- تحليل النصوص في الختام بصورة كلية بربطها بمنهج البخاري في التصحيح والتضعيف بل وبمنهجه في علم الحديث بشكل عام حتى يتسنى لنا معرفة مراده بدقة .

وأهم مميزات هذه الطريقة هي الاستيعاب والشمول اللذان ينتج عنهما - بتوفيق الله - الدقة في النتائج ، والاطمئنان إلى التفسيرات والترجيحات التي تقدم الحلول للمشكلات العلمية .

وقد رأيت أن من تطرق لمناقشة نصوص البخاري في التحسين اعتمدوا منهجاً ينقصه التكامل والشمولية ذلك أنهم وقعوا في أمرين :

الأول : لم يستوعبوا نصوص التحسين الواردة عن الإمام البخاري ، فمثلاً الحافظ ابن حجر لم يذكر إلا نصين فقط استنبط منهما وقرَّر أن مراد البخاري من الحسن هو المعنى الاصطلاحي ، وكذلك الشيخ ربيع بن هادي ذكر أمثلة من تحسينات البخاري ولم يستوعبها .

الثاني : اكتفوا في معرفة مراد البخاري من تحسيناته بأن حكموا على رجال الأسانيد ثم قالوا : هذا حديث حسن لذاته لأن فلاناً صدوق له أوهام ، وذاك حديث حسن لغيره لأن فيه فلاناً وهو ضعيف ولكن

للحديث شواهد يتقوى بها ، وهذا حديث ضعيف وليس له شواهد فتحسين البخاري له من قبيل استعمال الحسن اللغوي ... إلخ .

وهذا المنهج لا يسلم من قصور ، فإن عدم استقراء نصوص البخاري في التحسين يؤدي بنا إلى عدم الثقة في أي تفسير لمعنى الحسن عنده ، كما أن اعتماد معرفة أقوال النقاد في رجال السند وسيلة إلى فهم مراد البخاري من الحسن دون مراعاة لمنهجه بشكل عام تفضي بنا إلى الابتعاد عن الدقة في معرفة مراده ، لأننا متى ما سلكنا هذا المسلك غير المتكامل نكون قد أصدرنا أحكامنا على تحسيناته بما استقر لدينا من اصطلاحات ، والمطلوب ليس هذا بل شيء آخر ، وهو تحديد ومعرفة مراده هو من الحسن ، هل أراد به الصحة أم القصور عن درجة الصحيح أم غير ذلك؟

وللتغلب على النقص في هذين الأمرين أرى أنه لابد مما يلي :

١- ضرورة استقصاء النصوص قدر الاستطاعة .

٢- ضرورة تحليل النصوص بالصورة التي وضحتها في الركائز السابق ذكرها بحيث لا يقتصر البحث عن لفظ (حسن) دون الأخذ في الاعتبار أن هناك أموراً شديدة الارتباط بموضوع (الحسن) ترد تحت مسميات وألفاظ أخرى ، إذ من المسلم به أن البخاري ومن في عصره لم تستقر عندهم هذه الفروقات بين الحسن لذاته والصحيح لذاته ، وبين

الحسن لذاته والحسن لغيره... الخ ، لذا كان من الواجب البحث عما يتعلق بهذا الموضوع ولو لم يرد بصيغة (حسن) ولن يتم لنا ذلك حتى نتعرف ونلم بمنهج البخاري في التصحيح والتضعيف ، ومن ذلك مثلاً : هل كل رجال الأسانيد التي صححها من الثقات أم أن منهم من يقصر عن ذلك ؟

وهل يستخدم عبارات متعددة في تقوية الأحاديث؟ إلى غير ذلك من أمور في منهج هذا الإمام ستوضح لنا بصورة أدق ما هو مراده من تحسيناته .

وقبل البدء في استعراض نصوص البخاري في التحسين ، لا بد من الإشارة إلى بعض القواعد التي سيكثر الاحتياج إليها أثناء تفسير تلك النصوص .

(القاعدة الأولى) : إذا تَرجم البخاري في تاريخه الكبير لراوٍ ولم يذكر فيه جرحاً فإنه يكون عنده ممن يُحتمل حديثه ، قال الحافظ الحجة أبو الحجاج المزي في آخر ترجمة عبد الكريم بن أبي المخارق : « قال الحافظ أبو محمد عبد الله بن أحمد بن سعيد بن يربوع الإشبيلي : بيَّن مسلم جَرْحَهُ في صدر كتابه ، وأما البخاري ، فلم يُنبِّه من أمره على شيء ، فدل أنه عنده على الاحتمال؛ لأنه قد قال في (التاريخ) : كلُ من لم أُبين فيه جُرْحَةً فهو

على الاحتمال ، وإذا قلتُ : فيه نظر ، فلا يُحتمل »[١] ، وفي موضع آخر قال ابن يربوع في عثمان بن عمر التيمي : « هو على أصل البخاري مُحتمل »[٢] .

وابن يَرْبوع الإشبيلي الذي نقل هذا النص من كلام البخاري في تاريخه ولد سنة ٤٤٤هـ وتوفي سنة ٥٢٢هـ وقد قال فيه تلميذه ابن بشكوال : « كان حافظاً للحديث وعلله ، عارفاً بأسماء رجاله ونقلته ، يُبصر المعَدَّلين منهم والمجرحين ، ضابطاً لما كتبه ، ثقة فيما رواه ، وكتب بخطه علماً كثيراً ، وصحب أبا علي الغساني كثيراً واختصَّ به وانتفع بصحبته ، وكان أبو علي يكرمه ويُفضله ، ويعرفُ حقَه ، ويصفه بالمعرفة والذكاء ، وجمع أبو محمد هذا كتباً حِساناً منها : كتاب الإقليد في بيان الأسانيد ، وكتاب تاج الحلية وسراج البُغية في معرفة أسانيد الموطأ ، وكتاب لسان البيان عما في كتاب أبي نصر الكُلاباذي من الإغفال والنقصان ، وكتاب المنهاج في رجال مسلم بن الحجاج ، وغير ذلك »[٣] .

وقال ابن الأبَّار فيه : « الحافظ المحقق . . وله تواليف مفيدة وكان

---

(١) تهذيب الكمال (١٨/ ٢٦٥) .

(٢) المرجع السابق (١٩/ ٤١٦) .

(٣) الصلة لابن بشكوال (١/ ٢٨٣) .

ظاهري المذهب »[1]، وقال الذهبي: « الأُستاذُ الحافظ المجوِّد الحجة »[2]، وفتشتُ عن مصنفاته في فهارس المخطوطات فلم أقف له على شيء موجود فيا للأسف والحسرة على ضياع مثلها .

وعلى أية حال أردتُ من ذكر كلام أهل العلم في الحافظ ابن يربوع أن أُبين أنه من أهل الاعتناء الشديد بعلم الجرح والتعديل كما يظهر من كلام تلميذه ابن بشكوال ومن أسماء مصنفاته التي تدل دلالة واضحة على تخصصه في هذا الشأن ، فنقلُ مثل هذا الحافظ المحقق يُعتدُ به - إن شاء الله - لعدم وجود طعن في صحة النقل ، وإن كان هذا النص غير موجود في كتاب التاريخ الكبير المطبوع فإني قرأته بأكمله ولم أقف على هذا النص ، ومن هنا أصبح من المُلح أن ننظر في بعض القرائن التي تجعل ثبوت ذلك النقل ممكناً وغير مدفوع ، فمن ذلك :

١- من الاحتمالات القوية جداً أن يكون ابن يربوع الإشبيلي نقل ذلك النص عن البخاري عن إحدى روايات التاريخ الكبير التي لم تُعتمد في النسخة المطبوعة ، والأندلسيون[3] يروون كتاب التاريخ الكبير من

---

(١) المعجم لابن الأبار (ص٢٠٦) .

(٢) النبلاء (١٩/ ٥٧٨) .

(٣) فهرست ابن خير الإشبيلي (ص٢٠٤-٢٠٥) .

ثلاثة طرق عن البخاري هي : رواية محمد بن عبد الرحمن بن الفضل الفسوي ، ورواية محمد بن سليمان بن فارس الدلال ، ورواية محمد بن سهل بن عبد الله المقريء والمطبوع اعتمد في طبعه على عدة نسخ[١] ولم يذكر المحققون له إلا رواية محمد بن سهل[٢] .

ومما يؤكد اختلاف نسخ التاريخ الكبير ورواياته أنه في المطبوع ما صورته : « عبد الرحمن بن عائش الحميري » [٣] فقط ، ووجدت البيهقي يذكر بسنده إلى أبي أحمد محمد بن سليمان بن فارس قال أخبرنا محمد بن إسماعيل البخاري قال : « عبد الرحمن بن عائش الحضرمي ، له حديث واحد إلا أنهم يضطربون فيه » [٤] ، فهذه الزيادة المهمة وردت في رواية ابن فارس ولم ترد في المطبوع فإما سقطت من إحدى النسخ أو من رواية ابن سهل المقريء أو يكون البخاري حذفها ، ولكن الشاهد أن هناك زيادات وإضافات في روايات أو نسخ التاريخ الكبير .

ومما يؤكد ذلك أن ابن القطان الفاسي نقل عن البخاري أنه : « قال في

---

(١) انظر : التاريخ الكبير (٢/ ٣٩٨-٤٠٠) و(٨/ ٤٥٦) خاتمة الطبع .

(٢) انظر : التاريخ الكبير (١/ ٢ ، ٣) .

(٣) التاريخ الكبير (٥/ ٢٥٢) .

(٤) الأسماء والصفات للبيهقي (ص٣٨٠) .

كتابه (الأوسط) : كل من قلتُ فيه : منكر الحـديث ، فلا تحل الرواية عنه » [١] ، والتاريخ المطبوع باسم (الصغير) يطلق عليه (الأوسط) كما حقق ذلك غير واحد من الباحثين ولا يوجد هذا النص فيه ، ولكن المطبوع من رواية زنجويه بن محمد النيسابوري عن البخاري ، وابن القطان ينقل ذلك النص من رواية الخفاف عن البخاري ، يقطع بذلك ويؤكده قول الحافظ ابن حجر معلقاً على نقل الذهبي لتلك الكلمة من طريق ابن القطان ، قال : « وهذا القول مروي بإسناد صحيح عن عبد الله ابن محمد الخفاف عن البخاري » [٢] ، وقد وجدتُ هذا النص في رواية الخفاف [٣] .

ورواية الخفاف للتاريخ الأوسط موجودة في الظاهرية وعندي صورة منها ، وقد قال العلامة محمد ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ : « وهي غير المطبوعة في الهند ... وبين النسختين تباين كبير في المقدمة والخاتمة ، وما بين ذلك ، وإن كان ترتيبها على السنين » [٤] ، وقد قارنت بين التاريخ

---

(١) بيان الوهم والإيهام (ق١٥٩/ ب) .

(٢) لسان الميزان (١/ ٢٠) .

(٣) رواية الخفاف (ق٢٣٠/ ب ، ٢٥٧/ ب) .

(٤) المنتخب من مخطوطات الحديث للألباني (ص٢٣٠) .

الصغير المطبوع وهو كما أسلفت من رواية زنجويه ، وكتاب (التاريخ) برواية الخفاف عن البخاري فاتضح أن مادة الكتاب واحدة ولكن رواية الخفاف تتميز بزيادات مهمة لا توجد في الرواية الأخرى كما أن المطبوع فيه عدم دقة في إيراد التراجم وتداخل بعكس رواية الخفاف ، وسأضرب مثالاً واحداً يتبين فيه الفرق بين الروايتين ، ورد في المطبوع : « وتوفي يعقوب بن حُميد ، يقال : ابن كاسب المدني ، سكن مكة أول سنة إحدى وأربعين أو آخر أربعين » [١] يعني بعد المئتين ، وفي رواية الخفاف المخطوطة ذكر الكلام السابق ثم زاد : « قيل له - يعني البخاري - يعقوب بن كاسب ، ما تقول فيه؟ قال : نحن لم نر إلا خيراً ، فيه بعض سهولة ، وأما في الأصل صدوق ، قال أبو محمد الخفاف : قال محمد بن يحيى - يعني الذهلي - : ليس بصدوق في الأصل ، وكان حَدَّث عنه ثم ضرب عليه ، فقال : كتبتُ عنه ثم سقط » [٢] وكل هذا النص غير موجود في المطبوع .

وبما تقدم يقوى الظن بأن ما نقله ابن يربوع من كلام للبخاري يكون

---

(١) التاريخ الصغير (٢/ ٣٤٣) .

(٢) التاريخ للبخاري برواية الخفاف (ق٢٨٨/ ب) - لم يذكر عليه (الأوسط) ولا (الصغير) مما يدل على أنها من إضافات الذين جاؤوا بعد البخاري .

وجده في رواية من روايات التاريخ الكبير أو في نسخة من نسخه ، والرجلُ كما ذكروا عنه من أهل التحقيق والإتقان والشهرة بالضبط .

٢- رأيت البخاري استعمل مصطلح (الاحتمال) الذي ذكره في كلمته السابقة ، فقد قال في ضعفائه الصغير : في عبد الله بن أبي لبيد المدني (وهو محتمل)[1] ، وعبد الملك بن أعين : « يحتمل في الحديث » [2] وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف : « ليس بالقوي عندهم ... وهو محتمل » [3] .

ومُجِل بن مُحرز الضبي : « قال يحيى القطان : لم يكن بذاك . قال ابن عيينة : لم يكن بالحافظ ، وهو محتمل »[4] .

ووجدته يقول في كتابه (القراءة خلف الإمام) في عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله المدني : « وليس هو ممن يُعتمد على حفظه ، إذا خالف من ليس بدونه ، وكان عبد الرحمن ممن يُحتمل في بعض » [5] ، وقد قال

(١) الضعفاء الصغير (ص٦٩) .

(٢) المصدر السابق (ص٧٦) .

(٣) المصدر السابق (ص٨٠) .

(٤) المصدر السابق (ص١١٧) .

(٥) جزء القراءة (ص٣٨-٣٩) .

عنه أيضاً في العلل الكبير للترمذي : « هو ثقة »[١] وقال في التاريخ الكبير : « ربما وهم »[٢] .

فهذا الاصطلاح يستعمله البخاري ولا يعني به التوثيق المطلق كما ظهر لنا من النصوص الخمسة السابقة ، وإنما يقوله في حق الرجل الذي له أوهام ولا يسقط حديثه ويضعف مطلقاً ، وربما كانت قريبة الشبه بمرتبة (صدوق يخطئ) والله أعلم .

وعلى أية حال فإن استعمال البخاري للفظة (الاحتمال) مما يدل على أن ليس في النص الذي نقله ابن يربوع ما يُستنكر أو يخالف منهج البخاري واستعمالاته للمصطلحات .

٣- من خلال اطلاعي على كتاب التاريخ الكبير لاحظت أن نصوص البخاري في تعديل الرواة وتوثيقهم قليلة جداً بل نادرة ، إذا ما قورنت بنصوصه التي ينتقد فيها الرواة بمثل قوله (فيه نظر) و(منكر الحديث) ، و(لا يتابع عليه) و(لم يصح حديثه) ونحو هذه العبارات النقدية التي فيها طعن وجرح لبعض الرواة ..

وكنتُ قبل أن أطلع على ما نقله ابن يربوع أُسائل نفسي : لماذا يكثر

---

(١) العلل الكبير (ص١٧٩) .

(٢) التاريخ الكبير (٥/ ٢٥٨) .

البخاري من جرح الرواة ، ولا يكاد يوثق في تاريخه الكبير الكثير من ثقات المحدثين ومشاهيرهم؟ فلما وقفتُ على كلامه تجلى لي منهجه وتبين الأمر .

ولعل في هذه الأمور ما يجعل القلب يركن إلى ثبوت الكلام الذي نُقل عن البخاري في بيان منهجه في كتابه التاريخ الكبير .

ويظهر أن قول البخاري : « ومن لم أُبين فيه جُرحةً فهو على الاحتمال » يدخل فيه الثقة ومتوسط الحفظ وكل راوٍ ضُعِّف ولم يشتد ضعفه ، ويوضح الأمر أكثر ويُفسِّر مقصوده أنه قد قال : « كل من لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه فلا أروي عنه » ، فغير المحتمل عنده من يترك هو الرواية لعلها : عنه ، وكل من تميز صحيح حديثه من سقيمه فهو يروي عنه وهو المحتمل عنده فيما يظهر لي .

والقاعدة السابقة لم أر من نبَّه عليها ، وإنما رأيت لبعض المشتغلين بالحديث وهو الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رسالة [1] يذهب فيها إلى أن الرجل إذا سكت عنه المتكلمون في الرجال كالبخاري وأبي حاتم وابن عدي وغيرهم يعد سكوتهم توثيقاً له ، وهذا كلام فيه نظر وقد تولى غير

---

(١) مضمنة في تعليقه على كتاب الرفع والتكميل (ص٢٣٠-٢٤٨) وعنوانها : « سكوت المتكلمين في الرجال عن الراوي الذي لم يُجرح ولم يأت بمتن منكراً يُعدُّ توثيقاً » .

واحد من الباحثين الرد على الشيخ عبد الفتاح ، ولم أر أحداً من الطرفين وقف على نص البخاري السابق ، وهو فيما أظن يحسم النزاع إذ إن لفظ الاحتمال لا يعني التوثيق المطلق ، بل هو - أعني النص السابق المروي عن البخاري - أشبه ما يكون بقول أبي داود في سننه : « وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ، ومنه ما لا يصح سنده ، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض »[1] ، ولا يخفى أن حديثنا عن البخاري فقط ولا يدخل ابن أبي حاتم أو غيره معنا هنا .

(**القاعدة الثانية**) : الانتقاء من حديث الراوي المتكلم فيه ، ركيزة من أهم ركائز منهج البخاري في علم الحديث ، يدل على ذلك قوله في عدة مواطن : « كل من لا يُعرف صحيح حديثه من سقيمه فلا أروي عنه شيئاً » .

فمن ذلك قوله في أيوب بن عتبة : « كان أيوب لا يُعرف صحيح حديثه من سقيمه ، فلا أُحدِّث عنه ، وضعَّف أيوب بن عتبة جداً »[2] .

وقوله في زمعة بن صالح : « ذاهب الحديث ، لا يُدرى صحيح حديثه

(١) رسالة أبي داود لأهل مكة (ص٢٧-٢٨) .

(٢) العلل الكبير (ص٣٥) .

من سقيمه أنا لا أروي عنه ، وكل من كان مثل هذا فأنا لا أروي عنه »[١]

وقال في موضع آخر : « هو منكر الحديث ، كثير الغلط... ولا أروي عنه شيئاً ، وما أراه يكذب ولكنه كثير الغلط »[٢] .

وقال في أبي معشر المديني نجيح مولى بني هاشم : « ضعيف لا أروي عنه شيئاً ، ولا أكتب حديثه ، وكل رجل لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه ، لا أروي عنه ولا أكتب حديثه ، ولا أكتب حديث قيس بن الربيع »[٣] .

وقال في غياث بن إبراهيم : « وغياث ذهب حديثه ، ولا يُعرف صحيحُ حديثه من غيره »[٤] .

وقال : « محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى صدوق ، إلا أنه لا يُدرى صحيح حديثه من سقيمه ، وضعَّف حديثه جداً »[٥] .

وقال في عبد الرحمن بن إسحاق المدني : « عبد الرحمن ربما روى عن

---

(١) المصدر السابق (ص٣٨٩) .

(٢) المصدر السابق (ص١٥٨) .

(٣) المصدر السابق (ص٣٩٤) .

(٤) التاريخ الصغير (٢/ ١٧٩) .

(٥) العلل الكبير (ص٣٩٢) .

الزهري ثم أدخل بينه وبين الزهري غيره ولا نعلم أن هذا من صحيح حديثه أم لا؟ »[١] ، وقال أيضاً: « وغير معلوم صحيح حديثه إلا بخبر بين »[٢] أي حتى يصرح بالتحديث .

وقال في زيادة جاء بها أبو خالد الأحمر في متن حديثٍ : « ولا يُعرف هذا من صحيح حديث أبي خالد الأحمر ، قال أحمد : أراه كان يُدلس »[٣] وقال : « أعلم الناس بالثوري يحيى بن سعيد لأنه عرف صحيح حديثه من تدليسه »[٤] .

وكل هذه النصوص السابقة تدل على أن مفهوم صحة الحديث عام يدخل فيه :

١- التأكد من أن ذلك الحديث قد صح سماع ذلك الراوي له عمن يرويه عنه ، فلا يكون دلسه ولا يكون ذلك الراوي ممن يقبل التلقين فيحدث بما ليس بحديثه ونحو ذلك .

٢- الحديث الذي يخطيء فيه الراوي أو يهم فيه ويُخالف من هو

---

(١) جزء القراءة خلف الإمام (ص٤) .

(٢) المصدر السابق (ص٤٠) .

(٣) المصدر السابق (ص٦٥) .

(٤) الكامل لابن عدي (١/ ١١١) .

أولى منه لا يُقال فيه إن ذلك من صحيح حديثه ، لأنه عُلم خطؤه وأنه حديث غير محفوظ .

والبخاري يذكر في تلك النصوص منهجاً أسسه والتزم به لا سيما في قوله السابق : « كل رجل لا أعرفُ صحيح حديثه من سقيمه ، لا أروي عنه ولا أكتب حديثه » ، ففي هذا بيان واضح أن ذلك قاعدة كُلية عنده ، وقد سار على هذه القاعدة في صحيحه فأخرج لبعض الرواة المتكلم فيهم ولكنه لم يُخرج إلا ما عَلِم هو أنه من صحيح حديث ذلك المتكلم فيه ، ومثال ذلك عبد الله بن صالح كاتب الليث ، قال الحافظ ابن حجر في هدي الساري : « إن الذي يورده - يعني البخاري - من أحاديثه صحيح عنده قد انتقاه من حديثه » [١] ، وكذلك إسماعيل بن أبي أويس ذكر ابن حجر أن البخاري لم يخرج عنه إلا ما كان من صحيح حديثه لأنه كتب من أصوله [٢] .

ويؤكد ذلك قول الحافظ ابن عبد الهادي : « وأصحاب الصحيح إذا رووا لمن تكلم فيه ، فإنهم يدعون من حديثه ما تفرد به ، وينتقون ما وافق

(١) هدي الساري (ص٤٣٥) .

(٢) هدي الساري (ص٤١٠) .

فيه الثقات ، وقامت شواهده عندهم »[١] .

وذكر الحافظ ابن القيم كلاماً جيداً يعيب فيه صنيع بعض المتأخرين في الرواة المتكلم فيهم ، فقال : « يعرضُ لمن قَصُرَ نقده وذوقه عن نقد الأئمة وذوقهم في هذا الشأن نوعان من الغلط ، نُنبِّه عليهما لعظيم فائدة الاحتراز منهما .

أحدهما : أن يرى رجلاً قد وثق وشُهِد له بالصدق والعدالة ، أو خُرِّج حديثه في الصحيح ، فيجعل كل ما رواه على شرط الصحيح ، وهذا غلط ظاهر ، فإنه إنما يكون على شرط الصحيح إذا انتفت عنه العلة ، والشكوك والنكارة ، وتوبع عليه ، فأما مع وجود ذلك أو بعضه فإنه لا يكون صحيحاً ولا على شرط الصحيح ، ومن تأمل كلام البخاري ونظرائه في تعليله أحاديث جماعة أخرج حديثهم في صحيحه ، عَلِم إمامته وموقعه من هذا الشأن .

النوع الثاني من الغلط : أن يرى الرجل قد تكلم في بعض حديثه ، وضُعِّف في شيخ أو في حديث فيجعل ذلك سبباً لتعليل حديثه وتضعيفه أين وجده كما يفعله بعض المتأخرين من أهل الظاهر وغيرهم ، وهذا أيضاً

---

(١) نصب الراية (٢/ ٤٨٠) .

غلط ، فإن تضعيفه في رجل أو في حديث ظهر فيه غلط ، لا يوجب التضعيف لحديثه مطلقاً ، وأئمة الحديث على التفصيل والنقد ، واعتبار حديث الرجل بغيره ، والفرق بين ما انفرد به أو وافق فيه الثقات »[1] .

وقال في إخراج الإمام مسلم في صحيحه لمطر الوراق : « ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه؛ لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ، ما يعلم أنه حفظه ، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلِط فيه ، فغلِط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع حديث الثقة ، ومن ضعَّف جميع حديث سيئ الحفظ ، **فالأولى** : طريقة الحاكم وأمثاله ، **والثانية** : طريقة أبي محمد بن حزم وأشكاله ، وطريقةُ مسلم هي طريقة أئمة هذا الشأن »[2] ومنهم البخاري فإن هذا الكلام منطبق عليه أيضاً .

وبهذا يعلم أن المتكلم فيه قد يصحح له متى ما عُلِم أن ذلك الحديث من صحيح حديثه .

(**القاعدة الثالثة**) : أن البخاري لا يرد السند المعنعن إذا كانت المعاصرة ثابتة بيقين ولمدة ليست بالقصيرة ،-ثم حفت بذلك السند قرينة تدل على قوة احتمال اللقاء كأن يُدرك سعيد بن الحارث المدني خارجة بن

---

(١) الفروسية (ص٦٢) .

(٢) زاد المعاد (١/ ٣٦٤) .

زيد المدني أكثر من أربعين سنة ، وهما يسكنان بلداً واحدة فمثل هذا لا يرده البخاري لثبوت المعاصرة وظهور قوة احتمال اللقاء ، ولكن شريطة أن لا يوجد ما يدفع احتمال اللقاء وأن لا يكون ما يُروى بذلك السند فيه نكارة أو مخالفة .

دليلنا على ذلك أن البخاري أخرج بسنده إلى يوسف بن عبد الله بن الحارث قال : « كنتُ عند الأحنف بن قيس ، وهو يوسف بن أُخت محمد ابن سيرين .

وعبد الله بن الحارث - أبو الوليد - ، روى عن عائشة وأبي هريرة ، ولا نُنكر أن يكون سمع منهما لأن بين موت عائشة والأحنف قريب من اثنتي عشرة سنة »[1] .

فلو كان سماع عبد الله بن الحارث ثابتاً عن عائشة وأبي هريرة لم يقل : « ولا ننكر أن يكون سمع منهما » ، يدل على هذا أن البخاري قال في تاريخه الكبير:« عبد الله بن الحارث أبو الوليد البصري، هو الأنصاري، نسيب بن

(١) التاريخ الصغير (١/ ١٨٧) وتصحفت (نُنكر) إلى (نفكر) وأصلحتها من الطبعة الهندية (ص٨١) ومن مخطوطة الظاهرية (ق٩٨/ ب) وهي من رواية الخفاف ، والمطبوع من رواية زنجويه كلاهما عن البخاري .

سيرين عن عائشة وابن عباس ،روى عنه عاصم الأحول وخالد... »(١)

ولاحظ قوله : « عن عائشة » ولم يقل كما هي عادته في الحرص على إثبات سماعات الرواة : « سمع عائشة » ، فدل هذا على أن سماع عبد الله بن الحارث من عائشة لم يثبت عنده ، ولذا قال : « ولا نُنْكِر . . » يقصد مع عدم وجود السماع أو ما يثبت اللقاء ، فإنا لا ننكر أن يكون عبد الله بن الحارث سمع منهما؛ لأن ابنه المسمى يوسف ثبت أنه جالس الأحنف بن قيس ، والأحنفُ مات بعد عائشة باثنتي عشر سنة ، وهي رضي الله عنها ماتت قبل أبي هريرة بقليل ، ومن كان ابنه رجلاً مدركاً للأحنف بن قيس فهو بلا ريب قد أدرك زمن عائشة وأبي هريرة بيقين ، ويؤكد ذلك بل ويقطع به أن البخاري ذكر بسنده عن ابن سيرين أنه قال : « حجَّ بنا أبو الوليد عبد الله بن الحارث ، ونحن ولد سيرين سبعة ، فمر بنا على المدينة ، فأدخلنا على زيد بن ثابت فقال : هؤلاء ولد سيرين ، فقال زيد : هذان لأم وهذان لأم ، وهذا لأم ، فما أخطأ ، وكان يحيى أخو محمد لأمه » (٢) .

---

(١) التاريخ الكبير (٥/ ٦٤) .

(٢) المصدر السابق (٥/ ٦٥) ، وهذه القصة أخرجها أيضاً الخطيب في تاريخ بغداد (٥/ ٣٣٢-٣٣٣) ومدار سندها على سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن هشام بن حسان عن ابن سيرين بها وهذا سند صحيح .

ويستفاد من هذا أن أبا الوليد عبد الله بن الحارث أكبر من ابن سيرين ، وأنه ثبت لقاؤه لزيد بن ثابت رضي الله عنه المتوفى سنة أربع وخمسين كما ذكر البخاري عن ابن المديني [١] ، ولا خلاف بين المحدثين أن ابن سيرين قد سمع من أبي هريرة[٢] ، وابن سيرين ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان ابن عفان رضي الله عنه [٣] ، ويظهر بوضوح بما سبق أن عبد الله بن الحارث قد عاصر عائشة وأبا هريرة رضي الله عنهما معاصرة طويلة؛ لأنه أكبر من ابن سيرين كما يظهر من قوله : « حجَّ بنا... » ، ولهذه القرائن القوية قال البخاري : إنه لا ينكر أن يكون سمع من عائشة وأبي هريرة مع أنه لم يثبت عنده أنه لقيهما ، ولكن قال ذلك لأن المعاصرة ثابتة بيقين ولمدة طويلة ومن الثابت أيضاً دخوله للمدينة قبل وفاتهما في حياة زيد بن ثابت رضي الله عنهم كما في قول ابن سيرين : « فمر بنا على المدينة... » .

والمتأمل في النص السابق لا يخفى عليه مدى نفاسته وأهميته ، ولم أر من أشار إليه أو ذكره في كتب المصطلح أو في الكتب التي تناولت منهج البخاري قديماً وحديثاً ، فلله الحمد على ما تفضل به ، وهناك أدلة وشواهد

---

(١) التاريخ الصغير (١/ ١٢٨) .

(٢) انظر :التاريخ الكبير (١/ ٩٠) وتاريخ بغداد (٥/ ٣٣٣) ،والعلل لأحمد (١/ ٢٤٠ ، ٣٥١) .

(٣) التاريخ الكبير (١/ ٩١) .

أخرى من كلام البخاري تؤكد هذه القاعدة المهمة ، وقد أفردت لها فصلاً في أُطروحتي للماجستير[١] عنوانه : « هل قوّى البخاري أحاديث لم يثبت فيها اللقاء؟ » فمن رغب في الاستزادة أمكنه الرجوع إليه . وقد وقفتُ مؤخراً على نصٍ لابن رجب فيه تأكيد لما ذكرته فقد قال : «البخاري لا يرى أن الإسناد يتصل بدون ثبوت لقي الرواة بعضهم لبعضٍ خصوصاً إذا روى بعض أهل بَلدٍ عن بعضِ أهل بلدٍ ناءٍ عنه ، فإن أئمة أهل الحديث ما زالوا يستدلون على عدم السماع بتباعد بلدان الرواة »[٢] .

وفي قوله (خصوصاً) إشارة بدلالة مفهوم المخالفة إلى أنه قد يقبل ما رواه راو من بلدٍ هي بلد المروي عنه نفسها ، ويضاف إلى ذلك وجود المعاصرة والسلامة من التدليس وعدم وجود مانع من احتمال اللقاء ، وانتفاء النكارة أو المخالفة .

(**النص الأول**) : قال الترمذي : « سألت محمداً ، قلتُ : أي الروايات في صلاة الخوف أصح؟ فقال : كل الروايات عندي صحيح ، وكلٌ يستعمل ، وإنما هو على قدر الخوف إلا حديث مجاهد عن أبي عياش

---

(١) عنوانها : موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين (ص١٤١-١٥٧) .

(٢) فتح الباري لابن رجب (١/ ٣٧) .

الزرقي فإني أراه مُرسلاً .

وحديث سهل بن أبي حثمة هو حديث حسن ، وهو مرفوع رفعه شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم .

وحديث عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة حسن .

وحديث عروة بن الزبير عن أبي هريرة حسن »[١] .

حديث سهل أخرجه البخاري في صحيحه[٢] قال : حدثنا مُسدَّد ، حدثنا يحيى بن سعيد القطان عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوَّات عن سهل بن أبي حثمة قال : « يقوم الإمام مستقبل القبلة ، وطائفةٌ منهم معه ، وطائفةٌ من قبل العدو ، وجوهُهم إلى العدو... » الحديث في صفة صلاة الخوف . ثم أتبعه البخاري فقال : حدثنا مُسدد ، حدثنا يحيى عن شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن صالح بن خوَّات عن سهل بن أبي حثمة عن النبي ﷺ مثله .

حدثني محمد بن عبيد الله ، حدثني ابن أبي حازم عن يحيى سمع القاسم أخبرني صالح بن خوات عن سهلٍ حدثه قوله .

وقد نص البخاري أن كل الروايات عنده صحيحة ثم حسَّن حديث

---

(١) العلل الكبير (ص٩٨) ، وفي الأخرى (١/ ٣٠٢) .

(٢) صحيح البخاري (٤١٣١) .

سهل هذا ، وأخرجه في صحيحه ونص هنا على أن الراجح عنده أنه مرفوع كما رواه شعبة ، فاتضح بجلاء أنه أطلق الحسن على الحديث الذي هو عنده صحيح من أعلى درجات الصحة(١) لأنه خرَّجه في كتابه الصحيح ، كما واتفق معه مسلم والترمذي وابن خزيمة على تصحيح هذا الحديث (٢) .

وأما حديث عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة ، فقد رواه عبد الصمد بن عبد الوارث قال : حدثني سعيد بن عبيد الهُنائي قال : حدثنا عبد الله بن شقيق العقيلي قال : حدثني أبي هريرة أن رسول الله ﷺ نزل بين ضَجْنَان وعُسفان فحاصر المشركين... فذكر الحديث في صفة صلاة الخوف (٣) .

والحديث ظاهر فيه الاتصال ، فعبد الصمد ، ثقة احتج به البخاري في صحيحه(٤) ، وسعيد بن عبيد وثقه ابن معين (٥) وابن

---

(١) انظر : هدي الساري (ص٤٣٥) .

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ٤٤٨) والدارمي (١/ ٣٥٨) ومسلم (٨٤١) وأبو داود (١٢٣٩) وابن ماجه (١٢٥٩) والترمذي (٥٦٦) والنسائي (٣/ ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٨) وابن خزيمة (١٣٥٦، ١٣٥٨) والبيهقي (٣/ ٢٥٣) .

(٣) أخرجه أحمد (٢/ ٥٢٢) والترمذي (٣٠٣٥) والنسائي (٣/ ١٧٤) وابن حبان (٧/ ١٢٣) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (١٨/ ٩٩-١٠٢) .

(٥) من كلام ابن معين رواية الدقاق (ص٦٩) .

حبان[١]، وقال البزار [٢] : ليس به بأس ، فقال أبو حاتم [٣] : شيخ ، وقال الدارقطني [٤] : صالح .

وعبد الله بن شقيق ، ثقة بالاتفاق [٥] .

وهذا الحديث صححه الترمذي - كما في بعض النسخ [٦] ، وابن حبان وواضح من سياق النص أن البخاري حكم على هذا الحديث بالصحة في قوله : « كل الروايات عندي صحيح » ثم قال : حسن ، مما يدل أن الحسن عنده يأتي مرادفاً للصحيح ، مع التسليم بأن الصحيح درجات تتفاوت من حيث القوة .

وأما حديث عروة بن الزبير عن أبي هريرة فقد رواه [٧] عبد الله بن يزيد

---

(١) الثقات (٦/ ٣٥٢) .

(٢) تهذيب التهذيب (٢/ ٦٢) .

(٣) الجرح والتعديل (٤/ ٤٧) .

(٤) سؤالات البرقاني (ص٣٣) .

(٥) انظر : تهذيب الكمال (١٥/ ٩١-٩٢) .

(٦) انظر : تحفة الأشراف (١٠/ ١٣٥-١٣٦) وتحفة الأحوذي (١/ ٣٩٤) وأما المطبوع ففيه : « حسن غريب » .

(٧) أخرجه أحمد (٢/ ٣٢٠) وأبو داود (١٢٤٠) والنسائي (٣/ ١٧٣) صحيح ابن خزيمة (١٣٦١) ، الطحاوي في شرح المعاني (١/ ٣١٤) والأوسط لابن المنذر (٥/ ٣٥) والحاكم

المقريء، ثنا حيوة بن شريح وابن لهيعة - وبعضهم حذف ابن لهيعة منه - قالا: ثنا أبو الأسود يتيم عروة أنه سمع عروة بن الزبير يحدث عن مروان ابن الحكم أنه سأل أبا هريرة: «هل صليت مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف؟ فقال أبو هريرة: نعم، فقال: متى؟ قال: عام غزوة نجد...» وذكر الحديث في صفة صلاة الخوف، وقد علقه البخاري في صحيحه[1].

وتابعهما محمد[2] بن إسحاق فقال: حدثني محمد بن عبد الرحمن بن نوفل - وكان يتيماً في حجر عروة بن الزبير - عن عروة بن الزبير قال: سمعت أبا هريرة ومروان بن الحكم يسأله عن صلاة الخوف... فذكر الحديث بنحو الأول.

وأبو الأسود ثقة احتج به البخاري، وأخرج له عن عروة[3]، وعروة إمام مشهور بالإتقان والثقة احتج به البخاري، وأخرج له عن مروان بن الحكم[4] وعن أبي هريرة، ومروان بن الحكم احتج به البخاري[5]، ولم

(١/ ٣٣٨-٣٣٩) والبيهقي في الكبرى (٣/ ٢٦٤).

(١) فتح الباري (٧/ ص٤٩١/ ٤١٣٧).

(٢) أخرجه ابن خزيمة (١٣٦٢) وابن حبان (٧/ ١٣١).

(٣) انظر: تهذيب الكمال (٢٥/ ٦٤٥-٦٤٨).

(٤) انظر: تهذيب الكمال (٢٠/ ١٣، ١٥-٢٥).

(٥) المصدر السابق (٢٧/ ٣٨٧-٣٨٩).

يذكر له صحبة في تاريخه بل قال : « سمع عثمان بن عفان وبُسرة »[(١)] ، ونقل عنه أنه قال : « لم ير النبي ﷺ »[(٢)] ، وقد عيب على البخاري احتجاجه بمروان لقتله طلحة بن عبيد الله يوم الجمل ، ولما بدر منه من أعمال سوء حين وثب على الخلافة بالسيف[(٣)] ، واعتذر ابن حجر عن البخاري « بأن مروان كان متأولاً في قتله لطلحة رضي الله عنه ، كما أن البخاري إنما أخرج أحاديث عن رجالٍ سمعوا منه وهو أمير على المدينة قبل أن يبدو منه ما بدا حين نازع ابن الزبير على الخلافة ، وقد قال عروة : كان مروان لا يُتهم في الحديث ، واعتمد مالك على حديثه ورأيه »[(٤)] ، وعروة سمع الحديث من أبي هريرة ، كما هو ظاهر من رواية ابن إسحاق وإنما ورد اسم مروان لأنه كان حاضراً المجلس وسأل أبا هريرة وتكلمت عليه هنا لظاهر الإسناد الأول أن عروة يرويه عن مروان .

وهذا الحديث متصل على مذهب البخاري في الاحتجاج بالسند المعنعن وهذا ظاهر في سماعات رواة السند ، كما أن رجال الحديث أبا الأسود

---

(١) التاريخ الكبير (٧/ ٣٦٨) .

(٢) التهذيب (١٠/ ٩٢) .

(٣) المرجع السابق .

(٤) هدي الساري (ص٤٦٦) بتصرف يسير .

وعروة احتج بهم البخاري في صحيحه ، بل هذا الحديث على شرط البخاري ، وقد صححه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان والحاكم .

ويظهر بجلاء أن مراد البخاري من تحسينه لهذا الحديث أنه صحيح عنده لأنه قال : « كل الروايات عندي صحيح ، وكل يُستعمل . . » ثم حكم في السياق نفسه بأن هذا الحديث حسن ، فدل هذا على أنه يطلق الحسن على الحديث الذي يصححه .

وفي النص السابق رد بليغ على ما في كتاب تنقيح الأنظار [1] من أن البخاري لا يحتج بالحسن؛ لأن البخاري هنا صرح بأن كل الأحاديث صحيحة وتستعمل ، ثم حكم على ثلاثة منها بأنها حسنة فهذا احتجاج صريح بالحديث الحسن عنده لا يأباه إلا مكابر .

(النص الثاني) : قال الترمذي : « حدثنا قتيبة ، حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء عن صفوان بن يعلي عن أبيه سمعت النبي ﷺ يقرأ على المنبر : « ونادوا يا مالك » .

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : هو حديث حسن ، وهو حديث ابن عيينة الذي ينفرد به » [2] .

---

(١) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (١/ ١٨٠) .

(٢) العلل الكبير (ص٨٨) ، والطبعة الأخرى (١/ ٢٧٥) .

هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه [١] قال: حدثنا علي بن عبد الله المديني، حدثنا سفيان بن عيينة ...، وفي موضع [٢] آخر قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، وفي موضع [٣] آخر قال: حدثنا حجاج بن منهال جميعهم عن سفيان بن عيينة - به.

وهذا الحديث صححه بإخراجه له في صحيحه وحكم عليه بالحسن، فهذا دليل قوي على أنه أراد بالحسن هنا صحة الحديث، وقد اتفق معه الإمام مسلم في تصحيحه [٤] وكذلك الترمذي[٥] قال: حسن صحيح غريب.

وقد قال فضيلة الدكتور ربيع بن هادي مبيناً رأيه في مراد البخاري من تحسينه لهذا الحديث: «هذا الحديث في غاية الصحة وقد أخرجه في صحيحه كما عرفت، والظاهر أن البخاري أطلق عليه الحسن لأنه من

(١) صحيح البخاري (٣٢٣٠).

(٢) صحيح البخاري (٣٢٦٦).

(٣) صحيح البخاري (٤٨١٩).

(٤) صحيح مسلم (٨٧١).

(٥) جامع الترمذي (٥٠٨) وأخرج هذا الحديث غيرهم كالحميدي في مسنده (٧٨٧) وأحمد (٤/ ٢٢٣) وأبو داود (٣٩٩٢)، والنسائي في الكبرى (٦/ ٤٥٤) والبيهقي في الكبرى (٣/ ٢١١) وغيرهم.

أفراد سفيان ، فالحسن هنا بمعنى الفرد الغريب ، ومن الغرائب ما هو صحيح ومنه غرائب الصحيحين »[١] .

والراجح عندي أنه أراد بالحسن هنا الصحة لا الغرابة لأنه قال بعد تحسينه : « وهو حديث ابن عيينة الذي ينفرد به » وحمل الكلام على التأسيس أولى من التوكيد ، ولو قلنا إنه أراد الغرابة لكان في كلامه تكرار نعم لو قال : « هذا حديث غريب ، انفرد به سفيان » لما كان في الكلام تكرار لأنه يكون بذلك بين موضع الغرابة ، لكن أن يقول حسن ثم يبين انفراد ابن عيينة بالحديث فالظاهر لي من هذا السياق أن تحسينه خرج مخرج الحكم على الحديث وليس لأي غرض آخر والله أعلم .

وعلى أية حال فإن تصحيح البخاري لهذا الحديث ، يوضح بجلاء أنه يطلق الحسن على الحديث الصحيح عنده .

(**النص الثالث**) : قال الترمذي : « وسألت محمداً عن هذا الحديث فقال : حديث عبد الرحمن بن كعب عن جابر بن عبد الله في شهداء أحد هو حديث حسن »[٢] .

هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه من حديث الليث عن

(١) تقسيم الحديث (ص٦١) .

(٢) العلل الكبير (ص١٤٦) ، والأخرى (١/ ٤١١) .

الزهري عن عبد الرحمن بن كعب عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: « كان النبي ﷺ يجمعُ بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد... الحديث » (١) .

وأخرج مرة حديث ابن المبارك (٢) عن الليث وقال بعده : « وأخبرنا الأوزاعي عن الزهري عن جابر بن عبد الله ... الحديث بنحوه وقال سُليمان بن كثير : حدثني الزهري ، حدثني من سمع جابراً رضي الله عنه .

وهذا الحديث تكلم فيه النسائي فقال : « لا نعلم أحداً من ثقات أصحـاب الزهري تابَع الليث على هذه الرواية ، واختُلِفَ على الزهري فيه » (٣) ، وقال الدارقطني : « وأخرج البخاري حديث الليث عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب عن جابر كان يجمع بين قتلى أحد ، ويُقدِّم أقرأهم ، قال : رواه ابن المبارك عن الأوزاعي عن الزهري مرسلاً عن جابر ، وقال سليمان بن كثير عن الزهري حدثني من سمع جابراً ، وقال معمر عن الزهري عن ابن أبي صعير عن جابر ، وهو مضطرب »(٤).

---

(١) صحيح البخاري (١٣٤٣) ، (١٣٤٥) ، (١٣٤٦) ، (١٣٤٧) ، (١٣٥٣) ، (٤٠٧٩) .

(٢) صحيح البخاري (١٣٤٨) .

(٣) السنن الكبرى للنسائي (١/ ٦٣٥) .

(٤) التتبع للدارقطني (ص٣٦٧-٣٦٨) .

ورد عليه ابن حجر فقال : « أطلق الدارقطني القول في هذا الحديث بأنه مضطرب ، مع إمكان نفي الاضطراب عنه بأن يُفسر المبهم الذي في رواية سليمان بالمسمى في رواية الليث ، وتحمل رواية معمر على أن الزهري سمعه من شيخين ، وأما رواية الأوزاعي المرسلة فقصَّر فيها بحذف الواسطة ، فهذه طريقة من ينفي الاضطراب عنه ، وقد ساق البخاري ذكر الخلاف فيه ، وإنما أخرج رواية الأوزاعي مع انقطاعها؛ لأن الحديث عنده عن عبد الله - بن المبارك - عن الليث والأوزاعي جميعاً عن الزهري ، فأسقط الأوزاعي عبد الرحمن بن كعب ، وأثبته الليث ، وهما في الزهري سواء قد صرحا جميعاً بسماعهما له منه ، فقبلت زيادة الليث لثقته ، ثم قال بعد ذلك : ورواه سليمان بن كثير عن الزهري عمن سمع جابراً ، وأراد بذلك إثبات الواسطة بين الزهري وبين جابر فيه في الجملة ، وتأكيد رواية الليث بذلك ، ولم يرها علة توجب اضطراباً ... والبخاري لا يعل الحديث بمجرد الاختلاف »[1] .

وهذا تحقيق رائع يبين سبب تصحيح البخاري للحديث رغم ما قيل فيه ، ولا شك أن البخاري أراد بالحسن هنا صحة الحديث ، لأنه أدخل هذا

---

(١) هدي الساري (ص٣٧٤) .

الحديث في صحيحه وهو لا يدخل فيه على سبيل الاحتجاج إلا ما كان من أعلى درجات الصحة .

(**النص الرابع**) : قال أبو عيسى : « وسألت محمداً عن حديث أحمد بن حنبل عن غُنْدَر عن شعبة عن حبيب بن الشهيد عن ثابت عن أنس : « أن النبي ﷺ صلى على قبر بعدما دُفِن » .

فقال : هو حديث حسن .

قال محمد : حدثنا أحمد بن واقد ، حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس: « أن النبي ﷺ صلى على قبر » وأما سليمان - بن حرب - وهؤلاء فإنما كان عندهم عن حماد بن زيد عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة .

قال : وحديث أبي هريرة هو حديث حسن »[١] .

حديث أنس رواه جمع من الأئمة[٢] في مصنفاتهم عن غُندر محمد بن جعفر به ، وهو ثقة من أثبت الناس في شعبة احتج به البخاري وأخرج له عن شعبة[٣] ، وشعبة إمام لا يُسأل عنه ، وحبيب بن الشهيد ثقة ثبت

---

(١) العلل الكبير (ص١٤٦-١٤٧) ، وفي الأخرى (١/ ٤١٣) .

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ١٣٠) ومسلم (٩٥٥) وابن ماجه (١٥٣١) والأوسط لابن المنذر (٥/ ٤١٢) وابن حبان (٧/ ٣٥٣) والدارقطني (٢/ ٧٧) والبيهقي في الكبرى (٤/ ٤٦) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (٢٥/ ٥-١٠) .

بالاتفاق وقد احتج به البخاري في صحيحه [١] ، وثابت البناني ثقة ثبت بالاتفاق أيضاً واحتج به البخاري وأخرج له عن أنس [٢] .

فرجال هذا الحديث رجال البخاري ، وهو متصل على شرطه في اتصال السند المعنعن ، فشعبة ثبت أنه لقي حبيباً [٣] ، وحبيبٌ سمع ثابتاً على مقتضى القاعدة التي أَصَّلَهَا يحيى بن سعيد القطان حينما قال : « كلُّ شيء يحدثُ به شعبةُ عن رجلٍ ، فلا تحتاجُ أن تقول عن ذاك الرجل : إنه سمع فلاناً ؟ قد كفاك أمره » [٤] وهذه قاعدة نفيسة جداً وعظيمة النفع ، يُفزع إليها حين يرهقنا البحث عن سماع بعض الرواة فلا نجده ، ويقوي احتمال السماع أن حبيباً مات سنة خمس وأربعين وهو ابن ست وستين [٥] ، وثابت مات سنة سبع وعشرين ومئة ، وهو ابن ست وثمانين [٦] ، وكلاهما من البصرة وقد تعاصرا نحواً من ثمان وأربعين سنة .

---

(١) المصدر السابق (٥/ ٣٧٨-٣٨٠) .

(٢) المصدر السابق (٤/ ٣٤٢-٣٤٩) .

(٣) العلل لأحمد (٢/ ١٢٩) .

(٤) تقدمة الجرح والتعديل (ص١٦٢) .

(٥) تهذيب الكمال (٥/ ٣٨٠) .

(٦) المصدر السابق (٤/ ٤٣٨) .

وهذا الحديث صححه مسلم وابن حبان ، وقصد البخاري من تحسينه له أنه صحيح محفوظ من حديث ثابت ، وهذا ظاهر بجلاء من حال رجال السند فجميعهم من كبار الثقات ، ولا أظنه أراد بالحسن هنا الغرابة؛ لأن تحسينه خرج مخرج الحكم على الحديث لاسيما وأن ثابتاً روي عنه هذا الحديث مرة عن أنس ، ومرة عن أبي رافع عن أبي هريرة ، وكلام البخاري كان موجهاً إلى ذلك ليبين الراجح من الروايتين ، كما أننا لاحظنا في مراتٍ عديدة أن البخاري إذا أراد أن يبين مواضع الانفراد في الأحاديث يأتي بكلامٍ واضحٍ محدد ، لذا أستبعد أنه أراد بالحسن هنا الحسن اللغوي أو الغرابة .

وأما حديث حماد بن زيد عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة فقد أخرجه البخاري في صحيحه [1] ، وحكم عليه هنا بأنه حسن ، وهذا دليل بَيِّن على أنه يطلق الحسن على الحديث الصحيح ، بل على الحديث الذي هو في أعلى درجات الصحة عنده كما هو معلوم من شرطه في كتابه (الصحيح) .

والبخاري بتحسينه لهذين الحديثين يشير إلى أن الراجح عنده أن ثابتاً

---

(١) صحيح البخاري (٤٥٨ ، ٤٦٠) (١٣٣٧) .

يحدِّث بهذا الحديث عن أنس ، وعن أبي رافع عن أبي هريرة وكلا الحديثين محفوظ عنه .

(النص الخامس) : قال الترمذي : « قال محمد : وحديث أنس في هذا الباب حسن .

حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة سمعت قتادة يُحدِّث عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ : « أنه أُتي برجُل قد شَرِب الخمر ، فضربه بجريدتين نحو الأربعين ، وفعله أبوبكر ، فلما كان عمر استشار الناس؟ فقال عبد الرحمن بن عوف : كأخفِ الحدود فأمر به عمر »[١] .

حديث أنس هذا أخرجه [٢] في صحيحه قال : « حدثنا حفص بن عمر حدثنا هشام عن قتادة عن أنس أن النبي ﷺ . وحدثنا آدم ، حدثنا شعبة ، حدثنا قتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ ضربَ في الخمر بالجريد والنعال ، وجلد أبوبكر أربعين » .

---

(١) العلل الكبير (ص٢٣١-٢٣٢) ، وفي الطبعة الأخرى (٢/ ٦٠٦ ، ٦٠٧) وقع تقديم لحديث آخر على حديث أنس ، والذي في التحقيق هو الأصوب والأنسب .

(٢) صحيح البخاري (٦٧٧٣) .

وساقه في باب [١] آخر من طريق مسلم ، حدثنا هشام ، حدثنا قتادة ... فساقه بمثل الذي قبله .

وقد اتفق مسلم [٢] معه في إخراج هذا الحديث في صحيحه وأخرجه من طريقي شعبة وهشام ولكن متنه أتم بمثل ما ذكره الترمذي آنفاً ، وقال ابن حجر : « ذكر طريق شعبة عن قتادة ولم يسق المتن ، وتحول إلى طريق هشام عن قتادة فساق المتن على لفظه... ، وأما لفظ شعبة فأخرجه البيهقي في الخلافيات من طريق جعفر بن محمد القلانسي عن آدم شيخ البخاري فيه بلفظ... » [٣] فذكره بنحو ما ذكره الترمذي عن محمد بن جعفر عن شعبة .

ولا يحتاج هذا الحديث إلى مزيد شرح وتفصيل في رجاله واتصاله؛ لأن مراد البخاري من تحسينه ظهر لنا بجلاء حيث أخرج الحديث في صحيحه فتبين أنه يطلق الحسن على الحديث الصحيح الذي يخرجه في كتابه (المسند الجامع الصحيح) وشرطه فيه من أعلى شروط الصحة كما هو مقرر ومعلوم لدى أهل هذا الفن ، وليس في الحديث غرابة أو انفراد ليرد

---

(١) صحيح البخاري (٦٧٧٦) .

(٢) صحيح مسلم (١٧٠٦) .

(٣) فتح الباري (١٢/ ٦٣) ط دار المعرفة .

احتمال أنه عنى بتحسينه إياه التفرد ، وذلك لأن قتادة مكثر عن أنس فلا يعد تفرده غريباً كما أنه يروى عن قتادة من عدة أوجه .

(النص السادس) : قال الترمذي : « حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا معاذ بن هانيء أبو هانيء اليشكري [(١)] ، حدثنا جهضم بن عبد الله عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن أبي سلام عن عبد الرحمن بن عائش الحضرمي أنه حدثه عن مالك بن يخامِر السكسكي عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال : احتُبِس عنَّا رسول الله ﷺ ذات غداة عن صلاة الصُبح حتى كِدنا نتراءى عينَ الشمس ، فخرج سريعاً فثوَّب [(٢)] بالصلاة ، فصلى رسول الله ﷺ ، وتجوز في صلاته ، فلما سلَّم دعا بصوته قال لنا : « على مصافكم كما أنتم انفتل إلينا ثم قال : أما إني سأحدثكم ما حبسني عنكم الغداة : إني قمت من الليل فتوضأت وصليت ما قدّر لي فنعست في صلاتي حتى استثقلت فإذا أنا بربي تبارك وتعالى في أحسن صورة فقال : يا محمد ، قلت : لبيك ربِّ ، قال : فيمَ يختصم الملأ الأعلى؟ قلت : لا أدري... » الحديث .

---

(١) تحرف في المطبوع إلى (حدثنا معاذ بن هانيء حدثنا أبو هانيء البشكري) وصوبته من العلل الكبير (ص٣٥٦) وتحفة الأشراف (٨/ ٤١٥) .

(٢) أي أمر بإقامتها .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال : هذا حديث حسن صحيح... »[١] .

وقد ذكر الترمذي [٢] أن الوليد بن مسلم روى هذا الحديث فقال : حدثني عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، حدثنا خالد بن اللجلاج قال : حدثني عبد الرحمن بن عائش الحضرمي قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « رأيت ربي أو قال أتاني ربي في أحسن صورة فقال : فيم يختصم الملأ الأعلى يا محمد... » الحديث .

وفي العلل الكبير [٣] قال الترمذي : « سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : عبد الرحمن بن عائش لم يدرك النبي ﷺ ، وحديث الوليد بن مسلم غير صحيح ، والحديث الصحيح ما رواه جهضم بن عبد الله عن يحيى بن أبي كثير حديث معاذ بن جبل هذا » .

والذي يعنينا هو حديث معاذ الذي رواه جهضم [٤] بن عبد الله عن

---

(١) الجامع للترمذي (٣٢٣٥) ، ولم أجد هذا الحديث في نسخة الكروخي (ق ٢١٨/أ) ولكن ذكره المزي في التحفة (٨/ ٤١٥) وكذا ابن حجر في النكت الظراف .

(٢) العلل الكبير (ص٣٥٦) وذكر الحديث في جامعه (٥/ ٣٦٩) .

(٣) العلل الكبير (ص٣٥٦-٣٥٧) .

(٤) أخرجه أحمد (٥/ ٢٤٣) وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٥٤٠-٥٤٢) ، والرؤية للدارقطني (ص٣١١-٣١٣) .

يحيى به .

وأول شيء يتوجه النظر إليه في هذا الحديث هو حكم البخاري ، هل قال : « حسن صحيح » كما في جامع الترمذي ، أم أنه قال : « صحيح » كما في العلل الكبير وبعض نسخ الجامع [١] ؟

والمثير للشك أن تركيب (حسن صحيح) ، يندر وروده من أحدٍ من النقاد قبل الترمذي ، مع أن الترمذي في جامعه نقل في حديث حمنة بنت جحش رضي الله عنها في المستحاضة أن البخاري قال فيه : « حسن صحيح » ولكن وجدته في العلل الكبير نقل قوله : « حسن » فقط ، كما أنني وجدته قال في الجامع في حديث ابن عباس في التختم في اليمين عن البخاري (حسن صحيح) ولكني وجدته في مخطوطة الجامع التي رواها الكروخي قال : « حسن » بدون صحيح .

ولكن في حديث معاذ السابق وجدتُ عدداً من النقول تدل على ثبوت ذلك النقل عن البخاري في عدد من نسخ الجامع القديمة فمن ذلك : وجدتُ الحافظ أبا عمرو بن الصلاح يقول : « وجدتُ في أصل الحافظ أبي حازم العبد وي [٢] بكتاب الترمذي في حديث معاذ : « فيم يختصم الملأ

(١) في تحفة الأحوذي (٩/ ١٠٨) قال البخاري : « صحيح » بدون حسن .

(٢) هو الحافظ عمر بن أحمد بن إبراهيم بن عبد ويه النيسابوري من كبار الحفاظ توفي سنة =

الأعلى » سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث ، فقال : هذا حديث حسن صحيح »[١] .

ووجدته أيضاً في عارضة الأحوذي[٢] لابن العربي ، وفي اختيار[٣] الأولى لابن رجب ، والنكت الظراف[٤] لابن حجر ، ولا أستبعد أن يكون الترمذي تصرف في عبارة البخاري ونقلها بالمعنى ولكن لم أجد ما يشهد لهذا الاحتمال إلا قولــه في علله الكبير عنه : « والحديث الصحيح ما رواه جهضم... » ، ولكن يحتمل أيضاً أنه تصرف في عبارته واختصرها ، لذلك أرى أن ما نقله في الجامع لا يوجد ما يدفعه .

إذا تقرر ذلك فإن حكمه ظاهر فيه بجلاء اقتران الحُسن بالصحة ، وأنه يريد صحة الحديث عنده ، ولكن يُشكل على ذلك أمران :

أولهما : أن البخاري قال في عبد الرحمن بن عائش أحد رواة السند : « له حديث واحد إلا أنهم يضطربون فيه »[٥] .

= سبعة عشر وأربعمائة - انظر : تاريخ بغداد (١١/ ٢٧٢) والنبلاء (١٧/ ٢٣٣) .

(١) النكت للزركشي (٢/ ٤٧٢-٤٧٣) .

(٢) عارضة الأحوذي (١٢/ ١٠٩) .

(٣) اختيار الأولى شرح حديث اختصام الملأ الأعلى (ص٣٧) .

(٤) النكت الظراف (٨/ ٤١٥) .

(٥) تهذيب الكمال (١٧/ ٢٠٢) وقد سقط هذا القول من التاريخ الكبير المطبوع (٥/ ٢٥٢) =

وثانيهما : أن يحيى بن أبي كثير ذكر بعض النقاد أنه لم يسمع من زيد بن سلام ، وعلى فرض سماعه منه ، فهو مدلس ولم يصرح بسماعه منه ، فالحديث بذلك يكون منقطعاً .

أما بالنسبة للإشكال الأول فأقول : إن المستقر عند المتأخرين أن الحديث إذا كان فيه اختلاف وأمكن ترجيح أحد طرقه فلا يقال فيه إنه مُضطرب أو بمعنى أدق ترتفع علة الاضطراب عنه ، ولكن الذي أعرفه من منهج البخاري في ذلك أنه يطلق اصطلاح الاضطراب على بعض الأحاديث ثم يرجح أحد الطرق ، فكأن مقصده أن الحديث فيه اضطراب إلا ذلك الطريق فهو الصحيح ، من ذلك قوله : « وهو حديث فيه اضطراب ، والصحيح عن ابن عمر موقوفاً » (١) ، وكذلك حديث عبد الرحمن بن عائش فقد اختلف عليه فيه اختلافاً كثيراً كما بينه الدارقطني (٢) وابن حجر (٣) ، ولذلك قال البخاري : « إنهم يضطربون

= وهو في الأسماء والصفات للبيهقي بسنده إلى البخاري (ص٣٨٠) والسند يوضح أنه من كتاب التاريخ الكبير لأنه من رواية ابن فارس عن البخاري وهو أحد رواة التاريخ الكبير .

(١) العلل الكبير (ص١١٨) .

(٢) العلل للدارقطني (٦/ ٥٤-٥٧) .

(٣) الإصابة (٢/ ٤٠٥-٤٠٧) .

فيه » ولكن لم يمنعه ذلك من ترجيح طريق جهضم السابقة لأنها الأقوى والأصح ، وبهذا يعلم أن الاضطراب عند البخاري في حديثٍ لا يمنع تصحيح أحد طرقه .

وبالنسبة للإشكال الثاني : فقد قال يحيى بن معين : « لم يلق يحيى بن أبي كثير زيد بن سلام ، وقَدِم معاوية بن سلاَّم عليهم ، فلم يسمع يحيى بن أبي كثير [منه] ، أخذ كتابه عن أخيه ، ولم يسمعه ، فدلَّسه عنه » (١) .

وقال ابن خزيمة : « يحيى بن أبي كثير - رحمه الله - أحد المدلسين ، لم يخبر أنه سمع هذا من زيد بن سلام » (٢) . ولكن خالفهما آخــرون فقال الأثرم : « قلت لأبي عبد الله - أحمد بن حنبل - : يحيى بن أبي كثير سمع من زيد بن سلام؟ قال : ما أشبهه ، وأما من جده أبي سلام فقد قال حسين المعلم أخرج إلينا يحيى بن أبي كثير صحيفة لأبي سلام ، فقلنا : سمعت من أبي سلام؟ قال : لا ، قلت : مِن رجل سمعه من أبي سلام؟ قال : لا »(٣) .

وقال أبو حاتم : « قد سمع منه » يعني يحيى من زيد « ثنا أبو توبة عن

---

(١) تاريخ ابن معين (٢/ ٦٥٢) .

(٢) التوحيد (١/ ٥٤٦) .

(٣) جامع التحصيل (ص٢٩٩) .

معاوية - يعني ابن سلام - قال : قال يحيى : قد كان [أخوك] (١) يجيئنا فنسمع منه » (٢) .

والصحيح : أن يحيى بن أبي كثير سمع من زيد عدة أحاديث كما في صحيح مسلم (٣) .

بل وصرح بسماعه لهذا الحديث منه كما ورد في مسند الإمام أحمد من طريق أبي سعيد عبد الرحمن بن عبد الله مولى بني هاشم وهو ثقة ، وثَّقَهُ ابن معين وأحمد بن حنبل في أكثر الروايات عنه (٤) .

والغالب أن البخاري بتصحيحه لهذا الحديث يرجح سماع يحيى من زيد كما هو قول شيخه أحمد بن حنبل .

وهذا الحديث من طريق جهضم قوَّاهُ الإمام أحمد بن حنبل (٥)

---

(١) في الأصل [أبوك] وهذا خطأ لأنهم متفقون على أنه لم يسمع من أبي سلام وهو جد معاوية ، وكذلك لم أجد له رواية عن سلام بن أبي سلام فتعين أن المقصود هو زيد بن سلام أخو معاوية وقد ثبت سماعه منه بلا شك .

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٨٧) .

(٣) انظر : صحيح مسلم مع شرح النووي (٣/ ٩٩) (٦/ ٣٣٥) .

(٤) تهذيب الكمال (١٧/ ٢١٨-٢١٩) .

(٥) الكامل لابن عدي (٦/ ٢٣٤٤) .

والترمذي [١] وأبو حاتم [٢] والدارقطني [٣] والبيهقي [٤] .

وسند هذا الحديث متصل على مذهب البخاري ، فقد صرّح كل راوٍ بسماعه من الآخر كما ورد عند أحمد في المسند والدارقطني في كتاب الرؤية وتصحيح البخاري له دال على ثقة رجاله عنده فلا حاجة لإطالة الكلام عليهم مع وجود تصريحه بصحة الحديث .

(النص السابع) : قال الترمذي : « حدثنا محمد بن يحيى ، حدثنا معلى ابن منصور عن عبد الله بن جعفر المخرمي عن عثمان بن محمد الأخنسي عن سعيد المقبري عن أبي هريرة أن النبي ﷺ « لعن المُحِلَ والمحلَّل له » .

فسألت محمداً عن هذا الحديث فقال : هو حديث حسن ، وعبد الله بن جعفر المخرمي صدوق ثقة ، وعثمان بن محمد الأخنسي ثقة ، وكنت أظن أن عثمان لم يسمع من سعيد المقبري » [٥] . هذا الحديث أخرجه عدد من الأئمة [٦] في مصنفاتهم عن عبد الله بن جعفر به .

---

(١) جامع الترمذي (٥/ ٣٦٩) .

(٢) العلل لابن أبي حاتم وفيه قال أبو حاتم : « وهذا أشبه من حديث ابن جابر » .

(٣) العلل للدارقطني (٦/ ٥٦) وقال : « رواه يحيى بن أبي كثير فحفظ إسناده » .

(٤) الأسماء والصفات للبيهقي (ص٣٨٠) .

(٥) العلل الكبير (ص١٦١) ، (١/ ٤٣٧) .

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤/ ٢٩٦) وأحمد (٢/ ٣٢٣) ، وابن الجارود في =

رجال السند :

– **عبد الله بن جعفر المخرمي** ، وثقه البخاري هنا ، وهو ثقة عند كثيرين وليس به بأس عند آخرين [(١)] ، وشذ ابن حبان فقال : « كان كثير الوهم ... فاستحق الترك »[(٢)] ، وتعقبه الذهبي فقال : « وقد أسرف ابن حبان وبالغ ... كيف يُترك وقد احتج مثل الجماعة به سوى البخاري ، ووثقه أحمد؟!! » [(٣)] ، ونص البخاري في تاريخه [(٤)] أنه سمع عثمان الأخنسي .

– **عثمان بن محمد الأخنسي** ، وثقه البخاري هنا ، وكذلك ابن معين ، وأما ابن المديني فقال : روى عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أحاديث مناكير ، وقال النسائي : ليس بذاك القوي ، وقال ابن حبان في ثقاته : يعتبر حديثه من غير رواية المخرمي عنه [(٥)] ، وألمح البخاري هنا إلى أن عثمان سمع عن سعيد المقبري .

– **سعيد بن أبي سعيد المقبري** ، احتج البخاري بروايته عن أبي هريرة في

= المنتقى (٦٨٤) ، والبيهقي في الكبرى (٧/ ٢٠٨) .

(١) انظر : تهذيب التهذيب (٥/ ١٧٢-١٧٣) .

(٢) كتاب المجروحين (٢/ ٢٧) .

(٣) النبلاء (٧/ ٣٢٩) .

(٤) التاريخ الكبير (٥/ ٦٢) .

(٥) جميع هذه الأقوال في تهذيب التهذيب (٧/ ١٥٢) .

صحيحه [١] .

قال ابن حجر : « صاحب أبي هريرة ، مجمع على ثقته » [٢] وذكر البعض أنه اختلط قبل موته بأربع سنين [٣] ، ولكن قال الذهبي : « ثقة حجة ، شاخ ووقع في الهرم ولم يختلط » [٤] ، وقال : « ما أحسب أن أحداً أخذ عنه في الاختلاط »[٥] ، « ولا يوجد له شيء منكر » [٦] ، « ولذلك احتج به مطلقاً أرباب الصحاح » [٧] ، ولما ذكر ابن حجر من صرح باختلاطه قال : « وأنكر ذلك غيرهم »[٨] ، ويغلب على ظني أن عثمان سمع منه قديماً فقد ذكره الذهبي في الطبقة الثالثة عشر [٩] ، وهم من مات بين سنة إحدى وعشرين إلى سنة ثلاثين ومئة ، وهي نفس طبقة

---

(١) انظر : تهذيب الكمال (١٠/ ٤٦٦ ، ٤٦٨) .

(٢) هدي الساري (ص٤٢٥) .

(٣) المرجع السابق .

(٤) الميزان (٢/ ١٣٩ ، ١٤٠) .

(٥) المرجع السابق .

(٦) النبلاء (٥/ ٢١٧) .

(٧) تاريخ الإسلام (١٢١-١٤٠هـ) (ص١١٧) .

(٨) هدي الساري (ص٤٢٥) .

(٩) تاريخ الإسلام (١٢١-١٤٠هـ)(ص١٧٦) .

المقبري ، ويشهد لقدمه ما ذكره الواقدي [١] من أن عثمان بن محمد كان أحد عشرة فقهاء علماء كانوا يجلسون مجلساً يعرفون به ، وكانت سنهم واحدة ، وسماهم ، ومنهم سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف [٢] وصالح بن كيسان[٣] وهما ممن ولد بين سنة خمسين إلى سنة خمس وخمسين والمقبري في قول الأكثرين مات سنة ثلاث وعشرين ومئة ، فعلى قول من قال باختلاطه يكون بدأه الاختلاط سنة تسعة عشر ومئة ، ومن هنا ملتُ إلى ترجيح سماع عثمان بن محمد منه قبل اختلاطه - إن كان قد اختلط بالفعل - لقدم عثمان .

فهذا الحديث متصل على مذهب البخاري في الاحتجاج بالسند المعنعن ، ورجاله موثقون عنده ، وقد قواه ابن الجارود بإخراجه له في منتقاه ، وصححه الزيلعي [٤] .

---

(١) طبقات ابن سعد - التكملة - (٢٧١) .

(٢) انظر : طبقات ابن سعد - التكملة - (ص٢٠٥) وقد ولد سنة ٥٥هـ .

(٣) انظر: تهذيب الكمال (١٣/ ٨٢) قال ابن المديني وابن معين وأبو حاتم : هو أسن من الزهري رأى ابن عمر وابن الزبير ، فعلى هذا تكون سنة ولادة صالح سنة خمسين أو قبلها بقليل لأن الزهري ولد سنة خمسين أو واحدوخمسين وقبل اثنين وخمسين ، وأما قول الحاكم إن صالحاً مات وهو ابن مئة ونيف وستين سنة فقوله ظاهر البطلان جداً ، رده الذهبي في النبلاء (٥/ ٤٥٦) .

(٤) نصب الراية (٣/ ٢٤٠) .

ويظهر لي أن مراد البخاري من تحسينه أنه حديث ثابت صحيح عنده ، كما هو ظاهر من توثيقه الصريح لرجاله في نفس السياق الذي حسن فيه الحديث ، كما أن المتن محفوظ عن رسول الله ﷺ من وجهٍ آخر من حديث عبد الله بن مسعود مرفوعاً صححه الترمذي [١] وابن القطان [٢] وابن دقيق العيد[٣] ، مما يؤكد ثبوت الحديث وصحته .

ويستفاد من النص السابق فائدة عزيزة ، وهي أن البخاري صرَّح بتوثيق رجال ذلك الحديث مع تحسينه له ، مما يؤكد أن البخاري لا يخص الحسن برواية الراوي الذي خف ضبطه - كما هو اصطلاح المتأخرين - ، وأنه يطلق الحسن على حديث الراوي الثقة ، مما يدل على أن الحسن عنده ليس في رتبة أدنى من الحديث الصحيح ، مع التسليم المطلق بأن الأحاديث الصحيحة تتفاوت منازلها من حيث القوة .

(**النص الثامن**) : قال الترمذي : « حدثنا عباس بن محمد حدثنا عبد الوهاب بن عطاء حدثنا إسرائيل عن زيد بن عطاء بن السائب عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ : « غفر الله

---

(١) جامع الترمذي (٣/ ٤٢٨-٤٢٩) .

(٢) التلخيص الحبير (٣/ ١٧٠) .

(٣) المرجع السابق .

لرجُلٍ كان قبلكم كان سهلاً إذا باع سهلاً إذا اشترى سهلاً إذا اقتضى » .

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : هو حديث حسن » [١] .

هذا الحديث أخرجه عدد من أصحاب المصنفات [٢] الحديثية في كتبهم عن عبد الوهاب به .

وقد أخرج البخاري [٣] الحديث في صحيحه من طريق أبي غسان محمد بن مُطرِّف قال حدثني محمد بن المنكدر عن جابر أن رسول الله ﷺ قال : « رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع ، وإذا اشترى ، وإذا اقتضى » .

وهذه متابعة قوية لزيد بن عطاء بن السائب ، وقد قال فيه أبو حاتم : « شيخ ، وليس بالمعروف » [٤] ، وذكره ابن حبان في ثقاته [٥] وذكر حديثه الذي معنا ، وقد روى عنه أربعة ، ولم أجد له ترجمة عند البخاري في

---

(١) العلل الكبير (ص١٩٧) ، والأخرى (١/ ٥٣١-٥٣٢) .

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ٣٤٠) والترمذي (١٣٢٠) ، والبيهقي في الكبرى (٥/ ٣٥٧-٣٥٨) وفي شعب الإيمان (٥/ ٢٦٩)(٧/ ٥٣٦) والأصبهاني في الترغيب والترهيب (٢/ ٦٠) .

(٣) الحديث في صحيح البخاري (٢٠٧٦) ، وأخرجه أيضاً من هذه الطريق : ابن ماجه (٢٢٠٣) والطبراني في الصغير (٦٧٢) وابن حبان في صحيحه (١١/ ٢٦٧) ، والبيهقي في الكبرى (٥/ ٣٥٧) وفي الشُعب (٥/ ٢٦٩)(٧/ ٥٣٦) .

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ٥٧٠) .

(٥) الثقات (٦/ ٣١٦) .

التاريخ الكبير ، وقد صحح الترمذي حديثه هذا فقال : « حسن صحيح غريب من هذا الوجه » [١] ، ولا شك أن في هذا تقوية لحاله .

ولا أدري هل سمع زيد من ابن المنكدر أم لا؟ ولم أجد ما أستدل به على معاصرته له ، وهو ابن عطاء بن السائب المحدث المشهور ، ولكن لم أجد له رواية عن أبيه ، كما أنه من الكوفة وابن المنكدر مدني ، لهذا يغلب على ظني أن البخاري حسَّن الحديث؛ لأنه محفوظ من وجهٍ آخر صحيح عن ابن المنكدر به ، مما يدل على قوة حديث زيد هذا وأنه حفظه ، ولعل البخاري لم يتكلم في سماع زيد من ابن المنكدر لوجود متابعة تامة تجعل ذلك الانتقاد من تحصيل الحاصل .

وهذا الحديث صححه الترمذي كما تقدم وقال الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ : « إسناده حسن رجاله ثقات غير زيد هذا ... ذكره ابن حبان في الثقات ، وقد روى عنه جمع » [٢] ، وأما أبو حاتم الرازي فقال : « هو عندي منكر ، رواه بعض الثقات عن محمد بن المنكدر قال : بلغني أن النبي ﷺ ، قال :

---

(١) الجامع للترمذي (٣/ ٦١٠) وفيه (صحيح حسن غريب) وفي نسخة الكروخي (ق ٩٦/ أ) : « غريب حسن صحيح » والمثبت أعلاه من تهذيب الكمال (١٠/ ٩٠) وتحفة الأشراف (٢/ ٣٥٩) وهو الأصوب لموافقته عادة الترمذي في مثل هذا التركيب .

(٢) السلسلة الصحيحة (٣/ ١٧٨) .

ولم يذكر جابراً »[١] ، كما استنكر حديث محمد بن مطرف الذي أخرجه البخاري في صحيحه .

ولا أدري ما وجه استنكار أبي حاتم لحديث محمد بن مطرف الذي صححه البخاري؟ ، فإنه قد رواه عنه اثنان من الثقات هما : علي بن عياش[٢] شيخ البخاري ، وعثمان بن سعيد بن كثير الألهاني [٣] ، ومحمد ابن مطرف ثقة [٤] حتى عند أبي حاتم نفسه ، فتصحيح البخاري لحديثه هو الراجح إن شاء الله .

ويظهر لي أن مراد البخاري من تحسينه لحديث زيد بن عطاء السابق ، أن الحديث عنده من صحيح حديث زيد بن عطاء ، يشهد لهذا متابعةُ محمد ابن مطرف التي تؤكد أن زيداً لم يخطىء في هذا الحديث ولم يُخالف ، وبهذا نعلم أن تحسينه هنا يُطابق ما اصطلح على تسميته (بالصحيح لغيره) .

(النص التاسع) : قال الترمذي : « حدثنا إسحاق بن منصور حدثنا محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري حدثنا الأشعث عن الحسن عن سعد

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٣٨٤) .

(٢) انظر : تخريج الحديث .

(٣) انظر : تخريج الحديث .

(٤) انظر : الجرح والتعديل (٨/ ١٠٠) وتهذيب الكمال (٢٦/ ٤٧٢) .

ابن هشام عن عائشة قالت : « نهى رسول الله ﷺ عن التَبَتُّل » .

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : حديث الحسن عن سمرة محفوظ وحديث الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة هو حسن .

قال محمد : وقد رُوي عن سعد بن هشام عن عائشة موقوفاً »[1] .

هذا الحديث يُروى من عدة [2] طرق عن الأشعث بن عبد الملك الحُمراني به .

رجال السند :

- أشعث ، قال البخاري : « سمع الحسن » [3] ، « وقال لي علي : حدثنا معاذ عن أشعث كل شيء حدثتك سمعته من الحسن إلا أربعة أحاديث ... » [4] فذكرها وليس فيها حديث النهي عن التبتل ، وقال البخاري : « وكان يحيى - القطان - ، وبشر بن المفضل ، ومعاذ بن معاذ ، يثبّتون الأشعث الحمراني » [5] ، وكان يحيى بن سعيد القطان حسن الرأي

(١) العلل الكبير (ص١٥٤) ، (١/ ٤٢٤) .

(٢) أخرجه أحمد (٦/ ١٢٥ ، ١٥٧ ، ٢٥٢) ، والنسائي (٦/ ٥٨-٥٩) والدارمي (٢/ ١٣٣) .

(٣) التاريخ الكبير (١/ ٤٣١-٤٣٢) .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

فيه جداً فقد قال : « لم أدرك أحداً من أصحابنا ، هو أثبتُ عندي من أشعث بن عبد الملك »[١] ، وقال : « لم ألق أحداً يحدِّث عن الحسن أثبت من أشعث بن عبد الملك »[٢] ، وهو ثقة[٣] ، ولم يُصِب ابن حجر في عده من المدلسين[٤] لقوله السابق أنه لم يسمع من الحسن أربعة أحاديث ، ولم يذكره أحد من أهل الحديث المتقدمين في المدلسين .

- الحسن بن أبي الحسن البصري ، هو الإمام العلم المشهور المتفق على ثقته وجلالته ، احتج به البخاري في صحيحه ، وسماعه من سعد بن هشام صحيح كما نص عليه ابن المديني[٥] ، وهو موصوف بالتدليس[٦] ، ولكن البخاري لم يُشر هنا إلى ما يدل على توقفه في قبول عنعنته؛ لأنه فيما يظهر لي يرى أنه متى صح سماع الحسن البصري من الرجل الذي يروي عنه ، تُحمل باقي رواياته الأخرى المعنعنة على الاتصال حتى يثبت العكس يؤكد ذلك أن البخاري قال في حديث الحسن عن سمرة مرفوعاً « من قتل

(١) انظر : تهذيب الكمال (٣/ ٢٨٠) .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق (٣/ ٢٨٤-٢٨٥) .

(٤) تعريف أهل التقديس (ص٥٣) .

(٥) علل ابن المديني (ص٥٧) .

(٦) تعريف أهل التقديس (ص٥٦) .

عبده قتلناه » : « كان علي بن المديني يقـول بهذا الحـديث ، وأنا أذهب إليه »[١] ، والحسن إنما سمع من سمرة حديث العقيقة ، إلا أن علي بن المديني ومعه البخاري يريان أن هذا كافٍ في إثبات سماع الحسن من سمرة، قال البخاري بعد أن أخرج تصريح الحسن بأنه سمع حديث العقيقة من سمرة : « قال علي : وسماع الحسن من سمرة صحيح ، وأخذ بحديثه : « من قتل عبده قتلناه » [٢] وكذلك البخاري قال : « سماع الحسن من سمرة صحيح » [٣] ، مع العلم أن أكثر الحفاظ على أن الحسن لم يسمع من سمرة إلا حديث العقيقة فقط كما نقل ذلك البيهقي عنهم [٤].

وكذلك رواية الحسن عن أبي بكرة لم تثبت من طريق صحيح إلا في حديث « إنَ ابني هــذا سيّدٌ ، ولعل الله أن يُصلح به بين فئتين من المسلمين »، قال علي بن المديني : « إنما صح عندنا سماع الحسن عن أبي بكرة بهذا الحديث » [٥] ، وأخرج البخاري الحديث في صحيحه ثم قال في

---

(١) العلل الكبير (ص٢٢٣) ، (٢/ ٥٨٨) .

(٢) التاريخ الكبير (٢/ ٢٩٠) .

(٣) العلل الكبير (ص٣٨٦) ، (٢/ ٩٦٣) .

(٤) السنن الكبرى (٥/ ٢٨٨) .

(٥) التاريخ الصغير (١/ ١٢٢) .

آخره : « قال لي علي بن عبد الله : إنما ثبت لنا سماع الحسن من أبي بكرة بهذا الحديث »[(١)] ، وقد احتج البخاري في صحيحه بعدة أحاديث للحسن عن أبي بكرة معنعنة وانتقده الدارقطني في ذلك وقال : « وأخرج البخاري أحاديث للحسن عن أبي بكرة : منها الكسوف ، ومنها زادك الله حرصاً ولا تعد ، ومنها لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة ، ومنها ابني هذا سيد ، والحسن لا يروي إلا عن الأحنف عن أبي بكرة »[(٢)] .

فظهر بهذا أن البخاري يقبل عنعنة الحسن ويحتج بها متى ما صح سماعه عمن يروي عنه ولو لمرة واحدة ، وهو يخالف بهذا عدداً من المتأخرين الذين يردون كلَ حديث لم يصرح الحسن فيه بالتحديث ، والظاهر لي من تصرف البخاري في مرويات الحسن الآنفة أنه لا يراه مدلساً وإنما ثقة يرسل .

- **سعد بن هشام بن عامر الأنصاري** ، ثقة ، احتج البخاري بروايته عن عائشة في صحيحه[(٣)] .

---

(١) صحيح البخاري (٢٧٠٤) .

(٢) التتبع (ص٢٢٢-٢٢٣) .

(٣) التعديل والتجريح (٣/ ١١٠٧) وتهذيب الكمال (١٠/ ٣٠٧) .

وقال في تاريخه : « سمع عائشة » (١) .

وهذا الحديث مع حديث الحسن عن سمرة قال فيهما الترمذي : « يُقال: كلا الحديثين صحيح » (٢) .

وقال أبو حاتم الرازي : « قتادة أحفظ من أشعث ، وأحسب الحديثين صحيحين ، لأن لسعد بن هشام قصة في سؤاله عائشة عن ترك النكاح يعني التبتل »(٣) .

وقال النسائي : « قتادة أثبت وأحفظ من أشعث ، وحديث أشعث أشبه بالصواب » (٤) .

وهذه النصوص قاضية بتقوية رواية أشعث بن عبد الملك وأنها محفوظة عن الحسن ، وقد روى بعض أصحاب الحسن هذا الحديث عنه عن سعد أنه دخل على عائشة وسألها عن التبتل فقالت : « لا تتبتل » فجعلوا الحديث موقوفاً عليها ، روى ذلك المبارك بن فضالة (٥) ، والحصين بن

---

(١) التاريخ الكبير (٤/ ٦٦) .

(٢) جامع الترمذي (٣/ ٣٩٣) .

(٣) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٤٠٢) .

(٤) النسائي (٦/ ٥٩) .

(٥) مسند أبي يعلي (٨/ ٢٧٥) .

نافع المازني [١] ، والمبارك متكلم فيه [٢] ، وأما الحصين [٣] فهو ثقة ولكنه لم يلازم الحسن ويكثر عنه كما هو حال أشعث بن عبد الملك ، كما أن الراوي عنه أبو سعيد مولى بني هاشم ، وثقه أحمد وابن معين [٤] ولكن أحمد قال في رواية عنه : « كان كثير الخطأ » [٥] .

والظاهر من تحسين البخاري لحديث الأشعث وذكره بأن الحديث روي عن عائشة موقوفاً ، أنه لا يرى الوقف علة تقدح في رفع الحديث لمكانة الأشعث العالية وتثبته في روايته عن الحسن .

والذي يترجح لدي أن البخاري قصد بتحسينه لهذا الحديث أنه محفوظ وثابت من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً ، ولا أظن أن هناك فرقاً بين (محفوظ) و(حسن) عنده فيما يظهر من سياق كلامه الذي قال فيه : « حديث الحسن عن سمرة محفوظ ، وحديث الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة هو حسن » . فكأنه يقول : هو محفوظ أيضاً ، وهذا ما فهمه

---

(١) النسائي (٦/ ٦٠) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (٢٧/ ١٨٣-١٩٠) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (٦/ ٥٤٥-٥٤٦) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (٧/ ٢١٨-٢١٩) .

(٥) الضعفاء للعقيلي (٢/ ٣٤١) .

الترمذي حين قال : « يُقال : كلا الحديثين صحيح » قال الدكتور ربيع : « فلعل هذا الحكم من الترمذي استناداً على إجابة البخاري له... فيكون كلام الترمذي مفسراً لمراد البخاري بلفظ (الحسن) »[1] .

وأما ما ذكره الدكتور ربيع في قوله : « ولعل قائلاً يقول : إن مراد البخاري هنا أن حديث عائشة شاذ ، بدليل أنه قابله بأن حديث سمرة محفوظ » ؛ فإن هذا القول بعيد عن الصواب ، ولم يأتِ في اصطلاح البخاري أبداً أنه يُسمي الحديث الشاذ حسناً ، وقوله هذا ناتج عن منهج يقوم على جعل مصطلحات المتأخرين هي المهيمنة والمسيطرة على عبارات المتقدمين ومصطلحاتهم ، ويُغفل أن تلك المصطلحات مرت بمراحل تطور وتغير من إمام لآخر ومن عصر لآخر ، فيجب التنبه لهذا الأمر حتى يستقيم لنا فهم مناهج كبار النقاد المتقدمين ، ومما يؤكد خطأ ذلك القول أن حديث أشعث محفوظ عند الترمذي وأبي حاتم والنسائي بصريح لفظهم ، فكيف يكون شاذاً عند البخاري ولا يفسر ذلك بعبارة صريحة تنبىء عن مقصوده ، ثم هذا الترمذي تلميذه يذكر في تعريفه للحسن بأن لا يكون شاذاً ، مما يدل على أن الشاذ لا يمكن أن يسمى حسناً ألبتة ،

---

(١) تقسيم الحديث (ص٦٣) .

خاصة عند النقاد الذين يميزون صحيح الحديث من سقيمه .

وبالتتبع وجدت البخاري يطلق على ما يقابل المحفوظ ويضاده عبارات مثل : « لا أرى هذا الحديث محفوظاً » [١] ، « هو غير محفوظ » [٢] ، « ما أراه محفوظاً » [٣] ، « ليس بمحفوظ » [٤] ، وأحياناً يقول : « خطأ » [٥] ، « غلط » [٦] ، « وهمٌ » [٧] ، ونحو هذه العبارات ، ولم أجده استخدم - فضلاً عن أن يكون التزم ذلك مصطلحاً - (الشذوذ) أو (الشاذ) بوصفه مقابلاً للمحفوظ .

(**النص العاشر**) : قال الترمذي : « حدثنا أبو كريب حدثنا حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله عن النبي ﷺ قال : « إن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً كما بدأ ، فطوبى للغرباء » .

---

(١) العلل الكبير (ص٥٤) .

(٢) المرجع السابق (ص٧٢ ، ١٢٢ ، ١٦٤ ، ١٦٥) .

(٣) المرجع السابق (ص١١٥) .

(٤) المرجع السابق (ص٢١٥) .

(٥) المرجع السابق (ص١١٣ ، ٩٧ ، ٩٦ ، ٨٨ ، ٨٦ ، ٢٧ ، ٢٥١ ، ٣٥٧) .

(٦) المرجع السابق (ص١٠٥) .

(٧) المرجع السابق (ص٣٨) .

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : لا أعلم أحداً روى هذا الحديث غير حفص بن غياث وهو حديث حسن »[١] .

هذا الحديث أخرجه أكثر الأئمة[٢] في مصنفاتهم الحديثية عن حفص ابن غياث به .

وذكر البخاري والترمذي وغيرهما أن حفصاً تفرد بهذا الحديث ، ولكن وجدت البزار يقول : « وهذا الحديث لا نعلم رواه عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله مسنداً إلا الأعمش ، ورواه عن الأعمش أبو خالد - سليمان بن حيان - ، ويوسف بن خالد - السمتي - ، وغيرُهما »[٣] والسمتي متروك .

وقال ابن شاهين : « وهذا حديث غريب لا أعلم رواه عن الأعمش إلا

---

(١) العلل الكبير (ص٣٣٨) ، (٢/ ٨٥٤) .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (١٣/ ٢٣٦) ، وأحمد (٥/ ٢٩٦) تحقيق أحمد شاكر ، والدارمي (٢/ ٣١١-٣١٢) وابن ماجه (٣٩٨٨) والترمذي (٢٦٢٩) ، وابن وضاح في البدع والنهي عنها (ص٦٥) ، والبزار (٥/ ٤٣٣) ، والدورقي في مسند سعد (٩٣) ، والطحاوي في المشكل (٢/ ١٦٩-١٧٠) وأبو يعلى (١/ ٣٩٨) والطبراني في الكبير (١٠/ ١٢٢) ، والهيثم بن كليب (٧٢٩) ، وابن شاهين في الأفراد (ص٢٥٨-٢٦٠) ، والآجري في الغرباء (١ ، ٢) والبغوي في شرح السنة (١/ ١١٨) .

(٣) مسند البزار (٥/ ٤٣٣-٤٣٤) .

حفص بن غياث ، وأبو خالد الأحمر ، وعيسى بن الضحاك »[١] .

وفي بعض هذه الطرق نظر إلا حديث أبي خالد الأحمر سليمان بن حيان فقد رواه الطحاوي[٢] وابن شاهين[٣] وابن عدي[٤] من عدة طرق عنه وسننظر في رجال السند باعتبار ما صرح به البخاري من تفرد حفص .

رجال السند :

- **حفص بن غياث الكوفي** ، احتج به البخاري في صحيحه[٥] ، وأخرج له عن الأعمش كثيراً ، قال الحافظ ابن حجر : « اعتمد البخاري على حفص في حديث الأعمش؛ لأنه كان يميز بين ما صرح به الأعمش بالسماع وبين ما دلسه ، نبَّه على ذلك أبو الفضل ابن طاهر - المقدسي - ، وهو كما قال »[٦] ، وقد قال البخاري عنه : « هو من أصحهم كتاباً »[٧] ،

(١) الأفراد لابن شاهين (ص٢٥٩-٢٦٠) .

(٢) انظر تخريج الحديث .

(٣) انظر تخريج الحديث .

(٤) الكامل لابن عدي (٣/ ١١٣٠) .

(٥) التعديل (٢/ ٥١١) وتهذيب الكمال (٧/ ٥٦-٥٩) .

(٦) هدي الساري (ص٤١٨) .

(٧) العلل الكبير (ص٢٤٦) .

وقال : « سمع الأعمش... وسمع منه ابنه عمر »[١] .

وهو أثبت الناس في حديث الأعمش عند يحيى بن سعيد القطان وعلي ابن المديني[٢] ، وقال علي : « لما أخرج حفص كتبه كان كما قال يحيى - القطان - ، إذا فيها أخبار وألفاظ كما قال يحيى »[٣] ، وأكد ذلك محمد ابن عبد الله بن عمار الموصلي إذ قال : « كان عامةُ حديث الأعمش عند حفص بن غياث على الخبر والسماع »[٤] . والمراد أنه من شدة ضبطه يميز ألفاظ الأداء عن الأعمش فيبين ما صرح فيه بالسماع ، ولا يرويه بالعنعنة طلباً للتخفف كما هو حال كثير من الرواة ، وفي هذين النصين تأكيد قوي إلى ما ذهب إليه ابن طاهر وابن حجر من أن البخاري اعتمد على حفص في مرويات الأعمش التي يخرجها في صحيحه لهذه الميزة الظاهرة في حديثه عنه ، ولا أستبعد أن يكون البخاري اطلع على كتاب حفص بن غياث عن الأعمش الذي كان عند ابنه عمر ، وعمر هذا هو شيخ البخاري ، وهو أيضاً الذي أخرج كتاب أبيه لعلي بن المديني فجعل علي ينظر في الكتاب

---

(١) التاريخ الكبير (٢/ ٣٧٠) .

(٢) تاريخ بغداد (٨/ ١٩٧) .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق (٨/ ١٩٩) .

ويترحم على يحيى القطان ، فقال له عمر : « تنظر في كتاب أبي وتترحم على يحيى؟! فقال علي : سمعتُه يقول : حفص أوثق أصحاب الأعمش ، ولم أعلم حتى رأيتُ كتابه » (١) ، ولا أظن البخاري يفوت على نفسه فرصة الاطلاع المباشر على كتاب حفص وهو القائل : « كان من أصحهم كتاباً » وقد ذكره ابن حجر في الطبقة الأولى من المدلسين (٢) ، وقد صرَّح بسماعه من الأعمش في هذا الحديث (٣) كما جاء من طريق ابنه عمر .

- **سليمان بن مهران الأعمش الكوفي** ، احتج به البخاري في صحيحه (٤) ، وهو ثقة بلا خلاف ، إلا أنه مدلس ، ولكن ذكرنا آنفاً أن حفصاً إذا روى عنه يُحمل حديثه على السماع ، وهو قد سمع أبا إسحاق قديماً لأنه أكبرمن شعبة والثوري ، وقد قال يونس بن أبي إسحاق السبيعي: « كان الأعمش إذا جاء إلى أبي ، رحمتُه من طول جلوس الأعمش معه » (٥) ، وقال حفص بن غياث : « سمعت الأعمش يقول :

---

(١) تاريخ بغداد (٨/ ١٩٧) .

(٢) تعريف أهل التقديس (ص٣٥) .

(٣) انظر : مسند سعد للدورقي (٩٣) .

(٤) التعديل (٣/ ١١١٦-١١١٧) .

(٥) النبلاء (٥/ ٣٩٧) .

كنتُ إذا خلوتُ بأبي إسحاق ، حدثنا بأحاديث عبد الله غضاً ليس عليها غُبار » [١] يعني أحاديث ابن مسعود .

- **عمرو بن عبد الله السبيعي أبو إسحاق الهمداني الكوفي** ، احتج به البخاري في صحيحه [٢] .

وهو ثقة إلا أنه أخذ عليه التدليس والاختلاط، أما الاختلاط فإن الأعمش قديم فيحمل سماعه منه قبل الاختلاط ، وأما التدليس فإني لم أجد له تصريحاً بسماعه لهذا الحديث - حتى الآن - ؛ إلا أن سماعه من أبي الأحوص ثابت ، فقد قال شعبة : « قلت لأبي إسحاق : كيف كان أبو الأحوص يُحدِّثكم؟ قال : كان يَسْكُبها علينا في المسجد يقول : قال عبد الله قال عبد الله » [٣] .

- **عوف بن مالك بن نضلة أبو الأحوص الكوفي** ، قال البخاري : « سمع عبد الله بن مسعود » [٤] ، وهو ثقة [٥] بدون خلاف .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) التعديل (٣/ ٩٧٦-٩٧٨) وتهذيب الكمال (٢٢/ ١٠٢-١١٠) .

(٣) العلل لأحمد (٣/ ٢٤٤) .

(٤) التاريخ الكبير (٧/ ٥٦-٥٧) .

(٥) تهذيب الكمال (٢٢/ ٤٤٥-٤٤٦) .

وهذا الحديث قال الترمذي فيه : « حسن صحيح غريب »[١] ، وقال البغوي : « هذا حديث صحيح غريب من حديث ابن مسعود »[٢] .

رجاله ثقات على شرط مسلم وإن كان الإمام مسلم لم يخرِّج هذا السند بهذا النَسق ، ولكنه أخرج لحفص عن الأعمش ، وللأعمش عن أبي إسحاق ، ولأبي إسحاق عن الأحوص عن ابن مسعود ، ولكنه اختار حديث أبي هريرة وحديث ابن عمر[٣] في الباب على حديث ابن مسعود .

ومحل النظر في حديث ابن مسعود هو عدم وقوفنا على تصريح أبي إسحاق بالسماع لهذا الحديث من أبي الأحوص ، فهل يكون البخاري حَسَّنه مع علمه بذلك أم أنه وقف على سماع أبي إسحاق ؟!

الأمر الثاني محتمل ولكن لا دليل عليه ، والأقرب إلى الواقع أن البخاري حسن الحديث مع عدم وجود تصريح أبي إسحاق السبيعي بالسماع ، ولكن أيضاً لعدم وجود نص صريح يدل على أنه دلَّس هذا الحديث ، والحديث مروي عنه بالعنعنة ، وهي صيغة أداء تحتمل السماع وعدمه ، ولكن ذهب بعض أهل العلم من أهل الحديث ومن الفقهاء إلى

(١) جامع الترمذي (٥/ ١٨) .

(٢) شرح السنة (١/ ١١٨) .

(٣) انظر : صحيح مسلم (١٤٥ ، ١٤٦) .

أن العنعنة لا تحمل على الاتصال في حق المدلس لاحتمال أنه لم يسمع ذلك الحديث المُعنعن ، وذهب بعض أهل الحديث إلى أن العنعنة من غير المكثر من التدليس تحمل على الاتصال إلا إذا ثبت في حديثٍ بعينه أنه دلَّس فيه .

قال الحافظ ابن القطان الفاسي : « وإنما يختلفُ العلماء في قَبول حديث المدلِّس إذا كان عمن قد عُلِم لقاؤه له وسماعه منه ، ها هنا يقول قوم : يُقبل ما يُعنعَن عنهم حتى يتبين الانقطاع في حديثٍ حديثٍ فيُرد ، ويقول آخرون : بل يُردُّ ما يُعنعَن عنهم حتى يتبين الاتصال في حديثٍ حديثٍ فيُقبل ... والخلافُ في رد الحديث المدلس حتى نعلم اتصاله ، أو قبوله حتى نعلم انقطاعه؛ إنما هو إذا لم يُعارضه ما لا شك في صحته » (١) .

والمعمول به لدى كثير من المحدثين المتأخرين على وجه الخصوص هو أن الأصل في حديث المُدلِّس عدم الاتصال حتى يثبت السماع ، وهذا هو مذهب الإمام الشافعي الذي أبان عنه في رسالته (٢) ، وتبعه عليه كثير من الناس ، حتى أصبح المذهب الآخر الذي حكاه ابن القطان الفاسي شبه مهجور ، ولم يُحرر جيداً بذكر البراهين والأدلة التي توضح وجهة نظر أصحابه ، مما أدى إلى أن بعض المحققين استشكلوا وجود روايات

---

(١) بيان الوهم (٢/ ق ١١٥/ أ) .

(٢) الرسالة للشافعي (ص٣٧٩) .

(للمدلسين معنعنة في الصحيحين) ولم يُعثر على تصريحٍ لهم بسماعها ، ومن ذلك قول العلامة المحقق ابن دقيق العيد في الراوي المدلس إذا روى حديثاً معنعناً ، قال : « المشهورُ أنه لا يُحمل على السماع حتى يبين الراوي ذلك ، وما لم يبين فهو كالمنقطعِ فلا يُقبل ، وهذا جارٍ على القياس » ثم أتبع كلامه بملاحظة بالغة الدقة فقال : « إلا أن الجريَ عليه في تصرفات المحدثين وتخريجاتهم صعبٌ عسيرٌ ، يُوجبُ اطراحَ كثيرٍ من الأحاديث التي صححوها ، إذ يتعذر علينا إثبات سماع المدلس فيها من شيخه ، اللهم إلا أن يدَّعي مُدَّعٍ : أن الأولين اطلعوا على ذلك ، ولم نطلع عليه ، وفي ذلك نظرٌ »(١) .

وقال في موضعٍ آخر : « لابد من الثبات على طريقةٍ واحدة ، إما القبول مطلقاً في كل كتاب ، أو الرد مطلقاً في كل كتاب ، وأما التفرقة بين ما في الصحيح من ذلك وما خرج عنه ، فغاية ما يوجه به أحد أمرين : إما أن يُدَّعى أن تلك الأحاديث عرف صاحب الصحيح صحة السماع فيها ، وهذا إحالة على جهالة ، وإثبات أمر بمجرد الاحتمال ، وإما أن يُدَّعى أن الإجماع على صحة ما في الكتابين دليل على وقوع السماع في هذه

(١) الاقتراح (ص١٩-٢٠) .

الأحاديث، وإلا لكان أهل الإجماع مجمعين على الخطأ وهو ممتنع ، لكن هذا يحتاج إلى إثبات الإجماع الذي يمتنع أن يقع في نفس الأمر خلاف مقتضاه ، وهذا فيه عُسر »[1] .

وقال الإمام الحافظ أبو الحجاج المزي لما سأله تقي الدين السبكي عما ما وقع في الصحيحين من حديث المدلس معنعناً هل نقول : إنهما اطلعا على اتصالها؟

فقال : « كذا يقولون ، وما فيه إلا تحسين الظن بهما ، وإلا ففيهما أحاديث من رواية المدلسين ما توجد من غير تلك الطريق التي في الصحيح »[2] .

ويستفاد من كلام هذين الإمامين حقيقتان :

١- أن البخاري صحح أحاديث فيها عنعنة مدلسٍ لم يصرح بسماعه لذلك الحديث .

٢- أن القول باطلاعه على السماع من طرق أخرى لم يوردها ويبرزها عند ذكره لذلك الحديث احتمال يحملنا عليه حُسن الظن به ، وإلا - كما قال ابن دقيق العيد - فهذا إحالة على جهالة ، وإثبات أمر بمجرد

---

(١) النكت لابن حجر (٢/ ٦٣٥-٦٣٦) .

(٢) المرجع السابق (٢/ ٦٣٦) .

الاحتمال لذا كان محل نظر .

ولبيان ما هو راجح في نظري حول هذه القضية ، أقول : إن هذه المسألة كانت قد شغلتني وأشكلت علي قديماً في أول بداياتي لطلب هذا العلم الشريف ، فاعتنيت بما قيل فيها وجمعتُ من ذلك قدراً لا بأس به من النصوص ، حررتها في رسالة لم تنشر بعد ، وسأذكر هنا ما له علاقة مباشرة بهذا المقام بإيجاز شديد .

بناء على ما تقدم نقله من كلام ابن القطان وابن دقيق العيد والمزي ، يحق لنا أن نتساءل :

إذا كان الحال كما قال ابن دقيق العيد والمزي فلماذا لا يكون رأي البخاري مُوَافقاً للمذهب الأول الذي ذكره ابن القطان ، وهو أن عنعنة المدلس الأصل فيها الاتصال حتى يثبت العكس؟

وللجواب عن هذا أقول : لم أجد في كلام البخاري ما يدل بصراحةٍ على رأيه في هذه المسألة ، ولكني وجدتُ له نصاً يُفهم منه أن المدلس المقل تحمل عنعنته على السماع حتى يثبت العكس .

وهذا النص هو قوله : « ولا أعرف لسفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت ، ولا عن سلمة بن كهيل ، ولا عن منصور ، وذكر مشايخ كثيرة ، لا

أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليساً، ما أقل تدليسه »[(١)] .

ويستفاد من هذا النص عدة فوائد :

١- أن البخاري يهتم بمسألة كثرة التدليس وقلته ، والفائدة من الفرق بين المكثر من التدليس والمقل منه ، هي أن المقل تُحمل عنعنته على الاتصال إلا إذا ثبت أنه دلس في ذلك الحديث بعينه فحينئذٍ لا يُحتج به - وهذا احتراز متفق عليه - ، وأما المكثر فلا تقبل عنعنته إلا بتصريحه بالسماع ، وسيأتي بعد قليل ما يؤكد هذا من كلام أساتذة البخاري : ابن المديني ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين .

٢- أن البخاري لم يقل أن الثوري لم يُعنعن عن حبيب وسلمة ومنصور ومشايخه الآخرين الذين لم يجد له تدليساً عنهم ، ولكنه قال : « لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليساً » ومن المستبعد أن تكون كل أحاديث سفيان عن أولئك المشايخ قد وصلت إلى البخاري بذكر السماع ، بل لابد من أن توجد له أحاديث عنهم بالعنعنة ، ومن الواضح أنه حمل عنعنة الثوري عنهم على الاتصال ولم يتوقف في مروياته المعنعنة عنهم ؛ لأن بحثه وتفتيشه كانا عن الأحاديث التي ثبت فيها التدليس ، وليست المحتملة

(١) العلل الكبير (ص٣٨٨) .

للسماع والتدليس ، ولو كان كلامه يشمل ما ثبت تدليسه وما يُحتمَل فيه التدليس؛ لما كان له معنى ، ولكان الأولى به أن يقول : « كل حديث سفيان عن هؤلاء قد صرح فيه بالسماع والتحديث » .

والسؤال الذي أظن أن إجابته توضح ذلك : هل كان بحث البخاري لحديث الثوري عن حبيب وسلمة ومنصور وغيرهم الذين أجمل ذكرهم معتمداً فيه على أن الأصل الاتصال حتى يثبت التدليس الصريح؟ أم كان معتمداً على أن الأصل في حديث الثوري الانقطاع حتى يثبت السماع في كل حديثٍ بعينه؟ وإجابته تقدمت في الكلام الآنف ذكره .

٣- من المؤكد أن البخاري قبل أن يقوم بهذا الاستقراء والتفتيش لحديث الثوري علم مُسبقاً أن الثوري مدلس ، ولو كان يرى أن المدلس الذي عُرف بالتدليس واشتهر به لا يُقبل حديثه إلا إذا صرح بالسماع؛ لما كان لبحثه فائدة؛ لأنه سيكون من تحصيل الحاصل ، ولكنه عندما قام بذلك كان مراده تحديد كمية تدليس الثوري هل كان مكثراً أم مقلاً منه؟ وكانت النتيجة التي صرح البخاري بها أن الثوري مقل من التدليس ، وفائدة أخرى مهمة جداً وهي معرفة شيوخه الذين دلس عنهم من شيوخه الذين لم يدلس عنهم ، وهذا ينفع عند الترجيح وقت الاختلاف ، وينفع أيضاً في معرفة طبقات الرواة والموازنة بين سفيان وغيره من الرواة

في حديثه عن أولئك المشايخ .

هذا ما فهمتُه من تأملي في النص السابق ، ومما يدعم ذلك ويؤكده أن هذا المذهب هو قول مشايخه وأساتذته الأئمة الثلاثة يحيى وعلي وأحمد الذين هم أشهر علماء الجرح والتعديل في عصرهم .

قال الإمام الحافظ يعقوب بن شيبة : « سألتُ يحيى بن معين عن التدليس ، فكرهه وعابه ، قلتُ : أفيكونُ المدلس حجة فيما روى أو حتى يقول : حدثنا وأخبرنا؟ فقال : لا يكون حجة فيما دلَّس »[1] ، ومعنى هذا الكلام أن ما رواه المدلس ولم يثبت بيقين أنه دلس فيه يكون حجة ، ولا شك أن العنعنة ليست لفظة صريحة في التدليس ، بدليل أننا وجدنا لشعبة أحاديث كثيرة عن قتادة تروى عنه بالعنعنة وشعبة لم يحمل عنه إلا ما صرح بسماعه كما هو معلوم .

وأما علي بن المديني ، فقد قال يعقوب بن شيبة : « سألت علي بن المديني عن الرجل يُدلِّس أيكون حجة فيما لم يقل حدثنا؟ ، قال : إذا كان الغالب عليه التدليس فلا حتى يقول حدثنا »[2] وقصده بالغالب أي المكثر ، ولا يمكن أن يوجد محدث ثقة غالب حديثه تدليس .

---

(١) الكفاية للخطيب البغدادي (ص٤٠٠) .

(٢) المرجع السابق .

وقد وجدتُ له نصاً صريحاً قَبِل فيه عنعنة مُدلِّسٍ ، ولم يضعفه إلا بعد أن ثبت عنده بدليل قاطع أنه دلَّس فيه ، قال علي رحمه الله : « حدثنا يعلى ابن عبيد عن محمد بن إسحاق عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي « أن النبي ﷺ أهدى مئة بَدَنة فيها جملٌ لأبي جهل » قال ابن المديني : « فكنتُ أرى أن هذا من صحيح حديث ابن إسحاق فإذا هو قد دلَّسه ، حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن محمد بن إسحاق قال : حدثني من لا أتهم عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس ، فإذا الحديث مضطرب »(١) .

فحديث محمد بن إسحاق كان صحيحاً في نظره رغم أنه معنعن ولم يُضعفه إلا بعد أن ثبت تدليس ابن إسحاق .

ونصٌ ثالث عن إمام من كبار أئمة النقد والعلل وهو الإمام أحمد بن حنبل ، قال صاحبه أبو داود : « سمعتُ أحمد سُئل عن الرجل يُعرف بالتدليس يُحتج فيما لم يقل فيه سمعتُ؟ قال : لا أدري ، فقلتُ : الأعمش متى تُصاد له الألفاظ ؟ قال : يضيق هذا ، أي أنك تحتج به »(٢) .

وفي نصٍ آخر قال أحمد في محمد بن إسحاق : « كثير التدليس جداً ،

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص١٠٧) .

(٢) سؤالات أبي داود (ص١٩٩) وشرح العلل (١/ ٣٥٥) .

وأحسن حديثه عندنا ما قال : أخبرني وسمعت »[1] ، فنبَّه على كثرة تدليسه وضرورة التصريح بسماعه كي يُحسَّن حديثه ويُقبل .

وحتى لا نخرج عما نحن بصدده أكتفي بما ذكرتُ؛ لأن المقام لا يناسب البسط والتفصيل المتضمن لذكر الآراء والمذاهب المختلفة مع إيراد البراهين والشواهد من تصرفات أئمة النقد والعلل .

ونخلص من كل ما تقدم أن الأقرب - في نظري - لمنهج البخاري أن حديث المدلس الثقة غير المكثر من التدليس كأبي إسحاق السبيعي والأعمش وقتادة والزهري والثوري ومن هو على شاكلتهم ممن أخرج حديثهم في صحيحه محتجاً بهم في الأصول ، مقبول ومحتج به إذا ورد معنعناً ولم يوجد إثبات للسماع من وجه آخر ، وعُدِم وجود دليل يُثبت تدليس ذلك الثقة في الحديث الذي هو محل البحث ، ولا يكون في الحديث شذوذ أو علة تستدعي التوقف فيه ، والأسباب أو الأدلة التي رجحتُ بها ذلك :

١- ظاهر تصرف البخاري في صحيحه ، كما أشار إلى ذلك ابن دقيق العيد والمزي .

---

(١) عيون الأثر (١/ ١٢) .

٢- فهمي لكلامه عن تدليس الثوري .

٣- أن هذا هو رأي كبار أساتذته من أئمة النقد والعلل .

وغالب ظني أن أبا إسحاق السبيعي عند البخاري في وزن الثوري ، ليس مكثراً من التدليس ، ومما يدعم هذا ويقويه أن أحد أقران البخاري ممن عاصره وشاركه في عدد من مشايخه وهو الإمام الحافظ يعقوب بن سفيان الفسوي يقول : « وأبو إسحاق رجل من التابعين ، وهو ممن يَعتمدُ عليه الناس في الحديث هو والأعمش ، إلا أنهما وسفيان - الثوري - يُدلسون ، والتدليس من قديم »[(١)] ، ثم قال : « وحديث سفيان وأبي إسحاق والأعمش ما لم يُعلم أنه مُدلَّس يقوم مقام الحجة »[(٢)] .

وقال الحافظ ابن حزم في المدلس الحافظ العدل الذي يدلس في بعض رواياته : « فهذا لا يضر ذلك سائر رواياته شيئاً ، لأن هذا ليس جُرحة ولا غفلة ، لكنا نترك من حديثه ما علمنا يقيناً أنه أرسله ، وما علمنا أنه أسقط بعض من في إسناده ، ونأخذ من حديثه ما لم نوقن فيه شيئاً من ذلك ، وسواء قال : أخبرنا فلان ، أو قال : عن فلان ، أو قال : فلان عن فلان ، كل ذلك واجب قبوله ، ما لم يتيقن أنه أورد حديثاً بعينه إيراداً غير مسند ،

---

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ٦٣٣) .

(٢) المصدر السابق (٢/ ٦٣٧) .

فإن أيقنا ذلك تركنا ذلك الحديث وحده فقط ، وأخذنا سائر رواياته » ، ثم قال : « وهذا النوع منه كان جِلةُ أصحاب الحديث وأئمة المسلمين كالحسن البصري وأبي إسحاق السبيعي... »(١) .

وأما ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر من وضع أبي إسحاق في الطبقة الثالثة من المدلسين ووضع الأعمش في الثانية فهو محل نظر عندي ، لأن أبا إسحاق إن لم يكن كالأعمش من حيث التدليس فليس هو بأسوأ أو أكثر تدليساً منه ، والحافظ - رحمه الله - له أخطاء في طبقاته تلك ، منها وضعه للزهري في الطبقة الثالثة ، والزهري يقول فيه الذهبي : « كان يدلس في النادر »(٢) ، وقال سبط ابن العجمي فيه : « وقد قَبِل الأئمة قوله عن »(٣)، بل هو نفسه - رحمه الله - وصفه في الفتح بأنه قليل التدليس(٤) .

وعلى أية حال فإن مراد البخاري من تحسينه لحديث ابن مسعود رضي الله عنه أن الحديث صحيح محفوظ عنده بذلك السند ، وإلا فالمتن محفوظ عن رسول الله ﷺ فقد روي من وجوه كثيرة عنه ، حتى عده

---

(١) الإحكام لابن حزم (١/ ١٢٦-١٢٧) .

(٢) الميزان (٤/ ٤٠) .

(٣) التبيين لأسماء المدلسين (ص٨٠) .

(٤) فتح الباري (١٠/ ٤٤١) .

بعض المتأخرين من قبيل المتواتر [(١)] .

(النص الحادي عشر) : قال الترمذي : « حدثنا أبو عمار الحسين بن حُريث قال : حدثنا الفضل بن موسى عن الحسين بن واقد عن يحيى بن عُقيل قال : سمعت عبد الله بن أبي أوفى يقول : « كان النبي ﷺ يكثر الذكر ، وكان لا يأنف أو لا يستكبر أن يمشي مع الأرملة والمسكين فيقضي له حاجته » . سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : هو حديث حسن ، وهو حديث الحسين ابن واقد تفرد به » [(٢)] .

هذا الحديث أخرجه عدد من الأئمة [(٣)] في مصنفاتهم عن الحسين بن واقد به .

رجال السند :

- الحسين بن واقد المروزي ، وثقه ابن معين [(٤)] وابن حبان ، وقال :

---

(١) انظر المقاصد الحسنة (ص١١٤) ونظم المتناثر للكتاني (ص٣٤-٣٥) .

(٢) العلل الكبير (ص٣٦٠) ، (٢/ ٩٠٦) .

(٣) أخرجه الدارمي (١/ ٣٥) ، والنسائي (٣/ ١٠٨) ، وابن أبي الدنيا في التواضع (ص١٩٥-١٩٦) ، وابن حبان في صحيحه (١٤/ ٣٣٣-٣٣٤) ، وأبو الشيخ في أخلاق النبي (ص٣٣-٣٤) ، والحاكم في المستدرك (٢/ ٦١٤) ، والبيهقي في الدلائل (١/ ٣٢٩) وفي شعب الإيمان (٦/ ٢٦٩) والخطيب البغدادي في تاريخه (٨/ ٥) .

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ٦٦) وتاريخ ابن معين (٢/ ١١٩) .

« ربما أخطأ » [(١)] ، وأما أحمد وأبو زرعة وأبو داود والنسائي فقد قالوا : ليس به بأس [(٢)] ، وقد أنكر أحمد [(٣)] رواياته عن عبد الله بن بُريدة وأيوب السختياني ، وقد أخرج البخاري [(٤)] في صحيحه للحسين على سبيل الاستشهاد والاحتجاج في موضع واحد فقط ، ولم يذكر فيه جرحاً في تاريخه الكبير ، وقد سمع من يحيى بن عقيل هذا الحديث [(٥)] .

- يحيى بن عُقيل الخزامي نزيل مرو ، قال ابن معين : « ليس به بأس » [(٦)] ، وذكره ابن حبان في ثقاته [(٧)] ، ولم يذكر البخاري فيه جرحاً في تاريخه الكبير ، وقد صرح بسماعه هنا من عبد الله بن أبي أوفى .

وهذا الحديث صححه ابن حبان والحاكم .

فالحديث متصل على مذهب البخاري في اشتراط اللقاء لاتصال السند المعنعن ، وهو من صحيح حديث الحسين بن واقد ، لأن تفرده هنا يُحتمل

---

(١) ثقات ابن حبان (٦/ ٢٠٩) .

(٢) تهذيب الكمال (٦/ ٤٩٤-٤٩٥) .

(٣) العلل لأحمد (١/ ٣٠١) ، الضعفاء للعقيلي (١/ ٢٥١) .

(٤) هدي الساري (ص٤٨٠) .

(٥) انظر : تخريج الحديث الآنف عند النسائي والحاكم والبيهقي والخطيب .

(٦) الجرح والتعديل (٩/ ١٧٦) .

(٧) ثقات ابن حبان (٥/ ٥٢٨) .

له عن مثل يحيى بن عُقيل ، والحسين إنما أنكروا عليه تفرداته عن مثل أيوب السختياني وعبد الله بن بُريدة ممن كان له أصحاب معروفون بالحفظ والكثرة ، ويشهد لأول هذا الحديث ، حديث عائشة رضي الله عنها : « كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحايينه » [١]وهذا يفيد كثرة ذكره عليه الصلاة والسلام ، وقد صحح[٢] البخاري هذا الحديث . ويشهد لنصفه الثاني ما أخرجه البخاري في صحيحه [٣] عن أنس رضي الله عنه : « كانت الأمة من إماء أهل المدينة لتأخذ بيد رسول الله ﷺ فتنطلق به حيث شاءت » ، وليس في متن الحديث ما يستنكر في وصف أخلاق وأحوال رسول الله ﷺ .

فمراد البخاري بتحسينه أنه حديث ثابت محفوظ لا علة فيه توجب التوقف عن تصحيحه .

(**النص الثاني عشر**) : قال الترمذي : « حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا حَبَّان بن هلال ، حدثنا أبو خزيمة عن مالك بن دينار عن الحسن عن أنس ابن مالك عن النبي ﷺ قال : « **إن الله ليؤيد الدين بالرجل الفاجر** » .

---

(١) أخرجه مسلم (٣٧٣) .

(٢) العلل الكبير (ص٣٦٠) .

(٣) صحيح البخاري (٦٠٧٢) .

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : هو حديث حسن ، وقد حدثناه محمد بن المثنى قال أبو عيسى : واسم أبي خزيمة : يوسف »[١] .

هذا الحديث بهذا السند أخرجه البزار [٢] عن محمد بن بشار به ، ثم قال: « لا نعلم رواه عن الحسن عن أنس بن مالك إلا مالك بن دينار ، وأبو خزيمة هذا بصري حدَّث عنه حَبَّان ، وقد روى هذا ابن نبهان عن مالك بن دينار بهذا الإسناد » .

وفي بعض هذا نظر كما سيأتي .

وقد توبع أبو خزيمة تابعه الحارث بن نبهان كما ذكر البزار وأخرج حديثه أبو نعيم في الحلية [٣] .

وذكر أبو نعيم أن الحسن بن أبي جعفر قد تابع أبا خزيمة أيضاً ، وكلاهما - الحارث والحسن - من الضعفاء [٤] .

ووجدت متابعة لمالك بن دينار يرويها المعلى بن زياد ، أخرج حديثه

---

(١) العلل الكبير (ص٣٨٢) ، (٢/ ٩٥٥-٩٥٦) .

(٢) كشف الأستار (٢/ ٢٨٦) .

(٣) حلية الأولياء (٢/ ٣٨٧) .

(٤) انظر أقوال أهل العلم في الحارث في : تهذيب الكمال (٥/ ٢٨٨-٢٩٠) وفي الحسن في تهذيب الكمال (٦/ ٧٣-٧٧) .

الطبراني في معجميه [١] الأوسط والصغير ، وأبو نعيم في الحلية [٢] ، والضياء في المختارة [٣] ، وهي متابعة جيدة الإسناد ، وهذه المتابعة لم تقع للبزار وإلا لما قال : إن مالك بن دينار تفرد برواية الحديث عن الحسن البصري .

ووجدت أيضاً متابعتين للحسن البصري عن أنس مرفوعاً :

الأول : يرويها حُميد الطويل عن أنس رضي الله عنه ، أخرجها البزار [٤] والضياء[٥] في المختارة كلاهما عن أبي بكر بن عياش عن حميد به .

والمتابعة الثانية يرويها أبو قلابة عن أنس رضي الله عنه، وقد أخرجها البزار[٦] والنسائي[٧] في الكبرى وابن حبان[٨] في صحيحه والضياء [٩] في

(١) المعجم الأوسط (٢/ ٢٦٨) والمعجم الصغير (١٣٢) .

(٢) حلية الأولياء (٦/ ٢٦٢) .

(٣) الأحاديث المختارة للمقدسي (٥/ ٢٣١) .

(٤) كشف الأستار (٢/ ٢٨٦) .

(٥) الأحاديث المختارة (٦/ ٧٩) .

(٦) كشف الأستار (٢/ ٢٨٧) .

(٧) السنن الكبرى (٥/ ٢٧٩) .

(٨) صحيح ابن حبان (١٠/ ٣٧٦) .

(٩) الأحاديث المختارة (٦/ ٢٣٤) .

المختارة ، جميعهم عن رباح بن زيد عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة به .

وقد روى هذا الحديث عدد من الصحابة غير أنس ، وأقواها حديث أبي هريرة في الصحيحين [١] .

وحديث أنس رُوي في أكثر طرقه بلفظ : « إن الله ليؤيد هذا الدين بأقوامٍ لا خلاق لهم » بدل « بالرجل الفاجر » والمعنى واحد إذ الفاجر لا خلاق له في الآخرة .

ورغم ما لهذا الحديث من متابعات عديدة تقضي بثبوته عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً ، إلا أننا سنترجم لرجال السند الذي حسنه البخاري لما وقع فيه من إشكال ، مع بيان ما نراه راجحاً في ذلك بعون الله تعالى .

رجال السند :

- **حَبَّان بن هِلال الباهلي البصري** ، احتج به البخاري في صحيحه [٢] ، وهو ثقة ثبت [٣] .

---

(١) صحيح البخاري (٣٠٦٣) وصحيح مسلم (١/ ١٠٥-١٠٦) .

(٢) التعديل (٢/ ٥٤٦) وتهذيب الكمال (٥/ ٣٢٨) .

(٣) تهذيب الكمال (٥/ ٣٣٠) .

قال أحمد : « إليه المنتهى في التثبت بالبصرة » [١] ، وقد سمع من أبي خزيمة كما هو ظاهر في السند .

- أبو خزيمة ، قال أبو عيسى : « اسمه يوسف » ، يعني يوسف بن ميمون ، وهو ضعيف[٢] ، قال فيه البخاري : « منكر الحديث جداً » [٣] ، وقد ارتبتُ في ذلك فرجعت إلى التاريخ الكبير ترجمة يوسف فما وجدته ذكر رواية حَبَّان عنه ولا أنه يروي عن مالك بن دينار ، فازداد شكي في الأمر ، فرجعت إلى ترجمته في تهذيب الكمال [٤] ، فما وجدت المزي ذكر في مشايخه مالكاً ولا ذكر حَبَّان بن هلال فيمن روى عنه ، ثم رجعت إلى قسم الكنى من تهذيب الكمال إلى من كُني بأبي خزيمة فوجدته ذكر أبا خزيمة[٥] العَبْدِيُ البصري ، واسمه نصر بن مرداس أو صالح بن مرداس، روى عن مالك بن دينار وغيره ، وروى عنه حَبَّان بن هِلال وآخرون ، فترجح لي أنه هو المذكور في السند لا كما ذكر أبو عيسى رحمه الله

---

(١) المرجع السابق .

(٢) تهذيب الكمال (٣٢/ ٤٦٨-٤٧٠) .

(٣) التاريخ الكبير (٨/ ٣٨٤) والضعفاء الصغير (ص١٢٧) .

(٤) تهذيب الكمال (٣٢/ ٤٦٨-٤٦٩) .

(٥) تهذيب الكمال (٣٣/ ٢٨٠) .

فأردت التثبت أكثر فنظرت في التاريخ الكبير للبخاري فوجدته ذكر نصر ابن مرداس فقال : « نصر بن مرداس روى عنه حَبَّان وكناه بأبي حذيفة »[١] ، فتأكدت أنه هو الذي في السند موضع الدراسة لا سيما أني وجدت العلامة المعلمي اليماني يقول : « الظاهر أن ما وقع في ترجمة نصر بأبي حذيفة خطأ ، والصواب بأبي خزيمة »[٢] .

يؤكد ذلك أن ابن أبي حاتم[٣] ذكر في ترجمة صالح بن مرداس أن كنيته أبو خزيمة ، وأنه يروي عن مالك بن دينار ، ويروي عنه حبان بن هلال ، وكذلك ذكر الدولابي[٤] في الكنى صالح بن مرداس ونصر بن مرداس كلاهما يكنى بأبي خزيمة .

ويزيد الأمر تأكيداً أن الإمام مسلماً قال في كتابه الكنى : « أبو خزيمة نصر عن مالك بن دينار ، روى عنه حبان ... ويُقال : صالح بن مرداس »[٥] ، ومن المعلوم أن مادة كتاب مسلم أغلبها من كتاب

---

(١) التاريخ الكبير (٨/ ١٠١) .

(٢) انظر : تعليقه على التاريخ الكبير (٤/ ٢٩٠-٢٩١) .

(٣) الجرح والتعديل (٤/ ٤١٤) .

(٤) الكنى للدولابي (١/ ١٦٨) .

(٥) الكنى لمسلم (ص٣٤) مخطوط .

التاريخ الكبير للبخاري كما ذكر ذلك أبو أحمد الحاكم [(١)] والشيخ المعلمي [(٢)] وغيرهما ، وكذلك أبو أحمد الحاكم في كناه [(٣)] ذكر نحو ما ذكره مسلم ، وبما تقدم يتضح أن أبا خزيمة الذي يروي عن مالك بن دينار ويروي عنه حَبَّان يسمى نصر بن مرداس كما قال البخاري أو صالح ابن مرداس كما قال آخرون ، وأنه ليس يوسف بن ميمون كما قال الترمذي وأن ما في ترجمة نصر في التاريخ الكبير من تكنيته بأبي حذيفة خطأ في النسخة ، والصواب « وكناه بأبي خزيمة » .

يؤكد ذلك بقوة أن البخاري حسَّن حديث أبي خزيمة ، فلو كان هو يوسف بن ميمون لكان في ذلك تناقض ، إذ قد قال في يوسف : إنه منكر الحديث جداً ، وهذه كلمة يقولها في من لا تحل الرواية عنه [(٤)] ، وهي من أشد أنواع الجرح عنده؛ فكيف يقول مع ذلك أن حديثه حسن؟! وقد عهدناه فيما مضى من تحسيناته أنه يطلق الحسن على الحديث الثابت

---

(١) الكنى لأبي أحمد الحاكم (ق ٣٦/ ب - ٣٧/أ) ونقل كلامه السبكي في طبقاته الكبرى (٢/ ٢٢٥-٢٢٦) .

(٢) آخر كتاب الكنى للبخاري (ص٩٦-٩٧) .

(٣) الكنى لأبي أحمد الحاكم (ق ١٥٥/ ب) .

(٤) انظر : لسان الميزان (١/ ٢٠) فقد ذكر أنها مروية بإسناد صحيح عن البخاري .

المحفوظ الذي هو إما صحيح لذاته أو صحيح لغيره ، فتبين أنه من غير الممكن أن يكون أبو خزيمة الذي حسن البخاري حديثه هو يوسف بن ميمون المنكر الحديث جداً عنده .

والبخاري يرجح أن الذي يروي عنه حَبَّان اسمه نصر بن مرداس ، ووجدته في ترجمة صالح بن مرداس يقول : « وقال بعض أصحابي عن مسلم - يعني ابن إبراهيم الأزدي - : نصر بن مرداس » ، يُشير إلى احتمال أن صالحاً ونصراً كلاهما واحد ولم يذكر فيهما جرحاً ، فهما عنده على الاحتمال في أقل الأحوال ، وقد قال أبو حاتم الرازي في نصر بن مرداس : إنه لا بأس به [١] ، وذكر ابن حبان صالحاً في ثقاته [٢] ولم يذكر نصراً ، وظاهر صنيع المزي [٣] أنه يراهما واحداً ، وكذلك ابن حجر [٤] ، وقال في التقريب [٥] : « صدوق » ، وعند البزار في مسنده : صرح أبو خزيمة بسماعه من مالك بن دينار .

---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٤٧١) .

(٢) ثقات ابن حبان (٦/ ٤٦٥) .

(٣) تهذيب الكمال (٣٣/ ٢٨٠) .

(٤) تهذيب التهذيب (١٢/ ٨٥) .

(٥) التقريب (ص٦٣٦) .

- مالك بن دينار البصري ، ثقة من مشاهير الزهاد [١] ، وقد سمع الحسن البصري كما صرح بذلك البخاري [٢] .

- الحسن البصري ، ثقة إمام زاهد ، وقد تقدم معنا فيما مضى من أحاديث ، وقد احتج البخاري في صحيحه بحديثه عن أنس [٣] ، وذكرت فيما مضى أن الظاهر من صنيع البخاري أنه لا يراه مدلساً؛ لأني رأيته إذا ثبت سماع الحسن عنده عن أحد من الصحابة ولو لمرة واحدة احتج بمروياته عن ذلك الصحابي حتى لو كانت معنعنة .

ويظهر لي أن مراد البخاري من تحسينه لذلك الحديث هو أنه يعده حديثاً ثابتاً ومحفوظاً بذلك السند ، وأما كونه ثابتاً عن أنس بن مالك فهذا متحقق لوجود متابعتين قويتين للحسن تدل على ذلك ، كما أن المتن ثابت بلا شك عن رسول الله ﷺ عند البخاري ، لأنه أخرج حديث أبي هريرة في ذلك في صحيحه ، فالحديث من صحيح حديث أبي خزيمة نصر بن مرداس وهو من قبيل الصحيح لغيره .

(١) تهذيب الكمال (٢٧/ ١٣٥-١٣٨) .

(٢) التاريخ الكبير (٧/ ٣٠٩) .

(٣) التعديل (٢/ ٤٨٢-٤٨٣) .

وأما ما ذهب إليه فضيلة الدكتور ربيع بن هادي[١] من أن البخاري يريد بتحسينه هنا الاستغراب والاستنكار؛ لأن أبا خزيمة ضعيف عنده جداً؛ فإنه بنى استنتاجه على أساس أن أبا خزيمة هو عيسى بن ميمون متابعة منه لكلام الترمذي ، وقد وضحنا فيما سلف أن هذا ليس بصحيح ، لأن أبا خزيمة الذي ورد في الحديث هو نصر بن مرداس أو صالح بن مرداس ، والقول بأن البخاري يحسن حديثاً لاستنكاره له ، قول لا يستقيم في نظري على منهج البخاري ولا منهج غيره من أئمة النقد في عصره ، ذلك أنهم لا يحسنون المستنكر ولكنهم يُنكرون بعض الروايات لحُسنها .

(**النص الثالث عشر**) : ذكر البيهقي بسنده إلى « عبد الله الداناج عن حُضين بن المنذر بن الحارث بن وعلة قال : صلى الوليد بن عقبة بالناس الفجر أربعاً وهو سكران ، فالتفت إليهم ، فقال : أزيدكم؟ فرفع ذلك إلى عثمان بن عفان ، فقال له علي : اجلده ، فأمر بضربه ، فقال علي للحسن : يا حسن قُم فاضرِبْه... فقام إليه عبد الله بن جعفر فجعل يضربه وعلي يعُدُ حتى بلغ أربعين فقال : كفاك أو كُفَّ . ثم قال : ضرب رسول الله ﷺ أربعين وأبوبكر وعمر صدراً من خلافته أربعين ثم أتمها عمر ثمانين ، وكُلٌّ

(١) تقسيم الحديث (ص٤٨-٥٠) .

سنة » .

ثم قال البيهقي : « وقال أبو عيسى الترمذي : سألت البخاري عن هذا الحديث فقال : هو حديث حسن » [(١)] .

هذا الحديث أخرجه مسلم [(٢)] من طريقين عن عبد الله بن فيروز الدَّاناج قال : حدثنا حُضين بن المنذر أبو ساسان قال : شهدتُ عثمان بن عفان وأُتي بالوليد قد صلى الصبح... فذكره بنحو ما تقدم .

رجال السند :

- **عبد الله بن فيروز الداناج البصري** ، احتج به البخاري في صحيحه[(٣)] ، وهو ثقة [(٤)] ، قال البخاري : « سمع أبا برزة وحُضيناً » [(٥)] وسماعه من حُضين ظاهر في سند مسلم .

- **حُضين بن المنذر الرقاشي البصري** ، ثقة من النبلاء [(٦)] ، قال

---

(١) معرفة السنن والآثار (١٣/ ٥١) ولم أجد هذا النص في جامع الترمذي ولا في علله الكبير .

(٢) أخرجه مسلم (١٧٠٧) وأخرجه أيضاً أحمد (١/ ٨٢ ، ١٤٠ ، ١٤٤) وأبو داود (٤٤٨٠) وابن ماجه (٢٥٧١) .

(٣) التعديل (٢/ ٨٤٦) ، وتهذيب الكمال (١٥/ ٤٣٧) .

(٤) تهذيب الكمال (١٥/ ٤٣٧-٤٣٨) .

(٥) التاريخ الكبير (٥/ ١٦٧) .

(٦) تهذيب الكمال (٦/ ٥٥٥-٥٦٠) .

البخاري : « سمع عثمان وعلياً » [(١)] ، وسماعه من عثمان وعلي رضي الله عنهما ظاهر في حديث الإمام مسلم .

والحديث لا شك في ثقة رجاله واتصاله على مذهب البخاري ، فهو صحيح .

وقد صححه الإمام مسلم وغيره ، والظاهر أن مراد البخاري من تحسينه له أنه حديث صحيح عنده .

(النص الرابع عشر) : قال الترمذي : « قلت لمحمد في حديث كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده في الساعة التي تُرجى في يوم الجمعة : كيف هو؟ قال : حديث حسن إلا أن أحمد بن حنبل كان يحمل على كثير يضعّفه ، وقد روى يحيى بن سعيد الأنصاري - يعني : على إمامته - عن كثير بن عبد الله » [(٢)] .

هذا الحديث أخرجه الترمذي [(٣)] وغيره عن كثير بن عبد الله عن أبيه

---

(١) التاريخ الكبير (٣/ ١٢٨) .

(٢) تهذيب الكمال (٢٤/ ١٣٩) وليس هذا النص في العلل الكبير ولا في جامع الترمذي مع أنه أخرج الحديث ، وقد رجعتُ إلى نسخة الكروخي (ق٤١/ أ) فلم أجده ذكر هذا النص أيضاً .

(٣) أخرجه الترمذي في جامعه (٤٩٠) وعبد بن حميد (٢٩١) وابن ماجه (١١٣٨) والطبراني في معجمه الكبير (١٧/ ١٤) وابن عبد البر في التمهيد (١٩/ ٢٠-٢١) .

عن جده عن النبي ﷺ قال : « إن في الجمعة ساعةً لا يسألُ الله العبد فيها شيئاً إلا آتاه اللهُ إياه ، قالوا : يا رسول الله أيَّةُ ساعةٍ هي؟ قال : حين تُقامُ الصلاة إلى الانصراف منها » .

وهذا السند صحَّح البخاري مثله في موضع آخر ، فقد قال عن حديث كثير عن أبيه عن جده « أن النبي ﷺ كبَّر في العيدين في الأولى سبعاً قبل القراءة ، وفي الآخرة خمساً قبل القراءة » قال : « ليس في الباب شيء أصح من هذا ، وبه أقول » ثم قال : « وحديث عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في هذا الباب هو صحيحٌ أيضاً »[١] فبان أن قوله أصح شيء لا يعني به أقوى الضعيف ، وإنما الصحيح؛ لأنه صحَّح حديث عبد الله بن عمرو في الباب نفسه ، وفي أثناء سياق كلامه على الحديثين ، فتبين أن حديث كثير هو صحيح عنده أيضاً بل هو أقوى عنده من حديث عمرو بن شعيب ، وهذا يوضح مبلغ حسن ظنه بمرويات كثير بن عبد الله إذ قدمه على حديث عمرو بن شعيب ، وحديث عمرو عن أبيه عن جده مختلف فيه عند العلماء ، أما حديث كثير عن أبيه عن جده فيكاد أهل العلم يتفقون على ضعفه .

(١) العلل الكبير (ص٩٣-٩٤) .

وهذا النص يوضح أن مراد البخاري من قوله في حديث كثير في ساعة يوم الجمعة أنه حسن أي صحيح عنده؛ لما علمناه من تصحيحه لحديثه في عدد تكبيرات صلاة العيدين .

وقد قال البخاري في كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني المدني : « سمع أباه ، روى عنه مروان بن معاوية وإسماعيل بن أبي أويس ويحيى الأنصاري » [١] ، ولم يذكره بجرح ، فدل على أنه يقوي أمره بدلالة أنه صحح له مرة وحسن له أخرى ، وقد ذكر في النص الذي نقله الترمذي عنه أن أحمد بن حنبل كان يحمل على كثير ويضعفه ، فهو لم يكن خافياً عليه أن كثيراً قد ضعفه بعض مشايخه ومعاصريه ، ولكنه خالفهم في ذلك وقوى أمره واحتج به في كتابيه (خلق أفعال العباد) [٢] ، و(القراءة خلف الإمام) [٣] .

ومشايخ البخاري أحمد ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم من أهل الحديث متفقون [٤] على ضعفه ، بل ذهب الشافعي وأبو داود إلى أنه

(١) التاريخ الكبير (٧/ ٢١٧) .

(٢) خلق أفعال العباد (ص٦٩ ، ١٠٣) .

(٣) القراءة خلف الإمام (ص٨٥) تحقيق زغلول .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (٢٤/ ١٣٧-١٤٠) وتهذيب التهذيب (٨/ ٤٢١-٤٢٣) ، وتضعيف=

كذاب ، وقال النسائي والدارقطني : متروك .

وهاهنا ملاحظة أُسجلها وهي أن البخاري حسن الظن ببعض رواة أهل المدينة وقد خالف مشايخه وعلماء عصره في بعض الرواة المدنيين ، فمثلاً كثير بن عبد الله هذا وفليح بن سليمان وإسماعيل بن أبي أويس وغيرهم احتج بحديثهم وصحح لهم ، ويظهر لي أنه تبين له من أمرهم ما لم يتبين لغيره والله أعلم .

- **وأما عبد الله بن عمرو بن عوف المزني المدني ، والد كثير** ، فقد قال البخاري فيه : « سمع أباه ، سمع منه ابنه كثير »[1] ، وليس له راوٍ إلا ابنه، وقد ذكره ابن حبان في ثقاته[2] ، ولم يذكر البخاري فيه جرحاً بل صحح له كما تقدم .

- **وأما عمرو بن عوف المزني** ، فقد ذكره البخاري[3] في الصحابة ، وساق من طريق كثير بن عبد الله حفيده ما يدل على صحبته ، وقد ذكره

= علي بن المديني في سؤالات ابن أبي شيبة (ص٩٠) .

(١) التاريخ الكبير (٥/ ١٥٤) .

(٢) ثقات ابن حبان (٥/ ٤١) .

(٣) التاريخ الكبير (٦/ ٣٠٧) .

ابن سعد[١] وأبو حاتم الرازي [٢] وابن حبان [٣] في الصحابة وغيرهم [٤] ولكن قال ابن عبد البر : « مخرج حديثه عن ولده ، وهم ضعفاء عند أهل الحديث » [٥] ، ولم أجد من شكك في صحبته رغم أن طريق ثبوتها لا يأتي إلا من طريق ابن ابنه أو من كلام الواقدي ، واتفاق أهل الحديث على ذلك هو الحجة في إثبات صحبته والله أعلم .

وهذا الحديث كما أسلفت في ميزان البخاري يعتبر حديثاً ثابتاً محفوظاً عن رسول الله ﷺ ، وهذا هو مراده من تحسينه له فيما ظهر لي .

(النص الخامس عشر) : قال الترمذي : « حدثنا محمد بن حميد الرازي، حدثنا جرير عن محمد بن إسحاق عن الصلت بن عبد الله بن نوفل قال : رأيت ابن عباس يتختم في يمينه ولا إخاله إلا قال : رأيت رسول الله ﷺ يتختم في يمينه .

قال أبو عيسى : قال محمد بن إسماعيل : حديث محمد بن إسحاق عن

---

(١) طبقات ابن سعد (٤/ ٣٦٣) .

(٢) الجرح والتعديل (٦/ ٢٤٢) .

(٣) ثقات ابن حبان (٣/ ٢٧١) .

(٤) الإصابة (٣/ ٩) .

(٥) الاستيعاب (٢/ ٥١٧) .

الصلت بن عبد الله بن نوفل حديث حسن »[(١)] .

هذا الحديث رواه أبو داود[(٢)] عن يونس بن بكير عن محمد بن إسحاق قال : رأيت على الصلتِ بن عبد الله بن نوفل بن عبد المطلب خاتماً في خنصره اليمنى فقلت : ما هذا ؟ قال : رأيت ابن عباس . . . بنحوه وهو مروي من عدة طرق[(٣)] عن ابن إسحاق به .

وقد قال الترمذي : « سألت محمداً عن هذا الباب فقلت : أي حديث في هذا أصح؟ قال : أصح شيء عندي في هذا الباب ، هذا الحديث ، حديثُ ابن أبي رافع عن عبد الله بن جعفر ، وحديث الصلت بن عبد الله ابن نوفل عن ابن عباس »[(٤)] .

والبخاري - كما سيأتي في النص السابع والعشرين - يحتج بابن إسحاق، وقد صرح بسماعه لهذا الحديث كما عند أبي داود ، فأُمِن من

---

(١) الجامع للترمذي (١٧٤٢) وفيه (حسن صحيح) ، ولكن في نسخة الكروخي (ق١٢٢/ ب) (حسن) فقط بدون صحيح ، ونسخة الكروخي أضبط ، ووافقها نقل المزي في تهذيب الكمال (١٣/ ٢٢٨) ونقل ابن رجب في أحكام الخواتيم (ص٨٥).

(٢) سنن أبي داود (٤٢٢٩) .

(٣) أخلاق النبي لأبي الشيخ (ص١٠٨) والتمهيد لابن عبد البر (١٧/ ١١٠) وتهذيب الكمال (١٣/ ٢٢٧) .

(٤) العلل الكبير (ص٥٨٦) .

تدليسه ، وأما الصلت ابن عبد الله فقد ترجم له البخاري [١] ولم يذكر فيه جرحاً ، فهو عنده على أقل الأحوال ممن يُحتمل ، وذكره ابن حبان [٢] وابن خلفون [٣] في الثقات ، وقال ابن سعد : « كان فقيهاً عابداً » [٤] ، وقد صرح بلقائه لابن عباس ، وهو يحدث بشيء رآه فالغالب أنه حفظ ذلك ، وهذا الحديث الذي رواه لا يحتاج إلى كبير ضبط ، فإن متوسط الضبط كما هو حال غالب الناس يسهل عليه حفظ مثله لاسيما في شيء عمل به ، والعمل بالسنن أعون شيء على حفظها والله أعلم .

ومراد البخاري من تحسينه أنه يراه حديثاً محفوظاً ثابتاً بدلالة عده إياه أصح ما رُوي في باب لبس الخاتم في اليمين مع حديث عبد الله بن جعفر .

(**النص السادس عشر**) : قال البخاري : « حديث الأوزاعي عن نَهِيك ابن يَريم في التغليس بالفجر حديث حسن » [٥] .

---

(١) التاريخ الكبير (٤/ ٢٩٩) .

(٢) الثقات لابن حبان (٦/ ٤٧٠) .

(٣) انظر : تعليق محقق تهذيب الكمال (١٣/ ٢٢٧) نقلاً عن الإكمال لمغلطاي .

(٤) طبقات ابن سعد (٢/ ٣١٧) .

(٥) السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٤٥٦) قال : « وفي كتاب العلل لأبي عيسى الترمذي قال : قال محمد بن إسماعيل : . . . » وهذا النص غير موجود في طبعتي كتاب العلل الكبير ، ونقل تحسين البخاري لهذا الحديث أيضاً المزي في تهذيبه (٣٠/ ٣٦) .

والحديث رواه الأوزاعي [١] قال : حدثني نَهيك بن يَريم الأوزاعي ، حدثني مُغيث بن سُمي قال : « صليتُ مع عبد الله بن الزبير الصُبحَ بغَلَس، فلما سَلَّم أقبلتُ على ابن عمر فقلتُ : ما هذه الصلاة ؟!

قال : هذه صلاتنا كانت مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر ، فلما طُعن عمر أسفرَ بها عثمان » .

رجال السند :

- **الأوزاعي** : هو عبد الرحمن بن عمرو ، إمام أهل الشام ، ثقة لا يُسأل عن مثله [٢] .

وقد احتج به البخاري في صحيحه [٣] ، وسماعه من نَهيك ظاهر في السند .

- **نَهيك بن يَريم الأوزاعي الشامي** : ترجم له البخاري [٤] فلم يذكر فيه جرحاً .

---

(١) الحديث أخرجه ابن حبان (٤/ ٣٦٣-٣٦٤) وابن ماجه (٦٧١) والطحاوي في شرح المعاني (١/ ١٧٦) والبيهقي في الكبرى (١/ ٤٥٦) ويعقوب بن سفيان في المعرفة (٢/ ٤٣٨) وابن عساكر في تاريخه (١٧/ ٦٩٥) - مخطوط - وتهذيب الكمال (٣٠/ ٣٦) .

(٢) تهذيب الكمال (١٧/ ٣١٣-٣١٦) .

(٣) التعديل (٢/ ٨٧٣) وتهذيب الكمال (١٧/ ٣٠٧) .

(٤) التاريخ الكبير (٨/ ١٢٢) .

قال ابن معين [١] ويعقوب بن سفيان [٢] : « ليس به بأس » ، ووثقه أبو زرعة[٣] الدمشقي وابن حبان [٤] ، وليس له راوٍ إلا الأوزاعي لذا قال الذهبي : « لا يعرف » [٥] ، وخالفه ابن حجر فقال : « ثقة » [٦] ، وسماعه من مُغيث ظاهر في السند .

- **مُغيث بن سُمي الأوزاعي الشامي** ، قال البخاري : « سمع عبد الله بن عمر » [٧] ونقل عنه أنه قال : « أدركتُ ألفاً من أصحاب النبي ﷺ »[٨] ولم يذكر فيه جرحاً ، وهو ثقة [٩] ، وسماعه من عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ظاهر في السند وقد أثبته البخاري أيضاً .

وهذا الحديث قال فيه يعقوب بن سفيان : « وهؤلاء رجال الشام ليس

---

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر (١٧/ ٦٩٥) -مخطوط- .

(٢) المعرفة والتاريخ (٢/ ٤٣٨) .

(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر (١٧/ ٦٩٥) -مخطوط- .

(٤) ثقات ابن حبان (٧/ ٥٤٥) .

(٥) الميزان (٤/ ٢٧٥) .

(٦) التقريب (٧٢٠٠) .

(٧) التاريخ الكبير (٨/ ٢٤) .

(٨) المرجع السابق (٨/ ٢٤) .

(٩) تهذيب الكمال (٢٨/ ٣٤٩-٣٥٠) .

فيهم إلا ثقة »[(١)]، وهذا تصحيح منه للحديث، وصححه أيضاً ابن حبان، ومراد البخاري من تحسينه أنه يراه محفوظاً صحيحاً فهو متصل على مذهبه وليس في رجاله مطعن، وكون نهيك لم يرو عنه إلا الأوزاعي ليس بجرح؛ لأن الأوزاعي إمام، وقد ذكرت فيما مضى عن الذهبي أن البخاري أخرج في صحيحه لبعض الرواة الذين لم يرو عنهم إلا راو واحد، لذلك أميل إلى أن تحسين البخاري للحديث يقصد به ثبوت الحديث وصحته عنده والله أعلم.

(النص السابع عشر) : قال البخاري : « إسحاق بن سيار سمع يونس بن ميسرة الشامي سمع أبا إدريس الخولاني : سألت المغيرة بن شعبة بدمشق قال : « وضَّأْتُ النبي ﷺ بتبوك فمسح على خفيه » قاله لي سليمان بن عبد الرحمن عن الوليد بن مسلم.

وقال هشيم عن داود بن عمرو عن بسر بن عبيد الله عن أبي إدريس عن عوف بن مالك قال : « جعل النبي ﷺ المسح على الخفين في غزوة تبوك ثلاثاً للمسافر، ويوماً للمقيم ».

قال أبو عبد الله : إن كان هذا محفوظاً؛ فإنه حسن »[(٢)]، أبو عبد الله

---

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ٤٣٨).

(٢) التاريخ الكبير (١/ ٣٩٠).

كنية البخاري - رحمه الله - .

قال الترمذي : « وسألته عن حديث هشيم عن داود بن عمرو عن بُسر ابن عبيد الله عن أبي إدريس الخولاني عن عوف : « أمرنا رسول الله ﷺ بالمسح . . . الحديث » . فقال : هو حديث حسن »[1] .

وقال الترمذي : « وسألت محمداً فقلت : أي الحديث عندك أصح في التوقيت في المسح على الخفين؟ قال : حديث صفوان بن عَسَّال ، وحديث أبي بكرة حسن »[2] .

ونقل الترمذي في الجامع[3] عن البخاري أنه قال : « أحسنُ شيء في هذا الباب حديث صفوان بن عسَّال » .

حديث عوف بن مالك ، أخرجه جمع من الأئمة[4] في مصنفاتهم ،

---

(١) العلل الكبير (ص٥٤-٥٥) وفي الطبعة الأخرى (١/ ١٧٥-١٧٧) .

(٢) المرجع السابق .

(٣) جامع الترمذي (١/ ١٦١) .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١/ ١٧٥-١٧٦) ،وأحمد في المسند (٦/ ٢٧) والبزار في مسنده - كشف الأستار - (١/ ٢٥٩) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٨٢) ، والطبراني في الكبير (١٨/ ٤٠) ، والأوسط (٢/ ٣٣) ، وابن عدي في الكامل (٣/ ٩٥١) ، والدارقطني في سننه (١/ ١٩٧) ، والبيهقي في الكبرى (١/ ٢٧٥) ، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦/ ٣١) - مخطوط - .

جميعهم من طريق هشيم به ، وقد صرَّح هشيم بالتحديث عند الإمام أحمد في مسنده ، وعند غيره كذلك .

قال الطبراني:« لا يروى عن عوف إلا بهذا الإسناد ،تفرد به هشيم »(١).

وقال هشيم بعد أن روى هذا الحديث : « ولم أسمع في المسح شيئاً أحسن من هذا » (٢) ، يوضح قوله قول الإمام أحمد : « هذا من أجود حديث في المسح على الخفين؛ لأنه في غزوة تبوك آخر غزاة غزاها » (٣) .

رجال السند :

- هُشيم بن بشير السُلمي ، ذكر البخاري في ترجمته أن ابن المبارك قال فيه : « من غيَّر الدهرُ حفظه ، فلم يغير حفظَ هشيم » (٤) ، واحتج به في صحيحه (٥) ، وهو ثقة ثبت بالاتفاق؛ إلا أنه يدلس (٦) ، وقد صرح بالسماع في هذا الحديث - كما تقدم - .

(١) المعجم الأوسط (٢/ ٣٣) .

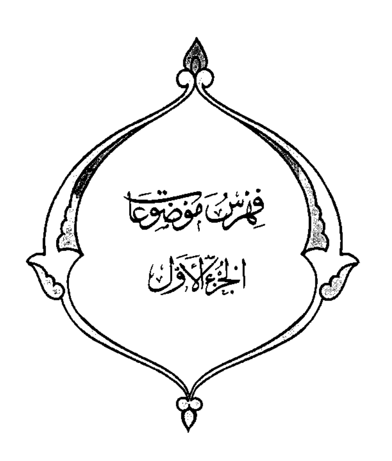
(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر (٦/ ٣١-٣٢) .

(٣) تنقيح التحقيق (١/ ٥٢٠) .

(٤) التاريخ الكبير (٨/ ٢٤٢) .

(٥) تهذيب الكمال (٣٠/ ٢٧٢) .

(٦) انظر : تهذيب الكمال (٣٠/ ٢٧٢ ، ٢٨٨) .


فهرس موضوعات
الجزء الأول

الموضـــوع | الصفحة

